نقش

یامو یا اللہ یا حفیظ یا کبیر

تحریرات الکتب والقلم هی القرطاس

کتاب نهایه
و شرح صدریه
و ایساغوجی
خواجه زاده
و حاشیه ایضا
ملا زاده
جمله بیش رساله

۲۶

ملا زاده سر عدد و محمد بیگ ملا زاده

مجموعه

من کرد ما یم کو عاشق بود سوم
حاکم ما ی و موش ما مست

۲۱۲

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ
Kısmı . Turhan Valde
Yeni Kayıt No.
Eski Kayıt No. 212
Tasnif No. 297-3
Kitabın Kaydı 580

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون والعصمة والتوفيق ان الوجود مزاياه اول الكمالات

الوجود العالمين والتواقب جميع صفاته ادق تحمد الحامدين ومحمد على ما ابدع بكمال فكمله

مبادئ الوجود واصطفى بكمال علمه من تخير جهاتها فاضل الوجود انما بان المبدأ جواهر متبوعة

وفي الفوائد فوائد شهدية فضل الله طباع سابط السموات والارض تفضلا وكل منها فوائل في وجوده

النفيس من الركات تكميلا وشكره على ما نوع حقائق الاجناس بالفصول واودع فيها نوع النطق

مبدأ لانه العقول بعث من اعدل الانواع اشخاصا يخصوص بالتقديس الذكر وبتقنيص

العقول المفارقة فالصلاة على من اصطفى منهم للرسالة خصوصا على من خصت به وهو نبي الرحمة محمد وآله

وبعد فانه لما كان صرف العمر مقصورا من زمن التحصيل على الخير المختصر السبي بالبداية الى الغير

الموسوم بالحكمة البقرة مما الفته افضل الحكماء والمحارس الدراري الدين الابهري شكر الله مساعيه مخطوبا بالقبول بحار

مسايل طبيعية وانهيات مطالب الهية وذلك مجهود بين في ضبط مانيه من القواعد وتعيين المهتمل

عليه من الفوايد حتى صرت من كثرة تتبع اصناف حججها والاقتاعيه اقل من الالزامية وطال استزائي

افراده بدايتها والانتهاء منها كالنادر عند الكثيرة ومع ذلك وجدته متخليا لحليه الايجاز والاختصار

متحليا بوصمة الاحلال والاكثار ومن ثم استخفه طبع الصغار والكبار وصارت الاشتغال كالنفس

في الاربعة من النهار ولما رايت اكثف غلين في الفن المذكور يتبتغون تعيين معانيه ويتبغيون

عن غوامض اسراره ومبانيه يريدون ان تصبحوا الاقتناص شوارد فوايده لمحض مطالبهم

مستفيدين ويتخضوا زين معاني قواعده بصرف جدا فتهم مستبدين مع ان بعض ما استغلق

منه لفظا ومعنى مفتقر الى التوطيح والتبيين لما منه من المضايق المتعلقة والمواقف العميقة فملك

دعتني الى ان اكشف القناع عن محذورات لا تغني عن الانظار وارفع الحجاب عما يفتقر الى

التعيين من الافكار بالاملاء والتشريح يحصل به مقاصد ويتضح منه مقاصد جامع لما استفدته

من اقاويل الحبرين والمحصنين من نهايات الافكار الاقدمين واتبع به العياط التي تحل مشكلاته

وتفصل مجملاته مجتهدا في تزيد الفوايد وتجريدها عن الزوايد بحسب ذهني القاصر وفهمي الفاتر

وعن الله اسأل ان يصرف عنه كل مكروه ويديمه على ما يحبه ويرضاه انه على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير

حسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

انما موضوع العلم الطبيعي الجسم من حيث هو متحرك او ساكن بالذات

فالباحث عن احواله هو العلم الطبيعي وان كان مجردا عن كل مادة كالنفس

العلم الرياضي وان كان مجردا عن كل مادة كالعدد

وعلله وهو قوامه الطبيعي ما منه وجوده اولا وبالذات

وهو الصورة ثانيا وبالذات

وهو الغاية ثالثا وبالذات

وهو المحرك رابعا وبالذات

وهو الفاعل خامسا وبالذات

وهو المادة سادسا وبالذات

وهو الموضوع سابعا وبالذات

وهو الآلة ثامنا وبالذات

وهو المكان تاسعا وبالذات

وهو الزمان عاشرا وبالذات

وهو الحركة حادي عشر وبالذات

وهو السكون ثاني عشر وبالذات

وهو الاجتماع ثالث عشر وبالذات

وهو الافتراق رابع عشر وبالذات

وهو الاتصال خامس عشر وبالذات

وهو الانفصال سادس عشر وبالذات

وهو الاستقامة سابع عشر وبالذات

وهو الانحناء ثامن عشر وبالذات

وهو الاستدارة تاسع عشر وبالذات

وهو الخلاء عشرون وبالذات

وهو الملاء حادي عشرون وبالذات

وهو الخفة ثاني عشرون وبالذات

وهو الثقل ثالث عشرون وبالذات

وهو الصلابة رابع عشرون وبالذات

وهو الرخاوة خامس عشرون وبالذات

وهو الهشاشة سادس عشرون وبالذات

وهو الليونة سابع عشرون وبالذات

وهو الكثافة ثامن عشرون وبالذات

وهو اللطافة تاسع عشرون وبالذات

وهو الخشونة ثلاثون وبالذات

وهو الملاسة حادي ثلاثون وبالذات

وهو الصقالة ثاني ثلاثون وبالذات

وهو الجلاء ثالث ثلاثون وبالذات

وهو الكدورة رابع ثلاثون وبالذات

وهو الشفافية خامس ثلاثون وبالذات

وهو الكثافة سادس ثلاثون وبالذات

وهو اللطافة سابع ثلاثون وبالذات

وهو الخشونة ثامن ثلاثون وبالذات

وهو الملاسة تاسع ثلاثون وبالذات

وهو الصقالة اربعون وبالذات

وهو الجلاء حادي اربعون وبالذات

وهو الكدورة ثاني اربعون وبالذات

وهو الشفافية ثالث اربعون وبالذات

وهو الكثافة رابع اربعون وبالذات

وهو اللطافة خامس اربعون وبالذات

وهو الخشونة سادس اربعون وبالذات

وهو الملاسة سابع اربعون وبالذات

وهو الصقالة ثامن اربعون وبالذات

وهو الجلاء تاسع اربعون وبالذات

وهو الكدورة خمسون وبالذات

وهو الشفافية حادي خمسون وبالذات

وهو الكثافة ثاني خمسون وبالذات

وهو اللطافة ثالث خمسون وبالذات

وهو الخشونة رابع خمسون وبالذات

وهو الملاسة خامس خمسون وبالذات

وهو الصقالة سادس خمسون وبالذات

وهو الجلاء سابع خمسون وبالذات

وهو الكدورة ثامن خمسون وبالذات

وهو الشفافية تاسع خمسون وبالذات

وهو الكثافة ستون وبالذات

وهو اللطافة حادي ستون وبالذات

وهو الخشونة ثاني ستون وبالذات

وهو الملاسة ثالث ستون وبالذات

وهو الصقالة رابع ستون وبالذات

وهو الجلاء خامس ستون وبالذات

وهو الكدورة سادس ستون وبالذات

وهو الشفافية سابع ستون وبالذات

وهو الكثافة ثامن ستون وبالذات

وهو اللطافة تاسع ستون وبالذات

وهو الخشونة سبعون وبالذات

وهو الملاسة حادي سبعون وبالذات

وهو الصقالة ثاني سبعون وبالذات

وهو الجلاء ثالث سبعون وبالذات

وهو الكدورة رابع سبعون وبالذات

وهو الشفافية خامس سبعون وبالذات

وهو الكثافة سادس سبعون وبالذات

وهو اللطافة سابع سبعون وبالذات

وهو الخشونة ثامن سبعون وبالذات

وهو الملاسة تاسع سبعون وبالذات

وهو الصقالة ثمانون وبالذات

وهو الجلاء حادي ثمانون وبالذات

وهو الكدورة ثاني ثمانون وبالذات

وهو الشفافية ثالث ثمانون وبالذات

وهو الكثافة رابع ثمانون وبالذات

وهو اللطافة خامس ثمانون وبالذات

وهو الخشونة سادس ثمانون وبالذات

وهو الملاسة سابع ثمانون وبالذات

وهو الصقالة ثامن ثمانون وبالذات

وهو الجلاء تاسع ثمانون وبالذات

وهو الكدورة تسعون وبالذات

وهو الشفافية حادي تسعون وبالذات

وهو الكثافة ثاني تسعون وبالذات

وهو اللطافة ثالث تسعون وبالذات

وهو الخشونة رابع تسعون وبالذات

وهو الملاسة خامس تسعون وبالذات

وهو الصقالة سادس تسعون وبالذات

وهو الجلاء سابع تسعون وبالذات

وهو الكدورة ثامن تسعون وبالذات

وهو الشفافية تاسع تسعون وبالذات

وهو الكثافة مائة وبالذات

وهو اللطافة حادي مائة وبالذات

وهو الخشونة ثاني مائة وبالذات

وهو الملاسة ثالث مائة وبالذات

وهو الصقالة رابع مائة وبالذات

وهو الجلاء خامس مائة وبالذات

وهو الكدورة سادس مائة وبالذات

وهو الشفافية سابع مائة وبالذات

وهو الكثافة ثامن مائة وبالذات

وهو اللطافة تاسع مائة وبالذات

وهو الخشونة الف وبالذات

وهو الملاسة حادي الف وبالذات

وهو الصقالة ثاني الف وبالذات

وهو الجلاء ثالث الف وبالذات

وهو الكدورة رابع الف وبالذات

وهو الشفافية خامس الف وبالذات

وهو الكثافة سادس الف وبالذات

وهو اللطافة سابع الف وبالذات

وهو الخشونة ثامن الف وبالذات

وهو الملاسة تاسع الف وبالذات

وهو الصقالة الفان وبالذات

وهو الجلاء حادي الفان وبالذات

وهو الكدورة ثاني الفان وبالذات

وهو الشفافية ثالث الفان وبالذات

وهو الكثافة رابع الفان وبالذات

وهو اللطافة خامس الفان وبالذات

وهو الخشونة سادس الفان وبالذات

وهو الملاسة سابع الفان وبالذات

وهو الصقالة ثامن الفان وبالذات

وهو الجلاء تاسع الفان وبالذات

وهو الكدورة ثلاثة الاف وبالذات

وهو الشفافية حادي ثلاثة الاف وبالذات

وهو الكثافة ثاني ثلاثة الاف وبالذات

وهو اللطافة ثالث ثلاثة الاف وبالذات

وهو الخشونة رابع ثلاثة الاف وبالذات

وهو الملاسة خامس ثلاثة الاف وبالذات

وهو الصقالة سادس ثلاثة الاف وبالذات

وهو الجلاء سابع ثلاثة الاف وبالذات

وهو الكدورة ثامن ثلاثة الاف وبالذات

وهو الشفافية تاسع ثلاثة الاف وبالذات

وهو الكثافة اربعة الاف وبالذات

وهو اللطافة حادي اربعة الاف وبالذات

وهو الخشونة ثاني اربعة الاف وبالذات

وهو الملاسة ثالث اربعة الاف وبالذات

وهو الصقالة رابع اربعة الاف وبالذات

وهو الجلاء خامس اربعة الاف وبالذات

وهو الكدورة سادس اربعة الاف وبالذات

وهو الشفافية سابع اربعة الاف وبالذات

وهو الكثافة ثامن اربعة الاف وبالذات

وهو اللطافة تاسع اربعة الاف وبالذات

وهو الخشونة خمسة الاف وبالذات

وهو الملاسة حادي خمسة الاف وبالذات

وهو الصقالة ثاني خمسة الاف وبالذات

وهو الجلاء ثالث خمسة الاف وبالذات

وهو الكدورة رابع خمسة الاف وبالذات

وهو الشفافية خامس خمسة الاف وبالذات

وهو الكثافة سادس خمسة الاف وبالذات

وهو اللطافة سابع خمسة الاف وبالذات

وهو الخشونة ثامن خمسة الاف وبالذات

وهو الملاسة تاسع خمسة الاف وبالذات

وهو الصقالة ستة الاف وبالذات

وهو الجلاء حادي ستة الاف وبالذات

وهو الكدورة ثاني ستة الاف وبالذات

وهو الشفافية ثالث ستة الاف وبالذات

وهو الكثافة رابع ستة الاف وبالذات

وهو اللطافة خامس ستة الاف وبالذات

وهو الخشونة سادس ستة الاف وبالذات

وهو الملاسة سابع ستة الاف وبالذات

وهو الصقالة ثامن ستة الاف وبالذات

وهو الجلاء تاسع ستة الاف وبالذات

وهو الكدورة سبعة الاف وبالذات

وهو الشفافية حادي سبعة الاف وبالذات

وهو الكثافة ثاني سبعة الاف وبالذات

وهو اللطافة ثالث سبعة الاف وبالذات

وهو الخشونة رابع سبعة الاف وبالذات

وهو الملاسة خامس سبعة الاف وبالذات

وهو الصقالة سادس سبعة الاف وبالذات

وهو الجلاء سابع سبعة الاف وبالذات

وهو الكدورة ثامن سبعة الاف وبالذات

وهو الشفافية تاسع سبعة الاف وبالذات

وهو الكثافة ثمانية الاف وبالذات

وهو اللطافة حادي ثمانية الاف وبالذات

وهو الخشونة ثاني ثمانية الاف وبالذات

وهو الملاسة ثالث ثمانية الاف وبالذات

وهو الصقالة رابع ثمانية الاف وبالذات

وهو الجلاء خامس ثمانية الاف وبالذات

وهو الكدورة سادس ثمانية الاف وبالذات

وهو الشفافية سابع ثمانية الاف وبالذات

وهو الكثافة ثامن ثمانية الاف وبالذات

وهو اللطافة تاسع ثمانية الاف وبالذات

وهو الخشونة تسعة الاف وبالذات

وهو الملاسة حادي تسعة الاف وبالذات

وهو الصقالة ثاني تسعة الاف وبالذات

وهو الجلاء ثالث تسعة الاف وبالذات

وهو الكدورة رابع تسعة الاف وبالذات

وهو الشفافية خامس تسعة الاف وبالذات

وهو الكثافة سادس تسعة الاف وبالذات

وهو اللطافة سابع تسعة الاف وبالذات

وهو الخشونة ثامن تسعة الاف وبالذات

وهو الملاسة تاسع تسعة الاف وبالذات

وهو الصقالة عشرة الاف وبالذات

وهو الجلاء حادي عشرة الاف وبالذات

وهو الكدورة ثاني عشرة الاف وبالذات

وهو الشفافية ثالث عشرة الاف وبالذات

وهو الكثافة رابع عشرة الاف وبالذات

وهو اللطافة خامس عشرة الاف وبالذات

وهو الخشونة سادس عشرة الاف وبالذات

وهو الملاسة سابع عشرة الاف وبالذات

وهو الصقالة ثامن عشرة الاف وبالذات

وهو الجلاء تاسع عشرة الاف وبالذات

وهو الكدورة عشرون الف وبالذات

وهو الشفافية حادي عشرون الف وبالذات

وهو الكثافة ثاني عشرون الف وبالذات

وهو اللطافة ثالث عشرون الف وبالذات

وهو الخشونة رابع عشرون الف وبالذات

وهو الملاسة خامس عشرون الف وبالذات

وهو الصقالة سادس عشرون الف وبالذات

وهو الجلاء سابع عشرون الف وبالذات

وهو الكدورة ثامن عشرون الف وبالذات

وهو الشفافية تاسع عشرون الف وبالذات

وهو الكثافة ثلاثون الف وبالذات

وهو اللطافة حادي ثلاثون الف وبالذات

وهو الخشونة ثاني ثلاثون الف وبالذات

وهو الملاسة ثالث ثلاثون الف وبالذات

وهو الصقالة رابع ثلاثون الف وبالذات

وهو الجلاء خامس ثلاثون الف وبالذات

وهو الكدورة سادس ثلاثون الف وبالذات

وهو الشفافية سابع ثلاثون الف وبالذات

وهو الكثافة ثامن ثلاثون الف وبالذات

وهو اللطافة تاسع ثلاثون الف وبالذات

وهو الخشونة اربعون الف وبالذات

وهو الملاسة حادي اربعون الف وبالذات

وهو الصقالة ثاني اربعون الف وبالذات

وهو الجلاء ثالث اربعون الف وبالذات

وهو الكدورة رابع اربعون الف وبالذات

وهو الشفافية خامس اربعون الف وبالذات

وهو الكثافة سادس اربعون الف وبالذات

وهو اللطافة سابع اربعون الف وبالذات

وهو الخشونة ثامن اربعون الف وبالذات

وهو الملاسة تاسع اربعون الف وبالذات

وهو الصقالة خمسون الف وبالذات

وهو الجلاء حادي خمسون الف وبالذات

وهو الكدورة ثاني خمسون الف وبالذات

وهو الشفافية ثالث خمسون الف وبالذات

وهو الكثافة رابع خمسون الف وبالذات

وهو اللطافة خامس خمسون الف وبالذات

وهو الخشونة سادس خمسون الف وبالذات

وهو الملاسة سابع خمسون الف وبالذات

وهو الصقالة ثامن خمسون الف وبالذات

وهو الجلاء تاسع خمسون الف وبالذات

وهو الكدورة ستون الف وبالذات

وهو الشفافية حادي ستون الف وبالذات

وهو الكثافة ثاني ستون الف وبالذات

وهو اللطافة ثالث ستون الف وبالذات

وهو الخشونة رابع ستون الف وبالذات

وهو الملاسة خامس ستون الف وبالذات

وهو الصقالة سادس ستون الف وبالذات

وهو الجلاء سابع ستون الف وبالذات

وهو الكدورة ثامن ستون الف وبالذات

وهو الشفافية تاسع ستون الف وبالذات

وهو الكثافة سبعون الف وبالذات

وهو اللطافة حادي سبعون الف وبالذات

وهو الخشونة ثاني سبعون الف وبالذات

وهو الملاسة ثالث سبعون الف وبالذات

وهو الصقالة رابع سبعون الف وبالذات

وهو الجلاء خامس سبعون الف وبالذات

وهو الكدورة سادس سبعون الف وبالذات

وهو الشفافية سابع سبعون الف وبالذات

وهو الكثافة ثامن سبعون الف وبالذات

وهو اللطافة تاسع سبعون الف وبالذات

وهو الخشونة ثمانون الف وبالذات

وهو الملاسة حادي ثمانون الف وبالذات

وهو الصقالة ثاني ثمانون الف وبالذات

وهو الجلاء ثالث ثمانون الف وبالذات

وهو الكدورة رابع ثمانون الف وبالذات

وهو الشفافية خامس ثمانون الف وبالذات

وهو الكثافة سادس ثمانون الف وبالذات

وهو اللطافة سابع ثمانون الف وبالذات

وهو الخشونة ثامن ثمانون الف وبالذات

وهو الملاسة تاسع ثمانون الف وبالذات

وهو الصقالة تسعون الف وبالذات

وهو الجلاء حادي تسعون الف وبالذات

وهو الكدورة ثاني تسعون الف وبالذات

وهو الشفافية ثالث تسعون الف وبالذات

وهو الكثافة رابع تسعون الف وبالذات

وهو اللطافة خامس تسعون الف وبالذات

وهو الخشونة سادس تسعون الف وبالذات

وهو الملاسة سابع تسعون الف وبالذات

وهو الصقالة ثامن تسعون الف وبالذات

وهو الجلاء تاسع تسعون الف وبالذات

وهو الكدورة مائة الف وبالذات

وهو الشفافية حادي مائة الف وبالذات

وهو الكثافة ثاني مائة الف وبالذات

وهو اللطافة ثالث مائة الف وبالذات

وهو الخشونة رابع مائة الف وبالذات

وهو الملاسة خامس مائة الف وبالذات

وهو الصقالة سادس مائة الف وبالذات

وهو الجلاء سابع مائة الف وبالذات

وهو الكدورة ثامن مائة الف وبالذات

وهو الشفافية تاسع مائة الف وبالذات

وهو الكثافة الف الف وبالذات

وهو اللطافة حادي الف الف وبالذات

وهو الخشونة ثاني الف الف وبالذات

وهو الملاسة ثالث الف الف وبالذات

وهو الصقالة رابع الف الف وبالذات

وهو الجلاء خامس الف الف وبالذات

وهو الكدورة سادس الف الف وبالذات

وهو الشفافية سابع الف الف وبالذات

وهو الكثافة ثامن الف الف وبالذات

وهو اللطافة تاسع الف الف وبالذات

وهو الخشونة عشرة الف الف وبالذات

وهو الملاسة حادي عشرة الف الف وبالذات

وهو الصقالة ثاني عشرة الف الف وبالذات

وهو الجلاء ثالث عشرة الف الف وبالذات

وهو الكدورة رابع عشرة الف الف وبالذات

وهو الشفافية خامس عشرة الف الف وبالذات

وهو الكثافة سادس عشرة الف الف وبالذات

وهو اللطافة سابع عشرة الف الف وبالذات

وهو الخشونة ثامن عشرة الف الف وبالذات

وهو الملاسة تاسع عشرة الف الف وبالذات

وهو الصقالة عشرون الف الف وبالذات

وهو الجلاء حادي عشرون الف الف وبالذات

وهو الكدورة ثاني عشرون الف الف وبالذات

وهو الشفافية ثالث عشرون الف الف وبالذات

وهو الكثافة رابع عشرون الف الف وبالذات

وهو اللطافة خامس عشرون الف الف وبالذات

وهو الخشونة سادس عشرون الف الف وبالذات

وهو الملاسة سابع عشرون الف الف وبالذات

وهو الصقالة ثامن عشرون الف الف وبالذات

وهو الجلاء تاسع عشرون الف الف وبالذات

وهو الكدورة ثلاثون الف الف وبالذات

وهو الشفافية حادي ثلاثون الف الف وبالذات

وهو الكثافة ثاني ثلاثون الف الف وبالذات

وهو اللطافة ثالث ثلاثون الف الف وبالذات

وهو الخشونة رابع ثلاثون الف الف وبالذات

وهو الملاسة خامس ثلاثون الف الف وبالذات

وهو الصقالة سادس ثلاثون الف الف وبالذات

وهو الجلاء سابع ثلاثون الف الف وبالذات

وهو الكدورة ثامن ثلاثون الف الف وبالذات

وهو الشفافية تاسع ثلاثون الف الف وبالذات

وهو الكثافة اربعون الف الف وبالذات

وهو اللطافة حادي اربعون الف الف وبالذات

وهو الخشونة ثاني اربعون الف الف وبالذات

وهو الملاسة ثالث اربعون الف الف وبالذات

وهو الصقالة رابع اربعون الف الف وبالذات

وهو الجلاء خامس اربعون الف الف وبالذات

وهو الكدورة سادس اربعون الف الف وبالذات

وهو الشفافية سابع اربعون الف الف وبالذات

وهو الكثافة ثامن اربعون الف الف وبالذات

وهو اللطافة تاسع اربعون الف الف وبالذات

وهو الخشونة خمسون الف الف وبالذات

وهو الملاسة حادي خمسون الف الف وبالذات

وهو الصقالة ثاني خمسون الف الف وبالذات

وهو الجلاء ثالث خمسون الف الف وبالذات

وهو الكدورة رابع خمسون الف الف وبالذات

وهو الشفافية خامس خمسون الف الف وبالذات

وهو الكثافة سادس خمسون الف الف وبالذات

وهو اللطافة سابع خمسون الف الف وبالذات

وهو الخشونة ثامن خمسون الف الف وبالذات

وهو الملاسة تاسع خمسون الف الف وبالذات

وهو الصقالة ستون الف الف وبالذات

وهو الجلاء حادي ستون الف الف وبالذات

وهو الكدورة ثاني ستون الف الف وبالذات

وهو الشفافية ثالث ستون الف الف وبالذات

وهو الكثافة رابع ستون الف الف وبالذات

وهو اللطافة خامس ستون الف الف وبالذات

وهو الخشونة سادس ستون الف الف وبالذات

وهو الملاسة سابع ستون الف الف وبالذات

وهو الصقالة ثامن ستون الف الف وبالذات

وهو الجلاء تاسع ستون الف الف وبالذات

وهو الكدورة سبعون الف الف وبالذات

وهو الشفافية حادي سبعون الف الف وبالذات

وهو الكثافة ثاني سبعون الف الف وبالذات

وهو اللطافة ثالث سبعون الف الف وبالذات

وهو الخشونة رابع سبعون الف الف وبالذات

وهو الملاسة خامس سبعون الف الف وبالذات

وهو الصقالة سادس سبعون الف الف وبالذات

وهو الجلاء سابع سبعون الف الف وبالذات

وهو الكدورة ثامن سبعون الف الف وبالذات

وهو الشفافية تاسع سبعون الف الف وبالذات

وهو الكثافة ثمانون الف الف وبالذات

وهو اللطافة حادي ثمانون الف الف وبالذات

وهو الخشونة ثاني ثمانون الف الف وبالذات

وهو الملاسة ثالث ثمانون الف الف وبالذات

وهو الصقالة رابع ثمانون الف الف وبالذات

وهو الجلاء خامس ثمانون الف الف وبالذات

وهو الكدورة سادس ثمانون الف الف وبالذات

وهو الشفافية سابع ثمانون الف الف وبالذات

وهو الكثافة ثامن ثمانون الف الف وبالذات

وهو اللطافة تاسع ثمانون الف الف وبالذات

وهو الخشونة تسعون الف الف وبالذات

وهو الملاسة حادي تسعون الف الف وبالذات

وهو الصقالة ثاني تسعون الف الف وبالذات

وهو الجلاء ثالث تسعون الف الف وبالذات

وهو الكدورة رابع تسعون الف الف وبالذات

وهو الشفافية خامس تسعون الف الف وبالذات

وهو الكثافة سادس تسعون الف الف وبالذات

وهو اللطافة سابع تسعون الف الف وبالذات

وهو الخشونة ثامن تسعون الف الف وبالذات

وهو الملاسة تاسع تسعون الف الف وبالذات

وهو الصقالة مائة الف الف وبالذات

وهو الجلاء حادي مائة الف الف وبالذات

وهو الكدورة ثاني مائة الف الف وبالذات

وهو الشفافية ثالث مائة الف الف وبالذات

وهو الكثافة رابع مائة الف الف وبالذات

وهو اللطافة خامس مائة الف الف وبالذات

وهو الخشونة سادس مائة الف الف وبالذات

وهو الملاسة سابع مائة الف الف وبالذات

وهو الصقالة ثامن مائة الف الف وبالذات

وهو الجلاء تاسع مائة الف الف وبالذات

وهو الكدورة الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية حادي الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة ثاني الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة ثالث الف الف الف وبالذات

وهو الخشونة رابع الف الف الف وبالذات

وهو الملاسة خامس الف الف الف وبالذات

وهو الصقالة سادس الف الف الف وبالذات

وهو الجلاء سابع الف الف الف وبالذات

وهو الكدورة ثامن الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية تاسع الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة عشرة الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة حادي عشرة الف الف الف وبالذات

وهو الخشونة ثاني عشرة الف الف الف وبالذات

وهو الملاسة ثالث عشرة الف الف الف وبالذات

وهو الصقالة رابع عشرة الف الف الف وبالذات

وهو الجلاء خامس عشرة الف الف الف وبالذات

وهو الكدورة سادس عشرة الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية سابع عشرة الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة ثامن عشرة الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة تاسع عشرة الف الف الف وبالذات

وهو الخشونة عشرون الف الف الف وبالذات

وهو الملاسة حادي عشرون الف الف الف وبالذات

وهو الصقالة ثاني عشرون الف الف الف وبالذات

وهو الجلاء ثالث عشرون الف الف الف وبالذات

وهو الكدورة رابع عشرون الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية خامس عشرون الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة سادس عشرون الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة سابع عشرون الف الف الف وبالذات

وهو الخشونة ثامن عشرون الف الف الف وبالذات

وهو الملاسة تاسع عشرون الف الف الف وبالذات

وهو الصقالة ثلاثون الف الف الف وبالذات

وهو الجلاء حادي ثلاثون الف الف الف وبالذات

وهو الكدورة ثاني ثلاثون الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية ثالث ثلاثون الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة رابع ثلاثون الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة خامس ثلاثون الف الف الف وبالذات

وهو الخشونة سادس ثلاثون الف الف الف وبالذات

وهو الملاسة سابع ثلاثون الف الف الف وبالذات

وهو الصقالة ثامن ثلاثون الف الف الف وبالذات

وهو الجلاء تاسع ثلاثون الف الف الف وبالذات

وهو الكدورة اربعون الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية حادي اربعون الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة ثاني اربعون الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة ثالث اربعون الف الف الف وبالذات

وهو الخشونة رابع اربعون الف الف الف وبالذات

وهو الملاسة خامس اربعون الف الف الف وبالذات

وهو الصقالة سادس اربعون الف الف الف وبالذات

وهو الجلاء سابع اربعون الف الف الف وبالذات

وهو الكدورة ثامن اربعون الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية تاسع اربعون الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة خمسون الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة حادي خمسون الف الف الف وبالذات

وهو الخشونة ثاني خمسون الف الف الف وبالذات

وهو الملاسة ثالث خمسون الف الف الف وبالذات

وهو الصقالة رابع خمسون الف الف الف وبالذات

وهو الجلاء خامس خمسون الف الف الف وبالذات

وهو الكدورة سادس خمسون الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية سابع خمسون الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة ثامن خمسون الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة تاسع خمسون الف الف الف وبالذات

وهو الخشونة ستون الف الف الف وبالذات

وهو الملاسة حادي ستون الف الف الف وبالذات

وهو الصقالة ثاني ستون الف الف الف وبالذات

وهو الجلاء ثالث ستون الف الف الف وبالذات

وهو الكدورة رابع ستون الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية خامس ستون الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة سادس ستون الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة سابع ستون الف الف الف وبالذات

وهو الخشونة ثامن ستون الف الف الف وبالذات

وهو الملاسة تاسع ستون الف الف الف وبالذات

وهو الصقالة سبعون الف الف الف وبالذات

وهو الجلاء حادي سبعون الف الف الف وبالذات

وهو الكدورة ثاني سبعون الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية ثالث سبعون الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة رابع سبعون الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة خامس سبعون الف الف الف وبالذات

وهو الخشونة سادس سبعون الف الف الف وبالذات

وهو الملاسة سابع سبعون الف الف الف وبالذات

وهو الصقالة ثامن سبعون الف الف الف وبالذات

وهو الجلاء تاسع سبعون الف الف الف وبالذات

وهو الكدورة ثمانون الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية حادي ثمانون الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة ثاني ثمانون الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة ثالث ثمانون الف الف الف وبالذات

وهو الخشونة رابع ثمانون الف الف الف وبالذات

وهو الملاسة خامس ثمانون الف الف الف وبالذات

وهو الصقالة سادس ثمانون الف الف الف وبالذات

وهو الجلاء سابع ثمانون الف الف الف وبالذات

وهو الكدورة ثامن ثمانون الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية تاسع ثمانون الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة تسعون الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة حادي تسعون الف الف الف وبالذات

وهو الخشونة ثاني تسعون الف الف الف وبالذات

وهو الملاسة ثالث تسعون الف الف الف وبالذات

وهو الصقالة رابع تسعون الف الف الف وبالذات

وهو الجلاء خامس تسعون الف الف الف وبالذات

وهو الكدورة سادس تسعون الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية سابع تسعون الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة ثامن تسعون الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة تاسع تسعون الف الف الف وبالذات

وهو الخشونة مائة الف الف الف وبالذات

وهو الملاسة حادي مائة الف الف الف وبالذات

وهو الصقالة ثاني مائة الف الف الف وبالذات

وهو الجلاء ثالث مائة الف الف الف وبالذات

وهو الكدورة رابع مائة الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية خامس مائة الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة سادس مائة الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة سابع مائة الف الف الف وبالذات

وهو الخشونة ثامن مائة الف الف الف وبالذات

وهو الملاسة تاسع مائة الف الف الف وبالذات

وهو الصقالة الف الف الف الف وبالذات

وهو الجلاء حادي الف الف الف الف وبالذات

وهو الكدورة ثاني الف الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية ثالث الف الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة رابع الف الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة خامس الف الف الف الف وبالذات

وهو الخشونة سادس الف الف الف الف وبالذات

وهو الملاسة سابع الف الف الف الف وبالذات

وهو الصقالة ثامن الف الف الف الف وبالذات

وهو الجلاء تاسع الف الف الف الف وبالذات

وهو الكدورة عشرة الف الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية حادي عشرة الف الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة ثاني عشرة الف الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة ثالث عشرة الف الف الف الف وبالذات

وهو الخشونة رابع عشرة الف الف الف الف وبالذات

وهو الملاسة خامس عشرة الف الف الف الف وبالذات

وهو الصقالة سادس عشرة الف الف الف الف وبالذات

وهو الجلاء سابع عشرة الف الف الف الف وبالذات

وهو الكدورة ثامن عشرة الف الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية تاسع عشرة الف الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة عشرون الف الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة حادي عشرون الف الف الف الف وبالذات

وهو الخشونة ثاني عشرون الف الف الف الف وبالذات

وهو الملاسة ثالث عشرون الف الف الف الف وبالذات

وهو الصقالة رابع عشرون الف الف الف الف وبالذات

وهو الجلاء خامس عشرون الف الف الف الف وبالذات

وهو الكدورة سادس عشرون الف الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية سابع عشرون الف الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة ثامن عشرون الف الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة تاسع عشرون الف الف الف الف وبالذات

وهو الخشونة ثلاثون الف الف الف الف وبالذات

وهو الملاسة حادي ثلاثون الف الف الف الف وبالذات

وهو الصقالة ثاني ثلاثون الف الف الف الف وبالذات

وهو الجلاء ثالث ثلاثون الف الف الف الف وبالذات

وهو الكدورة رابع ثلاثون الف الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية خامس ثلاثون الف الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة سادس ثلاثون الف الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة سابع ثلاثون الف الف الف الف وبالذات

وهو الخشونة ثامن ثلاثون الف الف الف الف وبالذات

وهو الملاسة تاسع ثلاثون الف الف الف الف وبالذات

وهو الصقالة اربعون الف الف الف الف وبالذات

وهو الجلاء حادي اربعون الف الف الف الف وبالذات

وهو الكدورة ثاني اربعون الف الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية ثالث اربعون الف الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة رابع اربعون الف الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة خامس اربعون الف الف الف الف وبالذات

وهو الخشونة سادس اربعون الف الف الف الف وبالذات

وهو الملاسة سابع اربعون الف الف الف الف وبالذات

وهو الصقالة ثامن اربعون الف الف الف الف وبالذات

وهو الجلاء تاسع اربعون الف الف الف الف وبالذات

وهو الكدورة خمسون الف الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية حادي خمسون الف الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة ثاني خمسون الف الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة ثالث خمسون الف الف الف الف وبالذات

وهو الخشونة رابع خمسون الف الف الف الف وبالذات

وهو الملاسة خامس خمسون الف الف الف الف وبالذات

وهو الصقالة سادس خمسون الف الف الف الف وبالذات

وهو الجلاء سابع خمسون الف الف الف الف وبالذات

وهو الكدورة ثامن خمسون الف الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية تاسع خمسون الف الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة ستون الف الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة حادي ستون الف الف الف الف وبالذات

وهو الخشونة ثاني ستون الف الف الف الف وبالذات

وهو الملاسة ثالث ستون الف الف الف الف وبالذات

وهو الصقالة رابع ستون الف الف الف الف وبالذات

وهو الجلاء خامس ستون الف الف الف الف وبالذات

وهو الكدورة سادس ستون الف الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية سابع ستون الف الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة ثامن ستون الف الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة تاسع ستون الف الف الف الف وبالذات

وهو الخشونة سبعون الف الف الف الف وبالذات

وهو الملاسة حادي سبعون الف الف الف الف وبالذات

وهو الصقالة ثاني سبعون الف الف الف الف وبالذات

وهو الجلاء ثالث سبعون الف الف الف الف وبالذات

وهو الكدورة رابع سبعون الف الف الف الف وبالذات

وهو الشفافية خامس سبعون الف الف الف الف وبالذات

وهو الكثافة سادس سبعون الف الف الف الف وبالذات

وهو اللطافة سابع سبعون الف الف الف الف وبالذات

والسكون والجسم الطبيعي سوالان لكن لنرتض فيه ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قايمة وسوالي الاول

والطبعاء رتب على ثلثة فنون لان البحوث في علم الطبيعي اما فيهم احكام فلكيه او اجرام

عنصريه او امور تعم جميعها فلما جرى رتب الكلام على ثلثة فنون الفن الاول فيما يعم الاجسام ان فيما

تشتمل على جميع الاجسام من الفلكي والعنصري وسوسرتب على فصول وقبل الشروع فيها نقول

ان الاجسام الطبيعيه منها مركبه من اجسام اما مشابهة الصور كالبسيط او مختلفة الصور مثل

بدن الحيوان ومنها مفرده كالماء والواحد والهواء مثلا اما الاول فلا نزاع في تركبه من الاجزاء الموجوده في

الفصل التاسع وفي الاجسام المفرده التي منها مركب واما الثاني وهو الجسم المفرد اعني البسيط فقد

يقبل الانقسام ايضا واختلفوا فيه على اقاويل الخمسة في اربعة وهو المشهور والصحيح وضبطها لرسطو

ان الانقسامات الممكنه فيه اما ان يكون فيه بالفصل او لا يكون وعلى التقديرين ما لم يكن من الانقسامات متشابهة

او غير متشابهة فحصل من هذا التقسيم احتمالات اربعة الاول لرسطو ان الاجسام مؤلفة من اجزاء لا تتجزى واحد منها

لا يقبل التجزية بوجه ولكل الاجزاء مساوية العدد في وجه وهو مذهب الله قوم من العلماء واكثر المتكلمين

من المعتزلة والثاني ان يقال الاجسام مؤلفة من اجزاء موجوده بالفعل غير متشابهة العدد وهو المزعوم

بعض العلماء والنظام من متكلمي المعتزلة والثالث ان يقال الانقسامات حاصلة فيه بالقوة وهي متشابهة

ومتخالفان بحسب الشهرستاني لوجود ما يقبل القسمة فيه متشابهة اصلا لكون بانه قال الجسم ينتهي بالقوة الى ان يتميز فيه بعد موجود

وصاروني هو الذي يقولون ان الجزء لا يتجزى لو قسم لوقسم بعده زالت عنه الصورة التي بها صار جزءا

لان الجسم اذا انقسم استولى عليه ما يحيط به ويدل عليه لا سرا والرابع ليقال الانقسامات

حاصلة بالقوة مع انها غير متشابهة وهو مذهب الجمهور من الحكماء والمراد بقبول الانقسامات غير متشابهة ان

الجسم مع بقاء صورته النوعيه لا ينتهي في التفصيل الى حيث الا وهو يكون بعده قابلا للانقسام فالمراد

في الملخص بقبول ان يقسم من هو الجسم قابل للانقسامات الغير المتشابهة مع هو لهم سيجيء خروجها الى الفعل

يفهم من قولنا القابل قادر على مقدور ات غير متناهية مع قولنا ان حدوث ما لا نهاية له محال فكان الجزء الذي

هو لغة قابلة اليوم لا ينتهي الى حد لا يقبل الا بعد ذكر كذلك القسم عندهم لا ينتهي الى حد لا يتميز فيه طرف

والله

والفصل الذي راد اثبات المذهب المشهور عند الحكماء وذكر الفصل الاول لابطال قول من قال فيه

يلتئم من اجتماع اجزاء كل منها لا يتجزى والثاني لابطال الجزء الذي لا يتجزى وهو ما لا يتقسم

لا كما ولا قطعا ولا وهما ولا فرضا عقليا اما الاول فلصغرى اذ الكبرى هو فصل الجسم الصلب

يدفع دافع قوي من غير نفوذ جسم فيه واما الثاني فلصغراها اذ القطع هو فصل الجسم بنفوذ جسم

آخر فيه واما الثالث فلعدم الوهم عن تميز طرف عن طرف آخر واما الرابع فلصعوبة الاستحضار في

على الخيال ولاستلزامها خلاف المقدر والفرض كما ذكره المتكلمون وغمزوا الى وجوده بالفعل

ما كل قسم من الاجسام عنصرية كانت او فلكية ولكن ابتداء على تبيين ما يجب للمركبات وهي قول

لو فرضنا جزءين وقيل ان على تقدير يكون الجسم مؤلفا من اجزاء كل واحد منها لا يقبل القسمة اصلا

لكان الجزء المتوسط بين الجزئين بلا ثالث الجزءين الذين وقعا في الطرفين لا محالة فاما ان يكون الوسط

ما نعا من تلاقي الطرفين او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن ما نعا لكانت الجملة الاجزاء التي تركب

الجسم منها منذ قلة فاما ان يكون كل واحد من الطرفين ملاقيا للوسط بالكلية بحيث يكون الثاني الى الوسط

كالاول الى الوسط او لا يكون وسط وطرف في تلك الاجزاء المفروضة ومفروض الوسط والطرف معا فالذي يدل على امتناع

تداخل الاجزاء بعضها في بعض الاجزاء المتداخلة اما ان ترتسم فاغر بالكلية او لا فان تداخلت لا بالكلية كان الداخل

في كل جزء بعض الاجزاء غير ما لم يدخل فيه وذلك يقتضي الانقسام وان تداخلت بالكلية لم يزد مقدار الثلثة

على مقدار الواحد فلو انضم الى مجموع ملك الثلثة جزء رابع وخامس لا يزيد بالمقدار على ما كان

السالف مقيدا للمقدار والعظم فلم يكن جسم في العالم اصلا والثاني وهو ان ينفصل قبل الوصول بالحد الاصلي

يقتضي انقسام الاجزاء الان كل جزء فرضناه ثم ونفذ فيه فان النافذ لا بد وان يكون طرفه طرف

المنفوذ فيه اولا ثم انه يتجزى ان المنفوذ فيه ثانيا ثم كل الداخل عند تمام النفوذ ثالثا ولا شك

ان القدر الذي يلي الداخل من المنفوذ فيه اولا غير الذي يليه منه حال النفوذ وذكر عبد الرزاق بهمانه

فيه عند حصول النفوذ بتمامه فمن كل مرتبة من مراتب يلي شيئا غير ما يليه في المرتبة قبلها وذلك

الخ

في نفسه م

للانفكاك مثل الماء والنار ركب ان يكون متصلا واحد المتصل يطلق على معان ثلثة احدها
المقدار الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء يتلاقى على حد مشترك يتوالها نهاية واحدة
وهذا معنى الكم المتصل الذي جنس الكم ينقسم اليه والى المنفصل فالمتصل بهذا المعنى
يطلق على فصل الكم وعلى الصورة الجسمية التعليمية للجسم التعليمي والثاني هو المقدار ان اللذان
نهايتاهما واحد بالشخص مثل الخطين اللذين كخطي ب ا ب ج المحدد بنقطة ب يعني واحد متى طرف
لهما والثالث هو ان الجسمين اذا كان حال احدهما عند الآخر بحيث اذا توهمت
ان يتحرك الآخر معه يتعذر لاحدهما ان يتصل بالآخر الا مالا تصال في حد ان
يكون متصلا هو الاول ومعنى كونه واحدا هو انه ليس شيء من نفسه على الاجزاء بل هو في نفسه
واحد بحسب الذات كما هو عند الحس فان الانسان اذا نظر الى الماء وخلافه لا يحس شيء من التفاصل
والابعاض فكما انه لا مفاصل له عند الحس فكذلك لا مفاصل له في نفسه واما اختيار لفظ
الانفكاك لانه اخص من الانفصال اذ الانفكاك هو الانفصال الذي هو الافتراق والانكسار
ان كل واحد من الماء والنار يقبل الانفكاك بهذا المعنى والا لما امكن بعض الاجسام العالمة
الانفكاك منفصلا واحد لزم الدور لانه حينئذ يكون مركبا من آحاد لا يقبل الانفصال
الانقسام وقد بينا بطلانه مع جواز قسم آخر على تقدير عدمه كونه متصلا واحدا وهو كون الاجزاء
قابلا للانقسام بالقوة دون الانفكاك والفاعل ان يقول كيف يلزم من عدم كون الجسم متصلا واحدا
بالفعل وجود اجزاء يجب عنه بان الجسم المائي مثلا ان لم يمكن فيه انقسام بالفعل فلا يدان ينتهي في القسمة
الاجسام الى اجزاء لا تكون منقسمة بالفعل والا لزم تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل وهو بطلان
الجسم المتناهي لتوالف من آحاد غير متناهية بالكم قطعا بالوجدان في زمان متناه ولما كان التاليف فيه
بعد التمام ازدياد الجسم وهو يقتضي ان يكون انقسامه والانقسام الى اجزاء غير منقسمة بالفعل
بالفرض في لا يلزم الخلاء فان نقيض المدعى عند النقد بر لا يستلزم الا احد الامرين فيجب ابطال القسم
الاول وهو مذهب ذي مقراطيس حتى يتم البرهان والذي يتخيل في ابطاله انه يمكن ان يفرض الاجزاء على زاوية بسيطة
بحيث لا يكون متماسة لا بالطبيعة والالم يكن بسيطا فيجب بين المتفاصلين وهو الانفصال
الفعلي يصح بين الاجزاء الفرضية لان بعض الطبيعة الواحدة غير مختلف فيصح بين الاجزاء

الانفصال ثلثة اقسام

الفرضية

الفرضية لان متصل الطبيعة الواحدة غير مختلف فيصح من الاجزاء الفرضية الانفصال الفعلي
مثلا ولكم من هذا ان وجوب كون بعض الاجسام القابلة للانفكاك في نفسه متصلا واحدا ثابت
للاجسام كلها لان ذلك المتصل ليس بما لا يتصل اصلا بل اقل شيء منه قابل للانفصال
من ان ذلك الجسم المتصل ليس بما لا يتصل اصلا بل اقل شيء منه قابل للانفصال
وكل ما كان بالقوة فانه لا يخرج الى الفعل الا بسبب والاسباب المرجحة لاحد امور ثلثة احدها
التكاثر والبسط والثاني اختلاف عرضين فيه كالسواد والبياض والتثليثية او مضايقين كاختلاف
مكانين او مماثلين والثالث كما هو الكون بالوضع والنوع وذلك مما يمتنع التكاثر بسبب كما والانفكاك
واذا ثبت ان الجسم شيء واحد متصل فهو قابل للانفصال فالعامل ان الى العامل للانفصال الذي
هو عبارة عن زوال الاتصال فما ان يشاء ان يتصل الا عن عدم محض حتى لا يصح الى قابل وللعامل ان يقول
الاجزاء المقدار كما يجتمع فانه مبني على كون الجسم مؤلفا من الاجزاء التي لا تتجزأ اما ان كون هو
المقدار وهو الكم المتصل الذي لا يقبل القسمة والذي يطلق على القسم التعليمي الاول هو احق منه وهو الكم
المتصل الذي يقبل القسمة في ثلثة جهات او كون الثابت هو الصورة المتمثلة للمقدار التي تقبل من الصور
الجسمية المتصل المستلزم المقدار على انها غير المقدار بان الخطوط من الشمعة مثلا تتكاثر مانعا ان قبلة
مثلا مائع يزيد بطوله وتارة عرضه وما ان عمقه في جسمية تلك الشمعة بانه بعينها مع ان المقادير
الحاصلة قد تعاقبت عليها والباقي غير الزائل هي الجسمية مغايرة المقدار مشاركة له لا سلم اما ان المعلل
الاول هو احق من المقدار ولقائل ان يقول هذا انما يدل على ان العدار ليس بعين الجسمية لا على ان ما يقبله المقدار
ليس بعين الجسمية او يكون القابل معنى آخر غير المقدار والصور الجسمية لا سلم ان الاول اذا لا يجوز ان يكون
المحل القابل للاتصال والانفصال هو المقدار والا لزم الاتصال والانفصال حالة واحدة لانه متصل
واجيب ذلك انه ملا يكون قابلا للانفصال لان الانفصال يتعدم عند الاتصال والعامل يكون مع المقبول والا بانه
كما هو بين عندك ان قبول هذا القبول حاصل مع الاتصال فمن هذا ثبت عدم قابلية الصور الجسمية للمقدار
لان كل ما لا يجتمع مع اللازم للمجتمع مع الملزوم فان قبل كون الصور قابلة للانفصال مبني على وجود
البين على وجود المحل اذ الصور حالة فيها ملا تختلف بدونها قلنا مراده بالصور الاتصال الذي
هو الاتصال بحسب ما هو العوض فعلى هذا يكون حاصل كلامه ان القابل

Boston Public Library

السطح الذي هو نهاية جو

التعليمي جو

لا جايز ه

الجسم ه

وجوده واما اذا اريد بها النهايات الى موجودة مطلقا فاذن كل واحد من الامور المذكورة على حدة لا يكون موجودا بالوجود في الخارج دون ان يكون مع غيره اذ تعلم ان الهيولى يستحيل ان تتعرى عن الصورة فلا شيء من كل منها سوى بمجرده من الصورة وهو المطلوب واما ان لا يكون ان يكون جسما لان الهيولى المجردة عن الصورة لو كانت جسما تعليميا فعلى ما ذكرنا من انه موجود في الخارج مجردا عن الصورة كانت جسما طبيعيا لما مر ان الجسم التعليمي عرض لا يوجد الا في الاستقلال بل هذا كانت مركبة من الهيولى والصورة لما مر ان كل جسم طبيعي يلزم ان يكون مركبا من الهيولى والصورة وانه خلف فقد استبان ان الهيولى الخالية عن الصورة على ما ذكرنا موجودة ذات وضع لا يجوز ان يكون نقطة او خطا او سطحا او جسما والاشياء التي هي ذوات الاوضاع لا تخرج عن هذه الاربعة المذكورة بالدليل الحاصر لها واما انها لا تتصل الى الجسم المتناهي من ان يكون الهيولى المجردة غير ذات وضع فلا فائدة له لو كانت مجردة ذات وضع فاذا اقترنت بها الجسمية اي اذا قرضنا ان الصورة لحقتها وصارت جسما ذا وضع فالمجردة لا يستلزم ذلك جسم مجرد في حيز ما اذ لا يحصل في حيز اصلا او يحصل في جميع الاحياز او يحصل في بعض الاحياز دون البعض والاول وهو ان لا يحصل في حيز اصلا والثاني وهو كونه حاصلا في جميع الاحياز محال لان ما لكل جسم فاعلم بالضرورة امتناع جسم بلا حيز وامتناع حصوله في كل الاحياز والثالث وهو ان يحصل تلك الهيولى المتجسمة في بعض الاحياز دون البعض ايضا محال لان حصولها اي حصول الهيولى المتجسمة في كل واحد من الاحياز ممكن بمعنى ان كل حيز فرض من الاحياز ليس اولى بها من غيره بل هي متساوية النسبة الى جميع الاحياز فلو حصلت في بعض الاحياز دون البعض يلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال لا يقال لم لا يجوز ان يتخصص وضع الهيولى بحيز معين عند اقتران الصورة بها وان كان ذلك الحيز غير مناسب لها كما ان النقطة من الماء كما هي كبر واحد من حيز كليته وان كان جميع احياز الماء بالنسبة الى تلك النقطة على السواء اذ لا يمكن ههنا ذلك لانا قد فرضنا الهيولى مجردة عن الصورة فعلى ما ذكرنا من الصورة الجسمية سابقها ولاحقها امتنع ان يكون لها الصورة لان كونها في حيز مخصوص فقد لحقها وهي ذات وضع وقد فرض انها ليست كذلك واي مدة المعين اشار بقوله ولا يلزم على هذا ان الماء اذا انقلب هواء وعلى العكس صار ذلك حيز مكانه دون ان سؤال مقدر يعنى لا يلزم على ما قلنا من ان حصول الهيولى بعض الاحياز دون البعض يستلزم الترجيح بلا مرجح سؤال الذي ذكره المالي اذا صار هواء لعله لكان فيه اخرجه بالقسر من موضعه الى الموضع الطبيعي للهواء واي راي الصورة الهواء اذا انقلب ماء لغلبة البرد فيه اخرجه الى الموضع الطبيعي للماء فصار ذلك الى الهوائي او المائي الى جميع

اراه

اذا الهواء الطبيعي لكل منها على السوية لان الوضع السابق في كل منهما بين الصورتين تعين الوضع اللاحق فلان الماء اذا انقلب هواء صار بحيث موضعه بعد صيرورته هواء الذي كان موضعه اذا كان ماء فحين كان ماء كان حاصلا في حيز معين من احيازه اذا صار هواء وجب تحقق قطعه ان يكون اقرب حيز الكل الذي صار الآن هواء فيتعين حيزه في المكان بسبب تعين حيزه قبل ذلك لكون الهواء اذا انقلب ماء فيجب بعض نقله الى الاقرب حيزه المكان كان موضعه الاول الذي صار الآن هواء فيها كل قبل كل وضع معين وضع آخر معين ولذلك ان هذه فلا الامر فلا يكون الترجيح بلا مرجح لان الاولوية كانت حاصلة من هذا اللحوق بسبب الصورة السابقة بخلاف الهيولى اذا كانت مجردة من الجسمية فلا يتاتى فيها الوجه المذكور في الماء والهواء اعلم انه لما فرغ من بيان تركب الجسم من الهيولى والصورة وتلازمهما شرع الآن في بيان الصورة النوعية ثم كلمة ثم لازم الهيولى مع الصورة في الفصل في اثبات الصورة النوعية وهي كونها الى الآن يكون مبدأ للآثار المختصة بالنوع والمشترك فيها فان الصورة ما به يتقوم المادة والمادة متقومة بالصورة الجسمية فلا يكون متقومة بالصورة النوعية لامتناع تقوم المادة بصورتين فلا يمتنع اذا كانت الصورة مما يدرجه ذلك فاما اذا كانت على ما تقدم وما قد فلا ينقول انها لا بد لكل واحد من الاجسام صورة اخرى غير الصورة الجسمية التي ذكرها فان الاجسام بعد اشتراكها في الجسمية منقسمة الى اقسام منها ما هي الاجسام القابلة للانفكاك والالتيام والتشكلات بسهولة وهي الاجسام الرطبة ومنها ما تقبل منها الامور بعسر وهي الاجسام اليابسة ومنها ما لا تقبل المذكورة اصلا وهي الاجسام الفلكية وهي امور مختلفة يستحيل ان تكون الاجسام بسببها في احياز مختلفة واذا كانت الاجسام مختلفة في هذه الامور فلا يكون لها اختلاف بسبب الجسمية لانها واحدة لذاتها وملك العلل هي الصورة النوعية لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون البعض ان يكون للجسمية المشتركة او الصورة اخرى غير الجسمية واما الهيولى فيها لان الهيولى مع انها مشتركة قابلة فلا يكون فاعلة والفاعل الى الاحياز نسبته الى جميع الاجسام واحدة فتعين ان موجب الاختصاص اما الجسمية العامة او صورة اخرى ولا سبيل الى الاول لانه ان يكون ان لا يكون اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز لكونها جسما والا لاشترك الاجسام كلها في ذلك فيلزم ان يكون جميع الاجسام مختصا بذلك لكونه مشتركا بين الجميع فلا يكون الاختصاص لانه امتناع اسناد الاختصاصات الى الجسمية المشتركة اذ لو اختصاص الاجسام بما يختص به من ... وشروط ... الاحياز بالامور لم يكن مشتركا بينها فيها وهو ان يكون بسبب اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز صورة اخرى مغايرة للصورة الجسمية المشتركة بينها

بالصور النوعية وسوالط واعلم ان الصور النوعية تختلف باختلاف آثارها كالصفة للكسار كسهولة
قبول الاشكال وغيرها وتكون مناسبة للكيفيات والمسمات للاسنان الاكلية مناسبة للابن وبكذا في سائر العوارض
ويحتمل كون الصور النوعية مساوقة لتلك الاعراض بمعنى كون المسمى بكذا شيئا موجودا غير حصول تلك الاين
وايضا الصور النوعية قد توجد مع زوال الاعراض كما في السيف المسمى بشكل آثار باق بعد ذهاب الشكل
وكذا النفس لزوال الكمية وصفة الطعم باق عند اضمحلاله بالتفسير او بكيفية فاسدة بين آثار الصور النوعية
للاجسام وسائر الاعراض اللازمة منها لها وسلك الامام مهنا مذاهبا الى ان الاعراض كالصفات والمقادير
الى ذكر تنوعها بعد اضمحلال الصور التي هي مبادئ تلك الصفات فان كان اضمحلالها بسلك الصفات كان
تنوعه لكان اضمحلالها بسلك الصور اضمحلالها بسلك الصفات كان اضمحلالها بسلك الصفات كان
تنوعه لكان اضمحلالها بسلك الصور اضمحلالها بسلك الصفات كان اضمحلالها بسلك الصفات كان
وما لك اضمحلال الصور بالاعراض ليس لمستند الى صور اخر بل الى آخر الى الصور النوعية فانها تضمحل
استعدادات لها ذاتية للمركب كالصور النباتية قبل ذبوب تلك الصور بها كالصور موصوفة بصور
اخر لاجلها استعدت الذاتية تقبل الصور اللاحقة والى الكيفيات فالاضلاع صورها النوعية اما لها ليست
ان لكل تلك مادة مملة الذاتية تلك الصور النوعية تكون مستندة الى اضلاع قوابلها في المادة
قلت اذا يلزم ذلك على تقدير كون الاجسام العنصرية اما البسيطة كما تكون لها
لانه كان قبل الاضلاع بها موصوفة بكيفية اخرى لا اجلها استعدت المادة لصول الكمية الذاتية كما تكون المادة
العارضة بها آخر موجبة لحصول الصفة الذاتية والبرودة العارضة لها موجبة لحصول الصفة المائية فان
الماء يصير هواء بالاضلاع الموجبة لتلك الصفة والهواء بالاضلاع تلك الصفة صلاة اذا اشتدت كراهة واليبوسة والكثافة كما
يصير هواء الكبريت نارا بالاضلاع النفخ وبالعكس اذا حصلت البرودة والرطوبة والكثافة والثقل الى ان ينزل الى التراب فعلم ان
الاضلاع آت بقوة معنى للصور لصول الكمية الذاتية فلا اضلاع حينئذ استنادها الى الصور النوعية مذاهبا
اما في الافلاك فلما كان مادتها لا تقبل الا الصورة التي حصلت فيها بلزوم الكيفية المعينة بكون لاجل مادتها
واذا كانت المادة كذلك فيلزم للزوم تلك الكيفيات المعينة للافلاك على صورة نوعية لها وهذا معنى قولنا
بعض المحدثين بيان معنى الاعراض وضادها واضاع تحصيل الجسم منكافئ تلك المبادئ فان كان تلك المبادئ
بعد وضوح عدم الكسار بالكسار فلا مضايقة كما الكمية الذاتية ان ينسب اليها كما تحصل الاجسام انواعا وقصور الاعراض
الذكورين وليست الاستعدادات ولا المواد كذلك وقد نظر لا تحمل على التفطن فليرجع الى التأمل بامداد الله تعالى

ان السول ليست علة للصور بيرهن في بيان كيفية معلولية كل واحد من السول والصور الى الآخر فاعلم
ان الصور والسول لا ينفك كل واحد منهما عن الآخر اشكل الآخر به بان تلازمهما توقف العلة او بوجه آخر
عدم امكانه فليتأمل هو الاصوب بل تلك الامور موجودة يوصيه الى الخلط فلا يلتفت وهم العقل المشتغل
بالمداة ينتقل الملازم من السول والصور لست احدهما لان كل واحد من ملازمين فيها يعقل علة ما له او بعلة
بدون تعقل ما هيته الآخر وهيهات لكل واحد من السول والصور دون تعقل الآخر فيها لكونهما متلازمان
في الوجود والتلازم عند المحيين لا يقتضي الا العلة الوجود وهو لما ان يكون بين العلة وبين معلولها او بين معلولين
لها لا كف اتفق بل من حيث يقتضي تلك العلة تعلقا بالكل واحد منهما فالسول لا يصح ان يكون علة للصور لانها
لا تكون موجودة بالفعل قبل وجود الصور اذ لان السول لا يعدم على الصور في الوجود لانها من حيث هي قابلة والفاعل
يكون وجوده بالفعل قبل وجود القابل بالنسبة الى القبول يكون ممكنة الوجود بالنسبة الى الصور ملا يكون بالوجود ثابتا
ان القابل الواحد لا يكون قابلا وفاعلا في شيء موجود قبل وجود الصور والعلة العاملة للشيء من حيث هو موجود الذي
وما يعد العلة بالعاملة لان العلة العاملة للوجود ليست متقومة عليه بالوجود فان القيد للوجود لا يوجد ان يكون
موجودا والمستفيد لا يكف ان لا يكون موجودا بل لا يلزم تحصيل الحاصل ان يكون موجود قبل ان يوجد والعلة
فان السول لو كانت علة للصور لوجدت تتشخصه بالوجود عليها ضرورة ان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد الخارج
وما لم يوجد في الخارج لم يؤثر في وجود الذي فالسول ليست علة بل يلزم لا محالة ان يكون السول الذي هو واسطة
لوجود الصور ولم يكن علة فاعلة لها فلا تكون العلة الفاعلة من ما وجود الذي شرطا كونه خارجا عن ذات المعلول
وهي التي تستوعل الى البسوط بينها وبين مفعله الترتب بالوجود اعم من الواسطة من حيث ان الواسطة قد توقف
فانها معلول بعيد علة لغيره من حيث يعاس الى طرفيه فاحد الطرفين معلول والآخر علة بعيد والواسطة قريبة وكلا بالنسبة
معه الى العلة العاملة وفي الكلية ما بين ان السول لا يكون موجودة قبل وجود الصور لا يكون لم يكون علة او واسطة
لان كلامها مستند عن تقدير بالوجود على المعلول والصور ايضا ليست علة للجزئي اي لا يكون ان يكون الصور ايضا
علة للسول لان الصور اما يجب وجود تام السكل او بالشكل لما عرفت ان الصور الجسمية لا تنفك عن التمام المستلزم
للشكل فظاهر انه لا يوجد الامر الجسمية وقد عرفت ان الجسمية لا يمكن ان تكون علة للشكل والا لاستغنى الكل والجواب فيه
جوهرا غير متأخر عن الجسمية وما لا يكون متأخرا عن الشيء اما مع الشيء او يكون متقدما عليه فنقول ان الشكل اما مع الصور
الجسمية او قبلها والشكل لا يوجد قبل الجسمية لما فهم ان الوجود الشكل اما هو عبارة عن السول فالشكل اما يوجد

ابوجود

مبادئ من الهيولى آه مع وجودها وقولنا ان الشكل اما متقدم على الصورة الجسمية او معها فالهيولى متقدمة
اما على المتقوم على الصورة او على نوع الصورة وعلى التقديرين يلزم ان يكون الصورة متأخرة عن الهيولى لان السابق من الشئ
على الشئ يجب ان يكون سابقا على ذلك الشئ سواء كان السابق بالذات او بالزمان والشئ الذي يكون مع المتأخر عن ذلك ايضا
يجب ان يكون متأخرا عن السابق وهذا بيان للتوهم بيننا فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة عليها لان
العلة الفاعلية يجب ان يكون متقدما في الوجود على معلولها واذا كانت الصورة متقدمة على وجود الهيولى لكان متقدمة
على الشكل المتأخر عن وجود الهيولى وقد علم ان الصورة اما مع الشكل او بالشكل هذا خلف ويلزم ايضا تقدم الشئ على نفسه بمرتبة
او مراتب انه آه اخذ الامام المعقول من الشكل ههنا ما ظهر الى الحدود وهي متأخرة من الحدود المتأخرة عن المقدار لكونها
نهايات الهيولى المقدارة والمقدار متأخر عن الجسم والجسم متأخر عن الجسمية التي هي جزؤه فالشكل متأخر عن الجسمية بثلث المراتب فكيف
يمكن ان يقال ان الشكل متقدم على الصورة الجسمية واجيب بان هذا البيان يفيد تأخر الشكل عن ماهية الصورة ولكن قد ذكرنا
ان الصورة من حيث الصورة التامة لا يتعلق بها مع الشكل بل انما الايسكن منها من حيث الوجود لتعطوي معناه ان الصورة
المتشخصة متأخرة في تشخصها اليها ولا يبعد ان يحتاج الشئ في تشخصه الى ما تأخر عن ماهيته كالجسم الى الاين والوضع الملحوظ
عنه فان السابق هو الشكل هو متأخر عن الصورة المتشخصة من حيث هي متشخصة وان كان متأخرا عن ماهيتها قوله فاذن
وجود كل واحد منهما لسبب منفصل كالسبب الاول من المعدات حاله لما بين ان الهيولى لا يكون علة فاعلية بالنسبة الى الصورة
وكذا الصورة لا يصلح كونها علة بالنسبة الى الهيولى ما دام ممكن وجود كل منهما بالاخر وجب ان يكون صدور كل منهما من سبب
منفصل ... لعين ذلك ان الهيولى اما موجودة بسبب اصلا من تعيين بتعقيب الصورة وذلك السبب
الاصل يجب ان لا يكون جسما ولا جسمانيا والا عادت الوجوه المذكورة فهو ليس بجسم ولا جسماني وهو المسمى باصطلاح
الحكماء بالعقل الفعال وهو المبدأ المفارق للطبيعيات لسبب لها ولمبدائها المتأخر من لان ستمد المادة بالصورة
وسمى بها الاجسام الطبيعية ولما كان هو مفارق الذات للطبيعيات فليس للحس لتبت عن احواله كما انه تعني كثيرها
من احوال المبدائية المفارقة في العقل يكون امثال ان يكون فاعلا مثله لا يكون له مادة والافعال التي واما المعين في
الكمال السماوية والاشكال السماوية للصورة التامة المعين لحصول الصورة في الهيولى فان الاصل ثابت في المعين منفرد
فتعدد الاستعداد في حصول الاحالات مستندة الى المعين فان الهيولى مستترة الوجود ولذلك سمى سببا مستترا ويمكن التعبير
عن السبب الاصل ايضا لكن بتوسط المعين هو اصل في العلة واما من حيث هي مقيدة الاستعدادات فنسبتها تكون
الى المعين فعند اجتماع السبب الاصل مع الصورة التي حصلت باعانة المعين المذكور يحصل وجود الهيولى متشخص الصورة المعينة لهيولى
هذا المجموع وتشخص الهيولى

ايضا

١٢

وقدح

ايضا بالصورة فاذا ثبت ان صدور كل منهما بسبب منفصل علم انهما ان التلازم بينهما الارتباط بسببه
شئ من التلازم وليست الهيولى منفعلة عن الصورة من كل الوجوه بل لما بالصورة نوع تعلق لانه عرفت ان الهيولى المجردة
لا توجد بالفعل بدون الصورة ولان تأثير المبدأ المفارق انما يكون عند استعداد القابل لقبول ذلك الاثر واما الفعل
ذلك الاستعداد من قبل صورة موجودة فهو وصول الفيض من المفارق الى المادة بواسطة الصورة فعلى ان يكون الصورة
شريكة علة الهيولى فكيف تستغنى الهيولى عنها مطلقا وهي جزء العلة لا يقال انما كانت الصورة المعينة شريكة للمفارق
والمعلول يجب عدمه عند عدم العلة فاذا زالت الصورة المعينة لزالت العلة فوجب زوال المادة ولان الشريك لعلة الشئ
متقدم على المعلول فيكون الصورة متقدمة على الهيولى لكن الهيولى متقدمة على الصورة فيتقدم كل منهما على الاخر حتى لا يكون
الصورة المعينة شريكة لاحتياج الهيولى في وجود الهيولى على وجوده بتبدل الصورة بصورة عند زوال الاولى معينة بالهيولى عند ما تكون
علة بوجه بالصورة لانه لا يكون محتاجة اليها ولا متقومة بها بل يكون تقومها بالصورة المتقدمة وحين ما احتاجت
المادة اليها لم تكن من جهة الصورة جود تمامها من حادثة تقبل تقوم المادة بها فعلم مما ذكر ان الهيولى انما يحتاج الى الصورة
في تقوم ذاتها ولا الصورة عنها الى بسبب الصورة انفاسه عن الهيولى ... بحيث ثابتا انها لا توجد بدون الشكل
المحتاج الى المادة فالحاصل انه لا يجوز استغناء كل واحد منهما عن الاخر مطلقا والا امتنع التركيب بينهما بل كل منهما
محتاج الى الاخر من جهة الاحتياج الاخر ... لئلا يلزم الدور وعلى هذا قال فالهيولى تفتقر الى الصورة في
بقائها توضيح ان الصورة الجوهرية ... ان لم يحصل عقيبها الهيولى جوهرة اخرى يكون بدلا
عن الصورة السابقة لم يبق الهيولى موجودة لما عرفت من ان بقاء الهيولى بدون الصورة ... الهيولى عن الصورة
المبين ... الصورة الزائلة بالصورة الا دانه جائزا بوجود الهيولى بواسطة ذلك البدل ...
ان الهيولى ... الى الصورة والصورة تفتقر الى الهيولى في تشكلها ... لزم الشكل للجسمية لا لنفس
الجسمية والا لاكمل فيها والا يلزم تساوي الاجسام بأسرها حتى تساوي الكل الجزء ولكن قال ... ايضا بل لكل
على ما اخترنا من الكثرة والشكل لا لاجل المادة لان الاجسام العنصرية مختلفة في موادها وكان ذلك استواؤها في المقدار
والشكل يتحول بحسب ما ... ان المادة يمكن تعيين الشكل والمقدار بل يحتاج في حصول الاحوال المتغايرة الاشكال
الى امور اخر لاجلها يتخصص المادة بسبب لقبول مقدار خاص دون غيره وتلك الامور لابد وان يكون مسبوقة بامور اخرى
حتى يكون كل سابق سببا لاستعداد المادة لقبول ما يحصل عقيبه وذلك من معاونة ما لقبول الشكل لانما
لزم للجسم بسبب المادة التي يكون فيها لا يقال كون الهيولى علة قابلة لشكل الصورة وتعينها غير معقول لان الهيولى انما يكون قابلة

يحصل

هذا
جزء
بل مطلق الصورة فيكون للمفارق مستبقيا للهيولى
عنيه
من ايضاح
علة

لتشكل الصورة الا بعد تقبيلها اما يكون بالصورة العينية والصورة العلمية لا يكون بدون التشكل بملزم الاول لا ما سول

المقيمة ح ان السول بالصورة العلمية علة قابلة لتشكل الصورة فلا يرد ما قيل ان يراد بالصورة النوعية في الجوز

والنوعية ح لتشكل علة لوجود الصورة او بقائها لا انها يبقى عند زوال الصورة واما المراد بها الصورة الجسمية المطلقة التي هي موجودة في

الصورة ح الخارج فلا سلم وجود الشيء عند زوال شرط من وجوده في الخارج فطبيعة الصورة الجسمية موجودة في

الى المحل ح الخارج وان كانت لازمة في الصورة النوعية قبل انها في الانتشار على الوجه المذكور دون غيره لان الكلام في العارض هو

العرض لا الصورة على ما نوهم ولا سلم ان الصورة مفتقرة الى السول في تشكلها فلم انتفرت السول الى الصورة يلزم

الدور لم المعرض عليه منع لزوم الدور بناء على ان يكون السول علة قابلية لتشكل الصورة والصورة علة فاعلية لتشكل السول

وهذا بطور لما عرفت ان وجود الصورة امع التشكل او يمكن ان يكون موجودة. ولا يكون متشكلة والعلة العاملة لكن

تقدمها في الوجود الخارجي معلوم مما ذكرنا ان السول يبقى بالصورة ويتشكل الصورة بالسيول ويوجد ان معاني سبب مغارق

علاقة لاحدهما على الآخر في رتبة الوجود ولا غنى لاحدهما عن الآخر على الاطلاق فصل في المكان وهو على جملة

ما يلزم الاجسام والدليل على وجوده ويوان انتقال الجسم موجود وهو تغيير وبالنسبة الى الاين وهو المكان وما لا مدخل في وجود بعض

الاجسام لبعض الاوان ومعاقبة جسم احد الجسمين بعد زوال الجسم عنه وحلوله بعينه كان الاول حالا فيه بدل على وجود (مكان)

وهو اما ان يكون اما الخلاء بمعنى بعد الفضاء الخلو عن الجسم كما هو مذهب اغلاطون واكثر المتكلمين او السطح الباطن من الجسم

الحاوي المماس من الجسم المحوي كما هو مذهب ارسطو واكثر الحكماء وبرهان ان مكان كل جسم جسم لانه لو كان المكان موجودا

سواء كان الجسم موجودا في المكان او لا كان الخلاء ممكنا لان الجسم يمكن ان يوجد في المكان وان لا يوجد فيه والخلاء هو

كذلك فقد بينا بطلان الخلاء فثبت ان المكان ليس بخلاء فهو جسم والجسم اما ان يكون مشغولا بجسم آخر او لا يكون

المشهور من هذا القسم الاول وهو كون المكان عبارة عن الخلاء الباقي بعد ذهاب الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم

المحوي واما على الاول فلا سلم ان المكان لو كان خلاء لوجب ان يكون لا شيئا محضا كما هو مذهب بعض فانهم يجوزون ان يوجد جسمان لا يتلاقيان

ولا يكون بينهما بعد متوهم البتة ولا يكون عدما محضا او يكون بعدا مجردا عن السول كما هو مذهب البعض منهم فانهم يقولون بجواز ان يكون بين الاجسام

ابعاد مجردة عن المادة فالخلاء على هذين التقديرين ليس بشيء اصلا فضلا عن ان يكون مانعا من تحرك الاجسام فيه والطير الواقف

في الهواء ليس متوجها من مكان الى آخر ح

والمكان لا يجب ان يكون موجودا لان الموجود ما يمكن الاشارة الحسية اليه بانه هنا او هناك والمكان ليس كذلك لان كل واحد من

الناس يشير الى بيته بانه في المكان الفلاني ولا يشير الى بيته بانه في مكان كذا ولان المكان لو كان موجودا لكان اما جوهرا او عرضا

والقسمان باطلان فالمكان باطل اما بطلان القسم الاول فلان الجوهر اما ان يكون مركبا او بسيطا والمركب لا يخلو اما ان يكون

مركبا من الاجزاء المتجانسة كالماء او من الاجزاء المختلفة كالحيوان والقسمان باطلان لان الجوهر المركب من الاجزاء المتجانسة

يجب ان يكون كل واحد من اجزائه مساويا له في الحد والحقيقة لان الماء اذا انقسم نصفين فكل واحد من النصفين ماء وكذا

اذا انقسم الى الاجزاء التي لا تتجزأ فكل واحد منها ماء والا لكان الماء مركبا من الماء وغير الماء وهو خلاف الفرض

والجوهر المركب من الاجزاء المختلفة يجب ان يكون كل واحد من اجزائه مخالفا للمركب في الحد والحقيقة لان اليد مثلا

ليست بلحم ولا عظم ولا عصب ولا غير ذلك من الاجزاء المختلفة التي منها تركيب اليد وكذا القول في سائر الاعضاء

واما بطلان القسم الثاني وهو ان يكون المكان جوهرا بسيطا فلان الجوهر البسيط لا يخلو اما ان يكون مجردا عن المادة

او مقارنا لها فان كان مجردا عن المادة فهو العقل والنفس على ما عرف في موضعه وان كان مقارنا للمادة فهو الجسم

او الصورة الجسمية والمكان ليس بعقل ولا نفس بالضرورة ولا جسم ولا صورة جسمية لما بينا ان المكان لا يجب ان يكون موجودا

فثبت ان المكان ليس بجوهر فهو اذن عرض والعرض لا يقوم بنفسه بل يحتاج في وجوده الى محل موصوف به فالمكان

ليس بموجود وهو المطلوب

الا ترى ان الحيز لا يمكن ان يتقوم بنفس اصلا فضلا عن ان يكون مانعا من تحرك الاجسام فيه والجسمان

لان كلا من الجسمين اذا كان داخلا في حيز الجسم الذي هو اعم من الجسم المحوي والجسم الذي هو اعم من الجسم الحاوي

ان لم يكن متساويين فلا شك ان احدهما اعظم مما يساويه من الجسمين المتحاذيين ويحصل الزيادة والنقصان ضرورة

فالزيادة والنقصان لا يمكن ان يكون عدما صرفا لا يجوز ان يكون موجودا بل هو موجود اما ان يكون لا شيئا محضا او

فالمعنى لكم سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون عدما مضافا الى الجسم المحوي فقط بمعنى ان الجسم المحوي يمنع

لكم انفصل فنقول في توضيح ما ذكرنا ان الجسم المحوي يمنع على ما تقدم من ان الاجسام لا تتداخل فلا يمكن

ان يكون الجسم الذي يساويه في الحجم داخلا فيه بل يكون خارجا عنه فيكون بعيدا عنه والبعد عن الجسم لا يخلو

عن الجسم الا المكان وهذا معنى ما قالوه من ان المكان ما يبقى بعد ذهاب الجسم وان كان شيئا محضا

ما سلمنا ان قولنا ان البعد بالجسم لان السعد يوجد حيث لا جسم فيه لم لا يجوز ان يقال ان البعد عبارة عن

امر ثبوتي هو ما يعلم بوجود الجسم فيه وبعدمه عن غيره وان لم يوجد فيه جسم ولا يلزم من ذلك ان يكون

او مقارنا فانه يجوز بعد المفارق لا يكون مقدورا لله تعالى ولا يدخل تحت قدرته وانت تعلم ان الانتفاء بالعدم المحض

الذي هو قولنا لا يمكن ان يكون بعدا فاصلا بين الجسمين ولا يمكن ان يكون المكان هو البعد المجرد لما ذكرنا

ايضا من انه لو كان المكان بعدا مجردا لكان فاعلا ما يتوهم فيه من الجسم الحاوي ومتحركا بحركته لان البعد المجرد

معلوم البطلان فثبت ان المكان هو السطح الباطن للجسم الحاوي المماس من الجسم المحوي فان قيل لم لا يجوز ان يكون المكان هو السطح

الباطن من الجسم الحاوي المماس لسطح المماس من الجسم المحوي متمكنا في مكان آخر وهكذا الى غير النهاية ويؤدي

ذلك الى وجود اجسام غير متناهية مجتمعة في الوجود وهو محال قلنا المكان لو كان عبارة عما ذكرتم لزم ان يكون الطير الواقف

في الهواء متوجها من مكان الى مكان آخر وهو محال بيان الملازمة ان الهواء الذي يحيط بالطير من جميع جوانبه

لا يخلو اما ان يكون ساكنا او متحركا فان كان ساكنا كان مكانا للطير لان المكان عبارة عن حصول الجسم

في الحيز على ما عرفت وان كان متحركا فالطير الواقف في الهواء متوجه من مكان الى مكان آخر لان الهواء

الذي كان محيطا به اولا قد زال عنه وحل مكانه هواء آخر وهذا معنى قولنا ان الطير متوجه من مكان الى مكان آخر

لا يقال لم لا يجوز ان يكون الهواء المحيط بالطير ساكنا ولا يكون الطير متوجها من مكان الى مكان آخر لانا نقول

هذا باطل لان الهواء لا يخلو اما ان يكون متصلا او منفصلا والقسمان باطلان اما بطلان القسم الاول فلان الهواء

المتصل بالطير لا يخلو اما ان يكون متحركا او ساكنا والقسمان باطلان اما بطلان القسم الاول فلان الهواء المتصل بالطير

لو كان متحركا لكان الطير متحركا لان الهواء المتصل بالطير لا يفارقه في حركته لان الهواء المتصل بالطير يمنع

الطير من الحركة الى جهة حركة الهواء فلو لم يكن الطير متحركا لكان الهواء المتصل به ساكنا لان الحركة

لا تكون الا بالمنع من الحركة وهو خلاف الفرض واما بطلان القسم الثاني وهو ان يكون الهواء المتصل بالطير ساكنا

فلان الهواء المتصل بالطير لو كان ساكنا لكان مانعا من تحرك الطير فيه لان الطير لا يمكنه التحرك في الهواء

الا بان يزيل الهواء عن حيزه ويحتاج في ازالته الى قوة والهواء الساكن لا قوة له على المقاومة فلا يزول

عن حيزه بالطير فلا يتحرك الطير فيه فثبت ان الهواء المتصل بالطير لا يخلو اما ان يكون متحركا او ساكنا

والقسمان باطلان فلا يكون الهواء المتصل بالطير لا متحركا ولا ساكنا فلا يكون مانعا من حركة الطير فيه

فثبت ان الطير متحرك في الهواء لا ساكن فيه وهو المطلوب

وجودها

ما بين المداد والنهي ينتقدر ان الى الخارج اذ لا وجود لجملة وكل المتصل المفصول محالان انسانين مرددين لا ينفصل الخارج الثاني
على الجواد وجود في الاعم من ان يكون الجسم الذي نسبة الى المكان الاول نسبة الى المكان الذي اذكره عادا او تسبب الصورة ان
على الخيال فصل الشعور بما يتقدر من المداد الى النهي هو معنى اذكره ولما السكون هو عدم اذكره عما ان سماه ان يسكن
والبعد الاخير لا ذاك الخارج انما قال في نفس من شانها اذكره ملم يكن متحركا ولا ساكنا فعلى هذا يكون بينهما معاملا العدم والملكة
وما يقال من ان بينهما معاملا الضاد فبين على تقدير السكون الحصول بالقوة من آنين متعاقبين في مكان واحد وبين
اذكره حصول في آنين متعاقبين في مكانين متتاليين في اذكره والسكون لان الجسم في اول مان حدوثه
لا يكون ساكنا لكونه غير حاصل في مكان واحد آنين وليس بمتحرك ايضا كما بين اذكره او امتناعا ظاهرا
بين المداد والنهي طاهر وبين الخارج جلية فالسكون الذي هو معاملا لحصول في الاعيان والامكن
منهما معاملا العدم والملكة فاجيب بانه لا يلزم من عدم اصناع احدهما عن طبيعة اذكره موجود في كل ما
منقوض وقد كنت لنا او لا على ان اذكره اذا اعتبر متصلة واحد لم يصح ان يصدق احدهما على الاخر
واما انا ما على ان الحصول على سبيل التدريج لما كان هو الكل من حيث هو الكل وطبيعته اذكره لا توجد الا في كل في اذا
وكل متحرك فله حركة غير حركة بعض ليس بمتحرك بحسبه فاذا كان كل جسم متحركا فله حركة وهذا اذكره
وكل جسم متحرك اذا كان كذلك فهو في مكان اذكره واصغر ما ان يوجد فيه جسم
كل ٥ ولكل جسم متحرك ان يتحول بتمام اذكره ما يصغر ما ان يوجد فيه جسم ساكن والثاني كاذب لان المتحولات
كل جسم متحرك ان يكون لاجزاء حركة غير حركته يتحول بتمام اذكره ما يصغر ما ان يوجد فيه جسم ساكن
المشهور عند الحكماء ان اذكره ما يصغر ما في اربع مقولات فقط وذكر في الكم ومن حركة الفلك الى مقدار اصغر
والاول ما يزيد الاجزاء الخارجة بالفعل بزيادة المقدار بانفصال جسم آخر هو اقل ان اذا ما يطابق الملة
على نسبة طبيعته تتحرك في الاقطار الثلثة بخروج السنن لعدم الداخلة في الطول مثلا والبعد الاخير خروج الورم
لان سببه لو دخل مثلا بطيء وآما ان يكون اذكره الى مقدار اكبر لا بزيادة الاجزاء وبين تخلخل هو زيادة
مقدار الجسم من غير ان يرد عليه شيء من اجزاء الخارج وآما التكاثف هو ان يكون اذكره الى مقدار اصغر وهو ان يتضاءل
الاجزاء وهو الذبول والمراد بقوله على سبيل التوالي والذبول وهو ضد النمو هو ان يتضاءل الجسم
بانتقاص جسم آخر منه لا لانقطار الملة على نسبة طبيعته وآما اذكره التي تكون الى مقدار اصغر لا بتضاءل الاجزاء
يبقى بانتقاص وذكر في الكتاب ان الجسم اما ان يحدث فيه شيء اما او يتبدد فان اما
والنقصان هو فرد من

والطبع يكون مبدأ مطلقا سواء كان له شعور او لم يكن معلل هذا يكون من الطبيعة واما اقسام المطلق
ما تقدم كلامه من يكون الجهة التي ذكرنا من اسباب السكون علة لا سكون الى الخارج او ان يكون السكون الحاصل لكم
عند ارتفاع جميع العوائق لاجل ما سبق منه ان يكون على سكونا الطبيعي لا ما مر من قدم العوائق كلها والبرهان المذكور
على امتناع لزوم وجود الخلاء مبني على عدم مادون مبدأ السكون على طبيعة وهو الخط المتصل الكمي الموجود
والسكون وهو معنى الجواب عن القسم الطبيعي عامة لا بين قسميه واثبت صورته النوعية مع معنى بقائها شيء في زمان
اذكره والسكون ما علم ان الوجود بمعنى ان كان موجودا ما بين من كل وجه لان كونه بالقوة ليس بوجود بل
والفعل فاذا كونه ما بين حاصل بالفعل فالوجود اما بالفعل من كل وجه او من وجه دون وجه والذي ما بين وجود
اما ان يكون وجوده الى التفكك دفعة او لا دفعة والاول هو الكون فكون الهواء بين الماء وما لكس لانا لو جود
غير متجزئ فلا يكون فصول على السدرج والثاني هو اذكره كالدوث او الحصول او الى وجه من الجهتين
الفعل يسير ما سدا وما لسدرج او لا دفعة نهين عبارات بين معنى واحد وهو اذكره وهو ما شار المعنى
اليه بقوله اما اذكره فهي الروح من انه الى الفعل على سبيل السدرج ولقد علمت ان قيد التدريج اما يوجد في
الكون فان كلا من الكون والحركة قابلة السدرج موجود في كل من الزمان لان فصول الشيء عن شيء بعد زمانه والزمان
معنى ما ذكر اذ قالوا في بيانه انه مقدار اذكر متصف بعده اذكر على بعد من الزمان الموصوف اول بعده اذكر ولزم الدور
تقدم اللام ان بعد التدريج موجود على بعد الزمان على ما هي اذ نعلم كل احد منا. وانما قسمه السدرج فصول الشيء
قليلا قليلا وهذا لا يتوقف على بعد الزمان وآخر دفعي الحاصل بين الى امكان وجود الشيء بالتدريج شكلا وهو
ان الشيء اذا تغير فلا يكون الا بوجود شيء لم يكن فذلك الكائن لوجود اما ان يوجد في اما ان يوجد في شيء
والا لكان ذلك في اما ان الوجود في موجود او معدوم متقول لم يبق شيء منه ما بين فقد حصل تمامه في او احرزه
لا يوجد حاصل دفعة وان بقي شيء منه ما بقي ما الذي بالقوة عن الذي بالفعل فيكون الذي حصل اولا حاصلا بتمامه والآخر
لم يحصل لا يوجد معدوم تمامه فليس هناك شيء واحد له حصول بالسدرج على هناك امور متتالية كل واحد منها
دفعة فاجيب بانا لا نعني بالسدرج ان كل الاجزاء التتالية يحصل بعضها قبل بعض فيكون حصول احد الكل في
من حيث هو الكل على السدرج وحصول ابعاضه وجوده على الدفعات وكيس ذلك هو ان اذكره بعض الجسم
هو سطامن البداء والنهي يتقدر وجود بعض ما هو بين الى الفعل قبل بعض لان ما يكون اما يكون متحركا اذا
لم يصل الى المقصود بما دام لا كل من منه ما بين لم يوجد على السدرج واما اذكره بعض انها مجموع المتصل المعقول

امين

مع اراده وبكل الاراده ان دامت النقيضة دوام ارادات فرقه متعاقبه فوائد الاكره والا بطلان ان لم تكن كما سيورد
ان لم تكن لتعين الاكره الى تخصيص الوجود بعض اوقات الامكان شعور ما بمصدر منه ان كان الطبيعة كما في الاشاعرة
من اراد الاطلاع عليها فليطالع الكتب المبسوطة هذا الفن لكن لا بد ان يعلم ان الامور التي لا بد لكل عاقل
مالا اراده كما انه لا بد له من الاكره وما اليه الاكره وهما المداد والمبدأ والمنتهى وما فيه الاكره فتوضيح كل ذلك من كلام الفن
فان مالا اراده كما هو الموكل وتوقف الاراده لا بد له من مركز وهو الاراده وما به الاكره واما منه الاكره وما اليه الاكره فظاهر بيانهما
لكل عاقل لما ابتدأ وانتهى، واما فيه الاكره فهو ما ان يكون فاعلا ان يكون قابلا الزاوية وهو المحل الذي يقوم الاكره فيها
واما ان يكون ظرفا وهو الزمان فان كل حركة في ظرف فهي حاملة للمسافة فتمتنع وجود ما في الآن للامر الماضي من
زمان والا كان الكل من الزمان مساويا لجزء فيكون الفرد حاملا لكل المسافة هذا خلف فالزمان ان هو ما بين اول العلاقة
انكروا الوجود بمعنى ما هو اتوا ما هو الوكان موجودا آن لم يكن منقضيا فليكن مستمرا وهو ما
فلا يلزم ان يكون الموجود اليوم موجودا زمان الطوفان وما ضرورة البطلان وان لم يكن منه ما
ومنه يسيل وما بعد وما وراء الآن الذي فرار الامر كان بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا فالكون الآن حاضرا وان لم يكن
كان وكذا هذا الآن الذي فرار الامر كان بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا فالكون الآن حاضرا وان لم يكن
متصل بآن وجوده السلام لتناهي الآنات وسيعرف استحالة ذلك فتسلم ان الزمان ليس له وجود في الماضي
والا فالمسيل والا كان كل ما كان من اقص من الموجود والا لزم من عدم الاخص عدم الاعم فاذا ثبت ان
شيء من الزمان موجودا في احد الازمنة متقدمة هذا ما يكون في شيء يكون وجوده في زمان والا زمنة الحادث منحصرة
في الستة فاذا استثنينا الاقسام الاربعة ثبت عدم ذلك الشيء واما بيانه فنقول علم مما تبين ان الزمان لو كان موجودا
لكان زمانا ان حتى تكون الاقسام عددا كما هو مذكور في الكتب وهو الحق هذا بحسب ما يحكم العقل العامل لو كان المكان
موجودا كان اما في المكان او في طرف منه وانت تعلم هذا بحسب العقل العامل كاذب فكذلك ما قيل مثله في الزمان والرجال للمتز
فصول اذا لوحظ كل واقعة في مسافة معينة على مقدار معين من السرعة والبطء وان تلك الاكره وكذا الزمان
انطباق منها ان من الاكره الاولى تقطع من المسافة فراسخ والاكره المسافة فرسخين والتفاوت الاخر والتركيب الاعداد تا...
معا لا تقدم لاحد بها على الاخرى في الابتداء والترك وجدت البطئة فالحاصلة اول من السرعة وهذا انموذج منزون
كون الوسخين اقل من الفراسخ المسافة والسرعة ان وجدت السرعة فالحاصلة اكثر ضرورة كون الفراسخ من المسافة
اكثر من الفراسخ التي منها وكذا ان علم مما ان الاكره السرعة من التي تقطع المسافة مثلا فالحاصلة الاول في الاول من زمانه

ونحن نشرع في اثبات المطالب فنقول واما قلنا ان الجهة موجودة ذات وضع لانها لو لم تكن كذلك لما امكن الاشارة اليها ولا امكن ايضا التحرك اليها لان الجهة هي التي يمكن ان يقصدها المتحرك الاينى على الاستقامة اليها ولئلا يحمل الاشارة الحسية والتحرك على التوجه نحو الشيء حتى يتوجه الى الوهم ان الجهة مشار اليها ومقصود بالتحرك وموجود

واما بيان ان الجهة متقصد التحرك الاينى والتحرك المستقيم لاجل الاينية لا يقصد ما ليس بموجود بخلاف المتحرك من كيفية الى كيفية او كمية الى كمية فان المتحرك اليه فيهما لو كان يكون موجودا لانه يتصل بنفس الحركة حتى انه اذا وصل المتحرك الى الشيء بالحصول فيه يكون ذلك الشيء موجودا بالحصول ومن ان الجهة موجود والبيان المذكور يدل على ان الجهة ليست من المعقولات المجردة التي لا وضع لها بل ذات وضع لان المشار اليه بما هو اليه تحرك يكون ذات وضع وما ليس بموجود ذات الحركة يستحيل ان يكون من المعقولات التي لا وضع لها فيجب ان يكون لها وضع

ثم قال واما قلنا ان الجهة غير منقسمة لانها لو انقسمت ووصل المتحرك الى اقرب الجزئين وتحرك فاما ان يتحرك الى المقصد او الى المقصد فان تحرك عن المقصد لم يكن ما تركه جهة وان تحرك الى المقصد لم يكن اقرب الجزئين من الجهة اقول لما ذكر ان الجهة والاشارة متوجهتان الى الجهة وجب ان يكون وضعها في امتداد ماخذ الحركة والاشارة وجب ذلك الامتداد لا يقبل القسمة لانها لو كانت منقسمة في ذلك الامتداد فلنفرض فيه جزئين ما اذا وصل المتحرك الى الاقرب منهما فان لم يقف فاما ان يكون جزء الابعد من الجهة جهة او لم يقف فاما ان يقال انه متحرك على القصد الذي هو نحو نهاية الامتداد المبهم لا يكون الابعد من الجزئين اللذين فرضنا للجهة ايضا من الجهة معا واما ان يقال انه متحرك الى المقصد فلا يكون الاقرب من ذينك الجزئين من الجهة مع انه فرض منها وسواها خلف ما قال ثم لا يجوز ان يتحرك في المقصد حتى يكون مقصد الحركة هو اليه الى سطح ما كره هو نهاية الشامل فثبت ان الجهة طرف الامتداد وهو بمعنى النسبة الى الامتداد نهاية وطرف وبالنسبة الى الحركة والاشارة جهة واذا ثبت هذا فنقول لا يجوز ان تتعين في الملاء المتشابه

والا لما كانت الجهتان منتقلتين بالطبع بعد اذا ثبت ان الجهة طرف غير منقسم ذو وضع معين فهو كل الخط الغير المنقسم ان يكون في خلاء او ملاء متشابه او في ملاء غير متشابه والاول والثاني باطل وهو اول على بطلانهما شيء واحد وهو انا قد بينا ذكرنا ان الجهات الحقيقية تختلف بالطبع المحدود المفروضة في الملاء او الملاء المتشابه لا يكون الا بالفرض فلا يكون احدهما اولى الجهتين حتى مطلوب والاخرى متروكة لانه لا يمكن ان يكون في الخلاء والملاء المتشابه كون بعض الحدود المفروضة فيه بحيث يكون جهة اولى من العكس فيمتنع ان يكون فيهما جهة هي متوجه شيء يتحرك اليه ولا مقصودة الحركة لا سيما المستقيمة منها اذ كل حركة مستقيمة تنتهي الى جهة ومتى لم يكن في الملاء المتشابه مختلفين بالطبع لا يكون

نسبتين منها مطلوبا ومتروكا مطلقا واما لم يتعرض الحس بعدم تحدد ها في الملاء ايضا من تعين القسم الطالبا وعن تحدد ها في الملاء الغير المتشابه لان حكم الخلاء حكم الملاء المتشابه في الحدود واما المطلق لكل منها بالفرض لا بالطبع ولا يمكن الجهات الحقيقية فاذن تتحدد الجهات في اطراف ونهايات خارج عن المسافة وهذا كالسبب للمقام فانه لا يثبت في الخلاء والملاء المتشابه لا تتعين وضع الجهة فبالضرورة يكون تعينها في اطراف ونهايات لا يتصور كل منها في الملاء المتشابه لا مرية ان الاطراف والنهايات لا تكون الا في الملاء المتشابه فهو الامر الخارج عن الملاء المتشابه ومن كان كذلك كان تحدده اي تحدد الجهات بجسم كرى اي لا بد من جسم محدد كرى يتعين بمحيطه غاية القرب وبمركزه غاية البعد لانه لا يجوز ان يكون المحدد غير جسم لامتناع الحركة والسكون والاشارة اليه واما وجوب كونه كريا لانه يتحدد بها اما ان يكون بجسم واحد او باكثر فان كان بجسم واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم الذي ليس بكرى لا يتحدد به جهة السفل غاية البعد والا لكان جهة السفل غاية البعد اذ الجهة المحددة الى ما هو ابعد منه فلا تتحدد به غاية البعد اذ التقدير معناه ان تحددها بجسم غير كرى فيه الى الاقرب الى بعض اجزاء ذلك الجسم لا تكون الجهة كبيته الى سائر الاجزاء الى القرب والبعد فلا تحدد به اي بذلك الجسم المفروض غير كرى جهة السفل فلم يتعين بذلك الاحد واحد وهو القرب منه واما البعد عنه فلا يتحدد بحد معين ولم يمكن ان تتحدد جهتين معا فان ان كل امتداد فله جهتان متقابلتان لوجوب تناهي الامتدادات وان كانت الجهة في بعض النسخ وان كان ليس تحددها باجسام وحيث لم يحط بعضها ببعض والا لكان المحيط هو المحدد لم يحط بعض تلك الاجسام بل يكون متباينة لم تتعين غاية البعد لان ما يفرض بعض وهو اقرب من الاخر فكل ما يفرض غاية البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد المحدد حتى ان كل ما يفرض من الجهات فلا يتعين غاية البعد عن بعض تلك الاجسام الموضوعة على التباين لكل غاية البعد عن مجموع تلك الاجسام بل يكون غاية القرب بالنسبة الى بعضها فعلى هذا لا تحصل بتلك الاجسام الا تحدد غاية القرب بالجهة منه فقط دون غاية البعد فاذن لا تتحدد الجهتان معا بكل واحد منها وقد قلنا ان المحدد يجب ان يحدد الجهتين معا قال ثم لا تكون لم تحصل التحدد بجسمين على وجه يكون كل حركة مستقيمة توجه ابتداء من احدهما منتهيا الى الاخر قلنا انما يحاذ التقاطع على هذا الوجه اما ان يكون من طبع احدهما او لا من طبع احدهما والاول باطل لانه ليس بعض الجوانب لسطح كل منهما بان يكون محاذيا لبعض الجوانب من سطح الاخر اولى من غيره ضرورة اشتراك جميع الجوانب في كل سطح بطبيعة ذلك الجسم فيمتنع ان يكون محاذيهما على الوجه المذكور واذا كان محاذيهما لامر خارج عنهما كان لذلك الامر الخارج تاثير في تقرر الجهة ضرورة استقرار تعين الحيثية المحاذاة المذكورة

ومما الميل السدير والسعم كما علم ان ذكره السعيم مثبت عن حالة عدم ملابسه وطلب كمالة ملائمة والسدير بحسب كما لان كمالة مكاملام سوكن اية. اذا وصل اليه بها مساعدان ملوا جتماعهما لزم انضما الطسعة الواحد للمساعد اذ يلزم كون الشئ الواحد منضما للتوجه الى الشئ والعدم عنه مك وهو شكل بعض الحصلين والحكم الذكور على امتناع اجتماع الميل السدير والسعم في الجسم الواحد مان الجسم الذي طبعه ميل سعيم وقد يعرض له ذكره عند لا حصوله في مكانه وقد تنتفي السكون عند حصوله فيه علم لا لزوم ان بعض جسم ميلا سدير اعند احوالية وهي كونه في مكانه الطسي وميلا سعيما عند كماله الاخر وهي كونه خارجا عنه وذلك لان الطسعة الواحدة لا تقتضي اما بحسب اعتبارين فقد يسلم فاجيب بان تقتضي الذكر والسكون بالمشئ واحد بعينه طسعة لجسم العنصر وذلك الشئ الواحد هو استدعاء الكان الطسي فقط فان كان عدم حاصل قد ذلك لا استدعا السلام سكونا ومعنا ولا سلوم ذكره فقط للطسعة فرجالت الذكر والسكون شئ واحد وهو حصول الطسي واما انضما الذكر السدير وهو امر مغاير لاستدعا الكان الطسي لان معنا انضمام وتوجه عن الشئ الطالب الذكر وهو حد واحد مما متغايران ضاعة عاد الى ما شاد اولا ان ما شان مختلفان بل متضادان كما ذكر ولكن لجسم ذلك الحد وهو آخر وهو الميل السعيم بعض زوال الوضع والوضع الكلي الموضوع والدضع الكل اذا كان طسعي سعيل لم يكون في الطبع ميل بعض زوال شئ منها مان الحد وذلك ان يكون ميلا مالكل ولم لا تكون الميل الطسي بعض زوال شئ منها بعض لم يكون الميل الطسي الاول ثبت الحد اما تقتضي تبدل اوضاع الاجزاء المغرضة وذلك اما تكون على سبيل الاستدارة فلسي زوال الكل مدا ميل سعيم بعض ان الكل لا تقبل الكون والفساد وقد ذكر ما الجسم قابل لان يحل مادة صورة وتلبس صورة اخرى عاد ذا الى عنه صورة وقد تثبت منها صورة اخرى مان زوال الصورة الاولى فساد للجسم الذي كانت تلك الصورة الزائلة صورة له وحصول الصورة الاخرى تكون الجسم الذي تلك الصورة صورته فاعلم ان الكل لا سبل كما واحد من هذين المعنيين وكون والانسام انضما من بعض اجزا الجسم ما بعض بان عن بعضها وتلتئم اخرى ما انه لا سبل الكون والفساد ان الكل كما هو والذي من الحد وذلك بل ميل الكون والفساد الصورة بعد وتبدل ما في اساري ذا الجسم مان هو ذا لا يكل الاجسام واحد سماكون مشتمل على وسط هو كون وهو الذي مر الكل وذا الكبرى وهو عدم حصول الحد وذلك الكون والفساد وذلك ما تبدل الكون والفساد للصورة ذي صورة طبيعي والصورة الكاسة. انضما خر طبعي لان الجسم حين كونه موصوفا بالصورة السابقة كان تحتها لمكان معين وذا ذا زال عنه تلك الصورة السابقة بكمال طسعها كان معين وذا ذا الى عنه تلك الصورة وحدثت فيه صورة اخرى صار مسمى بمكان آخر

فوحدثت فيه صورة اخرى

ان رفض المكن لا سلام ما لا لا سلزام انتلاب الممكن ممتنعا فهذا لزم ص فرضي كل الجسم الذي لا ميل فيه اصلا بتقدير ان يكون ما تثبت ان الجسم الذي لا ميل فيه مبدا ميل ما لطبع لا يمكن ان يكون اصلا هذا ما قالوا ان من المسلة ما لم يرض الامام بازسا وبها ما دام لو كان استقصا ذكره للزمان بسبب ما لكي كر من السيل فقط ودلكن لم مان ذكر منها ايقا مستدعى زمانا لا فيها مرحبت لا بد وان يكون على سا وسعيه نصفها حاصل قبل حصول كلها ما ذكره من حدوث زمان يستعيد فلكونها في الزمان وبسبب العاوقة انصا السدي ربما ما وموقا فيستعيدها واجرة العاوقة ولبعض ما حصل ما كان قد زمانا ... فاخذ فيها حاذ زمان نفس ذكر المحدوط في جميع الاحوال واما كسلف زمان العاوقة بحسب طلبها وكثرتها فالزمان الذي يزيدو وينقص طولا بسبب السعة بسبب الميل العاوق ما حسب ما ذكر سعيما لا لكن ان سدد عن ربما ما لان ذكر لمنع لزم ... يوجد في الاصل حرف ما ان السرعة والبطو انهى منزد. مزموجود. وما لا وجود له لا سدد عن شيا اصلا وايضا لو فرضنا ان الزمان الذي كان فيه ذكر وجوب لا قع حد من السرعة والبطو انهى متوقع ذكر اذا فرض وقوع وجود اخر في بعض ذلك الزمان الا لا يلزم حد من السرعة او في ضعفه كا سب لا لما له انطا، او اسرع من المفروضة فلا تقع مع حد من السرعة والبطو حين فرضنا لا يقع حد منها المفروض وهو خلف وتعامل ان يقول سلمنا ذلك لكن لم يلزم من سا وان ذكر مع العالم مع ذكر لا يقع العالم مع حان المؤثر اذا فعل جوا جاز ان لا يؤثر لا تعال تقول الجسم سعيم بانسامه لا ما تقول لعل العدم المؤثر انما تحصل عند اجتماع الاجزاء ولا تتوزع عليها مل سعدم عند التجزية واحاب بعض شارحي الاشارات عن هذا مان القول بانسامه مل صغير ما يقع مواد ما وسعيم بانتشا مها فيتاوى الكل والى افيها وهي كالصورة والطبايع ومنها ما يحل منها والا سعيم بانسام الكمله كالصور الكيه انه مان الجزء من السدان لا يكون صورا ما وما لي منه من الصف الاول قائم ان الجزء الذي لا يتجزى في اساس هذا المطلوب ما ذكره صاحب البيان وهو انكل ورعلت لبز لكل جسم طبعي مكانا طبيعيا يقتضيه طبعه واما لبعض موجود فيه زمان على حقيقته فاذا خرج ذلك الجسم عن مكانه الطسي فلا بد ولبز يكون لذلك البعض استعداد مقتضيه للعود الى ذلك المكان وانما مبدا الذكر المدانع للجسم حال ذكرته بالقسر المسمى بمبدا الميل القسري ما ذكرنا ان الجسم الذي لا ميل فيه مبدا ميل ما لطبع لا يمكن ان يكون ثم البيرهنة الاركان السعة وقد يكون طسعها كالميل الاول للكر المسكر. فقسال الجو وقد يكون قسريا كالسهم الرمي الى فوق عدا وكالحاكان المدل القسري ان تقوى وكان ابق وابطا زوالا وكلما كان الميل الطسي اقوى كان اقدر على دفع الميل القسري وبعد ان ما ان الكل لا يكون في طبعه مبدا ميل سعيم لما ثبت كون الكل موكا على الاسدار وسدا لكل جسم يسير فيه مبدا ميل ما لطبع لا يمكن ان سي كر فقد تحقق ان الكل مبدا ميل سعيد تم ان الميل الطسي الذي له لا يمكن ان يكون على الاستقامة او على الاسدار لا جوان يكون على الاستقامة والا لكان الجسم الواحد سعيم الامر الى الساعة

وما

جسم له

مسئلة ان السطح المكان الواحد فسمان مختلفان بالطبع لكل مكان بسيط طبيعة واحدة بالنوع تكلف ان كل جسم
طبيعي فله حد طبيعي خاص به وكل حد طبيعي خاص فانه يقتضي ذلك الجسم الطبيعي بالذات ولكن حيث هو لا
يكون فوق كان لزم الخلاء خارج العالم ولو كان تحت ملوك الى المركز لبسيط كل بسيطة الله لان اجزاءه مساوية طبيعي
بالبعض فيجب عليه الوقوف قول الكرخي مطلقا عليه خاصة فان جلسة واحدة ثبت ان لكل من صورتي الجسم الكائنة
والفاسدة حد طبيعي وعال بكل ما هذا شانه فهو قابل لكل الكرخي المستقيم لان الصورة الكائنة لما ان تحصل في طرف او
في وسط فان حصلت في وسط يصعب ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي اول الزمان على كل جسم بسيط من
صورته الطبيعية حيزه الطبيعي وبسبب صورة اولى كذلك آخر حيث ان يكون فيه مبدأ ميل مستقيم وان كل جسم تكون فيه مائل
يكون تكونه في مكانه الطبيعي اولا في مكانه الطبيعي وهو المعنى بالغريب فان كان لما في مكانه الطبيعي وجب ان يسكن بقطعه في مكانه
الطبيعي بالاستحقاق ومثال ذلك ان يفعل شخص من العوادي الحيز البارد وكان مهيأ قد حصل فيه الصورة النارية في مكان حيز
فان وجود النار قابل من ذلك المكان فكذلك لان الصورة الحادثة تسخن مكانا آخر بالقطع غير الذي حصلت فيه فكل الصورة
قد ثبت ان الصورة الكائنة على بعد ما تكونها في حيز غريب بعض ميلا البتة فان قبل لم لا يجوز ان للصورة الحادثة
او الزائلة حيزا منفصلا عن ان يكون طبيعيا او غريبا وما يلزم ذلك لم يلزم لكن ملك الصورة صورة الجسد وهي كما علمت ان
يكون لها مكان مسمى كيف تتبدل بالحيز بالوضع فنقول لانا لما من وضع طبيعي فانا قد بينا لها وضع طبيعي غير الوضع الطبيعي
للزايلة فان الوضع الطبيعي للجسد لو كان بعد وضع الكائنة لم يكن وضع الزائلة طبيعيا له وما لكن قوله ولم تحصل
اي الصورة الكائنة في حيز طبيعي بالصورة الفاسدة كانت حاصلة في حيز غريب فكانت بعض ميلا مستقيما الى حيزها
الطبيعي بعد ذلك ان الجسم قبل حصول تلك الصورة الكائنة فيه كان موصوفا بصورة اخرى وهي وان كانت الصورة
الكائنة طبيعية له فليست ان المكان الواحد لا يستحق جسمان مختلفان بالطبع بل كانت حاصلة في مكان غريب فلا جرم ان الجسم
قد طلب للصورة الى مكانه الطبيعي ومثال ذلك ان تترتع اداء مائية الى الجو بسبب مجاورة الجو وهذا العدد حصلت الهواية
في مكان مناسب لها طبيعي والصورة الكائنة التي هي الماء كانت حاصلة في حيز غريب حيث كان له ان يصعد للثقل
بميله المستقيم الى حيزه الطبيعي بالذات لكن الجسم الممكن في هذا المكان بالطبع قابل لكون
للثقل من مكانه وملازم له ذلك ان يكون فيه ميل مستقيم وهذا معنى قول مستقيم على ما سيجيء
وانت تدرك من هذا ان الحد الذي قيل انه منتهى لاشارة ما هو قابل للكون والفساد بفلك مشكل كيف ما

ان الكون انما يكون لكه

ومنها انه ليس بالملائم في الاسلام ان ذلك انما يحصل بالكرة المستقيمة اذ الميل على الاستقامة وقد
ثبتت ان ذلك على الكل مع انتقال الكون مكان عن الانفصال ومر بيانه فحصل السؤال لم لا يحصل اذا كان منفصلا
فانه لابد ان يستمر الى مكان ويكون مستقيما او بان متقطعا للكون والفساد السادس لم يحصل الكرة
المستقيمة والكل لا يحصل الكون والفساد والمستقيمة لا يحصل الكرة في الاسلام ثبت ان كلا من الكرة والمستقيمة
انما يلزم بالكرة المستقيمة وانما مال المستقيم لهو لما مع ميل المستدير ما فاصل من جنس هو لزم محدد الجهات
لكونه جزءا من اجسام الكرة الا الكرة الوضعية لانه كان الكرة الاينية التي هي المستقيمة غير جائزة عليه وهي احد مكان الشبه
الى الكرات الباقية الغير الوضعية لما مر بيان ان الكرة التي هو المكون والفاسد كسب الصورة المستقيمة
والكرة في الاسلام كسب الصورة المستقيمة بسبوقة بالكرة المستقيمة والكرة في الكم كالنهر والذبول الكرة في الكيف
كالاستحالة مثل تسخين الماء الذي ان فساده انصاب فان مالكرة المستقيمة لان الكرة الكائنة لا يوجد الا بعد
وكما الاداء على الاستقامة لا تعرف لزمانها هو الازدياد الطبيعي للجسم بسبب دخول اجزاء الشبيهة ما من مدة الذبول
ضرورة والكرة في الكيف التي هي الاستحالة انما تكون بعد كرة المستقيمة بالاستقامة وقد مر انه فقد فان بان كل من جنس
كلها ان المحدد لا يحصل سوى الكرة الوضعية المستديرة فصل ان الفلك يحرك على الاستدارة دائما فان ان العلل مبدأ
ميل مستدير لا يحصل الميل المستقيم وفرع عليه عدم صيرورة الكون والفساد والكرة والاستحالة اراد ان بين في هذا الفصل
ان الفلك يحرك بالكرة المستديرة على سبيل الدوام على معنى ان حركته في جوهر مساوية للحدود الوضعية له لانقطاع لان الكرة
الحافظة للزمان الذي قد ثبت انه امر موجود لا انقطاع له وموجد الا الكرة اما ان يحفظ مستقيمة او مستديرة ولا جايز ان
يكون مستقيمة لانها اي لان الكرة الحافظة للزمان على بعد تكون بها مستقيمة اما ان يدوم على الدوام او يرجع لحصول
الى الاول الى الاول فيرجع الى غير النهاية والاول موجود بعد غير متناهية وقد مر انه مطلقا ولا سبيل الى الثاني
لان الاول لا يرجع لجعت لكانت قد انتهت الى طرف فيكون منقضية وهي على بعد ان لا تقف على قدم ثم ترجع
لكانت منتهية الى طرف مرارا طرف فعلى هذا البعد لا يكون منقضية فان ملكت مستقيمة انها انتهت الى طرف فلم تلم
انه يلزم منه ان يتقطع الكرة لانها ترجع بعد وقوفها في حيز ما يلم لزم الخلاء ما علمت ان من كل كرة مستقيمة اي
سترجع وكنت مستقيمة لانه لم يكون زمان وسكن فيه الجسم وهو ما حصل بين آن الوصول الى وكل الحد
وآن الرجوع والملزوم باطل فلازمه مثله. مقدمة غير جليلة تصدى لبيانها قبل شروع في هذا الفصل

[illegible]

لیست سوای اکه السدین فعال لان دکل الیل الوصل الی دکل حرف الی الیل الذی یوصل الحسم المحرک من المبدا
الی المنتهی مثلا موجود حال الوصول الی حال وصول دکل الحسم المحرک الی المنتهی لانه یفعل الا یتصل حال الوصول
فلو لم یکن الیل الموصل یوجودا حال الوصول استحال ان یفعل الوصول و دکل لان الیل الموصل لما کان یوجد
الوصول فالبرزخ وجودا بعد وجود العلول وکلما کان الیل الموصل یوجود دائم یتصل به میل یقتضی کونه
غیر موصل لاستحاله اجتماع الیلین المتماثلین فی الوصول فی حاله واحده و دکل لامتناع اجتماع
المتقضیین ما کان الزمن یمکن ان یوجد میل الا وصول فی حاله الذی یمکن ان یوجد میل الا وصول فیها
لا محمان فیمیل الا وصول ان یحصل لکل الحسم المحرک فما لم یحصل حال بعد حال الزمن مع یمکن الوصول یوجود واحد
من الیلین آنی الوجود لان الوصول وکونه غیر موصل کل واحد منهما آنی ان لیس بزمان فیمکن ان یقسم الی آنات
لان حال الوصول لو انقسم لکان کل واحد طرفه لم یکن واصلا بل الیل الموصل حال الوصول آنی الوجود
فلو کان زمانیا لکان حال الوصول منفصلا فما دام الحسم واحد طرفه الی واحد تنقسمه لا یکون واصلا
بل یکون وصوله الی الثانی هذا اذا وصل المحرک بنهایته الی ما لم یکن واصلا بعد فلا یکون الوصول وصولا بعد
وکذا صدوره عن موصل بین ان الیل المعلق لضرورة غیر موصل ایضا آنی الوجود بمثل ما مر اذ لو انقسم حال کونه
غیر موصل فما دام الحسم واحد منقسم لم یکن الحسم المذکور ما به غیر موصل علی هذا اذا خرج المحرک عن النهایة کان
فی حال الرجوع غیر راجع ومعوج ولم یکن کل واحد منهما آنیا اذ لیست ان کل واحد منهما من الیلین الا ذکرهما
یقتضی الوصول والا وصل فیستحیل ان یکون بین الآنین زمان لانه یقبل القسمة والزمان
وان لم یکن بین الآنین زمان لزم تعاقب الآنین فی زمان الآنات فیکون الزمان مرکبا من آنات لا قرار
ان الآن لا ینقسم بل هو نهایة الماضی وبدایة المستقبل وعلم مما ذکر ان الیل الذی لا یتحرک یکون آنی الوجود
الذی لا یتجزی فی الزمان
لان حکم المتصلات الغیر القار حکم الزمان فکما ان المتصلات الغیر القار لا یوجد منها جزء بالفعل
الا العقل وسان ذلک ان کل جزء فهو واقع فی مسافة فهی منقسمة فیکون کل جزء منها منقسما الی ما لا یتصف
بکل المسافة بصفة کونه الی کلها فیکون لکل جزء منها نصف فاذن کل جزء منها منقسم وکذلک زمان کل جزء منها
انما هو نصف زمان الجزء الذی اخذ منها فیکون الزمان ایضا منقسما ولما ثبت ان الزمان والمسافة مطابقان فی

لكن مايله للنحو اذ كل منه حاله في الجسم فاذا انقسم حمله انقسم ما حل فيه لا محاله والا لم تكن حاله فيه ولا ينتقض بالقوى النباتيه
والحيوانيه فانها جسمانيه مع انها لا تنقسم بانقسام محالها لان المراد هيهنا كل قوه جسمانيه متشابهه حاله في جسم بسيط
وهي ليست كذلك وكل قوه مايله للنحو فان الى متناه من تلك القوه يقوى على شيء والجمله تقوى على مجموع تلك الاشياء
والاثنان لا يساويان والكل والجزء في التاثير ضعف بعد ان الجمله اذا كانت تقوى على الشيء الاول تقوى عليه جزئه وبعض
فلا يكون ايضا متساو الاجزاء انه يفيد الزياده حتى يكون الكل اي مساو بعض القوه مع ان القوه حاله بالسويه
وهو ممتنع ومتى كان كذلك كان بين كل بعض كذلك الجمله على مجموع تلك الاشياء ومن اي شيء متناه فكان حكم كل جزء
القوه المفروضه جمله اولى من حكم مجموع القوه فالمجموع لا يقوى على غير المتناهيه لان الى متناه المفروض من تلك الجمله
اما ان يقوى على جمله متناهيه من مبدأ معين او على جمله غير متناهيه فان كان يقوى على جمله غير متناهيه والمجموع يقوى على ما يقوى
زايدا والا لزم المحذور المذكور وهو كون الجزء مساويا للكل في التاثير واذا كان كذلك اي المجموع يقوى على جمله غير متناهيه من العلل
والمعلولات المترتبه في العدد والمفروض على حد تلك التقدير ان المجموع المركب من ذلك الجزء الاخر يقوى على ما يقوى ازيد على الجزء
فيلزم على ما يقوى عليه الى اعدام الزياده على غير المتناهي المتسق النظام في الجمله التي هي غير متناهيه من قبيل ما قبله
ما ليس النظام لان الزياده على غير المتناهي غير مستحيله سيما اذا كان لم يكن نظامه متسقا كالشهور والسنين الماضيه فانها غير
متناهيه مع ان الشهور اكثر من السنين وكذا المكان التضاعفيه الى غير النهايه اذ بعض الالوف كذلك … واذا بطل القسم
الثاني المردود هو كون الى القوه على جمله غير متناهيه تعين ان الى يقوى على جمله متناهيه والجزء الاخر من ذلك المجموع مثله
ان يقوى هو ايضا على جمله متناهيه وكذا الى الاخر فكان الحكم كذلك فالمجموع المركب من الاجزاء التي كل واحد منها لا يقوى الا على جمله
غير متناهيه لا يقوى على غير المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي واما ما قال لا يوجب اللاتناهي ثم لم يقل
لا يوجب التناهي لان ما نقصده هيهنا هو سلب لا نهايه المجموع الذي هو نقيض النهايه فان تسلم لا يكون يحمل كل واحد من الاجزاء
على الازدياد على جمله متناهيه الا يمكن ان يحصل للكل من حيث هو الكل معه وهي اكثر من مجموع كل الاجزاء ولئن كانت فان القول
المتناهيه حاله في مجال انها متجزئه بتجزئها كان يختلف باختلاف الاجسام ويكتسب مجانسا … المجمله بالصغر والكبر فيقول
ان تلك القوه تكون في الجسم الاعظم الذي هو الكل مثلا اكثر لان نسبه اثار الصغر الذي هو الجزء مع زياده فلو فرضنا انهما
ذكرنا تحريكهما من مبدأ واحد فان كان كلاهما غير متناهيين كان تاثير الجزء مثل تاثير الكل وهو ممتنع وان تعين ان الاصغر
ولنسبه التاثيرين ونسبه القوه التي فيه الى التي في الاكبر كنسبه الجسم الاصغر الى الجسم الاكبر المتناهي فلو كان

كل القوى

كل القوى غير متناهيه مع كون بعضها متناهيا كان نسبته متناهيا الى غير متناه كنسبه متناه الى متناه وهو من المحاله للايهد
ان من الحجه ما تقرر بها الشيخ وهو اسبق عليه احد تحرير هذه لهذا الفن لم يملك عليك هيهنا ان يعلم ان تحريكات القوى
المتناهيه على قسمين احدهما التحريكات الطبيعيه وهي كما لو حركت القوه الحاله في جسم محلها وثانيهما التحريكات القسريه
وهي كما اذا حرك جسما كان فيه من القوه جسما آخر فالقوه الجسمانيه كما حققنا انها لا يقوى على تحريكات غير متناهيه بالطبع
فاعلم انها لا يقوى ايضا على تحريكات غير متناهيه بالقسر لان جسما اذا حرك بالقسر جسما آخر مثلا فان تحريكه اقل …
وبيانه ان الجسم اذا كان من شأنه ان يقبل التحريك القسري كانت طبيعته منافره لتلك الحركه ولا شك ان طبيعه الجزء طبيعه الكل واذا كان كذلك كانت
طبيعته اقوى على دفع الحركات القسريه من طبيعته وكلما كان العايق اقوى كان الفعل اضعف فيثبت ان الجسم اذا حرك جسما آخر …
فان تحريكه للكل ذلك الجسم اقل من تحريكه للجزء … اذا فرضنا ان جسما حرك بما فيه من القوه جسما آخر بالقسر من مبدأ معين فرضنا ان
ذلك الجسم المحرك ايضا بتلك القوه حرك جسما آخر شبيها بالجسم الاول في الطبيعه واصغر منه بالمقدار وذلك المقدار بعينه يحرك الكل
اكثر من الاول لما حققنا ليس للقسر … العايق بحسب طبيعته المخالفه لطبيعه القاسر من حيث هو كاسر ولا شك ان طبيعه
الجسم الاعظم يكون اقوى من طبيعه الجسم الاصغر لاشتمال الجسم الاعظم على مثل طبيعه الاصغر وعلى ما يزيد عليه فاذن يكون تحريك الاصغر
اكثر من تحريك الاعظم فلابد وان يظهر التفاوت في الاثر بان يكون الاكثر ازيد والاقل انقص لما كان مبدأ التحريك واحدا فالبعض لا يظهر التفاوت
منه في الجانب الاخر الذي فرض لا نهايه له وهذا انما يكون اذا انقطع الناقص وبقي الزائد بعده وذلك يقتضي كون الناقص متناهيا
… فرضناه غير متناه هف فيثبت ان كل ما يقوى عليه القوه الجسمانيه سواء كان الذي يقوى عليه تحريكات طبيعيه او قسريه
فهو متناه واعلم انه هيهنا سؤالا مشهورا وهو انه لم لا يجوز ان يكون تحريك القاسر للكل المقسور اقل من تحريكه لبعضه اللازم … من
التناهي وذلك بان يكون تحريكه للكل الجسم الطاهر كتحريكه لبعضه مع ان يبقى البطيء ابطأ من … والسريع اسرع … غير متناهيه
والحاصل انه لا بد من الاطراف في التفاوت من تاثير القاسر في الكل … واما كون ذلك التفاوت بالسرعه …
بعد … احتمال حصوله بالتفاوت في السرعه والبطوء وهذا الاحتمال لا يندفع وقد اجاب بعض المتاخرين عن هذا بان المراد بالقوه
المذكوره هيهنا هي التي لا نهايه لها باعتبار المده والعده دون الشده … تنبيه الغرض من هذا الفصل هو اثبات
مفارق يعقل يكون مبدأ للفلك فلما علم وجود حركه مستديره غير متناهيه للفلك ثبت ان القوه المحركه للفلك غير متناهيه ولما كان
ان القوى الجسمانيه لا يصدر عنها حركه غير متناهيه … ليس القوه المحركه للسماء … جسمانيه وما ليس بجسماني
يكون مفارقا … هي مفارقه والمفارق اما العقل … والنفس المفارقه … ولذلك … كل جسم فانما …
لا وجود ما يخصه … المكان الى الفعل والا فلا احتياج … الى … التي تكون … موجوده

الفن الثالث العنصريات

صدرها وارضا فاعلم ان جمهور الحكماء اتفقوا على ان كل واحد من الاربعة الذكورة اصل مستقل سنة لكيانى لكل واحد منها
مستقل لا الاخر مستقل لا فالله فلس كون احدها اصلا والآخر فرعا اولى من العكس وكل واحد منها اذا من الناس مطالقا كون
مخالفا الآخر فى صورة الطبيعة النوعية التى بصدر عنها الفعل من غير شعور به شاكونها موجودة فى صور طبيعة لكرة الاجسام
البسيطة والمركبة الاحسام المركبة سيتة صور نوعية وان كان الكلام هنا فى البسيط فقال كل منها مخالف الآخر فى صورة
الطبيعة بمعنى انها مختلفة بالصور المقومة والآثار والرسم لكن من الاربعة مختلفة بالصور الطبيعية لا بسور كل واحد منها فى غير الآخر
اذا الاستحالة مكيفة والتحالف كاد فى الفاعلين لا يعقل صدر الكل واحد من العناصر مخالفا لصدر الآخر
بحسب ما يقتضيه ما هيته من الدافعة للكون وعدم وقوف الماء والارض على غير مجراها الناء والهواء ظاهر وانا بيّنا كذلك فى
فالعدم وجود عدم احتلاف الاربعة بالصور الطبيعية مثلة ايضا كاذب بان فرار كل منها من مكان الآخر بدل على ان كل واحد
منها مخالف الآخر بطبيعته ولما كان اختلاف واختلاف صدورها الطبيعية عن واضح كان طريق الاستدلال به
على ذكر اول وكل منها ان كل واحد من اصول العناصر مخالف للكون والفساد اعلم ان العناصر الاربعة لما جاز عليها الكون
والفساد وقع فيها اثنى عشر نوعا من الكون والفساد الحاصلين عن الاربعة فى انفسها وهى هذه صيرورة الارض ماء وهواء
وناء واصيرورة الارض الماء ارضا وهواء وناء واصيرورة الهواء ارضا وماء وناء واصيرورة الناء ارضا وهواء وماء
ثم الصادر منها الاسم بما اسمه الذكورة فى المتن لان الواقع منها اولا هو ما يكون من عنصرين منها وهى لا محالة
الكثيف فان الاطراف لا يتكون من ملاقاة الاعدام كونها اوساطا عنى لا يكون الهواء بين الارض الاعدم تكونه ماء وقع بكثير
وكذلك الكون بالعصمة تكونين بالعناصر المجاورة مع بعضها ثلثة ازدواجات احدها بين الماء والارض والثانى بين الهواء والماء
والثالث بين الهواء والناء ويشتمل كل ازدواج منها على نوعين متعاكسين من الكون والفساد فذلك لانواع ستة اشار
الى الاولين بقوله لان الماء يعلب الخ واما الى بقية فظاهر الماء فاذا ذرت ماء صدرها فذرت عن مكانها
فانعقدت مكانه اجزاء ارضا مكانه ثم من اصل الكيل تتخذ وتتخلخل بيانا فادة معلوم منها افساد اصله وهو قوله
وكذلك الهواء يعلب الخ قال الجبال ماء يغلظ ويعاظ ويصير ماء والماء اذا يعلب هواء بالتسخين اشار الى التمييز
الآخرين منها اولها بقوله والهواء يعلب الخ ماء الرطوبة اى صلة فاقل الجبال والسحاب الذى ينعقد منها عند برد
الليل يغلظ ويتعاظ دفعة لان انسياق السحاب من موضع آخر الى ذلك الموضع واجتماع البخار عليه فاذا كثر الكوز
ايضا مدرارا عليه وكذلك ثانيها هو ان الماء اذا تسخن جدا يعلب الى الهواء وهو معنى قوله وكذلك الهواء يعلب نارا كما فى
الكبير بما اذا عمل ان لا تجتمع بحيث تشتد ويلتهب ايضا يصير هواء كما فى شدة الصباح اشار الى الاخيرين
بقوله

حاشية

منها

منها احدها اعلاء الهواء نارا فاذا فاتت شدة اجتماع تكاثف بالحادين مانع وشد الطريق الذى وصل عنها الهواء فانه
عن وشد يستحيل ماء ولا يحمل مزاج الهواء ماء او فانها هو موجود فى النار هواء ظاهر بان شدة السماع فاكل منها
الارتفاع بضعف الهواء ولا يسى لها ان محسوسة بهذا دون استحالة هواء قال الامام ان من الغيار الشاسن تحمل
ان يكون استحالة الكيف سببا لهواء الذى صار ماء استحالة وان ذلك الى البرودة وهو هواء على جوهره لكنه تكيف
بكيفية الماء ومع هذا الاحتمال لا يثبت الكون والبسائط الا قسمان هذا يقتضى ان لا يكون لا موجود محسوسة واصناف العناصر
جميعها على ان يكون العناصر جميعا قسما واحدا استكفا بهذه الكتلة التى استحالة الهواء العناصر ايضا
مع زوال السبب المعين اما دل على حدوث صور تستحفظها وهو ان اصناف الكيمات راين على الصور الطبيعية
لا استحالة الكيمات مثل السخن والبرد مع بقاء الصور الجوهرية الطبيعية كما علم ان لكل واحد من العناصر الاربعة
صور بمقتضاه من هذا الكيمات التى هى محسوسة سهل ان الكيمات راين على كل الصور السماة بالطبيعية لانها مدلز
الطبيعية المحسوسة بدليل مع ان الصور الطبيعية باقية كما الماء فرتسخن بزوال البرودة منه وقد تجمد بزوال السيلان
عند مع انها مائية محفوظة فى التقيق لو كانت الكيمات عين الصور لاستحال بكل زوال استحالة هواء الصور منه
بعد زوال الكيفية اذا الخ لا سى عند زوال علم ان الصور غير الكيفية فالصور النارية عند الكمال هى البسيطة والصور المائية
عند الرطوبة والبرودة قال الامام من الجهة لا يكون الاستدلال بما على ان هواء النار ليست صورته الطبيعية لان النار لا سى نارا
بعد زوال الكيفية التى هى عنها من الجهة وكذا الهواء الا سى هواء بعد زوال السيلان والارض لا سى ارضا بعد زوال
اليبس منها فانه ان يحكم بذلك بطلانه مسلم ولكن بعد الحكم بمثل بطلانها لم يلزم ان لا تتدرج فى صحة من الجهة لان الشئ كثيرا
قال البسائط لا تدل على استدلاله اما فاذا قال الركب واداء ذلك صور كل واحد من العناصر معانى للكيمات صور
والبسائط اذا صار العناصر افاد اجتمعت الركب وحصل بعضها فى بعض بقوا ما اشتقاد وحصل الوان والرودة والرطوبة والسوء
والذى رسم فى الكتاب انجاء ما هما هواء العدم آخرا آخر فرتسخن الآخر وكسر كل واحد منها سكون كيفية الآخر مع
ان العناصر اذا امتزجت الركب وتفاعلت منه فلا يمكن ان يعمل كل واحد فى الآخر من حيث يعمل عند فكل الآخر لان العمل
ان كان مستندا على الانفعال صار العالم منفعلا ما منفعلا وان كان صادرا منه صار الفاعل عالما عالما والحصلا
معا كان الشئ الواحد فاعلا ومنفعلا بامر شئ واحد وكلاهما محال فذن يفعل كل واحد منها بصورته ويعمل فى كسر
ولا يمكن الامر بالعكس لان الانفعال فى الصور بعض الانفعال فى الكيفية الصادر عنها اذا العلوم بالبديهة
لعلمها معلم ان الكسر انما هو للصور لا لكسر الكيمات فعند كل يعمل العناصر فى الكيمات انتفاده النبعة
ايضا الصور الروح فى بدنه

واحدا هو ايضا

تتمة

منها هو

استدلاله

من تلك الصور تحصل كعصه متوسطة من الكمبات المتضادة. اي تحصل من السحاب التي في الكمبات كعصه متوسطة من الحرارة
والبرودة كما تستبرد بالنسبة الى الحارة وتسخن بالنسبة الى البارد وكذلك في الرطوبة واليبوسة والكعصة المتوسطة
منا لا يكاد ان تكون متوسطة على الاطلاق بل يكفي ان تحصل بها كما تتوسط مثلا الركب اذا كان الحار عشرة اذا آحاد
والبارد خمسة اذا آحاد الكعصة المتوسطة اقرب الى الاول منها الى البرودة على نسبة الثلث والثلثين فلا تكون
الكعصة متوسطة على الاطلاق والتضاد في قوله التضاد. ينبغي ان لا يحمل على التضاد الحقيقي وهو الذي لا يكون بين
الامرين يتوسطهما شيء اصلا اذ لو حمل عليه لما كان ذلك متناولا للامزاج التي انواع بل استعصاب ممتزجة من الكيفيات
كعصات بحسب المزاج الاول مثل الذهبية الحارة من امتزاج الزئبقية الكبريتية فان كعصة الرئس لا تكون متضادة
البعد عن كعصة الكبريت لان كل واحد منهما مركب كعصة الركب لا تكون متضادة للغاية والمزاج الثالث حصولي المصادر هذا الذي
فاذن ينبغي ان يحمل على المخالف فقط حتى يتناول لها معادلة متشابهة في آحادها. صح للكعصة لو كون فاعلم ان ليس المراد بها
ان الاجزاء التي كانت قوة فيها يجب ان تكون باقية بعد الامتزاج فان ذلك يخرج على تقسيم الجواهر الى الاجزاء
طباع كل واحد من الاجزاء التي فيه على ما نقل وكذلك الكعصة الحاصلة للكل واحد من تلك الاجزاء
عن الكعصة التي فيه ما دام الآخر لكنها تكون متشابهة لان كعصة كل واحد منها قد تغيرت بسبب الخلط البارد فصارت
كعصة متشابهة للجزء الحار بعد ما كانت كعصة ما لكل العناصر في الركب بعد الامتزاج على تميز في الوجود الا على
نعم متميزة لكل الاعلى حد انتهاء بعد اما ان تكون تلك الكعصة المتوسطة الحاصلة من تفاعل الكعصات المتضادة اذا ما
وهو المزاج بعد الذي ذكرنا من الكعصة الحاصلة من تفاعل الكعصات بحيث لم تكن كلها متساوية كعصة الآخر هو
الذي مازاج حادا او رديا من المعاني تستعمل بها المزاج بعد الاول كعصة تحدث عن تفاعل كعصات متضادة اذا كان
كل واحد منها موجودة كعصة الآخر فحصلت من جملتها كعصة واحدة متوسطة بين الكعصات المتضادة متشابهة في آحادها
هي المزاج ثم اعلم ان هذا التعريف يدرج فيه الالوان والطعوم والروائح وكثيرا من الكعصات الانفعالية نحو السهولة والنفور
ويجعل ان كل ذلك كعصات تحدث عن تفاعل كعصات على الوجه المذكور ويجب كلها مزاجا حادا بتعبيرا الى تميز آحاده
وحصول بعد كعصة متشابهة مخلوطة من جملتها على ما ذكرنا فاعلم ان كعصات تجوهر من
الجواهر الكائنة في الكون واسبابها فاعلم ان كل ما حدث مرارا كثيرا في الهواء المتكونة في جو السماء بسبب القطع كرة
والاجرام بدوامه وانت تعلم ان الجرم مرصد انه جرم لا يعقل الا كرة بطبعه والافلاك لا يزاحم ما تحتها الا ملة ملائمة فيها
فاذن تلك الاجرام لا تحاط الا بجوانيات الا ما تصدر الارض والاصعد شيء منها معتبرا الا ما دان تر

فما تحصل

الى حلة ع

مساوية ع

ان تكون ع

والاشياء ع

فما تحصل من جوهر الارض بخار او ما تصعد من جوهر الماء فما دام الاثار العلوية تكون البخار والدخان والبخار قابلا
والدخان قابلا بس ملا تصعد احدهما صاد دخانا واما بس بلغ العالية والحارس تصعد الى حد ترى الارض وتصعد
الدخان تصعد الى حد النار ما دامت الكائنات التي تكون في الجو اما من الدخان او منها ملتصقا بها اما البخار والغلظ
وما يتعلق بها من الرياح والبرد والغلظ الضباب والرياح والسحب الاكثر في ذلك بخار او ابخار
الصاعدة الى من البحار والارض الرطبة وكيف صعودها ان الشمس اذا اشرقت عليها فتلك بخارها او ابخار مواليه تمازجها
او ابخار بالله بس الركب منها فاما ما تصاعد من البخار الى الجو فان تحلل او ابخار الثالثة السحاب الى تحلل
صعد او ان لم تحلل كثافت واما صعد السحب فالاكثر ما ذكرنا من انه صعد لان السحاب البخار كما شاهد ما تقلل
الجبال حتى تكاد ان تجد سحابا من البرد في عز الصيف صعد من موضع آخر مولد لان ما جاور الماء او الهواء
يسخن كعصة الماء او الهواء بسبب الشمس الا ان يكون البخار المجاور للماء مواسطها يسخن كعصة البرد.
والرطوبة من الماء فتسلك بعض ادواته ما يصعد بخارا مركبا من آحاد آثاره واجزاء مواليه ما دام الحال الاجزاء الثالثة
السحاب من تلك الاجزاء والهواء وبعض ادواته ما يصعد بخارا مركبا من آحاد آثاره واجزاء مواليه ما دام الحال الاجزاء الثالثة
الى الشمس اما ما تولد من الاجسام الثالثة الى تصعد الى الجو اما من الدخان او منها ملتصقا بها اما البخار والغلظ
وما يتعلق بها من الرياح والبرد والغلظ الضباب والرياح والسحب الاكثر في ذلك بخار او ابخار
الصاعدة الى من البحار والارض الرطبة وكيف صعودها ان الشمس اذا اشرقت عليها فتلك بخارها او ابخار مواليه تمازجها
او ابخار بالله بس الركب منها فاما ما تصاعد من البخار الى الجو فان تحلل او ابخار الثالثة السحاب الى تحلل
صعد او ان لم تحلل كثافت واما صعد السحب فالاكثر ما ذكرنا من انه صعد لان السحاب البخار كما شاهد ما تقلل
الجبال حتى تكاد ان تجد سحابا من البرد في عز الصيف صعد من موضع آخر مولد لان ما جاور الماء او الهواء
يسخن كعصة الماء او الهواء بسبب الشمس الا ان يكون البخار المجاور للماء مواسطها يسخن كعصة البرد.
والرطوبة من الماء فتسلك بعض ادواته ما يصعد بخارا مركبا من آحاد آثاره واجزاء مواليه ما دام الحال الاجزاء الثالثة
السحاب من تلك الاجزاء والهواء وبعض ادواته ما يصعد بخارا مركبا من آحاد آثاره واجزاء مواليه ما دام الحال الاجزاء الثالثة
الى الشمس اما ما تولد من الاجسام الثالثة الى تصعد الى الجو اما من الدخان او منها ملتصقا بها اما البخار والغلظ
وما يتعلق بها من الرياح والبرد والغلظ الضباب والرياح والسحب الاكثر في ذلك بخار او ابخار
الصاعدة الى من البحار والارض الرطبة وكيف صعودها ان الشمس اذا اشرقت عليها فتلك بخارها او ابخار مواليه تمازجها
او ابخار بالله بس الركب منها فاما ما تصاعد من البخار الى الجو فان تحلل او ابخار الثالثة السحاب الى تحلل
صعد او ان لم تحلل كثافت واما صعد السحب فالاكثر ما ذكرنا من انه صعد لان السحاب البخار كما شاهد ما تقلل
الجبال حتى تكاد ان تجد سحابا من البرد في عز الصيف صعد من موضع آخر مولد لان ما جاور الماء او الهواء
يسخن كعصة الماء او الهواء بسبب الشمس الا ان يكون البخار المجاور للماء مواسطها يسخن كعصة البرد.
والرطوبة من الماء فتسلك بعض ادواته ما يصعد بخارا مركبا من آحاد آثاره واجزاء مواليه ما دام الحال الاجزاء الثالثة
السحاب من تلك الاجزاء والهواء وبعض ادواته ما يصعد بخارا مركبا من آحاد آثاره واجزاء مواليه ما دام الحال الاجزاء الثالثة
الى الشمس اما ما تولد من الاجسام الثالثة الى تصعد الى الجو اما من الدخان او منها ملتصقا بها اما البخار والغلظ
وما يتعلق بها من الرياح والبرد والغلظ الضباب والرياح والسحب الاكثر في ذلك بخار او ابخار
الصاعدة الى من البحار والارض الرطبة وكيف صعودها ان الشمس اذا اشرقت عليها فتلك بخارها او ابخار مواليه تمازجها
او ابخار بالله بس الركب منها فاما ما تصاعد من البخار الى الجو فان تحلل او ابخار الثالثة السحاب الى تحلل
صعد او ان لم تحلل كثافت واما صعد السحب فالاكثر ما ذكرنا من انه صعد لان السحاب البخار كما شاهد ما تقلل
الجبال حتى تكاد ان تجد سحابا من البرد في عز الصيف صعد من موضع آخر مولد لان ما جاور الماء او الهواء
يسخن كعصة الماء او الهواء بسبب الشمس الا ان يكون البخار المجاور للماء مواسطها يسخن كعصة البرد.
والرطوبة من الماء فتسلك بعض ادواته ما يصعد بخارا مركبا من آحاد آثاره واجزاء مواليه ما دام الحال الاجزاء الثالثة

سماع ع

فما تحصل من الابخرة

وهو ان بخار ان عدم وصول البرد اذا اجتمع السحاب قبل الاجتماع لا يسلم وصوله ايها بعد الاجتماع اذ عدم وصول البرد اليها بعد الاجتماع لم من الوصول اليها اصلا وليست بعد الاجتماع فيها ولا يصح قوله ولم يصل فيزيد البرد قوله

ما دان تصعد الى ادواة السحاب ع

ما دام الحال الاجزاء الثالثة السحاب ع

ما دام الحال الاجزاء الثالثة السحاب ع

الرياح ج

فاذا آخر

ان ج

قال ج

ان ج

متى ج

ويكون انعكاس البصر اقوى فيرى حمرة ناصعة والناحية السفلى ابعد واقل اشراقا فيرى حمرة السولة وهو لا زجواني
لم تركب منا منهما لون كراثي لاشراق الحمرة الفوقانية وكدورة الطبقة السفلانية وزيّنه الشيخ بانّ من العلة
ممكن ان يكون الاثر ناصع الحمرة لا يزال ذلك على التدريج يجرى الى الارجوانية فيكون طرفه الآخر ارجوانيا
فاما انفصال هذه الالوان بعضها عن بعض حتى يكون بعضه يشابه الارجوانية وبعضه يشابه الكراثية فهو بعيد الا ان لا
الكراثي من الارجوانية والاحمر الناصع انما يبعد لان الكراثي لا مناسبة له مع كل واحد منهما لان تولد الكراثي من الاصفر
هذا ما فيل في حدوث قوس قزح وسبب اختلاف الوانها واما الهالة فانها انما تحصل من ارتسام ضوء النير في اجزاء
رشية مستوية معنا اذا حدثت في الهواء اجزاء رشية صقيلة وضعها كوضع دائرة واحاطت بشيء لطيف لا يستر ما وراءه بعيم
لا يستر ما وراءه عن الابصار انعكس ضوء البصر منها الى النيّر لان ضوء البصر وغيره اذا وقع على الصقيل انعكس
المضيء فيرى كل واحد من تلك الاجزاء ضوء النير فيرى دائرة مضيئة وهي الهالة واما الشهب من الكواكب
المنقضة فسببها ان الدخان اذا بلغ حيز النار وكان لطيفا اشتعل فيه النار وانقلب الى النارية والتهب
لسرعة حتى يرى كالمنطفي فاعلم ان ههنا مقدمة يجب ذكرها وهي ان النار البسيطة غير ملونة لانها لو كانت
النار الصرفة ملونة لكانت النار التي تحت الفلك ملونة ولو كان كذلك لحجبت لا لسامعه من الابصار
والنار الكاذب فالمقدم مثله ولان النار كلما كانت اقوى كان لونها اقل فان كير الحدادين اذا قويت النار
فيها ذهب لونها والنار المتعلقة باصل الشعلة لا لون لها فثبت ان النار التي تحت فلك القمر بسيط
لا تكالبس لها لون فالدخان اعني المتحلل اليابس المتصعد لا تكاثف كالبخار اذا بلغ حيز النار الصرفة
اشتعل طرفه العالي اولا ثم يذهب الاشتعال فيه متمدا الى طرفه الآخر وهو المسمى بالشهاب واما ان كان
الدخان لطيفا اذ لو كان غليظا فاذا وصل الى كرة النار وحرقت منه علاما رئيت لها حمرة وسواد اذا ذهب متقد
للاحتراق فبقي الاحتراق فيه دائما وقد يقف تحت كوكب وقد يدور مع النار ويدور ان الفلك ابدا
لم حال حتى كالمنطفي ولم يكن ينطفي فبعض الاوقات كان كالمنطفي النار الضعيفة عند القوية مثلا لانها
في اكثر الاوقات بل يستحيل الدخان نارا صرفة فصارت عن روية لعدم لونها فيظن انها انطفت
وليس وليس ذلك بانطفاء واما الزلزلة وانبعاث العيون فاعلم ان البخار اذا احتبس في الارض ومال الى
جهة مسدودة بها فينقلب مياها مختلطة باجزاء بخارية فاذا كثر لا يسعه الارض اوجب انشقاق الارض
وانبع منها العيون وقد مر اسباب الزلزلة وانفجار العيون فاعلم ان مياه العيون اما راكدة حاصلة من

قليلة

موضع

قليلة او سيالة تنبعث من اخذه كثيرة واما ماء الآبار المكونة المنبعثة في الارض لو انبعثت فيميل الى جهة فيكون لها
ان كانت مسدودة تعلب مياها مختلطة باجزاء بخارية فان كانت قليلة وان كثر البخار بحيث لا يسعه الارض فيكون قوية
الاندفاع فتنفجر الارض ثم يتبع جزء منها جزءا وهي العيون بانشقاق الارض وتنبع العيون الجارية وهي من تلك الاسباب
مياه العيون الراكدة فانها انما حدثت من بخار بلغت من قوتها الى ان انشقت الارض ولم يبلغ من قوتها وكثرتها
الى ان يطرد تاليها سابقها ومياه القنوات والآبار من مولدة من ابخرة فانقطع السيل من شق الارض فاذا اذا
وجدها ثقل التراب صادفت منفذا اندفع اليه الماء وكونها لم يضف اليه ماء ولم يعطل له سيل سوى ان حمل له
ذلك هو القناة هذا اذا كانت المادة البخارية رقيقة نافذة في المجاري الكاثفة وفيها له مسام واذا كانت البخار المحتبس
في الارض بحيث لا يقوى على ان يسعه ان يستحكم الجرم على وجه الارض فيكون منه ما يعين الآلة وكانت تلك الماده
السام في اصبح ذلك المادة وتقصد الخروج الى جهة النفس ولم يمكنه ذلك ورحى ادا كهة التي مال اليها من الارض كانت
مسدودة لسكانيها والمادة ملتطمة فيتحرك في ذاتها وتحرك الارض ولهذا كان اكثر الزلازل في المواضع المتخلخلة الباطن
المتكثف الظاهر من الجبال والقلاع ذرباء فول جلل الاخبار المجتمعة على شق الارض فان وقع في جبل
عاليها سافلها ونحوه بلاد المسلمين فيها فصل والعادة كما عن احوال الكائنات في الجو من البخار والدخان
وامتزاجها فشرع في بيان ما يحصل في الارض من الامتزاجات الحاصلة منها والاختلاطات الواقعة بينهما مع مجاورة
مع الارضية واختلاطه بها ما كان من العناصر بالتركيب ولا غنى له فيتوقف من المواليد الثلاثة فان التكون انما
والاسباب السماوية باذن الله وقد يوجب امتزاج العناصر يتحرك بعضها الى بعض امتزاجا مخصوصا في
الماكن الارض مختصة يتوقف موجبه لتكونها ما يتكون منها لما ان الشمس لتلك المواضع مسامتة خاصة او
اتفق لبعض الكواكب وضع بها بعض ذلك بكون الظاهر من اسامه منه انما هو للابدان على حال البخار والدخان
المحتبسة في الارض اذا لم تكن كثيرة واختلطت على ضرب من الاختلاطات في الكم والكيف فيكون منهما ان
تكون من البخار والدخان المحتبسة في الكثرة الاجسام الارضية يعني بها الاجسام المعدنية واما ما كانت المادة
المحتبسة بكونها قليلة لانها اذا كانت كثيرة فقد عرفت حكمها بانها تنشق الارض فاما ان تنبع منها العيون
وما يتعلق بها اذا كانت رقيقة واما ان توجب الزلزلة فيها اذا كانت غليظة فان قيل كان ذكر بيان الزلزلة
وانبعاث العيون في هذا الفصل اليق اذ الفصل السابق قد اختص لبيان الكائنات في الجو وهما لا يتكونان

بل انما تحصل في الارض تلك البخار المحتبس الذي يوجب شق الارض ايضا فمعنى ان تحترق الجو فلهذا
يميل الى التصاعد وايضا المركب منهما لا يوجب التحجر والغلظ بخلاف المعدنيات فانها في الجملة كما مر تبيين ليس
النوع الثاني الفصل السابق صار البحث هنا في ماهيته ثم اعلم ان الاجسام المعدنية الاصطلاحات الواقعة بالتقسيم الاولي
الى اقسام ثلثة منها ما يغلب عليه الدخان ومنها ما يغلب عليه البخار ومنها ما هو مركب من ازدواج النوعين فالمركب
البخاري ان تركب الجسم المعدني تولد الهشم او البلور والزيبق والزرنيخ وغيرها من الجواهر الشفافة لان كل واحد من البخار وهو
الماء والهواء الشفاف قيل الزيبق يتولد من ماء خالطته ارضية لطيفة جدا كالطه شديدة حتى لا تنفذ في سطحها الانفاس اي تلك
اليبوسة شي لذلك لا يتعلق باليد ولا يحصر الصفاء لشدة بالسيل ما يكون كقطرات الماء اذا وقعت على تراب في
غاية اللطافة فربما احاط القطرة سطح ترابي حاصر لذلك الماء حتى يبقى القطرة على شكلها يتوجه ذلك التراب واذا تلاقى
قطرتان لم يبعد ان يتحرق الغلافان ويصير الماءان واحدا والغلافان غلافا واحدا وساعد الزيبق مافي الارضية
اللطيفة وصفاء المائية المازجة للهوائية وان غلب الدخان يتولد الملح والزاج والكبريت والنوشادر فان كل واحد منها
ملتقى الجواهر ينحل بالرطوبة الا الكبريت فانه لا ينحل بالرطوبة لكونه دهني التركيب والنوشادر نارية اكثر الارضية
ولذلك يتصعد بكليته وهو ماء خالطه دخان حار لطيف جدا كثير النارية والعقد باليبس ثم بالاجساد الغير المنطرقة
التي تقوى التركيب كالزيبق والياقوت مثلا فالاول لا ينطرق لغاية رطوبته والثاني لغاية يبوسته وبعضها ضعيف
التركيب كالزاج والنوشادر والشب والكبريت والزرنيخ وامثالها واما انواع الاجساد المنطرقة فاليها اشار بقوله
ثم ان اختلاط بعض منها اي بعض من الاجساد الغير المنطرقة التي ذكرناها مع بعض يولد الاجساد الارضية وهي
الاجساد السبعة مثل الذهب والفضة والخارصيني والرصاص والنحاس والحديد والاسرب فاعلم ان الاجساد
السبعة منها انما يتولد من اختلاط الزيبق والكبريت اما باختلاط الزيبق او باختلاط الكبريت ثم انعقد احدهما بالآخر
فان كان الزيبق والكبريت صافيين وانطبخ الزيبق بالكبريت انطباخا تاما وكان الكبريت مع صفائه ابيض تولدت
الفضة وان كان احمر وفيه قوة صباغية لطيفة غير محرقة تكون الذهب وان كانت الكبريت والزيبق نقيين وفي الكبريت
قوة صباغية لكن قبل كمال النضج وصل اليه برد يجمد ويعقد يكون الخارصيني وان كان الزيبق نقيا والكبريت
رديا وفي الكبريت قوة احراقية تولد النحاس وان كانت الكبريت الردي غير شديد المخالطة تولد
الرصاص الابيض وان كانا الكبريت والزيبق رديين وكان الزيبق متخلخلا ارضيا والكبريت رديا محرقا

تكون

تكون الحديد وان كان مع رداءتهما ضعيف التركيب تولد الرصاص الاسود وهو الاسرب واصحاب الكيمياء يحكمون
الدعاوى لترتيب انهم يعتقدون ان الرسل بالكبارية انعقاد المنكسر يحصل لهم الظن غالبا بان الاحوال الطبيعية مغايرة
للاحوال الصناعية تنبيه انما خص الذهب والفضة من انواع المتطرقات بالذكر لانهما اشرف الانواع فالاقرب من
الاعتدال عدم الآفة من الاجساد وهو الذهب ودونه الفضة فانهم حدوا الذهب بانه جسم ذائب صابر منطرق اصفر
بالقياس الى الاجساد وحدوا الفضة بانه جسم ذائب صابر منطرق ابيض رزين بالقياس الى باقي الاجساد ثم اعلم ان الجوهر
المتولد من الاجساد المعدنية جوهر مائي ممتزج بجوهر ارضي امتزاجا محكما بحيث لا يتخلص احدهما عن الآخر وانطبخ احدهما
بالآخر حتى يحصل رطوبة دهنية فاذا انجمد قبل زوال تلك الرطوبة جاز التطرق واتفقوا على ان منشأ المتطرقات
هو الذي سبق قدر ذكره فصل في النبات هذا شروع في بيان الاجسام المركبة التي هي ذوات النفوس فان فاعلي
من الافعال المتنوعة الصادرة من الاجسام كالتغذي مثلا لا شعور بها او مع الشعور ليست صادرة عن الجسم لذاته والا
لاشترك جميع الاجسام فيما يصدر عن واحد منها لاشتراك الكل في الجسمية وانما ذلك لمبادئ نباتية وحيوانية وانسانية
والمقصود من هذا الفصل شرح النفس النباتية وبيان قواها وله اي للنبات قوة عديمة الشعور يصدر عنها حركات
وافعال مختلفة بآلات مختلفة وتسمى نفسا نباتية في اصطلاح الفلاسفة وعند الاطباء روحا طبيعيا وقوى طبيعية
وذلك بحسب اعتبارهم اياها في البدن الانساني اما الحركات المختلفة اي التي يصدر لا عن وتيرة واحدة كالتغذي والنمو
وتوليد المثل فانها انما تصدر عن القوة العديمة الشعور بواسطة الآلات لها ودون مختلفة بنفسها وسميت تلك
القوة نفسا نباتية بحيث كونه مبدأ لهذه الآثار فههنا يجب ان يعلم ان النفس انما تقول على المعنى وهو الذي يكون
والانفعال من المحسوس والمعقول وهو الادراك قوة وباعتبار حلولها في المادة لتصنع منها جوهرا نباتيا او حيوانيا صورة
وباعتبار تكميل طبيعة الجنس الناقصة قبل اقتران الفصل لها اذا اقترن به كمل النوع كمالا فهي ان فالنفس النباتية
كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتولد ويربو ويغتذي اولى في حد النفس بالكمال اولى منه بالصورة لان الكمال
اعم اذ الصورة منطبعة في المادة والنفس الناطقة غير منطبعة فيها فليست صورة للبدن بل كمالا له كالملك للمدينة
ومن بعضها الحس لان للنفس قوة الادراك وهي انفعالية وقوة التحريك وهي فعلية وليس اعتبار احدهما فيجب اعتبارهما
ويتناول اسم القوة اياهما بالاشتراك وهو مجتنب في التعريف فظهر ان الكمال يجب ان يوضع في حد النفس مكان الجنس
فاعلم انه بقولنا في حد النفس الكمال اول احتراز به عن الكمالات الثانية فان الكمال منه اول وهو ما به يصير النوع
نوعا بالفعل ومنه ما يتبع نوعية الشيء ما لم يعرض افعاله وانفعالاته وقولنا الجسم طبيعي احترازا به عن الكمالات التي

ثان وهو

الغذاء من لزم فيه قوة بكذب الغذاء الى ملاصقه الغذى ويدل على وجود ما ذكر من الاول لو حركه الآلة من اصل الشجر
الى اغصانه لسبب ارادية والاكان الصاعد حيوانا وليس كذلك بالطبع الى اسفل من اذن قسر وقاسر العضو
الغاذيه وتاسعا ان حركة الغذاء من الفم الى المعى مثلا ليست بحركة ارادية لان الغذاء ليس له ارادة ان يتحرك والطبيعية
كما مثال الغذاء جرم ينتقل بحركة الى اسفل المعى لان الانسان لو قبلت من جعل رأسه على الارض ورجلاه الى الهواء
امكنه لزم نزور دراز دراز اذا ما دام الجسم ولا ارادة تعين لم يكون قسرية فلا بد لها من قاسر وهو اما دفع
من خلف او جذب من اسفل والاول باطل لان يجد الرئتين والمعى في وقت الحاجة الشديدة يجذبان الطعام من
الفم وعند تناول الغذاء الذين يجدانه بقبضه وما لهما ان لم تكونا اذا تناولي الانسان بعد الاغذية ثم قاء فان الطعام
يخرج أحدا بكذب المعى اياه الى فوق فما نفى المعى قوة جاذبة وهذا دليل ايضا على ان القاسر جذب من اسفل لا دفع من فوق
وتسكنه بعض الغاذية من اخرى بمثل الغذاء فما علم لم يعلم الماسكة فما المعى ان تكتوى المعى على الغذاء احتوآ
تاما وتحكمه من جميع الجوانب من لا تكون بينها وبينه فرجة وليس وكل لشئ اشتمل المعى فان الغذاء لو كان قليلا
وكانت الماسكة قوية ولآلة المعى والقوت عليه جاد هضمه ومتى كانت الماسكة لا يلزم الغذاء فيحدث البطء
قراقر وهو نبع لبطؤ الاستراد وتما يدل على وجود من المعى في المعى لم الحولى اذا تناول عذاء رطبا تم شرعا
في ذلك الوقت بطئه وجوعا المعى محتوية عليه ولازمة له من كل جانب فتى لا يمكن ان يسيل مرة كل الغذاء قبول الكل
وقتى وعلى ان ساكل هو ماسكة بوله لا تهضم الغذاء المعى بغيره اى حيث يصلح لان يصير خلطا ما المعى
من الغذى وله رابع آخذ الضم تم في المعى وهو ان بصر الغذاء الشبيها بما الكتل الغير مع بسبب الكيموس
لم يتجوف منه الى الكبد الثالثة الكبد وهو ان بصر لطيف يحصل منه الاخلاط الاربعة التي من الدم والبلغم والصفراء
والرابعة في الورق وهو لم بصر لطيف يصلح لان يكون جزءا من العضو مناكل كون للصور العضوية
وفساد للصور الدمية بوله وهو ما يحدث فعل الغذاء اى الغاذية بدفع فعل الغذاء ما الدم متى تردد على الاعضاء مملوطا
بالاخلاط التسعة ما حد كل عضو بما يلائمه ملوم بنوع ما بنا فيه بين عنه ولم يحل شئ من الاعضاء عن الاخلاط الاربعة
ملائما من وجود قوة دافعة فلها ان للمعى الغاذية من حاذية وماسكة وهاضمة دافعة للفعل لما بينه الغاذية
لا تم الا بتكمل القوى الاربعة والدليل على عادة من الاربعة انا نرى العضو الواحد ضعيفا في احد من الافعال
دون ما في الباقي ملا يكون فيه قوة واحدة بسبب حاذبة عذا زدياد الطعام ثم ماسكة ثم هاضمة ثم دافعة وجهتهم المختلفة
لم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والثانية تعف عن الفعل او لا وسى الغاذية بفعل لم يجز اعلم ان في ابتداء الخلقة

اخرا

ايضا

ثانيا

الكل

والسوداء

الغذاء

الفتح ج

ما الانسان فلها ان تلتقي الحواس من مدركه وهي كما قال على مبدأ الفعل سواء كان ذلك الفعل محسوسا كالتقي
كحواس او على نهج واحد كالتقي المصورة والمراد بهنا الاول فان حس الكواس تتقي من مبدأ الانفعال عن المحسوس
والتوهم والتخيل هو الادراك الذي من آخر من مبدأ الفعل وهو الذي كما ان المدركة فهي التي تدرك الاشياء
اول الباطن سمي ما عدم العقل بها العين المدركة على الكلام في المدركة الارادية لان المدركة الارادية لا توجد الا عند وجود
نمط او ممدوح عنه لا يسوغ فيها مما خوف من الادراك وقد كنت فانها لو جعلتها مبدأ في فعلين مبادئ الرتبة الاولى ليكن
يكتب يكون عدم احدهما على الآخر من من الجهة فالاولى سر الوجه المذكور في تقدم الادراك على المدركة يعود الادراك
اشرف منها لا عدم يكون مطلوبا لذاته كما في الانسان والمدركة لا يكون البتة الا مطلوبة لغيرها اما الذي به الكلام في
فهي الصورة من من مرتبة في عصبة مدركة كما ينطبع من الصورة في رطوبة جليدية في العين بتوسط جرم شفاف
والسمع وهو قوة مستطيلة على التجويف الباطن من الصماخ من شأنها ادراك الصوت الحادث بتوسط ما
العصبة كالهواء المتموج بالسبب الموجب للصوت والشم وهو قوة مودعة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين
بثديي الذي يدرك بما يلاقيهما من الروائح التي تصل الى الانسانة بتوسط الهواء المنفعل بها
والذوق وهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك الطعوم من الاجرام الممازجة
للرطوبة العذبة التي تحمل الى الطعم الوارد واللمس وهو قوة منبثة في جلد البدن ويدرك بما يلاقيه وهو قوة
ما تضاد، كالكيفيات الاربعة والحرة والبلة والخشونة والملاسة واللين فان السبع في النهاية والشبه لكونه
من البين لانه عابل حسا للاربع وفي الجملة لما تعدم على الباقية فان صلاح المزاج لما كان ما تقتضيه
العناصر فلا بد له من من يدرك الهواء المحيط بسائل سوى في الجملة وبالجملة ما يتسع اعتدال المزاج وهو ذو بحيث زعنه
لين اللمس لدفع المضرة وما يتبعها وصلابة لما يطلب المنفعة ودفع المضرة لاشتباه، الاصل وحلب المنفعة لتحصيل الكمال
يجب عموم من اللمس للبدن كله ليكون لكل الاعضاء شعور بالموذي والمفيد وأما الى الباطن فالحس المشترك
والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة اصول القوى الباطنة المدركة للامور غائبة عن الحس وسماه على سبيل الحصر هو انها
اما ان لم يكون مدركة فقط وأما لم يكون متصرفة فان كانت مدركة فقط فاما ان يكون مدركة للصور الموادة خيالا دراك
شيئه وهي الواحدة منا الصداقة الخ من شخص معين او العدوان كذلك وللكل واحد من هذه القوتين قوة اخرى
من خاصتها فالتي المدركة لصور المحسوسات من المسماة بالحس المشترك والتي الى من خزانة الخيال المسمى
بالخيال والقوة المدركة للمعاني الجزئية من المسماة بالوهم والتي من خزانتها من المسماة بالحافظ وأما التي المتصرفة

ما جعلناه
فعلين ؛

التخاصة ج

التي المدركة لل
امور ؛ ؛

مثل تصورنا
لصورة زيد بعد
غيبته عنا او مدركة
للمعاني الجزئية ؛ ج

يكون الفاعدة والمادية عما كان ثم المادية تقف عند البلوغ الى كمال النشو والسبب فيه وقوفها معوله للابدال لما
كانت محلوقة من الرطوبة والتي تكون بها اول الامر رطبة ثم تجف لسر اسراد الله النمو لا لصلابة الاعضاء
ينفصل الغذاء ان المسام المستجذبة ولا تكن المتحذات بكل المسام الا اذا كانت الاعضاء لينة فاذا اصلبت وجب ان لا يكن
وكل تقف النمو عند صلابة الاعضاء، وعند وكل يقول المولى حده طويلة مستخدمة للغاذية ثم تقف من اعمالها
بقي الغاذية عماله من ايراد البدل الى الرتبتين الضعف الى حد لا يعود على سد البدل وساك كل الاجل تسل
غاذ وقوف الغاذية لنزر القوى الجسمانية مسامه واورد عليها السوس الكلية ما هو من حسمانه وعن مسامه
واجيب عنه بانه الكائنات غير متناهية لما يسبغ عليها من انوار العقل المفارق ولما كتب الى السبع ملتمس
تتمتها، اه اذا جاز وكل ملم لا لور لم يكون النمو البدنه لما يسبغ عليها من انوار العقل الفعال يعود على بقاء
غير متناه. فاجاب عنه بان البدن مركب من الطبائع المتضادة ما يسبغ عليه وكل ما علم لم الكلام في تعمق وكل كثير
والباحث فيه عميقة فاراد الوقوف عليها بمطالع الكتب المبسوطة في هذا الفن. فصل في الحيوان اعلم ان الاجسام
الى بوصل هذا العالم متفاوتة وكلها سابق الى الكمال الذي يليق له فان النبات افضل الكل من المعادن والحيوان
الكمال النبات ظاهر عن توقف النمو على تناسب قواها باعتبار المزاج الواقع له ومعنى ان
الحيوان يحتص بالحس الحيوانية فان النمو الى بها يستعد لقبول الحس والمدركة يقال لها الحس الحيوانية واجح الكلام على اثباتها
للمدركة هو العصو المفلوج من العناصر المتنازعة اما له الى الاعتدال لا يبقى على الاصلاح الا بسبب قسري متقدم على بين الموانع
الاعتدال والمزاج وما يتبعه ساخر عنه فذكر العناصر مفيد للمزاج وتوابعه وهو ما لم يكون فيه الحس والمدركة او
من التعذيه او من اخرى عن هما والاول باطل لان العصو المفلوج ليس له من الحس والمدركة والثاني ايضا باطل لان
من التعذيه لو كان معين لقبول الحس والمدركة لكان النبات يستعد لها بمعين المالك وهو الظاهر وفي النمو من
الخ يقال لها النمو الحيوانية ومن كان اول قسم طبعي الى مرتبه ما يدرك الكائنات ويحركه بالارادة، ولما كان ذلك
طلبه انا نقصد اما هو انضمام من الفصلين وما ادراك الكائنات والمدركة بالارادة انما خرج بهذا القيد ما يدرك
عن الجماد اما من الادراك فهو لكن يكون جهته الخ متمثله عند المدرك شاهد ما به ندرك هو اما الذي يحصل بتوسط آلة
جسمانية او بذات المدرك بلا توسط آلة فان كان الاول فاما ان يكون بانفعال الشاهد الكيف واما الذي لا انفعال فيه
هو ما يصور عن شعور وعلم وسوق كلام الكلام الى ذكر ما ان الحس السامة فان التقي ما شعر سلكا الكل
وبراءتها وعاما ما والمدركة بالارادة من الادراك الارادة من الوهم والتخيل والتعقل والثالث مخصوص كان الحيوان

هذه النسخة قابلة للتحقيق لدى
الحيوان الذي يدرك بالاستشعار
كما ينفعل عن هذا الحيوان الذي
يدرك بالوهم والتخيل والتعقل
وقد حملها الشارح على ما ذكره

بالوهم ابو زيد من التعريف الاوسط من الدماغ وهي التي يدرك المعاني الجزئية غير المحسوسة الموجودة في المحسوسات
كالحس الى الحاكمة مراشاه ماين الذئب مهروب عنه فان الشاة تدرك عداوة الذئب لها بحس ليس الحس بكل الحس فكذلك
والولد معطوف عليه مثال آخر للحس الوهمية فان الحاكم في صدد من القضية ايضا هو الوهم عندهم فكما ان الحس
المشترك كان مستعملا بصور المحسوسات فمن الحس مستعملة بامثال من المعاني الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات
وهذا يحصل لغير الانسان ومع الحيوانات غير العقل والانسان والى هذه الاشارة هو ورسم في التعريف الآخر
من الدماغ بحفظ ما يدركه الحس الوهمية من المعاني الجزئية الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات
الباطنة وهي التي تسمى بالخيال الحافظ بعد ادراك الوهم اياها فهي من الحس كحس الكمال الحس
المشترك كما ان الخيال الى الحس المشترك كما ان المال الى ما صار مدركا بالحواس كذلك من الحس بحفظ مثل ادراك
الوهم والبيان وجود من الحس وهذا مثل البيان معاكل متعرف من الحس الوهم وانما المتعرفة
لهن الحس مرتبة في البطن الاوسط من الدماغ من شانها ان تدرك بعض المعاني الجزئية مع بعض محسوسة بعضها بعض
اعلم ان من القوى الخمسة من القوى الباطنة وهي من شانها ان تركب المعاني الوهمية والصور الخيالية تارة
وتركب الصور بالصور اخرى وكذلك بفصل الصور والمعاني عن المعاني ثم ان لهذه القوة هذا التركيب والتفصيل لكان
هذا العقل حسب من القوة متفكرة ولكان الآمر هو الوهم سميت من القوة متخيلة وموضع من الحس المتصل الاول
من البطن الاوسط من الدماغ قال الشيخ فكان من الحس من حالة الوهم وسوسة الوهم للعقل فصارت لهذا القوة
ولكل اخرى غير ذكر الوهم والعلم بوجود كل واحد من الحس الذكور في ذلك المحل الحس مساوق لغير الحس واذا احس
محسوس اورد الآلة في معناها كما دلت عليه التجارب الطبيعية هذا من اقسام الحس المذكور واما الحس المحركة التي
من شانها ان تحرك الحيوان الى الشوق الى المشوق يقسم الى باعثة وباعثة اما الباعثة فهي التي اذا ادركت
بالخيال صور مطلوبة او مهروبة عنها حملت الباعثة ان الحس الباعثة على التحريك لها التي تطلب طلبا او الهروب
عنه وهي ان الحس الباعثة التي حملت الفاعلة انها على التحريك لغرض على تحريك مترتب من الاشياء الجميلة
او ملائمة فانه طلبا لحصول اللذة كسمى من شمها او ان من ضعيف على تحريك يترتب عن الاسباء المخيلة
سلامة او نافعة طلبا للذة ومن غاية بعضه او من عوارضها الحس والشبق لغرض على تحريك يدفع به الشيء المخيل
ضارا او مفسدا طلبا للتعذيب كمن من غضبه ومن عوارضها الخوف والحزن والغم وغايتها الغلبة والتسلط
كالغرض الحس السهو انه من حصول اللذة واما الفاعلة ان الحس المحركة الفاعلة وهي التي تسمى العضلات

نهي التي يمس متخيلة عند استعمال الوهم اياها وتفكره عند استعمالها العقل فهذا هو القول على سبيل الاجمال
في الحواس الباطنة فيبقى لنتصل به صدر اتمامه واتمامه البرهان على ثبوت ما اصلف به وجودها وهو مرتبة
من الدماغ مقدمة واما الحس المشترك فهي من مرتبة البطن الاول من الدماغ متصل حس الصور المنطبعة في
الحواس الظاهرة فانه ان رسم السابق بالحس المشترك واما اهل اليونان سماه بالحواس الظاهرة بظهورها
وعدم وقوع النزاع في وجودها بخلاف الحواس الباطنة فانها وقع النزاع في وجودها فان قلت لم لا قدم الحس
المشترك على سائر القوى قلت لانه ادراكه ادراك الحواس الظاهرة اظهر الادراكات وكل ما كان اقرب الى ما كان
اظهر وانت تعرف الامر التعليم بالبعيد مقدم بتدا امر الاظهر منه قيل الاخفى لا حرم قدم سبحانه القوى المناسبة
للحس الظاهرة وهي الحس المشترك على سائر القوى ولانه وهي غير الحس ان الى مغايرة القوى
الباصرة ومن ذلك يعرف ان للحس التي يجمع فيها صور الاشياء المحسوسة بالحواس الظاهرة وجودا على الاستقلال
لانا نجد النطفة الناس له خطا مستقيما ونعلم انه على سبيل التخييل والتوهم سبل يحملها وقد ذكرنا ان هذا الخط الذي يجد
لا بد وان يكون له وجود في الخارج لاستحالة وجود في العدم الصرف لانه يكون مشاهدا بالحس مع انه ليس بموجود في الخارج
اذ ليس في الحس الظاهر هو اذا موجود في موضع من القوى البصر وليس ادراكها في البصر لانه ترتسم فيه الالوان بل
وهو البسيط او النقطة ولا الدور لم يكون ادراكها في النفس لاستحالة الصور الكرية في جوهر النفس وتستحقه
ما دون ادراكها اما يكون في آخر غير البصر وهي الحس المشترك للدليل سوق جميع
الموجودات انما ينادي الله وتعالى الله اليونانية بنطاسيا ومن الثاني اما ابصرت النقطة على شكل
الخط لانها تحصل فيها صورة ملك النقطة في مكان ثم تبدل زال ملك الصورة منها تحصل فيها صورة كونها في مكان
آخر قبل المكان الاول واذا اجتمعت الصور هناك في ملك الحس احست الحس مدركة الشكل الخط واما الخيال فهي قوة
تحفظ جميع صور المحسوسات وتحملها بعد الغيبوبة من هي بالحس الثانية من القوى الباطنة وهي التي
تحفظ شكل المحسوسات بعد الغيبوبة وتحملها بعد الجزء الاخير من البطن الاول من الدماغ والدليل على وجوده هو انا اذا رأينا
شخصا ثم غاب عنا مدة ثم رأيناه جزمنا بانه موجود لكن الشخص ولو لم يكن مشاهدا محفوظا عندنا ملاحظة سنا ذكرنا وهي
معنى الحس التي تسمى بالخيال فانه الحس المشترك لانا نحفظ التي بقبل الحس المشترك وهو قوى على قبول الصور الخيال
معنى على حفظها فاحد هما غير الآخر وهذا بناء على ان القوى الواحدة لا تصدر عنها فعلان واما الوهم هي
من مرتبة البطن الاوسط من الدماغ تدرك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من حيث انها موجودة في المحسوسات

اذ موقوف منبثة فى مبادى العضلات متحرك الاعضاء بواسطة تزيدات الاعصاب وارخائها وهى المدارة الوسطى كيفية
ومدارة المعدة هو الغير الباعثة وهى الحيل والهوام او العقل وتفسير ذلك ان الانسان اذا تخيل او توهم او تخيل
امرا ما ان كان ذلك الامر فاعلا لذيذا او مكسبا يهيج الامر نفسه اولى اعتقاد انبعث الشهوة وهى من جالبة للنفع
وان كان ضارا او مؤلما او مكسبا الامر نفسه اولى الاعتقاد انبعث الغضب وهى من دافعة للضرر فان لم يتبع ايهما
كان امر الشهوة المذكورة او الغضب حصول اصباع وعزم متأكد من غير فتور ولا تردد ثم يتبع ذلك الاجماع وتحرك
القوى البهيمية المبثوثة فى العضلات لتلك الاعضاء وهو اسطقسى محرك الآلات فاقرب احوال القوى العضلية
المسماة بالفاعلة واعدها هو التخيل او التوهم او التعقل وهو المسمى بالباعثة فصل ع الانسان
وهو مختص بالنفس الناطقة علم ان النفوس انما تكمل فى فيضانها على الابدان المركبة بمستقر استعدادها للافعال
وبعدها عنه والاعتدال انما هو لنسبة الكمية وصورة الكيفيات المصادة واسعدها على كيفية متوسطة وحدانية
والكمية اذا انتهى الى حد مناسب لمداراة مزاج الروح فيقتضى الفيض بحسبها مكملا كان الامتزاج اتم كان حصول المزاج
للفيض اكمل ولما كان امتزاج العناصر فى الانسان اكمل من الحيوانات كان الامتزاج قد اتم حتى انتهى قبول كما لا اتم من
الكمال الذى فصل لمزاج الحيوان من وهب الكمال وهو النفس الناطقة وهى كمال اول لجسم طبيعى آلى من
جهة ما يدرك الامور الكلية ويفعل الافعال الفكرية يدخل تحت هذا الحد الكمال الاول الجسم الطبيعى الآلى واما التقييد بالامرين
بالاول فيها اشارة الى الحد النباتية وهى من تصرف بهاتين القوتين امور كلية بالفكر والروية فيتوصل بها الى تصور
او تصديق وغايتها معرفة الحق لذاته والثانية اشارة الى الحد الحيوانية وهى من هى عليها من حيث انها تحرك بالاختيار
بالفكر والروية الى ما يجب ان يفعل او يترك من الامور الجزئية المتعلقة بما يضره وينفعه وغايتها معرفة الخير للعمل به
والشر لاجتنابه فقولها اى للنفس الناطقة قوى عاقلة يدرك بها التصورات والتصديقات وقولها يحرك
بدن الانسان الى الافعال الخاصة بالفكر والروية على مقتضى آرائها وتدبيراتها وقولها بتوسط ذلك هو ان النفس تتعلق
بالبدن بتعلق التدبير والتصرف فهى بدن له وتستكمل به فلها وجه الى البدن بالتدبير والاكمال ووجه الى
لقبول الفيض والاستكمال تتمثل فى كمرآة ذى وجهين وجه جانب القدس وعالم العقل وبه تستفيد
المعقولات ووجه بل عالم الحس والحيوانيات وبه تتصرف فيه تعالى هذا يجب ان يكون النفس من جهة الاستعداد
الاول مرآة للمبادى لا يدوامها دون العمل لجواز انقطاع تصرفه لعدم المتصرف الا فيه واما الوجه الذى
الى البدن فهو بان تستعمل القوى موجهة الى ما يمكن ان البدن من الافعال بحركته على مقتضى آرائه مختصة

لتلك

لتلك الحركات الخاصة كاستعمال القوى النفسانية المحركة والمتوجهة فى استنباط الصنائع بالحركة كالكتابة والزراعة
والخياطة وسائر الصناعات ومن الحركات داخلة لها الارادية التى تستند الى معلومات كلية مثل ان تفعل
على جهة كلى او تحاج الى غذاء بعينه كذا ثم ان هذا الموصوف انما تفعل مرتفعل كذا وبالعكس كذا افاده القتيل
كذا انبعث القوى المحركة الى اخراج ما فى القوة الى الوجود واما الوجه الآخر للنفس الذى هو الى المبادى فبقدر جوهرها
عقلا بالفعل فالنفس الانسانية فيها عقل بالملكة والبداهة شأنه وللعقل مراتب اربع والمراد فى العقل
ههنا الاستعداد للادراكات فقيل اما ان يحصل مراتب النفس الانسانية بحسب القوة فى الاربعة لان مرتبته
بحسب القوة ان يكون انما بحسب الكمال والاستعداد اما قريب او بعيد او متوسط قال المرتبة الاولى ان يكون حالة
من جميع المعقولات بل هى مستعدة وهى العقل الهيولانى اقول لان الشىء اول الامر يكون حالة عن جميع
الادراكات والمعارف لكنها تكون قابلة ومستعدة لها فقط لكن الاستعداد لحصول الصور العقلية حالا لا يكون
الصور العقلية حاصلة لها كما يكون للنفوس الاطفال بحسب هذا سمى هذا العقل الهيولانى فوقها القوة
واما بحسب هيولانيته تشبيها بالهيولى الاولى التى بحسب ذاتها صورة من الصور وهى موضوع
لكل صور والمرتبة الثانية ان يحصل لها المعقولات الاولية بسبب استعمال الحواس الى الاطراف وهى العقل بالملكة
والعقول الهيولانية المذكورة بهما حصل فيها من المعقولات البديهية وهى المعقولات الاولى التى موصوفة
المعقولات الثانية واعنى بالمعقولات الاولى المعدات التى يسع بها المتصدى لاكتساب ولاكان
شرط التصديق بها انه يجوز ان تخلو عن التصديق بها مثل اعتقاد بان الكل اعظم من الجزء والاشياء المساوية لشىء واحد
مساوية هذا الى التصديقات وامانى التصورات فالمراد من المعقولات التى تصورا ولا اكتسابا ولا بالقوة
التصورية انه كما يحضر لانسان ان يتخيل وجه زيد من غير ان يعقل بالملكة او يحصل لها بسبب بالفعل بالبداهة
بملكة الاستعداد للاطراف قال السيخ فى النجاة ويجوز ان يسمى هذا عقلا بالفعل بالعكس الى الاول لانه يمكن
ليس لها ان يعقل شيئا بالفعل واما من حيث انها تعقل بالفعل اذا شاءت تنفيس المرتبة الثالثة ان يحصل لها المعقولات
لكن لا بطالعها بل صارت مخزونة عندها كمن يستحضر شيئا بالفعل صاحبها استحضارها بتوجه الذهن اليها فتعقلها
وتعقل انها معقولاتها وهى العقل بالفعل واما بحسب هذا الان صاحب هذه القوة متى شاء من غير تجشم كسب جديد
المرتبة الرابعة ان مطالع المعقولات المكتسبة اى تكون الصور المعقولة حاضرة فيها وهى مطالعتها بالفعل
متمثلة لدى الذهن فتعقلها بالفعل وتعقل انها معقولاتها بالفعل وهى العقل الفعلى المسمى عملا مستفادا او كمال

اوا استوان ٥

متمثلة ٤

ه العقل وصور البسط بسيط فكون كل الصور التي حاصلة في انفسنا فلو كانت انفسنا جسما او جسمانيا
كانت منقسمة والحال ان القسم منقسم فعلم ان تكون كل الصور منقسمة وقد فرضنا انها بسيطة هذا خلف
انفسنا بسيطة هذا وقال ان حصول الشيء هو حصول صورة الشيء في العقل فان حصول العقل لنا هو
سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان انقسام الحال انقسام المحل فان النقطة والوحدة موجودتان مع انه لا يلزم من انقسام المحل
انقسامها وانما يلزم من انقسام المحل انقسام الحال اذا كان الحلول حلول السريان كحلول السواد في محله او نقول
نحن لا نسلم دلالتها على كون النفس جسما او جسمانيا اقوى من دلالتها على كونها مجردة لانها معقولة المركب كما قلتم يكون
صورة المركب حالة فيه فعلم ان يكون محلها انضمام كما يكون محل المركب في البسيط هو ونقول ايضا معقولية النفس
ليست بمعنى حلولها في بدنه ولا عرض الكمال بصحة البدن وليس كذلك انسان اذ برهان يدل على ان النفس الانسانية مدركة
بسيطة فانها لا بد وان لا تكون جسمانية فحصول الشيء عندها في معقولاتها كما ان من الآلات البدنية ما هو
متعلقة بآليتها للحس من عرض للآلة كلال وجب ان يعرض للقوة كلال والحال كذلك فالمقدم شكله حملي الشرطية ان الشيء كان
مدركا حال عدم كان الحلل في المدرك اليه موجبا وقوع الخلل في المدرك لانه لو استمر حال المدرك على ادراكه وادركه اجمل
المدرك الله اولم يحتمل قدح ذلك في احساسه الله وقد كان معلوما من ضرورة الحس ان الحواس الخمس تكل عند
التالي فقد بينه بقوله لان البدن بعد الاربعين تأخذ في النقصان مع ان العقل مستمر تأخذ في الكمال نعم نسلم
ما ذكرتم من ان الكبر يوجب الانحطاط والنقصان في العقل لكن لا نسلم ان كل وقت نعلم انه لانعدام من
اختلال البدن حال الكبر واما قولكم نسلم ان النفس ... ان الانسان يصير آخر الشيخوخة فرفاه ينتقص

عقلا فهما اختلت العين العقلية لاختلال البدن نجيب بانا اذا علمنا انا لو كانت العين العقلية بدنية
لاختلت عند اختلال البدن لكنا اختلت عند اختلال البدن كنا قد استثنينا عين ما وانه غير منتج لما عرفت
في التعلق اما اذا اردنا ان نبين بعض الاوقات انها لا تختل عند اختلال البدن حتى تكلنا لكنها ما اختلت
عند اختلال البدن كان ذلك استثناء لنقيض التالي وانه منتج نقيض المقدم وهو ان يعقل العين العاقلة
ليست بمالة حالة بدنية ويعقل انعقاد ان النفوس فاسدة بفساد البدن بمعنى انها تحدث عند حدوث الابدان
ولا يكون موجودة قبلها وموجودة بعد فساد البدن ومن بابه لانها لو كانت موجودة قبل البدن كان اما
واحدة او كثيرة اما اذا كانت واحدة فعند تعلق بالابدان ان تعلقت بالكل فما علمه زيد علمه عمرو وما جهله
جهله وان لم تعلق بالكل بل بكثرت عند التعلق بالبدن الثاني حصلت عند التعلق مثلا ان كانت حاصلة

مالية الى القول المذكور ما علم ان العقل بالقوة اما يخرج الى الفعل بسبب عقل موجود بالفعل واما اذا
اتصل به العقل بعض نوعه فان الانسان يطبع منه بالفعل فيه نوع من الصور يكون مستعدا من خارج وقد حصل
كان لكل عقل بالفعل والمستفاد على العقل بالفعل عيان مركوزان الانسان كشف عقل بعد على استحضار المعلوم النظري
متى شاء من غير اكتساب فهو من باب الملكة والملكة لا تحصل الا بعد الفعل حال ملكة الكتابة لا تحصل الا بعد فعل
الكتابة واما العقل المستفاد فهو الذي عيان من الفعل وهو معدوم في الدوحة على القول المساوي بالعقل بالفعل
قلنا وكذا وان كان بسبب الوجود كما ذكر لكن العقل المستفاد هو الغاية القصوى بالنسبة الى استحضار المعقول فكانه
الحاصل منهما فان الصور العقلية توجد في كل مرتبة منها من العين الى العقل بالفعل اذا انتهى الى العقل المستفاد
تم وكمل وبهذا يكون حصولها بالفعل واما فاذن هو كما لنفس الطفل فانها بتقدمه من القوة الانسانية والكمالات
والبنانية هو ان العقل بالملكة ان كان في الغاية بنفس من قدسية انسان الى الحالة التي تحصل فيها ملكة للارتياد والتنقل
وبلزمه امكان وجود العين القدسية وهو ان استعداد الانسان من الاول انما انتهى الى البطء ما يكون كمالا
لا تحصل الا عند الجد والكد وذلك هو التكرار وقد سبق الانسان على اسرع الوجوه وهو الحدس وقد تحصل في غرق
وطلب هو الحدس القوي حتى كل من له ادنى ذكاء اذا رتب احوال النفس بالاسكار وقد سبق له في فصله نصوص غير متقدم
ظلمة عقله لتحصل ذلك النصوص فلنا سلمنا ان التكرار يفيد الذي لا يعتد التكرار علما بالمجهول واصلا ونحن لم نقل ذلك
وتنهم من هو اهون من ذلك وقد يكون كمثل يعقل له الحدس ولما كان كذلك علمنا ان استعداد الانسان قابل للارتياد
والبطء فكما جاز الانتهاء في طرف البطء الى عدم الحدس جاز الانتهاء في طرف الارتياد الى عظيم الحدس وهو في غاية
ذلك الاستعداد للمساواة بالعين القدسية واذ قد عرفت ان مراتب العين الانسانية من الاربع
واسم الفعل واقع عليها ما سوى الاسم وقد يقال العقل للقوة الادراكية ويطلق غالبا على كل موجود مجرد عن المادة
فنبين سهنا ان ما سوى الله تعالى من الموجودات التي هي مجردة عن المادة من حيث
انها غير جسمية ولا جسمانية لانها لو كانت ذات وضع ما بان لا تنقسم او تنقسم لا بسبب الاول لان كل ما له
وضع فهو منقسم على ما بينا من الوجوه التي لا يسبب الاول انما ان كانت بسيطة فلم انقسام
المعقول البسيط محل يقدر انقسام محلها الذي هو القوة العاقلة لان الحال يجب ان يكون مساويا لمحله في الكم
في فلم انقسام المحل انقسام الحال وان كانت مركبة ان كانت معقولات القوة العاقلة وكذلك كل مركب
انما يركب عن البسائط ومعقول المركب مسبوق بتعقل البسائط فيكون متعقلة لنا واتعقل موجود الشيء

وان مال الى قرب منه جماعة من الاشراقيين ح

قبل وكل فاعل فاعل وان لم يكونا حاصلتين فقد حدثتا الآن والنفس التي كانت موجودة فقد فنيت
فلا تكون النفس قديمة اذ المراد بالنفس ما هو متعلق بالابدان وهذا العلم انما هو بالنظر الى الظهور
والعلو لانها في ذاتها النفوس بالوجود الشخصية وان كانت متكثرة قبل التعلق بالابدان فالاختلاف فيها
اما بالمادة ولوازمها او بعوارضها المفارقة لا يجوز ان تكون الهوية بالمادة ولوازمها لانها مشتركة فيها
الاسر اكل عن مادة الاسباب ولا بالعوارض المفارقة لان العوارض انما تلحق النفس بسبب
العوائق للمادة لانها بالمادة لاستحقاق العوارض لذاتها والا لكان كل عارض لاحق ما هو القابل للنفس انما هو البدن
فلم يكن الابدان موجودة لم تكن النفوس موجودة فتكون حادثة ضرورة وعلى ان النفس من جملة غنية عن الشرح
لكن هذا بحث وهو انا سلمنا ان النفوس لا تختلف الا باختلاف الابدان فلم لا يجوز ان تختلف قبل من يتعدد
ابدان آخر وتكذا الى غير النهاية وقع تعلق الاختلاف بالعوارض فان قلت ملزم الشيخ وسعي بطلانه فلت
لعل بناءه بطلانه مبني على حدوث النفس حتى يقال ان البدن شرط لحدوث النفس فعند حدوثه تتصل وتتنفس
فلا تتصل به نفس اخرى لانه يلزم ان تكون لشخص واحد نفسان وانتم لا تلزم ان الاختلاف بالعوارض موقوف
على اختلاف المواد لان التعين لازم لكل موجود فارض حتى سواء كان مادة او مجردا وستعرف انه اذا وجد
شيء في الخارج فلا بد وان يكون مشاركا لغيره في امر ما وقع تكون التعين لازما لكل موجود في الخارج فلا يصح
الاستدلال بتشخص واحد انتهى والله اعلم بالصواب وهذا ما يتعلق بهذا الفصل وهو آخر الطبيعيات وما يتوقف
عليه الى موضوعا الالهي التوقل في الطبيعيات

اعلم ان موضوع الالهي هو الموجود المطلق لان العلم به اسعد انواع احوال العارضة لذاته وعدوه ليس موضوع
كل علم ما يبحث عن عوارضه الذاتية وانما العرض المطلق هو معرفة الجزات المضة ومبادي الكاينات وواجب الوجود
وكيفية فيضان الخلق عنه ولما كان شرف كل علم انما هو بشرف موضوعه وغرضه كان هذا اشرف من غيره
من العلوم وانما سمي بالعلم الالهي بالنظر الى ما عرف به من الآلة وبالحال ما يلاحظ ان يكون هذا العلم يتعلم
متاخرا عن غيره من العلوم انما بالنظر الى المنطق فلانه آلة الموصلة الى معرفة مطالبه وانما الى العلم الطبيعي
والرياضي فلتجرده عن المادة بتصورا وجودا بالكمال الطبيعي فانه غير موجود فيهما والرياضي فانه لا يوجد فيهما في الوجود
الخارجي وانما كان ابعد عن الكمال كان اقرب الى الحواس فكان الاقرب الى الحواس اقوى
بالعدم للاعانة الى موجد الاسعد وهو ان العلم الالهي ملتبس اذ البحث عنه اما الاحوال العارضة للوجود

لان حيث كونه واجبا لذاته اولا والاول هو النفس الاول والثاني كان المبحوث عنه هو الموجود الواجب
وما يتعلق بزمن الصحاب فهو النفس الاول في تعاليمه الموجود فاعرف
فانه موضوع علمه الكلية والوحدة والكثرة والعدم والعاجز والقديم والحدوث والعلة والمعلولية والقوة
والفعلية وقد يكون النفس وقد يكون له ما يتعلق بالموجود بما هو موجود وهو الامر
ان النفس الاول سمي بما حاصل من المجال فصل الكلي والكوني قد يوجد في الكلي هو الانسان
بما هو مقيد لا بما هو موضوع اما الكلي فليس واحدا بالعدد والا لكان النفس الواحد بعينه موجودا
بالاعراض المتضادة مثل كونه اسود وابيض معا علم ان مراد افلاطون زعم ان لكل نوع من انواعه جوهرا مفارقا
وهو المسمى بالافلاطونية يحتج عليه بان الانسان من حيث هو انسان موجود مفارق وهذا الانسان الموجود في الخارج
موجود ولا شك انه مشترك بين الاشخاص الموجودة وكل مشترك بين امور كثيرة لا يكون موجودا الا كليا
فكان ابديا واجيب عنه بان الموجود المشترك هو الانسان بشرط ان لا يقع يكون مجردا عن قيد
والانسان بوصف التجرد لا يوجد الا في الخارج بل ان كان له وجود فانما في النفس وادا تعرد كل فصول الكلي المنوس
وان كان بحيث يكون واحدا بالعدد لكن لا يجوز ان يكون واحدا بالعدد بان يشخص بل ما ذكر انه افلاطون لان الموجود
الكلي متصف بالاعراض المتضادة كالانسان الكلي الموصوف بالزنجي والرومي مثلا وان كان واحدا بالشخص لكان الواحد
بعينه في الحالة الواحدة موصوفا بعوارض متضادة معينة بالسواد والبياض مثلا وهو محال فثبت ان الكلي ليس واحدا
بالعدد بل هو معنى معقول في النفس مطابق لكل واحد من افراده في الخارج بمعنى ان ما صدق عليه ان النفس يوجد في ذلك
من الاشخاص الخارجة لكان وكذا الشيء بعينه وكل الشخص من عرفنا وقت اصلا واول انتهى اليه ان يشترك
فيه كثيرون اما بصورة العقل مشتركا فانما هو معنى معقول في النفس لا في الخارج وان كان شيء من الصور
الجسمانية لان المعقولات الكلية اما ترتسم في النفس وكل النفس المعقول مطابق لكل من افراده الموجودة في الخارج
وهي اشخاصه المحسوسة ومعنى المطابقة ليس كون ذلك المعقول مرتسما في النفس الكلي هو ما في الخارج من الشخص الكلي والا
لزم اتصاف الشيء الواحد بالاعراض المتغايرة مثل موطابق لكل واحد من افراده على معنى ان ما هو الموجود في النفس
من المعقول لو وجد في اي شخص من اشخاصه الخارجة لكان وكذا الشيء بعينه وكل اشخص من عرفنا وقت فصاعدا الى جميع
الاشخاص على السوية واما الذي هو ما يتعلق بالجسمانية الزائدة على الطبيعة الكلية وكل الجسمانيات من اعراضها المكتنفة
لها من اختصاصه بوضع معين وكيف معين وكم كذلك وغيرها كل من الاعراض فلا شك ان هذه الامور اشياء

وان كان احدهما وجوديا والآخر عدميا فان اشترط وجود الموضوع المستعد لقبول ذلك الوجود فهما المتقابلان بالعدم والملكة على ما فصلها الحكماء وان لم يشترط ذلك فهما المتقابلان بالايجاب والسلب كالزوج والفرد بالقياس الى الاربعة وان لم يكن احدهما وجوديا ولا الآخر عدميا فان كان بحسب الوجود فهما المتضايفان كالابوة والبنوة وان كان بحسب الصدق فهما المتناقضان كقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان وان لم يكن بحسب الصدق ولا الوجود فهما المتخالفان كالسواد والحلاوة وان كان بحسب الوجود فقط فهما المتضادان كالسواد والبياض وان كان بحسب الصدق فقط فهما المتناقضان كقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان

وقد يقال المتقابلان بالعدم والملكة ايضا لكن بمعنى آخر وهو ان يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا لكن يعتبر فيهما موضوع قابل لذلك الايجاب الوجود كالبصر والعمى والعلم والجهل البسيطين فان الملكة كون الشخص بحالة من شأنه الابصار بالفعل او بالامكان ومن العدم ارتفاع هذا المعنى عن الجماد المستعد لقبول ذلك الوجود الآن فشأنها ذلك كالعمى للبصر والعدم المحض عدم كل معنى وجودي تمكن الشيء بحسب جنسه القريب كالانوثة التي من عدم التكون المكنة بحسب او البعيد كعدم البصر للحائط او بحسب نوعه كعدم الملكة الملكة للنوع الانساني للحمار او بحسب شخصه اما لفوات الوقت الذي لم يبق بعده او لزوال ما ذكر الوقت بحسب كذا، التعلق حاصل ان وجود الموضوع المستعد لقبول ذلك الوجود اما شرط بحسب جنسه القريب او البعيد او بحسب نوعه او شخصه فبهذه القياسات الثلاثة ان كان بحسب الوقت الحاضر الآن ملكة فهو وذلك فيهما

المتقابلان بالعدم والملكة المشهورين وزادهما المتقابلان بالسلب والايجاب كالزوجية والفردية وهذا في الحصر وامّا في الحصين فكقولنا زيد ليس بزوج وذلك ان السابق بالسلب والايجاب في الحصر في الوجود بين انه اما ان يكون ذا قوة والحصر فيهما اذ السلوب في انفسها غير ثابتة والا لكان لكل شيء امور عدمية لا نهاية لها من السلوب المحمولة بالضميمة للانحصار انحصار السابق في الاربعة فان الواحد بالعدد اكثر لا شيء من منع الاقسام ثلثة ثم لا يخفى ان ما دخل تحت السابق بالايجاب والسلب بمعنى الاعم والاعم ولا يخفى ان الوضع والكيفية من الاعراض الاضافية ليست لها وجود في الاعيان والا لكان لها مادة الواحد وعدتها سبعة بما سيأتي فصل في العدم والملكة

العدم والملكة ومعنى العدم والملكة كون الشيء بحالة من شأنه ان يكون متصفا بالوجود الذي من شأنه ان يكون له ذلك الوجود في وقت من الاوقات او في جزء من اجزاء الزمان او في جزء من اجزاء الموضوع الذي من شأنه ان يكون ذلك الوجود حالا فيه او في جزء من اجزاء الموضوع الذي من شأنه ان يكون ذلك الوجود حالا فيه او في جزء من اجزاء الموضوع الذي من شأنه ان يكون ذلك الوجود حالا فيه

العدم

العدم بالزمان وهو الظاهر اعلم ان العدم بالزمان عبارة عن وجود العدم في زمان مستعد لوجود ذلك الوجود في ذلك الزمان فكل زمان لم يكن ذلك الوجود فيه ولا يكون فيه ولا يمكن ان يكون فيه فهو زمان العدم بالزمان وكل زمان يمكن ان يكون ذلك الوجود فيه ولا يكون فيه فهو زمان العدم بالقوة وكل زمان يكون ذلك الوجود فيه بالفعل فهو زمان الوجود بالفعل

وكل زمان لم يكن ذلك الوجود فيه بالفعل ولكن يمكن ان يكون ذلك الوجود فيه فهو زمان العدم بالقوة وكل زمان لم يكن ذلك الوجود فيه ولا يمكن ان يكون ذلك الوجود فيه فهو زمان العدم بالفعل والعدم بالقوة قد يكون بالنسبة الى الزمان الحاضر وقد يكون بالنسبة الى الزمان المستقبل وكل ما قرب الى الآن فهو متأخر في الوجود وما كان ابعد منه فهو متقدم في الوجود وان اعتبر بالنسبة الى الزمان المستقبل وكل ما قرب الى الآن فهو متقدم في الوجود وما كان ابعد منه فهو متأخر وذلك العدم بالطبع وهو الذي لا يمكن ان يوجد الا وهو موجود وقد يمكن ان يوجد وليس الحاضر موجودا بيّن ان العدم بالطبع يكون مستغنيا عن الحاضر والحاضر محتاجا الى العدم ولا يمكن العدم في وجود الحاضر كعدم الواحد قبل الاثنين فانه لا يمكن وجود الاثنين الا بعد وجود الواحد ويجوز وجود الواحد دون الاثنين وكذلك كل جزء كلي والثالث

العدم بالشرف كعدم الكل على عدم بعض ما ان كل فضيلة فضلت لعدم نهاية حاصلة لا يكون من الفضايل ما ليس لعدم وعدم العلم على العلم مثله والرابع العدم بالرتبة وهو ما يمكن ان يوجد في زمان محدود كترتب الصفوف في المسجد بالنسبة الى المحراب فان العلم ان المراتب الواطئة او كترتب الاجناس فان الاجناس متقدمة على الانواع بالطبع لكونها اجزاءها وانواعها وضعية كترتب الصفوف في المسجد بالنسبة الى المحراب او الباب والاجناس والانواع بالنسبة الى الجنس العالي او النوع السافل فان جعلت المدار المحراب والجنس العالي كان الاقرب الى المحراب جملة متقدمة على ما هو بعده منه وان جعلت المدار الباب والنوع السافل كان الامر بالعكس وان سمينا المرتبة الاولى عقلية والثانية حسية فالاشخاص الحسية الموجودة وامّا تركب الانواع من الاجناس والفصول وتركب الاشخاص من الانواع والعوضيات المشخصة وتقدم الاجناس والفصول على الانواع والانواع على الاشخاص فذلك من حيث العقل والحس العدم بالعلة كعدم وجود زيد على القلم وان كان معنى الزمان فان ذكر الله عليه ذكر القلم لان ذكر القلم مستفاد من ذكره الله فان العقل يحكم بان الله تعالى ذكر كل القلم وبالعكس لا يحكم وهذا يقتضي ان يكون المستفاد متأخرا في الشرف عن المفيد الذي يدل على ان ذكر الله وان علم معنى الزمان وهو ان ذكر الله لو توقف على ذكر القلم لزم حصول الله في حيز القلم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وهو محال وذكر الله

والله تم

فلا جرم كانت صورة معرفا بها ثم اعلم ان الصور علة فاعلة للمادة لا صورة لانها ليست
منها ولا لكونها علة غائية او وما العلة الفاعلة للمادة وان كانت علة صورة للمركب
منها والمادة علة مادية للمركب وليس كونها مادة للصور لكونها مادة للمركب لان مادة المركب
يعتبر فيها كونها دون مادة الصور واما العلة الفاعلة فهي التي تكون منها وجود المعلول
يعني ان العلة الفاعلة هي التي يصدر عنها وجود المعلول لمتأثر اذا قدرنا له كالفاعل للكوز
مثلا ومنا يم المختار وهو ما يكون فعله على سبيل الصفة والعناية واما العلة الغائية
العلة الغائية هي التي لاجلها وجد المعلول كالغرض المط من اكثر ذوي الموجودة غائية
الفاعلة اذ الانسان انما يفعل الفعل لاجل غرض فلولا ادراك الغرض لبقي فاعلا بالقوة
العلة كما كان فصيرورته بالفعل او معلل ادراك الغرض ثم العلة الفاعلة اذا كانت بسيطة استحال
ان يصدر عنها اكثر من الواحد لان ما يصدر منه اثنان لا بد وان يكون ان العلة
اذا كانت ان تكون واحدة من جميع الوجوه غير ما هو معها من حيث ان يصدر
عنها اثنان بدون توسط آلات والقوابل اكثر من الشيء الواحد لا يصدر عنه اثنان او
آثار لانه مركب فقد صدر عن الشيء الواحد المفروض بانه واحد من جميع الوجوه شيئان
فانه لا بد ولان يكون ذلك الشيء مركبا وقد فرضناه واحدا هذا خلف واما
ما ان ما يصدر عنه اثنان فهو مركب فانا نجد المشهور انه ما اشار اليه بقوله لان كون الشيء بحيث يصدر
عنه هذا غير كونه مصدرا عنه ذلك برهان انه قد يصدر كونه مصدرا لهذا مع الذهول عن كونه
مصدرا لذلك ولان كونه مصدرا لهذا غير انه به بينه وبين هذا وكونه مصدرا لذلك ستة بينه وبين
ذلك ولا شك ان هذا غير ذلك والبينة بين الشيء وغيره غير البينة بينه وبين الآخر
ضرورة فعل هذا اذا فرض انسان آدمي مثلا كون مفهوم كون المصدر بحيث يصدر عنه
آخر غير مفهوم كونه بحيث يصدر عنه ثان يعني علته لاحدهما غير علته للآخر وتقابل المفهومين
يدل على تقابل مصدقيهما فاذن المفروض ليس شيئا واحدا بل شيئان في اوشيء واحد موصوف
بصفتين متغايرتين وقد فرضناه واحدا من جميع الوجوه هذا خلف وهذا الدليل لو تم
الاكتفاء به في مرمى هذا المرام الخ لكن نريد عليه ما ذكر لبعض منهما لزيادة الوضوح

وهو

بسيطة ج

بحيث ج

وهو قوله مجموع هذين المفهومين او احدهما ان كان داخلا في ذات المصدر لزم التركب
في ذاته وان كانا خارجين كان مصدرا لهما فاذن اعتبر كونه مصدرا لكل فاذن الشيئان اللذان
صدرا عن الشيء الذي فرض انه واحد من جميع الوجوه اما ان يكونا داخلين في ذات المصدر او
احدهما داخلا والآخر خارجا او الا يكونا خارجين عن حقيقته فعلى الاول والثاني يلزم تركب
المصدر والمفروض انه بسيط وان كان كلاهما خارجين وبالازم ان كانا معلولين للمصدر بما
ان اللوازم معلولة للملزوم فيكون مفهوم انه صدر عنه هذا اللازم مغايرا لمفهوم انه صدر عنه ذلك اللازم
وهذا الكلام بعينه يلزم التسلسل في المرتبط بسيط لما قد اشير اليه ما يوجب كثرة في اللوازم فاذن
ثبت ان كل ما يصدر عنه اثنان او اكثر ليس احدهما موسطا للآخر فهو منقسم المفهوم ليس ببسيط
فان قيل ان الشيء الواحد قد يسلب عنه اشياء كثيرة مثل ان هذا الشيء ليس بحجر وليس بخشب
ونوصف باشياء كثيرة كقولنا هذا الرجل قائم وقاعد وقابل لهذا وقابل لذاك
ولا شك ان مفهومات تلك الاشياء غاير بعضها بعضا وكذا مفهوم سلب تلك الاشياء وقبول لها مختلفة وح يجوز
التقسيم الذي ذكرتم فلم قلتم حتى ان الواحد لا يسلب عنه الا واحد ولا يوصف الا بواحد ولا يقبل
الا واحدا اجيب بان سلب الشيء عن الشيء وانصاف الشيء مالشيء وقبول الشيء للشيء امور لا يلزم
الشيء الواحد من حيث هو واحد قبول شتى وجهات اشياء موصوفا بواحد منها حتى يلزم ملك
الامور لتلك الاشياء باعتبارات مختلفة وصدور الاشياء الكثيرة عن الاشياء الكثيرة ليس كذلك
بيان ذلك ان السلب يستدعي ثبوت مسلوب ومسلوب عنه سلبا ما ولا يكفي عدم المسلوب
عنه فقط وكذلك الاتصاف يحتاج الى ثبوت موصوف وصفة والقابلية الى قابل ومقبول والى قابل
وشيء منها المقبول فيه واختلاف السلوب كالسواد والكرسي يحتاج الى محال القابل فان الجسم يقبل
السواد من حيث يشتمل على عدد وقبل الكرسي من حيث يكون له حال لا يسع فرجة منها واما صدور
الشيء عن الشيء فهو امر يكفي في تحققه فرض شيء واحد وهذه العلة الا لامع اسناد عن جميع المعلولات
الى بدء واحد فان قلت الصدور ايضا لا يعقل الا بعد تحقق شيء يصدر عنه شيء صادر قلنا
الصدور يطلق على معنيين احدهما اضافي بعرض للعلة والمعلول من حيث كونهما معا وكلامنا
ليس فيه والثاني كون العلة بحيث يصدر عنه المعلول وهذا المعنى مقدم على المعلول ثم على الاضافة

العارضة لهما بهذا المعنى

فالمتقدم

الذي ذكرناه

بجواب هذا

واحد لهم

في هذا

الاشكال

الوارد

ملاقت

تكونه مصدرا ج

اختلاف ج

وكلا منافيه وهو امر واحد ان كان المعلول واحدا وكل الامر فتكون موذات العلة بعينها ان كانت العلة علة لذاتها وفتكون حالة عرض لها اذا كانت علة لا لذاتها بل بسبب حالة اخرى واما اذا كان المعلول بوق واصل ملاحظة ان يكون كل الامر محتملا ولزم منه الكثرة فاذات العلة كما قررناه واذا كمل كل شرط واصل لم يجب بالاصرر بسط منه واحد اضافة بغير ما ذكرتم ان مصدر به (را) واحدا او فارضه ملزم اتركب او التسلسل لانا لا نسلم تصور كواز ان تكون مصدر به البسط الكمل لمعلوله الواحد بحسب ذاته كما ان وجوبه وجوبه ولا صح لغير بتهول بمثال مثل هذا ان المصدر مات المحاسبة فان الاسباء المحاسبة امسح ان تكون بحسب ما يعم واحد فخص من المتعددة فان الغير وه الوجوب والوجوب امور مختلفة مع ان كلا منها بحسب ما يعم الواجب بوجوب لا يعقل ان المعلول يجب وجوده عند وجود علة التامة امن تحقق جملة الامور المعتبرة في تحققه سان لبعض احكام المعلول فن جملتها انه يجب وجود المعلول اذا تحققت علته التامة ومن جملة الامور المعتبرة في تحققه اعني جميع ما يحتاج اليه المعلول من الاعراض الاربع موجودا الشرائط وارتفاع الموانع اذ لو لم يجب ما ما ان يكون جميع الوجود او وجوع والا ما وجدا وكمل الوجود لم يحتاج ذكر المعلول الذي ان رجع كونه من اجل الفعل تعني ان المعلول لو لم يجب وجوده عند بعض علته التامة فاما ان يكون جميع الوجود او بعض من كل منها والا نه لا يجوز ان يكون جميعا على ذلك التقدير اذ الجميع اما ان يكون بالذات او بالغير لا جائز ان يكون جميعا بالذات لان كلا من اجزاء الممكن والممكن لا يجب جميعا بالذات ولا جائز ان يكون بالغير لان الجميع بالغير اما ان يكون موجودا مع الجميع وعدم العلل والشرائط والموانع جميعا، الجميع مع اجتماع العلل والشرائط واما ان لا يجوز ان يكون ممكنا لانه لو لم يكن ممكنا على تقدير وجود علته التامة فان لم يتوقف على امر ازاد لزم الترجيح بلا مرجح اذ التقدير انه ممكن مع بعض علته التامة فكيف مع تحقق وجوده على علته وان توقف على امر ازاد فلا يكون علته الامور المعتبرة في تحققه وقد فرضنا انها علته هذا خلف وبان المعلول يجب وجوده عند بعض علته التامة فيكون واجبا بغيره ممكنا بالذات لانا نعلم انا ما منه من حيث هي هي لا يجب لها الوجود والعدم بمعنى ان الممكن اذا اعتبرنا ما منه من حيث هي هي لا بشرط شيء من الوجود والعدم واما بشرط وجود احدهما يصير وجود علته التامة وعدمها فاعلم ان الامكان على قسمين احدهما الاصل وهو عدم احتياج الذات شيء من الطرفين واسم الامكان الاستعدادي وهو عند حصول الاستعداد او بعض الشرائط وارتفاع الموانع

ولذلك

ولذلك سمي الماهيات الامكان الوقوعي كواز وجوده ح بالفعل بخلاف الاول فان كمه لا يوجب امكان الوقوع كواز ان يصير بالغير عدما بان كون الشيء موجودا لا ما شيء ما بغير العلة علم ان الكلام انما هو في ان علة اي حد الوقوع من الامكان والاحتمال للوجود فيها اذا الفعل حكم من ان عدم احتياج الماهية للوجود من حيث هو الموجح الى احدهما وذلك هو الامكان وهو لازم للماهية الكلية كذلك وذهب قوم من المتكلمين الى ان علة الى حد من الوجود وهو الوجود واذا خرج تقدر الى حد كون وجود اول كونه واجبا كان البناء فانه اذا وجد شيء ما غير الباري علوم كمن الباري بعد ذلك لافتقاره في الجميع هو الحدوث وهو امر مشهور وهو ان الحادث لمن مسبوقية الوجود بالعدم الى ما لا نهاية له من الوجود الماضي فمن الوجود الحاضر من ما سر الاجزاء في الوجود الماضي من حاضر الوجود الى الحاضر الحاضر من علة اي حد لو كان علة لما لزم ما ذكرتم من تقدم ما تقدم وانا نعلم ان الممكن اذا خرج من العدم الى الوجود او يكون موجودا ابدا فيكون موجودا في حالة الوتر فهذا الفصل يدرك الى الجواب عنه وامثال الذهب الكاسفول الشيء اذا كان موجودا موثر العلة فيه ولا شيء من موجود بشيء ومن ان يكون مؤثرا بعلته لان الشيء اذا كان معدوما فانه وجد فاما ان يوصف العلة بكونها مقتضية لوجوده حالة العدم او حالة الوجود او في الحالين جميعا الاجائز ان يقتضي وجوده حالة العدم او في الحالين جميعا والا لزم اجتماع الوجود والعدم اما على تقدير كون العلة مقتضية له في حالتي الوجود والعدم فظاهر واما على كونه مقتضيا حالة العدم فلان في تلك الحالة يعني هالك وجود المعلول لوجود علته التامة فيلزم اجتماع الوجود والعدم شيء واحد في حالة واحدة هذا خلف ولما علم ان العلة لا يجوز ان يوصف بكونها مقتضية لمعلولها حالة العدم وحالة الوجود جميعا يعني ان يكون مقتضية حالة وجوده فان يعني ان وجود الشيء المعدوم الزمن صار موجودا او هو المعلول حالة الوجود ولا يمكن ان يقال ان دلك الفصل الحاصل لانا نعلم من قولنا تاثير العلة في المعلول حال وجوده ليس انها معطية وجوده استفاضا بل يعني به ان وجوده في حال اضافة بالوجود انما هو بوجود علته وبها يرجح وجوده على عدمه فان المعلول اذا لم يكن وجوده لذاته بل طرجحه فلا بد له ما دام ذاته موجودة من ان يكون مرجح وجوده متعددا ولا يعني بالتاثير الا الترجيح فلا يلزم الفصل الحاصل واما بقاء البناء بعد

موجودا او

ومن ان لا يكون في موضوع وانت تعلم انه لا ملزم من سلب الخاص سلب العام واعلم انا لا نعني من الموجود في موضوع انه موجود لان موضوع الموجود بالفعل والا لكان لنا ان نحكم على شيء بانه الان اذا علمنا وجوده في الخارج ويكون الشيء في وجود زيد مثلا بمعنى بهام من ان يكون موجودا بالفعل او لم يكن وهذا المعنى يصدق على الشيء سواء كان موجودا في الخارج او لم يكن لكن لا يكون كذلك اذا وجد في الخارج كان لان موضوع وقد علم من الرسم المذكور للجوهر وجوب الوجود له اذ ليس له وراء الوجود امكان اما سلبه عن الوجود كما ستعلمه فعلى هذا لا يصدق عليه انه ماهية اذا وجدت في الاعيان كانت لان موضوع لان ذلك انما يصح في الشيء الذي يكون ماهية مغايرة لوجوده والله تعالى لم يكن كذلك علم يصدق بالجوهر عليه واما العرض فهو الموجود في الموضوع. فاذا عرفت معنى الموضوع وهو المحل والعرض الشيء الذي اذا وجدت في الاعيان يكون وجودي في موضوع وعلمت تغايره انه الموجود في شيء غير مستقوم به لا كجزء منه فلنذكر قوائم حده وهو الحد الاول احترازا عن الموجود من اشياء كالاجناس من انواعه والنوع من اشخاصه والاحتراز عن الصور في السيول والاشخاص عن الجنس مع النوع والنوع مع الشخص والرابع كون الجسم في المكان ما يقابل العلة العرض وهو موجود في اسناد والاضافة عرض فانها موجودة في الخارج من قلنا ان الغيرية مثلا موجودة في مجموع الآحاد به ومن حيث مجموع الآحاد واحد واما الاضافي فالموجود في كل من الخارجين غير موجود في الآخر ولئن قلت مطلق الجسم ليس مغايرا لوجوده في مطلق المكان والاجسام الانواعية ليست بعارية عنها الى غير ذلك من امثلة العرض من اصناف قوائم العرض بغير ذكر المحل هو اصناف قوام متصفة العرض بدون محله الخاص والابد اعيات ليس شخصها بامكانها بل بطبايعها النوعية قال ثم الجوهر ان كان محلا فهو الموضوع وان كان حالا فهو الصورة اقول يريد ان يبين اقسام الجوهر وهي خمسة من الهيولى والصورة والجسم والعقل والنفس وذكر ان الجوهر وان كان وجوده لا في موضوع لكن قد يكون في محل لما عرفت ان المحل اعم من الموضوع والاعم من حيث الاخص قد يكون الاعم تارة محلا لا غير كما مر واخرى حالا فهو الصورة وان كان محلا فهو الهيولى ولم يكن حالا ولا محلا فان كان مركبا منهما فهو الجسم الذي هو الصورة

وجود الشيء وقد يكون له على سبيل الاداء الى بعض فقط ولا يكون في انه لا يتم عند غيبته وانما الباقي هو تمام الاجزاء وليس الشيء علة له بل علته هي بعض العناصر الذي فقط مع التمام يكون الشيء موجودا لا بمعنى كونه معلولا فان الموجودات بأسرها معلولات لعلتها التامة كما سبق بيانه على سبيل الدوام ومن ذلك يتبين لك ان كون الشيء ازليا لا بمعنى كونه محتاجا الى العامل لان ما يصدق على الاثر هو الوجود من حيث كونه غير واجب والعدم السابق للمفعول لا يعلق له بذلك العامل فلم يكن للمفعول عدم سابق بان كان ازليا مثلا بل يقال في مفعوليته وما تاخر عن العامل فيكون الشيء ازليا لا بمعنى كونه معلولا وحصوله معلولا صادرا عن علته فصل في الجوهر والعرض لا بد لكل شيء في نفسه للوجود اي الجوهر او العرض واعلم ان كل ما فقال كل موجود اما ان كل ممكن موجود فاما ان يكون محصلا لشيء اصلا وتلك هي الجوهر مثلا فان كان الواقع هو القسم الاول وهو ان يكون وجود الممكن الموجود مختصا بشيء يكون ذلك الشيء يكون ذلك الشيء سارا فان ذلك السر اما ان يشار اليه حسا او عقلا كما يكون الاشارة الى احدهما كون الاشارة الى الآخر كقولنا او بعد او الذهن كما في الله تعالى وصفاته والسر محلا وانت تعلم ان الى اليه والمحلية للتقابل الاعتباري فما قال والمحل اما ان يصلح ان من سريان احدهما في الآخر حسا متحيز ولا بد ولكن لاحدهما حاجة الى صاحبه وان لا لا مسلم ذلك الحلول بمعنى ان لم يكن لاحدهما حاجة الى الآخر فلم يلتئم منهما جسم واحد على ما تقدم بيانه في صدر الكتاب من ان الشيء بذاته عن الشيء اسمال حلوله فيه فثبت ان لاحدهما افتقارا الى الآخر ... صاحبه فلا يخلو اما ان يكون المحل محتاجا الى الحال فيسمى الحال المحل مقبولا والحال صفة او بالعكس اي يكون الحال محتاجا الى المحل فيسمى المحل موصوفا والحال عرضا كالجسم والسواد الحال فيه واعلم بان المقبول والموصوف شتركان في شيء وهو المحل اشتراك اخصين تحت اعم اذ كل واحد منهما محل يفترقان بان الموصوف محل مستغن عن حاله مطلقا والمقبول محل محتاج الى حاله من ... وجه وكذا العرض والصفة شتركان في الحال فنوع منها وهو متباينان بكون الاول العرض حالا مطلقا محتاجا الى المحل مطلقا والصفة حاله محتاجا الى المحل من وجه واذا ثبت ذلك فمقبول الجوهر هو الهيولى والصفة الى اذا وجدت في الاعيان كانت لشيء موصوف اي لان محل يقوم بها هذا الوصف للجوهر خاصية

والكل الذي هو المحمول ليس الجسم وهو اسم لجوهر موجود من المحمول والصورة ممكن ان يوجد فيها
ابعاد كيف شئت طولا وعرضا وعمقا ذات حدود معينة ولم يمكن كذلك اي ان لم يمكن خاليا
والاخلاء لا يمكن شغلها ملائكون جوهرا وصفيا بل عرضيا كون يوجد في الشيء في الذي يكون متعلقا
بالاجسام بتعلق التدبير والتصرف او لا يكون فان كان متعلقا بالاجسام بتعلق التدبير والتصرف
فهو النفس وهو اسم مشترك يقع على معنى مشترك فيه الانسان والحيوان والنبات وعلى معنى يشترك فيه
الانسان والملائكة السماوية فالنفس بالمعنى الاول فانها تكون جسم طبيعي ذي صورة وهو يقع
بالمعنى الثاني انه جوهر جسم هو كمال لجسم متحرك بالاختيار عن مبدأ نفساني متعلق بالفعل او بالعلم والذي
بالعلم هو فعل العقل الانساني والذي بالفعل هو فعل او خاصة للنفس الكلية مثل صاحب البيان
محمد بن نفس ليس انسانا يفعل فعلا والانما فضيلته نفس والانما يفعل بالعضو ذي هذه
النفس الملكة ما ذكرت انه ذكرت الاخلاق تقسيمها على سبيل واضح لا تغيير وقيل ممكن ان يرسم
على وجه يعم المحسوس بان يقال كمال اول طبيعي آلي من شانه ان يفعل افعال الحس فالكمال
الاول تدخل به انواع الموات لنوع ما هو له دون ما ليس له وكذلك بالطبيعي الاول عن الصناعي اذ الكمال قد يكون طبيعيا
كالقوى التي من مبادئ الآثار وقد لا يكون كالملكات الصناعية وبالطبيعي الثاني التعليمي وهو
كمال وقد عرفت من الآلي ما يراد به اعضاء مما تصدر عنه من افعال الحس الى الآلات والتقييد
الاخير احتراز عن الاجسام الجمادية لصدورها من المبادئ والآلات وان لم تكن الجوهر العرضي
متعلقا بالاجسام بتعلق التدبير والتصرف سواء كان ذلك التعلق بجسم ما بوجه ما فرشتي بتعلق التأثير
او غيره كالذي لهو التنفس وهو جوهر عرضي لا يتعلق بالاجسام بتعلق التدبير ويشتق منه ما في
النفس الناطقة ذكر الفارابي قوله والجوهر ليس جنسا لتلك الاقسام مسلمة مبرهن من الحكماء
ممكنون فيها والاكثرون على كونه جنسا لما تحته من الجواهر وهي الماء والصورة والجسم والعقل
والنفس وهي انواعه والحق انه ليس جنسا للاقسام الممكنة فيه لانه لو كان اي الجوهر جنسا لما تحته في الامور
الممكنة لما كان ما يدخل تحته مركبا من جنس وفصل لوجوب تمايز الانواع التي تندرج بالصور
ومن جملة ما يدخل تحته هو النفس فلزم ان يكون النفس مركبة لانها نوع للاقسام
البسيطة يعني انها محل الصور العقلية ومن جملتها الصورة التي لنفس لها جزء فلا يكون للنفس

ثم الحس

ح

ذكره

مركبة والالزم انتظام البسيط المحال فيها لكن التالي هو انتظام البسيطة ح وكذا المقدم وهو
كون النفس مركبة من الحس والعقل ح فلا يكون الجوهر جنسا لما تحته ومن الحجج الموضوعة على ثبوت
ان العقل هو حصول صور الاشياء في العقل والكلام فيه والذي ان يقال منها ما اورده الامام في
بعض كتبه في هذا البحث وهو انه لو كان جنسا لما تحته لما تميزت تلك الانواع متفصل فصولها
ان كانت اعراضا كان الجوهر المتقوم بالجوهر متقوما له والمركب من جوهر واعراض اي فصول وحاد
الكلام فيها واذا تصورت معنى الجوهر واقامت عليه وعرفت كيفية حصول ما تحته
فنقول ان تسعة اقسام اعلم ان المشهور انحصار الاعراض في المقولات التسع من الكم والكيف
والاين والمتى والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال ولا دليل على الانحصار سوى
الاستقراء وحاصله بعضهم انا نرى بعض الاعراض تعرض على صور اما خارجة عنها او لا كمن والاول
هو الاعراض النسبية والثاني اما ان يكون مالا للقسمة اولا يكون والاول هو الكم والثاني
هو الكيف لدخل معروضه العرض على ما فتح في الاقسام لكن الجوهر جنسا لما تحته صورا مادية
السواد والبياض مع الذهول عن كونها عرضا واذا عرفت عدد اقسامه فلنفصل العدد في معانيها
اما الكم فهو الذي يقبل المساواة واللامساواة لذاته والمراد من المساواة ههنا الطباق كل احد
الشيئين على الآخر فقوله لذاته احتراز عما يقبل المساواة واللامساواة لا لذاته كالعرض الذي يكون
حالا في محل الكم بالذات كما يقال هذا لا يلبق بهامة اكثر من سواد اوساده ولزم البياض حالة
في الجسم المتنفس الذي هو محل لجسم التعليمي الذي هو كم بالذات فتقول له المساواة
واللامساواة ليس بالذات الا بعرض بل باعتبار المعدود الذي هو محله فلا يكون مثل هذا العرض
داخلا تحت الكم بالذات بل هو مندرج تحت الكيف ومن هذا علم سبب عدم القول في الكم
على الضد من الكيف لانه معروض الكيف والعارض متأخر عن المعروض ومن خواص الكم ايضا
ان يقبل التجزية والانقسام لذاته فهو الذي ينقسم الى احاد متلاقي الى حد واحد مشترك بينها او
لا يكون كذلك فالاول هو الكم المتصل الكمي المتصل اقسام ان الكم الى متصل كالعدد فهو مركب
من الوحدات ولنس بينها واحد يكون حدا مشتركا بين ساير الاجزاء فاذا اقتسمتها تقسمتها ... فانه ي
لم يكن من الثلثة والثلثة الاولى هو متوسط مشترك بينها وكذا السبعة لان ما فرض متوسطا اذا

كيفية ح

اذا كان معدودا فى الممكن كانت ثمانية واذا كان محدودا فاصارت ستة واى منفصل قار الذات
فان الكم المتصل ينقسم الى قسمين تكون ان يعرض فيه اوضاع مختلفة بعضها عن بعض
قار الاجزاء ان لو اخذ احد الاجزاء المفروضة فيه اتصال وثبات تكون لسائر اجزاء الكل واحد منها اما
الآخر فانها لن يكون بعض الحالة والاول هو المسمى بقار الذات وسمى بالمقدار كالخط وهو الذى ينقسم
فيه واحد وبه سمى السطح كما ان الخط سمى بالطول والسطح وهو ما ينقسم فيه جهتين وبه سمى
الجسم والثخن وهو المعتبر بالجسم التعليمى الذى ينقسم فيه الجهات الست فان الثخن هو
والثخن امس السطوح حمل هذا اكون من الثخن ذا فقد بين السطوح وهذا لا يكون الا جسما فاعلم
ان لكل احد من الخط والسطح والثخن كم متصل قار الذات اما كونه متصلا فلانه كان ان فرض
من اوائله مشترك يكون ذلك الحد المشترك بدايته لاحد القسمين ونهاية للآخر فان مقطع النصف من
الجسم مثلا حد مشترك من النصفين بدايته لاحدهما ونهاية للآخر وليس هذا الحد المشترك موجودا فى الممكن
والا لكان النصف ثلثيا واما كونه كما واحد من تلك المقادير قار الذات فلاجتماع اجزائها معا
فى الوجود وان متصل غير قار الذات ان يقسم الكم المتصل غير قار الذات وهو الزمان الذى
منه الآن لا يجتمع اجزائه فى الوجود ولا يكون لاجزائه المفروضة فيه اتصال وثبات وهو الزمان
فيه جزء يكون حدا مشتركا بين ما قبله الماضى وبينه الباقى وهو الآن المتصل وليس
اجزائه يجتمعه فى الوجود لانقضائه على سبيل التجدد والتصرم ولا يمكن ان يشار الى واحد منها اين
هو من الآخر فمعنى ان الزمان كم متصل غير قار الذات واما الكلمة فهو ما ليس شئ من اجزائه
لا بعض لذاته قسمة ولا نسبة هو له منه كالبعض لجميع الاعراض وقوله لا بعض قسمة احترز به
عن الكم المتصل فانه بعض الانتظام لذاته وقوله ولا نسبة ان لا بعض نسبة يعنى انه لا تؤلف
بعضين على تصور غير واحترازا عن الاعراض النسبية كلها ومعنى ان نزاد ههنا قيدا آخر بعد قوله
لا يقبل قسمة وهو قولنا ولا قسمة ليخرج عنه الوحدة والنقطة فانهما كلاهما لا ينقسم قسمة بحيث
لانها ينقسمان الا قسمة وهمهم زاد قيدا آخر للانقضاء الا قسمة وهو قولهم اعنى ان الزمان
يسرع فيه العلم بالمعلومات اليه لا يعسر فان هذا العلم بعض الا قسمة لكل الزمان بل باعتبار
وجود العلوم لا لذات العلم ويسمى ايضا الكيف الا كيفيات المحسوسة يعنى بها الكيفيات المحسوسة

باقى الدرس

باقى الدرس الطاهرة ومن ينقسم الى قسمين كيفيات راسخة يعنى بها موضوعها كالمان العسل
وهيئة ملموسة اى البرودة ويسمى هذا النوع منها انفعاليات اما الانفعال الكوائس منها او الانفعالات
حصلت فى موضوعاتها بسبب حصولها فيها اما فى سطح الاصل الخلقة كان فى طلاوة العسل
وصفرة الزنجبيل واما بعد الخلقة كحلاوة ما ذاق البرودة صفرة من به صفرة الوجل فى الخجل وصفرة
الخجل وسمى الكيفيات الغير الراسخة انفعالات وان كانت فى الحقيقة
كيفيات لكثرة الانفعالات الحاصلة فى موضوعاتها سرعة استحالتها والكيفيات
التى مختصة بذوات الانفس حالات كالكتابة فى اصدقاء الخلقة وكتعجب الحليم وملكات
كالكتابة بعد الرسوخ والعلم بعد الانتهاء وعدد كل من الصفات التى يرتسخ فى النفوس الانسانية
لكثرة اتصاف الذات بها بالفعل والكيفيات الاستعدادية يحصل بها التهيأ نحو الرفع كالصلابة
والقابضة وسمى تهيأ من اوكد الانفعال بعض قد يكون ذلك التهيأ نحو الشاذ والانفعال كاللين
والمرونة فى جسم لا فى طبيعية ومناطيعنا والكيفيات المختصة بالكميات وهو الذى يكون مختصا بالكميات
المتصلة كالمثلثية والمربعية والمانع يكون مختصة بالكميات المنفصلة والاشارة نحوله والزوجية
والفردية للعدد ما عرفت ان العدد كم متصل والزوجية والفردية من الكيفيات المختصة بالعدد من
الاقسام لمعوله الكيف واجوب ما قيل فيها ان احد من الاربعة المذكورة وهو ان الكيفية اما ان تكون
مختصة بالكميات او لا فان كانت مختصة فهى القسم الرابع وان لم تكن مختصة فاما ان تكون بحيث يدرك
او لا فان اعتبر فهو الكيفيات المحسوسة وان لم يعتبر فاما ان تكون بحال الكيفية نفس الكمال او استعداد
نحو الكمال والاول هو الكيفيات النفسانية والثانى الاستعدادية وقد يبحث اذ الكيفية النفسانية من
الكمال المختص بذوات الانفس لا كل كمال يمكن الكيفية كما لا يخفى فكونها من القسم الرابع
من الكيفيات المختصة واما الاذن فهو حال تحصل للشئ بسبب حصوله فى المكان كقولنا فى البيت
او فى السوق وقد سبق منى المكان انه عند ارسطو عبارة عن الجسم السطح الباطن الماس
للسطح المحوى الظاهر من الجسم المحوى وعند افلاطون وامثاله هو عبارة عن البعد المجرد
عن المادة وقال المتكلمون انه عبارة عن الشئ الذى يمكن ان يشغله شئ آخر مثله ثم اعلم بان الاين
ليس منه ما هو حقيقى وهو كون الشئ فى مكانه الخاص به الذى لا يسعنى منه كقولنا زيد فى الموضع الذى

عن الجسم الحاوى

ان ه

اربعة

اعلم ان الوضع عبارة عن هيئة تعرض للجسم بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض بسبب تخالف
الاجزاء في الاجهات فان الهيئات اما ازاوية والانحراف والقرب والبعد بالعكس الى جهات
العالم واجزائه والمكان ان كان لها في مكان كالقيام والقعود والاستلقاء والاضطجاع
فكون الجسم بحيث تكون الاجزاء بعضها الى بعض هذه النسبة هو معقول الوضع وظاهر كلام القوم
يدل على انه مجموع نسبتان نسبة بعض الاجزاء الى البعض منها الى الامور الخارجة فقط
الوضع كما يقال على ما ذكر فقد يقال ايضا على ما تعرض لكم التصل وهو كون بحيث يكون
بعض اجزاءه متصلة على الثبات وشاركان كل واحد منها ان يعرض الاخر من الآخر وهو
قريب من الوضع الذي على المقولة وعلى كل ما يكون في جهة معينة بحيث يمكن ان يشار اليها باشارة حسية
فيقال بهذا الشيء انه ذو وضع سواء كان له اجزاء بالقوة او بالفعل او لم يكن فخط هذا النقطة ذو وضع
اذ يمكن ان يشار الى جهاته واما الفعل فهو حالة الحاصلة للشيء بسبب تأثير في غيره والمراد بالتأثير
هو ان يوثر في غيره اثرا غير قار الذات بل لا يزال يتجدد كالقطع مادام يقطع كالتسخين مادام
يسخن واما الانفعال فهو حالة الحاصلة للشيء بسبب تأثر من غيره مادام يتأثر عن غيره كالتسخن
مادام يتسخن اذ كيفية التسخين مادام يتسخن وكذلك المتبرد مادام يتبرد لا كالتسخن والبرودة فان التسخن
عبارة عن الاثر الحاصل للمحل القابل الذي بعد وقوف الحركة هي يكون في معرض الكيف واما التأثر
فقد عبارة عن الاستحالة والعدل من حالة الى حال وهو عين الحركة ومن ثم قيل ان اسم ان يفعل وان
يفعل اولى بهاتين المقولتين من اسم الفعل والانفعال لان الفعل والانفعال يتعانان على التأثير
والتأثر اللذين هما التحريك والحركة فقد يتعانان ايضا على الاثر الحاصل بعد وقوف الحركة لان التسخين
الحاصل في المحل بعد تمام التسخين وقد يضاف الى الفاعل فيقال هذا قطع وقد يضاف الى المحل
فيقال هذا انقطاع واما ان يفعل وان ينفعل فلا يتعانان الا على التحريك والحركة واللفظ الكتاب العلم
بالصانع وصفاته اعلم ان المطالب المقصود من العلم الالهي هي المباحث المتعلقة بالصانع
جل ذكره من العلم بوجوده تعالى ومعرفة صفاته وما ينبغي له من الكمال وتنزيهه فيضان الخير عنه تعالى وكان
الفصول التي سبق ذكرها مبادي هذه المسائل الى الشروع الآن في تقريرها وهو اي اللفظ الكتاب مشتمل
على فصول وهي عشر الفصل الاول في اثبات واجب الوجود تعالى وهو الذي اذا اعتبر من حيث هو

شغله بالمباشرة جميعه وهو ما يوجد منه متتالي وهو ما لا يكون كذلك كقولك زيد في البيت
فان جميع البيت لا يكون مشغولا به على وجه مماس ظاهره جميع جوانب البيت والمتمكن
منه الوارد ثم البلد ثم الاقليم ثم المعمور ثم الارض ثم العالم فان منع اينيات و
واما الكم فهو حالة تحصل للشيء بسبب تجزيه فان قال الامام متى لم يراد بالزمان
او بالظرف الزمان فان كم من الانسان هو الآن وهو الذي نسبته الى الزمان نسبة
التقدم واذا عرفت ذلك فمعقول متى ايضا قد يكون قبليا وقد يكون الشيء في الزمان
الآن لا يتفضل عليه بل يطابق وجود كون الكسوف مثلا في ساعة معينة من الليل وقد يكون
غير حقيقي وهو ما لا يكون كذلك كقولك الكسوف في يوم كذا بل في شهر كذا بل في سنة كذا
بل في دور كذا فانه لو من المكان المتصل ومن الزمان المتصل يجوز ان ينسب الله شيئا كثيرا
مطابق وجود كل واحد منها واما المكان المتصل فيستحيل فيه ذكر الاصابع المختلفة في مكان واحد
في حالة واحدة واما الاضافة فهي حالة نسبية تتكرر الى من حالة يوجب للجسم بسببها ان يكون
شيء آخر في مقابلته ولا معقول وجودها الا بالقياس الى ذلك الشيء فقوله حالة نسبية يشمل جميع
الاعراض النسبية واما قوله متكرر يخرج سائر الاعراض النسبية عن الاضافة وذكر كالابوة
والبنوة فان جميعه لا يعقل الا بالقياس الى البنوة وكذا البنوة لا يعقل الا بالقياس الى الابوة
ولكن ليست من النسبة بالسوية التكرر ان لا معقول واحد من المضافين الا بالقياس الى الآخر ولا كذلك
الاب والابن فان لكل واحد منهما ذاتا وماهية ليست مضافة من حيث تلك الماهية بل مضافتها
الاضافة وبسبب تلك الاضافة حال لاحدهما اب وللآخر ابن فالمضاف المعين هو الابوة والبنوة
لا الاب والابن واما الملك فهو حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به ويشتمل عليه بحيث يكون الاول
متبعضا ومتبعضا ومتمكنا ومتمكنا منه متصلا ومتجزيا بهذه الحالة انما يتم بشرطين احدهما الاحاطة
بكله او ببعضه والثاني الاتصال فان احد هما اذا وضع الانسان قميصا على راسه فانه ينتقل
باسمه لكن لا يحيط به او جلس في بيت فان الجالس في البيت محيط به لكن لا يسمى باسمه
فلا يكون ملكا واعلم ان من الملك ما هو ذاتي كملك الله تعالى عند الحكماء ومنه عرضي كملك الانسان
عند قصه واما الوضع فهو هيئة حاصلة بسبب نسبة اجزاء بعضها الى بعض بسبب نسبتها الى الامور الخارجة

اعلم

لا يكون قابلا للعدم قد سبق ان كل موجود اذا اعتبر حال فاما ان لا يصح عليه العدم او يصح والاول هو الواجب لذاته والثاني هو الممكن فالواجب لما انه هو الذي اذا اعتبر من حيث ذاته من غير التفات الى غيره لا يصح عليه العدم فعولنا من حيث هو هو احترازا عما اذا اعتبر بشرط وجود او شرط وجود سببه فانه وان كان واجبا في الحال لكن لا يستحيل ان يصير للوجود والمعدوم لكن يكون وجوبه بالغير وكلامنا في الواجب بالذات فاعلم ان وصف الوجود لذاته بالمعنى الذي ذكرناه موجود ضرورة انه لو لم يكن الوجود موجودا لذاته يلزم منه الخلف لان الوجود لذاته باسره اما ان يكون جملة مركبة من آحاد وكل منها ممكن لذاته اذ التقدير ما عرفت انه ليس شيء من الوجود واجبا فيكون كل واحد من الوجودات ممكنا لذاته عاد ذلك المعدود فيحتاج الى علة خارجة والعلم به بديهي وهو ان العلم بامتناع الممكن في وجوده الموجود بديهي يشهد به صريح العقل وفيه نظر لانه ما ذكرنا منا لزوم كون الممكن محتاجا الى علة فقط بل قطع بلزومه محتاجا الى علة خارجة من جميع الممكنات وظاهر ان العلم به ليس ببديهي نعم اما وجوب كون تلك العلة خارجة عن تلك الجملة المركبة من الآحاد الممكنة فلانا لو لم يكن خارجة فاما ان يكون العلة نفس الجملة ومجموع لانه يوجب كون الجملة واجبة لكن الجملة ممكنة كما ذكرنا مرارا فلها حاجة الى اجزائها لو يكون جزءا واضافتها فيكون جزء الجملة ما توقف عليه الجملة ووجد لبعض اجزائها غنية عن باقي الآحاد فيلزم استغناء الكل عن الجزء وهو كذلك ظاهر البطلان فثبت ان تكون العلة خارجة واذا ثبت ان كل واحد من آحاد الممكنة لذاته للجملة المشتملة على جميع الموجودات محتاجة الى علة خارجة عنها والخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته اذ لو كان ذا اضافة فهو المقدر كلامنا فيلزم وجود واجب لوجوده غنيا عن غيره ومجموع وهذا هو الذي الزمناه عن فرض ان لا يكون في الوجود واجب لذاته فالملزوم للمجموع وهذا البرهان متينة وقد تم على بطلان التسلسل وبها ثبت الجملة مركبة من الآحاد الامكانية غير متناهية وهو بحسب الطريق الذي سلكه الشيخ في الاشارات حيث اعتبر حال الوجود من حيث هو وجود فحصل فيه ان وجود الواجب نفس حقيقته لان وجوده لو كان زائدا عليها حقيقة لكان افتقارها الى معوضه الذي هو الحقيقة لكان الوجود من حيث هو هو معللا الى الغير فيكون ممكنا لذاته اذ كل محتاج ممكن هذا بدي مرتين وذلك المؤثر ان كان نفس تلك الحقيقة يلزم ان يكون الشيء موجودا قبل وجوده لان العلة الموجبة للشيء اي المعطية لوجوده الشيء يجب تقدمها على المعلول بالوجود لان يجب ان يكون موجودا قبل ذلك الشيء

ممكن

٥١

ممكن من الايجاد فيكون الشيء موجودا قبل نفسه هذا خلف لانا لم نوجد تقدم الحقيقة على نفسها بالوجود على تقدير كون المؤثر نفس تلك الحقيقة فان ما هية الممكن علة قابلة لوجود اذا مع ان الاضافات غير متحققة على الوجود ذات بالوجود والاضافة الى المعلول لتوقفها مع ان تقدم العلة عليه ليس بالوجود بل بالعلية كما في الجنس والفصل فلنا الفرق بين العلة الموجبة والعلة القابلة هو ان الاولى متقدمة للوجود والثانية مستفيدة له والعلية لكن نظرنا ان المفيد للوجود يجب ان يكون له الوجود والمستفيد له لا يلزمه ذلك والا لكان تحصيلا للحاصل وان كان المؤثر للوجود المستغني الى الغير عن ذلك الا ما هيه يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا وهو محال والعجب ان معنى ان السبب المؤثر امر مباين عن ذاته حتى يلزم كون ذات الواجب تعالى محتاجا الى الغير ضعيف فثبت ان وجود الواجب لو كان زائدا على ماهيته يلزم منه الخلف وهو كونه ممكنا فحصل ان وجود الواجب نفس وجوده لا معنى غير ذاته اما الاول فهو كون وجود الوجود عين واجب الوجود لذاته فلان وجود الوجود لو كان زائدا على حقيقته لكان معللا لذاته اذ لا يكون وجود الوجود على تقدير كونه زائدا معللا لذات واجب الوجود اما كونه معللا فلكونه امرا ثبوتيا لانه نقيض الوجود والوجود لا يسأل بالعدم او هو نقيضه واما كونه معللا لذات واجب الوجود فلانه لا معنى لكونه معللا بالغير ذلك من الاشياء الواجب بالغير اعني الممكنة واذا كان وجود الوجود على تقدير كونه زائدا معللا لذات واجب الوجود والعلة حالة وجود ما استحال ان يوجد المعلول الا عالم وجود ما لم يوجد لما عرفت ان الممكن اما يوجد اذا وجد جميع علله وشرائط فاذا وجدت هذه وجب وجود المعلول فعلم ان الشيء حال لم يوجد ذلك لو وجب هذا الوجود حال ذات مع ان وجوب الوجود الذي فرضناه في هذه المسئلة كونه معللا هو الوجوب بالذات فاذا الكائن علته واجبة بالذات متقدمة عليه بالعلية يكون وجوب الوجود متقدما عليه بالعلية ايضا فيكون وجوب الوجود بالذات قبل نفسه اي قبل وجوب الوجود بالذات بعينه هذا خلف واما الثاني وهو كون تعيين واجب الوجود نفسه وانه فلان تعينه لو كان زائدا على حقيقته اي على حقيقة واجب الوجود تعالى لكان معللا لذاته فلكون التعين امرا ثبوتيا اذ لو كان عدميا فاما ان يكون عدميا للتعيني والا تعيني فان كان عدم تعين آخر فان كان ذلك التعيني عدميا كان ثبوتيا وان كان ذلك ثبوتيا وهذا مثله ع كونه تعينا

منها ح يكون مركبا عامه الامساز وما به الاشتراك نعني ان عامه الامساز اما تمام الحصه يكون جنسا
كل واحد منهما مركبة من الحيوان المميز والحيوان مركب وايضا من وجود الوجود وشئ اخر
مميز لكل واحد منهما عما الاخر وكل مركب محتاج الى غيره اذ كل مركب غيره منفقر الى كل واحد
من اجزائه غيرها وكل ما هو مركب فهو ممكن الى غيره فكل مركب ممكن فكلوف
كل واحد من الموجودين الواجبي الوجود ممكن لذاته هف وانا امثل الشق الثاني من القسم
الثاني وهو ان يكون ما به الامساز امرا غير تمام الحصه وغير الحيوان منه ويكون امرا عارضا لها خارجا
عنها لما مر من ان العارض يحتاج الى معروضه ويكون محتاجا الى غيره عاما اول منا لو كان
عليه ذلك العارض من جمله الوجود لكان امتنع العدد لانه ح يمتنع العكاكه عن جمله الوجود
فلا يكون الواجب الا واحدا وان كان عليه عرضيا لواجب فاما ان يكون صفه لغرض اوامرا
منفصلا لا يجوز ان يكون صفه اخرى فلزم ان يكون عليه امرا منفصلا وملزم اصناع الوجود
في نفسه الا منفصل وملزم واذا بطل هذين الاقسام بين كون واجب الوجود واحدا من جميع الوجوه
وهو المراد فصل ح ان الواجب لذاته واحد من جميع جهاته اي ليس له حاله منتظره لان ذاته
كافيه في الصفات فيكون واجبا من جميع جهاته واما قلنا ان ذاته كافيه في حاله من
الصفات لانها لو لم تكن كافيه لكان شئ من صفاته عن غيره فيكون حصول تلك الغير علة لوجود
تلك الصفه وغيبته علة لعدمها اعلم ان ذات الواجب لذاته يكفي ح سدت حاله من الصفات
سواء كان ثبوته او سلبته اعني انها مستغنيه عن الغير في حصول تلك الصفات له اذ لم يكن كذلك
لكان شئ من الصفات حاصلا عن غيره اما ان يكون شرطا لثبوته فنقول لابد وان يكون ذلك الغير
الذي هو شرط لثبوته علة لحصول تلك الصفه لذات الواجب لكنا قد حصل تلك الصفه ايضا
عاد ذلك الكلام بعينه ان يجب ذلك الغير بعدم تلك الصفه فيكون غيبته علة لانتفائها عنها
ولو كان كذلك لم يكن لذاته اذا اعتبرت هي هي بلا شرط ان يجب لها الوجود اذ لو كان حصولا
الغير علة لوجود الصفه وغيبته علة لعدمها فهما اعتبرت ذات الوجود هي من حيث هي هي بلا شرط
شئ لا يجب لها الوجود فلم يجب وجود الواجب عاد العدم مطلقا بل انما وجب شرط شئ من ثبوت
علة او تحقق شرط لانها الى ان زال الواجب لذاته وجب عاد ذلك العدم اما ان يجب مع وجود تلك الصفه

فلا يكون ثبوتيا ايضا لان حكم الامثال واحد وان كان عدم الاتعين يلزم ان يكون ثبوتيا لان
تعين العدمي ثبوتي فاذا ثبت ان التعين امر ثبوتي وجب ان يكون ثبوته معللا لان العلة
فعلى هذا اذا كان تعين وتحصل الوجود زائدا عليه فاذا علت كونه معللا لذاته لامتناع كونه معللا
لامر منفصل والعلة عالم بكل معينه لان وجود المعلول لان الشئ الغير المتعين لا يوجد في الخارج
وما لا يوجد في الخارج يمتنع ان يكون موجد الغير فاذا كان العلة هي ذات الواجب تعالى
متعينه قبل ثبوت التعين له فيكون التعين حاصلا قبل نفسه وانه يجب ان تعين وتحصل
الوجود هو عينه فاذا ليس شئ غير فصل ح يتحصل واجب الوجود تعالى نريد ان نعلم البرهان
على كون واجب الوجود واحدا فلانا نقول لما كان المعدوم هو كون الوجود وجوده وتعينه
نفس ذات وتحصل الوجود كالمعدوم فلبرهان التوحيد قد يتم عامله التوحيد فنقول لو فرضنا
موجودين واجبي الوجود لكانا مشتركين في وجوب الوجود ومتمايزين بامر من الامور لان كل امرين
اشتركا في شئ واحد فلابد وان يمتاز احدهما عن الاخر بامر ما سواء كان ذلك الامر مقدما
او امرا خارجا عن الماهيه عارضا لها فنقول موجود ان واجبا الوجود فان كان وجوب
الوجود في احدهما عين وجوب الوجود في الاخر بحيث لا امتياز احدهما عن الاخر في شئ
وهو المطلوب وان امتاز احدهما عن الاخر بما به الامتياز اما ان يكون تمام الحصه او لا يكون كذلك
اما الاول لانه الامتياز لو كان تمام الحصه بعض احد الوجودين المتصف بوجوب الوجود
ان امتاز عن الاخر الموصوف به كذلك تمام حصته لا بالفصل ولا بالعارض لكان وجوب
الوجود خارجا عن حصه كل واحد منهما لانها اذا كان شئ من وجوب الوجود وجوب الوجود
يكون ما به الاشتراك وتمام الحصه خارجا عن الامتياز وما به الامتياز ليس يكفي ان يكون
داخلا في المركب الذي هو تمام الحصه لان القدر المشترك لا بد ان يكون خارجا عن المميز فيكون
وجوب الوجود خارجا عن حصه كل واحد من الموجودين وهو المطلوب بينا ان وجوب الوجود
نفس حصه واجب الوجود فلا يمكن ان يكون وجوب الوجود امرا خارجا عن حقيقه كل
واحد من واجبي الوجود لما سنا امتناعه في الفصل المتقدم فلم يلزم من امكانه تقدم وجوب
الوجود على نفسه ولا سبيل الى الثاني اي لا يجوز ان يكون ما به الامتياز تمام الحصه لان كل واحد

او مع عدمها فان كان مع وجود تلك الصفة لم تكن وجودها عن اثر لان الذات اذا وجب وجودها مع وجود صفة حالة في وجود تلك الصفة متوقفة على غير الواجب اذ وجودها مع وجوبه واذا كان وجوب وجود الواجب مع عدمها اي مع عدم تلك الصفة لم تكن عدمها عن علته اي لم تكن عدم تلك الصفة عن عدم تلك الغير لان وجوب الوجود لذاته انما يحصل مع عدم تلك الصفة فعدمها لا يتوقف على شيء غير ذات الواجب فلا تكون ذات الواجب كافية في حصوله على التقدير الاول وهي المعاملة على التقدير الثاني فتلزم اسبقية ذاته في حصول حالة من الصفات على تقدير كون عدم ذاته كافية في حصولها هذا خلف وبهذا التقدير يسقط من هذا الدليل في هذا الفصل اما ما نسب في الله كلام المحصل بقوله لا نسلم ان ذات الواجب لوجوده لو لم تكن كافية في حصول حالة من الصفات حصولها موقوف على شيء غير ذاته فحصول تلك الغير يكون علة لوجودها وعدمها لعدمها فلم تكن تلك الوجود من حيث هي هي بلا شرط بل ان تحصلها الوجود اما بشرط وجود تلك الصفة او بشرط عدمها واذا لم تكن وجودها اذ ذلت الوجب بلا شرط فيكون وجوب وجودها بشرط اذ التقدير انها لا تجب بلا شرط واذا كان كذلك لم تجب الوجب لذاته واجبا لذاته لان ما يجب وجوده بشرط شيء هو الوجب بالغير والوجب بالذات هو الذي يجب لها الوجود وانه اعم من حيث هي هي من غير التفات الى شيء آخر غيره فعلى هذا يلزم ان يكون ما فرض كونه واجبا لذاته ممكنا لذاته هذا خلف ان الوجب تعالى كافية في حصول جميع حالة من الصفات وهذا لما ثبت ان الوجب لذاته يجب ان يكون وجوده مخالفا لوجود الممكنات في وجوهه احدها ان الوجود الواجب تعالى مغاير لسائر الوجودات وانما سلبي وهو انه ليس للوجب معلوم سوى الوجود بخلاف الممكنات فان وجودها امور زائدة على ماهياتها فالوجود عند الحكماء وان كان امرا مشتركا بين جميع الموجودات لكن كونه معقولا عليها انما هو بالتشكيك لان وجوب الواجب قائم بنفسه دون سائر الوجودات وانى يلتبس ان الواجب لذاته لا شارك الممكنات في وجوهه لانه اي ان الواجب لذاته لو كان مشاركا للممكنات في وجوهه فالوجود من حيث هو هو اما ان يجب له الوجود او اللاوجود او لا يجب شيء منهما فان الوجود يمكن ان يعتبر من حيث هو هو من غير التفات لا كونه واجبا او ممكنا

وجوهه

فالوجود

فالوجود من حيث انه موجود اما ان يصح الحمل لما هو او لا يصح شيء منهما لا الوجود ولا العدم بل يكون كل واحد منهما ممكنا له والكل بطل اي الاقسام المذكورة باسرها باطلا او لو وجب له الوجود يلزم ان يكون وجود الممكنات محمولا اي عن الماهية غير عارض للماهيات وهو باطل فان وجود الممكنات زائد عليها مغايرا عند كثير من الحكماء وجميع المتكلمين من الشيخ الا ابا الحسن الاشعري فان وجود كل شيء عنده سواء كان واجبا او ممكنا وانما قلنا وجود الممكن عارض للماهية غير متحد عنها لانا نعقل المسمى بالشيء ووجوده الخارجي فلو كان وجوده نفس حقيقته لكان الشيء الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو محال اذ الشكوك غير المعلوم والمعلوم لم يغاير لما ليس بمعلوم فاما ان يكون احدهما عين الاخر فلا يحصل الشك في وجوده الخارجي بشك في التصديق قلنا المراد من الذهول عن وجوده حصل بذلك الاضافي في الوجود الذهني لا امتناع ان تتصور المسمى مع الذهول عن تصور جميع لوازمه لا يلزم من العلم بالشيء العلم بلوازمه فلا يلزم من تصور المسمى بصور تصور المسمى فاما حصل ان الوجود الذهني وان كان لازما للشعور لكنه غير الشعور فاذا ثبت ان الوجود في الممكنات لا يجوز ان يكون نفس حقيقتها لكون الوجود من حيث هو هو الا متنع الحمل عن الماهية وان وجب له اللاوجود لما كان وجود الباري تعالى مجردا عن المادة اذ قد سبق ان حقيقة الواجب تعالى مجرد وجوده الخارجي فلو كان وجوده بالذات مع وجوده مجرده عن الماهية سواء عرض عليها فلو كان الوجود من حيث هو مقتضيا للاتحاد عن الماهية لكان مقتضيا لجميع الصور فكان يجب ان يتصف الواجب كون وجوده غير مجرد عن الماهية مع انه واجب لوجود الواجب ان يتجرد عنها فعلم ان الوجود من حيث هو هو الا متنع اللاتحاد ايضا وان لم يجب له شيء منهما فهو ان الوجود من حيث هو هو ان لم يقتض شيئا من التجرد واللاتجرد كل واحد منهما اي كون واحد من كون الوجود مجردا او مجرده وممكنا له فهو ان ذات الوجود من حيث هو هو لا يكون مقتضيا لشيء منهما فهو لا يتصف الوجود بهذا القدر الا لعلة واجب فيكون اضافة الواجب لواحد منهما بعلة ضرورة فيعاد كل واحد من طرفيه فهو في الترجح الى علة مرجحة فيلزم افتقار واجب الوجود في تجرده الى الغير فلا يكون ذاته كافية في حالة من الصفات او من حملة صفاته هو كونه واجب الوجود بالذات وان وجوده عين ذاته وهو ممتنع التجرد فاذا كان

ثبوت ذلك لعلة منفصلة لم تكن ذاته كافية في تحقق ما له من الصفات تكون منتهية الى امر
منفصل وقد بينا ان ذاته كافية في جميع حالاته من الصفات سلف ونقابل ان نقول لانا لا نسلم ان
شيئا منهما لكان يجب وجوب الوجود الواجب لعلة منفصلة لم لا يجوز ان تكون نفسه وذلك لانه انما
يصح هذا ان لو كان الوجود معقولا على وجود الواجب والممكن بالتواطؤ واما اذا كان على سبيل التشكيك
فلا يلزم ذلك من حيث معقولا معقولية الشيء التي في ماهية الشيء بعض ذلك وكما ان حاله
بان ذلك انما هو لاختلافات ملزومات البياض فتكون اقتضائات في البعض الشيء وفي الآخر الضعف
بسبب منفصل عن الذات فلم ما يمنع ذلك من الخلف فصل في ان الواجب عالم بذاته
لانه موجود وكل موجود عالم بذاته لانه ذاته حاصلة له فتكون عالما وسيعرف من قاعدة ان الواجب تام
لوجوده مستغن في القوام عن محالها الماهية وعلائقها لما عرفت ان كل ما هو منقسم وكل منقسم ممكن
ولا الواجب لا يكون فارجا عن جميع الممكنات فوجود الواجب مجرد عن المادة على معنى انه مستغن
عنها مطلق معقول كل مجرد هكذا فانه من شانه ان يصير صورة معقوله حاصلة لذاتها فانه من شانه
ان يعقل ذاته بيان ان كل مجرد هكذا فانه من شانه ان يعقل ذاته وهذا لان العلم هو حصول صورة
مجردة عن المادة ولوازمها ومن الاعراض الممكنة لما فلا معنى للعلم الا نفس حصول جميع الشيء
المجرد عن المادة عند المدرك والصور العلمية الموجودة مهما كانت عامة لذاتها كانت تعقلا لذاتها
واعني بالنور فانه ظهور الجسم اذ اقام به لو قام به فهو قائم بنفسه لكان نورا لنفسه
ان ظهور النفس فظهر معنى قولنا ان ذاته حاصلة له غير غائبة عنه فالباري تعالى عالم بذاته
قيل لو علم الباري ذاته يصح ان يعلم انه علم بذاته والعلم بالعلم بالشيء غير العلم به وكل ما يصح
فيه فهو واجب له لبراءته عن القوة والامكان وكذلك في العلم بالعلم وعلم الى غير
النهاية يكون متناكل علل ومعلولات غير متناهية وهو محال والحق ان من الاضافات ما لا تعقل
ولها اول وانا البرهان على انتهاء المعلولات الى علة اولى لا الى معلول او مدة انه
تعقل الشيء لذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول بيد بان شيئا
لا جواب سوال مقدر فكان قابلا قال لما كان تعقل الشيء موجودا ما هيته المعقول
عند العاقل وانه حاله اضافة واضافة الشيء الى نفسه ممتنع ولا يجوز ان تعقل حصول صور

ساده

مساوية لذاته لامتناع اجتماع المثلين فعلى هذا امتنع ان تعقل ذاته فاجاب المعترض
وههنا نقول الاول هو ان الشيء اذا عقل شيئا فانا نعني بالتغاير بين العاقل والمعقول اذا
كان العاقل شيئا غير المعقول واما اذا كان العاقل نفس المعقول فلا نعني بالتغاير بينهما
وذلك لان العلم هو حضور حقيقة الشيء المجرد عن المادة اعلم ان حال كون الشيء مجردا عن المادة اعم من حضور
حقيقة الشيء المجرد عن المادة بل ان حقيقة العالم ومن حضور نفس حقيقة فلا يلزم من عدم كون
العالم امرا معاملا لحقيقة العالم اعتبار العلم اذ العلم اعم من حضور حقيقة الشيء المجرد
او غيره ولا يلزم من كذب الاخص الذي هو حضور الصورة الشيء المجرد كذب الاعم وهو حضور
صورة الشيء مطلقا فعلم ان كل ما هو فانه فهو حاصل لذاته ان عالما بما قلت حصول
الشيء لنفسه تغاير الشيء اذ هو اضافة الشيء الى الشيء قلنا ان تغاير كما يكون بالذات
مع ان الصاف والمضاف اليه واحد الوجه انتهى هو التغاير والله اشار بقوله ولان كل واحد
من الناس تعقل ذاته بذاته والا لان وان لم يكن تعقل ذاته بذاته بل بشيء آخر وكان ذلك الشيء
يتطبع فيه صور المعقولات مثلا لكان لزيد انسان احدهما عاقل والآخر معقول مع انا نعلم بالضرورة
ان كل واحد منا تعقل ذاته لانه ليس له الا نفس واحدة ندركها بين سائر ذاته ثم اعلم ان كل واحد
من المجردات يمكن ان يكون عقلا ومعقولا باعتبارين هويته المجردة حاصل للشيء اما يكون معقولا
وباعتبار ان هويته المجردة حاصلة للشيء ما يكون قابلا وباعتبار انه هويته مجردة كان عاقلا فالمجرد
الذي يعقل ذاته يكون عاقلا ومعقولا باعتبار ذهنيه اذ هو في نفس الامر شيء واحد وانما
يقابل بسبع من الاعتبارات وانت تعلم ان الشيء الواحد قد يكون له اعتبارات ذهنية لا يستطع
ما دام تتبين فصل في ان الواجب لذاته عالم بالكليات لانه مجرد عن المادة ولوازمها وكل
مجرد عن المادة يجب ان يكون عالما بالكليات اما الصغرى وهو قولنا الواجب لذاته مجرد عن المادة
ولوازمها فبينة لا تحتاج الى بيانها بعد ما عرف ان الواجب لذاته ليس له حقيقة سوى الوجود فضلا
عن ان تتعلق بالمادة ولوازمها اذ لو كان ما يتعلق بها لانه لكمال الانيا وقد بان لك ان ذاته
كافية في جميع ما له من الصفات واما الكبرى ومن قولنا وكل مجرد عن المادة يجب ان يكون عالما
بالكليات فلان كل مجرد بالامكان العام يمكن ان يعقل فان المانع من التعقل لما كان هو المادة
المادة وعلائقها

ذكر و

لذاته و

عقلا و

فعدكون الشئ مجردا عنها لم يتعقله فيمكن ان يكون ذلك الشئ معقولا وهو ابطل
لاجماع وذلك فان كل من فهم معنى العقل وعلم ان العقل فيه كرد المادة عن اللواحق الغريبة
الشخصية وعلايق كم تقطعان هو مجرد عن المادة فهو معقول لانا اعنى بالامكان ذى جهة وغير
معقول فلا يحتاج الى ذكر العقل ايانا مجردة شخصاتها ومادتها المتخيلة بل ان كان مما لا يحصل
التعقل ما يكون من جهة العاقل ادراكه بالحس والخيال وعلى مثال الامام فولكم كل مجرد يمكن ان
يكون معقولا ليس بدين فهو يحتاج الى برهان خصوصا اذا علمتم ان صفة البارى تعالى
وجعاين المعقول بل القول البسيط غير معقولة للبشر وقيل فى الاعتذار عنه بان ذات البارى تعالى
وذوات المعقول وان كانت غير معقولة بالحواس الظاهرة لكنها معقولة بذواتها لعدم المانع عن
التعقل كما عرفته فكونها غير معقولة بالفعل انما لاجل اشتغال نفوسنا بتعقلها فى غيرها وكل ما يمكن ان
يتعقل يمكن ان يتعقل مع كل واحد من المعقولات بمعنى ان كل ما يصلح ان يكون معقولا وجب ان يصلح ان
يكون معقولا لغيره مع غيره فيمكن ان تقارنه سائر المعقولات فى التعقل عند ادراكه لا يصح ان
تقارن ماهيته ماهية وبرهانه ان التعقل هو حصول صور المعقول فى العقل
مجردة عن المادة ولواحقها فيمكن ان يحصر عند صور المعقولات المجردة عن المواد ومقارنة فى العقل
لا يقال تعقل من المجردات ما يمنع تعقل شئ آخر معها لانا نقول ان تعقل كل موجود مثلا يمنع
ان يتعقل عن صحة الحكم عليه بالوجود والوحدة وما يجرى مجراهما من الامور ولذلك يعقبهم الحكم
بان الصور لا تعرض على تصديق والحكم شئ على شئ يعقب مقارنتها فى الذهن فاذن لا شئ
مما يصح ان يعقل واحد الا ويصح ان يعقل مع غيره فاذا ثبت ذلك فنقوله وكل ما يمكن ان يقارنه
سائر المعقولات فى العقل عن ان مقارنة سائر المعقولات له انما تمتنع ان كل ما يليه مجرد تام يمنع
عليها ان تقارنها ماهيات اخرى ولم يصح ان مقارنة تلك الماهية المادة المجردة لذاتها
تمتنع تكون تلك عقلا لها لان كون المادة بحيث يصح ان تقارنها سائر الاشياء متوقف
على حصولها فى الجوهر العاقل اولا يتوقف والاول باطل لان حصولها فى ذلك الجوهر عبارة عن مقارنتها
لذلك الجوهر فلو توقف صحة مقارنتها لغيرها على حصولها فى ذلك الجوهر مع ان الحصول متوقف على المقارنة
لكانت صحة المقارنة متوقفة على وجود المقارنة وهو محال لان وجود الشئ متأخر عن صحة وجود

لان

لان صحة وجود متأخرة عن وجود فثبت ان صحة مقارنة ماهية مجردة لماهية اخرى لا يتوقف على حصولها
فى العقل بل يمكن لكل ماهية مجردة ان تقارنها سواء وجدت فى العقل او فى الخارج لان امكان
المقارنة انما هو لاجل انها ماهيات موجودة فى الخارج مجردة عن المادة ولا معنى للعقل الا ذلك وهو مقارنة
الموجد المجرد عن المادة لموجد آخر يعلم من سنخ المقدمات ان كل مجرد عن المادة يمكن ان يتعقل سائر الماهيات
المجردة ولا شك ان واجب الوجود مجرد عن المادة فيمكن ان يعلم الماهيات الكلية المجردة عن المواد
وكل ما يمكن لواجب الوجود تعقله بالامكان العام اى كل ما لا يسع عليه تعقله وجوبا له لانه اما ان يكون من
صفات الكمال او لا يكون لا سبيل الى الثانى لانا لا نكون من صفات الكمال لا يكون له بالامكان العام
واللازم محال فيكون له بالامكان العام فيكون بالضرورة ما يمكن له بالامكان العام صفة كمالية يجب
وجود ملكة الصفات لذاته لما عرفت من ان ذاته كافية فى جميع ما له من الصفات وانه اشار
بقوله والامكان فى الخارج حاله منتظرة سوف يلحق الصفة عليها متى فان صح ان يكون البارى تعالى
عالما بالكليات لكان فاعلا لكل المعلوم فاعلا ايانا وهو ان كونه فاعلا يا علا علم لان العالم هو الذى
يستعد للشئ والعاقل هو الذى يعقل الشئ والاول غير ايانا اذ الاول وهو القابل مستعد والثانى
وهو العاقل مفيد والشئ الواحد من الجهة الواحدة يستحيل ان يكون مستعدا ومفيدا معا وايضا
الشئ باعتبار كونه فاعلا مقتض وباعتبار كونه قابلا عدم مقتضى واذا كان احدهما غير الثانى لزم
التركب لان الاعتبارين اما ان يكونا خارجين عن الذات او داخلين فيه او يكون احدهما داخلا فى
الذات والآخر خارجا واما ما كان يمكن ان يكون منشأ لمبدأ الفعل ومجداد القبول يمكن ذاته مركبة
وقد فرض بسيطا ولا يمكن ان يعلل ذاته بسيطة يصدر عنه العالم والعالم اذ قد بينا ان البسيط
الواحد من جميع الوجوه لا يصدر عنه الا امر واحد فلم يلزم لا يجوز ان يكون الشئ الواحد مستعدا للشئ
المتصور ومفيدا له الا ان معنى كونه مستعدا انه لا يصح لذاته ان يصور ومعنى كونه فاعلا
انه مفيد بالفعل على ذلك فلم قلتم بانهما شئ واحد ان كشف عن السبب الموجب بانه
لا امتناع من كون الشئ الواحد بحيث يمكن ان يحصل له الامر المصور فيكون مستعدا له ومن كون
ذلك الشئ بعينه سببا لذلك الامر المصور فيكون مفيدا له اذ معنى كونه مستعدا له هو انه لا يصح
لذاته ان يصور ذلك الشئ المصور اذ يمكن ان يكون بالامكان العام ان يصور ومعنى كونه
فاعلا للشئ المصور ومبدأ له

هو انه علة لوجود ذلك الشئ مستقلم علمه بالعلة ومن هذا الامر ان لا يمتنعا فيان بالنسبة
الى شئ واحد اذ يجوز ان يكون الشئ الواحد مستند الصدور ما وموجدا له فان لكل كون الشئ الشيدا
الشئ ما هو القبول فجهة نسبة العدول ان النسبة من الامكان وجهة نسبة الفعل اليه من الوجوب فلو كان
الشئ الواحد البسيط فاعلا وقابلا معا لزم ان تكون النسبة الواحدة من جهة بالوجوب والامكان معا
وهو ضروري الاستحالة لما لزم ان النسبة الواحدة لا يجوز ان تكون بالوجوب والامكان معا وانما لا يجوز
ذلك لو كان ذلك الامكان الخاص المنتزع سببها الضرورة بحسب الذات عن جانبي الوجود والعدم معا وليس
كذلك بل ذلك الامكان هو الامكان المنتزع سلب الضرورة بحسب الذات من الجانب المخالف للحكم بالنسبة
الموجهة هذا الامكان لا ينافي النسبة الموجهة بالوجوب لكونها ايم منتهاة من النسبة الموجهة بالامكان
الخاص نفس ش ان الواجب لذاته عالم الحادثات على وجه كلي فانت ان الواجب تع
عالم بالكليات اراد ان من كنعته علمه تع بالجزئيات بان علمه بها لا على وجه جزئي اذ العلم على الوجه
الجزئي لا يحصل الا بالاحساس او التخيل وما يجري مجراها من الآلات الجسمانية ويمنع ذلك عليه تع وانما قلنا
انه عالم بالجزئيات على وجه كلي اعني على وجه لا يتغير بكل الجزئيات لانه يعلم اسبابها ان يعلم بالجزئيات
الجزئيات اذ هو عالم بالمجردات التي هي مبادئ النفوس الفلكية المتصفة بالادراكات الالهية وكيف لا
فانه عالم بذاته التي هي مبدأ وبما حاصل الاسباء وهو موجد لاسبابها فكان عالما ايضا بالجزئيات فوجب
ان تكون عالما بها بعين ما يلزم من العلم بالمبادئ التي هي الاسباب وجوب علم بالجزئيات
التي هي المعلولات اللازمة منها لان من يعلم العلة وجب ان يعلم ما يلزم عنه لذاتها فانك لما عرفت
ان العلة التامة هي جملة ما يتوقف عليه الشئ وما يلزم عنها لذاته ممتنع الوجود والعدم لذاته وانه
لا يعلم وجوده ولا عدمه الا بالنظر الى وجود علته وعدمها لزم قطعا ان العلم بالعلة من حيث
هي هي يوجب العلم بمعلوله والا لكان وان لم يجب وجوب العلم بالعلة العلم بالمعلول لما كان من يعلم
العلة عالما بها بالعلة التامة فان العلم بها انما يتم بالعلم بوجوه اسنادها جميع ما يلزم منها لذاتها
المستدعي للعلم بلوازمها الغريبة بالواجب لما علما تاما فبالضرورة يعلم المعلول
الاول وما بعده من حيث وجوبه وانتهائه اليه في سلسلة المعلولات المرتبة لكن لا يدرك كما ان الادراك
الجزئيات مع تغيرها والا لكان يدرك ما بين منها موجودا غير معدوم وما بين يدرك منها انها

معدوم

معدوم غير موجود فيكون لكل واحد منها صورة يحصل عليه على حد ولا واحد من الصور بين حتى
مع الثانية فيكون واجب الوجود تع متغير الذات مت اعلم ان الامور المباينة الثابتة في علم الله
اما ان لا يكون مسكلة لامر متغير كالمعقولات المجردة واما ان يكون مسكلة لا متغير كالاجرام الفلكية والكواكب
واما ان يكون بالعكس كالصور والاعراض الحادثة واما ان يكون مسكلة ومتغيرة كالاجرام الكائنة الفاسدة
فالاول يجب ان يكون معلوما له تع لما برهنا عليه من ان ذاته تع عالم بذاته بجميع صفاته والكل واحد من المعقولات
المذكورة اما بالقياس الى ذاته فلا يجوز ان يكون معلوما بانشائها للبارئ تع اما الاول فلوجوه ان كانت
اشكالها ومقاديرها مصونة عن التغير لكونها مما لا تدرك الا بالعقل فانها ممتنع عليها
كونها معلومة واما الباقيان فلان كل منها متغير والامور المتغيرة من حيث انها متغيرة لا يمكن ان تكون
مدركة لذات الواجب تع اذ العلم بالشئ من حيث انه متغير به عند تغير فانه اذا علم مثلا
ان زيدا في الدار فاذا خرج منها امتنع ان يتعلق علمه بانه في الدار كما كان لازما اعتقاد كونه في الدار
مع انه ليس في الدار جهل وان لم يتعلق علمه متعلقا بكونه في الدار بل حصل علم آخر متعلق بانه ليس في الدار
فقد تغير علم من الوجود الى العدم وبالعكس واذا ثبت فنقول ما ذكرناه فان
كون زيد في الدار خروجه عنه لكل منهما عقليه من وجوه على حد ولا من الاحد من الصورتين مع الاخرى
والامكان الشئ الواحد في زمان واحد في مكانين مختلفين ممنوع واذا حصل ان الواجب تع لا يتعلق
بالجزئيات على وجه جزئي والا لزم احد الامرين المتناقضين وهو اما تعلق العلم الواحد بكون الشئ الواحد
موجودا ومعدوما في حالة واحدة او حصول العلم بكونه معدوما مع كونه موجودا وهو الحق من التغير في علمه
وكل منهما مع بل يدرك الجزئيات على وجه كلي كما يعلم الكسوف الذي هو بعينه فانك تقول فيه بانه
كسوف متى وكذا كذا من كذا شماليا نصفا كذا فان الاشياء الواقعة تتعلق الكليات
من حيث يحصل باسبابها وذلك مما يكون العلم بالجزئيات تبعا للعلم بالاسباب اذ كل ما يعلم
من جهة سببه لا يكون الا كليا كما يعلم الكسوف الذي هو الذي يقع في وقت كذا لعلمك بسببه الحاصل
في ذلك الوقت معلوم فيه بانه كسوف يكون بعد مضي عشرة ايام من شهر كذا في يوم الاربعاء بعد
ساعات ثلثة من اول ارتفاع الشمس من الافق ويكون انكساف في جهة الشمال وينكسف
نصفه او قريب منه وبكذا الى جميع العوارض الحكم على وقوعها معلومة لنوع الشخصات الغير الجزئية

علم ج

لاينسب الى الفاعل بالفرض ذاتب ان الموجودات الصادرة عن صركلها غير مشاق لما هو
حق يكون كمالا له وفائض عن ذاته وكمالا له ان الكل فايض عن ذاته وبعضه منه غير مشاق لذاته
فهو اذن راض بفعله لما منه فذلك الشئ ان العلوم عندنا مرض كله جميع الموجودات باسرها
مرض له وهو اعلا الاراء فعنا فاعل ما وكان الغرض هو كون الفاعل عالما بفعله اذا كان ذلك
العلم سببا لصدور الشئ عنه مع كونه غير مغلوب ولا مستكره وشبه ان يكون الارادة بهذا المعنى
العناية التي يقول الحكماء لانهم لما اعتقدوا ان كل من فعل بالقصد والارادة فلابد وان يكون
ذلك الفعل اولا به في اعتقادهم من تركه جعلوا الارادة لهذا المعنى من الواجب بالذات وذهبوا الى
ان نظام الكل من الاول الى الابد في علم الباري تع الى الناس على من الموجودات مع الاوقات
المقترنة الغير المتناهية الترتيب ولبق ان يعم كل موجود منها في واحد من تلك الاوقات بعض افاضة
ذلك النظام على ذلك النظام عن ذلك الترتيب والفصل والوزان المقتضية في جميع تلك الاحوال يلزم
ذلك العضاء منها وهو المعنى ان علمه بذلك مع صون عنه هو عنايته الباري تع بمخلوقاته فهو
مريد بهذا المعنى وليس من شرط المريد كونه بحيث يصح ان لا يريد واما وجود معنى اخر ما ينبغي
الغرض معقول الواجب لذاته اما ان يفعل لقصد وشوق الى كمال او يفعل لانه نظام الخير
في الوجود اي يكون افعاله على ما هي عليه مطلوبا على الطلق كلهم كل ما هو لائق لم لا الغرض
وشوق الى استكماله شيء ما والاول هو كون فعله لقصد الكمال فهي ما بينا ان واجب الوجود
ليس له منتظر بل كل ما يمكن لا واجب لذاته تم فلو كان افعاله لشوق الى كمال كانت له حالة
منتظرة وقد بينا استحالة ذلك فالقسم الحق وهو كون افعاله لا لغرض بل بعضه منه كل ما هو
لائق لكل موجود على النسق المضبوط من غير طلب وشوق الى غاية وهو الجود فاعلم انهم
اعتبروا في الجود بمعنى افاضة ما ينبغي الغرض امورا ثلثة احدها الافاضة من لا يفيد شيئا
لاكون جوادا وثانيها ان تكون الفائدة ما ينبغي افاضته فانه من يهب السكين لمن لا يسئله
ليس بجواد وثالثها ان لا تكون الافاضة لعوض فان من يهب ليستعيض مقابلا سواء كان العوض
عينا او مدحا او ثناء او تخلصا عن الذم لا تكون جوادا فقد تحقق ان الجواد الحق هو الذي يعطي
منه الفوائد لا لشوق منه لا وطلب تقرب يعود اليه وهو الذي هو اسم الجود على غير مجازا

كلكن ما علمه جزئيا لان ما علمه جزئيا لا يصح الحمل على كثيرين فاما كلي فذ علمه مستفادا من اسبابها
الكلية فيمكن حمله على كثيرين اذ الكسوف في وقت كذا يجوز ان يشترك فيه كثيرون من الاوقات الموصوفة
بتلك الصفة فهذا العلم عركان لو حصل ذلك الكسوف في هذا الوقت بالم يفض اليه الناس فاما
انضم الى العلم المذكور فيما سبق العلم بعدم وقوعه صار علمه به على وجه جزئي لانه مع اعتبار كثرة
فيه ولما لم يكن الحاصل بانضمام الشئ سوى ما ذكرناه وهو علمه الاجمالي على الوجه الكلي فان مثل هذا العلم
ما لا يتغير بتغير المعلوم اذ هو مستمر دائما كما في المثال بل وقوع الكسوف ومعه وبعده واما العلم
بان هذا الكسوف جعل الآن او بعض اوقات ما فانه يجب تغيره عند تغير من المعلومات فلما عرفت
ان الواجب تع منزه عن الجسمانيات وليس له آلة جسمانية بواسطتها يحصل الناس تع تعلم
اي بيانات الاعلى وجه كلي فلازم ان يكون علمه بالجزئيات على وجه كلي وقد مر في بعض العبر وهو الطف وتعاليل
يقول لانا نعلم ان له علم الجزئيات على وجه جزئي لتعرف علمه تع مولم انهي لو علم ان زيدا في الدار عند
كونه فيها فاذا خرج منها لم يبق العلم بكونه فيها لاصباح للطانعة عند فرق وجها قلت لانا نعلم
لم يبق ذلك العلم فان ذلك العلم لم يكن علما بكونه في الدار مطلقا بل في زمان معين وكونه في الدار
في الزمان المعين لم يتبدل بعدم كونه في الدار في ذلك الزمان المعين فان عدم كونه في الزمان المتقدم
والعلم بعدمه لا يسمى كونه في الدار في الزمان الاول والعلم به فان قيل العلم بالعدم في الزمان
الثاني ممكن في الزمان الاول وعند جمعهم في الزمان الثاني حصل العلم به فيه فانه جديد وغير قلنا هذا
لازم فيما اذا علمنا انفعاليه وان حق شئ علمه فعل كالباري تع فان الله تعالى يعلم وجود
كل موجود في زمان وجوده وعدم كون معدوم في زمان عدم من غير تبدل وتغير وان تغير
الحادث من الوجود الى العدم ومن العدم الى الوجود هو واجب الوجود تع عالم بكل جزئي وكلي
فلا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء وهو اسم العليم جل جلاله فصل
في ان الواجب الوجود تعالى مريد للاشياء، وجود يريد ان يتبين ما يتصف به واجب الوجود تع
من ثبوت الجلال كالاراده والجواد اما اراده تع فلان كل شئ هو معلوم عند المبدأ، وهو غير
يعني كل ما فرض من الموجودات معلوم عنه كما عرفت حاله كونه غيرا لانه من حيث انه موجود
لا يكون شرا قان البشر لا ذات له بل البشر عدم ذات او علم كمال الذات وانت تحدس ان العدم

الفن الثالث في الملائكة المعقولة وهي العقول المجردة لما فرغ عن البحث لواجب الوجود تع
وصفاته اراد ان شرع في بيان كيفية فيضان الخير عنه ولما كان الحصول الكمالات انما هو بواسطة
امور مجردة عن المادة وعلائقها تكون معلولة اولى لمؤثر قديم تع وذلك لوجوب مناسبة ما بين المؤثر وبين
تلك الامور عند امكان العقول المجردة وبيان الشرع المطهر الملائكة وهو اي الفن الثالث مشتمل على فصول
فصل في اثبات العقول قد عرفت ان المعقول عند هم موجود ليس بجسم ولا حال في الجسم ولا تكون متعلقة
بشيء من الاجسام والتدبير والاستكمال ثم اعلم بان لهم في اثبات العقول المجردة طرقا كثيرة احدها ما
تمسك به الاكثرون من المحض مهما وحال وبرهانه ان الصادر عن المبدء الاول انما هو الواحد لانه بسيط
ولا يصدر عنه الا الواحد ومن المقدمة قد مضى بيانه فلا وجه لما ذهبت المعتزلة وذلك الواحد اما ان يكون
من جميع الوجوه اما ان يكون سيولا او صورا او مركبا منهما او ليس لا جائز ان يكون سيولا لانها
لا تقوم بالفعل ومن الصور لما عرفت ان السيول محتاج في تقومها الى الصور وكل منهما لا يوجد
الا مع الآخر ومحتاج الى محل من اول محل واحد ذات جهتين اعتبارين واذا كان
كذلك فالمستحيل ان الصادر الاول من السيول اذ ليس لها وجود بدون الصور وكذا المستحيل ان يكون
كليهما لانه تع ليس فيه تركيب اصلا حتى يكون مصدرا لهما ولا جائز ان يكون صورا ان الصادر الاول
منه تع صور فقط لانها لا تقوم بها بالفعل على السيول اذ على تقدير ان تكون معلولة للعلة الاول
الذي هو الواجب من جميع الوجوه كما ان تكون متقدمة على السيول بالعلة اما بواسطة او بغيرها والكل
وقد عرفت في صدر الكتاب ان الصور ليست بحيث يمكن للسيول لانه انما يجب وجودها مع الكل
ولو بالتسلسل لا بوجه يصل السيول فلو كانت الصور علة للسيول لكانت متقدمة على الكل
بالعلية واذا استحال كون الواجب تع مصدرا لها اوكل منها استحال ان تكون علة للجسم لان علة
الجسم المركب لا بد وان يكون علة اولا جزائه المركب ولا جائز ان تكون عرضا لاستحالة وجود قبل
وجود الجوهر ان الموضوع لا تحصل بالوجود بالفعل الا بوجود ما هو الصالح شيء آخر مما تصدر عنه الواجب
ان تصدر عنه او لاشيء آخر حتى يصير الموضوع به ولا جائز ان تكون نفسا والا لكان فاعلا قبل
وجود الجسم اذ النفس هي التي تفعل بواسطة الاجسام متصرفة فيها والا فالفارق بين النفس والعقل ظاهر
من وجوه حسبما اوضحناه في الفن السابع من الطبيعيات فعلم ان صدور الكثير

تقدم صدور الكثير من الواحد من جميع الوجوه وقد عرفت استحالته واذا بطل ان يكون الصادر
الاول عن المبدء الاول كل واحد من الامور المذكورة تعين ان يكون معلولا لمعنى ما هو بسيط مجرد
عن المادة وعلائقها وهو المطلوب فصل في اثبات كثرة العقول وبرهانه ان المؤثر في الافلاك
اما ان يكون معقولا واحدا او كثيرا او ليس معقولا واحدا او معقولا ممكن فالباطل بالاضطرار ان
الافلاك كثيرة ونعلم ان معلم كلها عقول مجردة كثيرة اذ قد ثبت ان المؤثر فيها لا بد
ان يكون هو الواجب بغير واسطة لما ان يصدر عن الواحد الكثير من الواحد فلا بد وان يكون مصدرها
امام عقل واحد بحت او عقول كثيرة مجردة لا جائز ان يكون معقولا واحدا لاستحالة صدور الافلاك عن
عقل واحد كما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فان علت للعقل جهات كثيرة وان كان هو
واحدا بحسب الذات علم لا يجوز ان يصدر عنه الكثرة علت تنبيه لك ان الجسم لا يصدر عنه الواحد
انما يصدر عن الجهة الاخس ليس له الا واحدة وعلى امكان معنى هذا لا يصدر عنه الا فلك واحد
والتقدير ان الافلاك متكثرة هذا لم يمكن ان يكون مصدرها معقولا واحدا ولا سبيل الى ان لا يكون
ان يكون شيء من الكرات السماوية علة للبعض منها لان الا الفلك لو كان علة للفلك او هو
ان يكون لكان وعلة للمحبوب او على العكس لا سبيل الى ان لا يجوز ان يكون الفلك المحبوب علة
للحابي لانه اخس واصغر والاخس والاصغر استحال ان يكون سببا لاشرف الاعظم بعني الحابي
فانا اشرف من المحبوب للوجوه في سلسلة الممكنات المرتبة اقرب الى المبدء الاول ابعد عن شائبة الامكان
وبعده واعظم منه لاشتماله بحسب الصور والتقدير على ما هو مشارك مع ذيان والاخص
استحال ان يكون علة للاشرف اذ العلة اتم وجودا من المعلول لاستفادتها عنها وافتقارها
اليها ولا جائز ان يكون الحابي علة لوجود المحبوب لانه لو كان كذلك لكان وجوب
وجود المحبوب متأخرا عن وجود الحابي لان وجوب وجود المعلول متأخر عن وجود العلة
واذا كان كذلك فعدم المحبوب مع وجود الحابي لا يكون ممتنعا لذاته والا لكان وجوب
الحابي وجود الحابي مع الامتناع وجود المحبوب ليس متأخرا عنه وقد فرضنا وجود المحبوب متأخرا
عنه هذا خلف ووجود الحابي حتى ثبت وجود المتقدم ووجود العلة على وجود معلوله متى
فانا فصلنا ان العلة اذا كانت متقدمة على معلولها بالذات كان وجوب المعلول وهو وجود

متاخرة عن وجود العلة فاذا اعتبر المعلول مع وجود العلة كان حاله الامكان ح لا محالة وكان
من سانه ان يكب وكل ما كان حاله كذلك فهو ممكن واذا كان عدم المحوى مع وجود الحاوى ممكنا
كان الخلاء ممكنا لذاته لان وجود المحوى وعدم الخلاء مما عاندت لا يمكن ان يجتمعا لامكان احدهما من الآخر
اذ لا تصور ان يتعدم عدم الخلاء الذى للحاوى على وجود المحوى هو امع وجود الملاء او مصاحبة وعلى
التقديرين يكون عدم الخلاء الذى للحاوى ممكنا مع امكان المحوى فنعلم ان امكان وجود المحوى مع وجوب
وجود الحاوى يستلزم الخلاء فيكون خلاء ممكنا لذاته ينتج لما بينا ان الخلاء ممتنع لذاته ..
فظهر ان المؤثر فى الافلاك عقول متكثرة بعدد ما اثبت الشرطية وهى ان الحاوى لها لو كان
علة للمحوى لزم ان يكون الخلاء ممكنا لذاته فيلزم اجتماع المتعدم الذى هو كون الحاوى علة للمحوى
وقد بينا قبل ان المحوى ايضا لا يجوز ان يكون علة للحاوى والدليل على بطلان كون العلة فى الافلاك
عقلا واحدا وقد مضى فاذن بعين ان يكون المؤثر فيها عقولا متكثرة فمن الوجوه عقول متكثرة وهو
الحال مداره اعلم ان مع الحاوى مع المحوى وهو العقل الا مع ان السبب متقدم على المحوى
والحاوى ليس متقدما ويدان نشير الى سوالى وجواب وهو ان السوال هو ان يقال لم يلزم بان
امكان الخلاء غير واقع فان للحاوى عندكم وجودا عن علة قبل وجود المحوى لان الحاوى وهو
المحدد مثلا صدر عن العقل الاول مع العقل الذى هو علة للمحوى وهى العلل الا فالعقل الا واجب
والحاوى مع واجب اذ هما معلولان لعلة واجبة لاحدهما على الآخر مكمل فيهما معانى رقيبة
الابداع فحين صدور الحاوى عن العلة السابقة لم يكن المحوى صادرا عن علة قبل وجود المحوى لان الحاوى
عن الحاوى ويمكن ان تكون الخلاء فاجاب عنه بانا نمنع لزوم تاخر المعلول عن علة قبل وجود المحوى اذا كان معللا
بالحاوى كان متاخرا عنه لوجوب تاخر المعلول عن علة قبل وجود المحوى اذا كان معللا ..
بالعقل الذى مع الحاوى لم يلزم تاخره عن الحاوى لان السبب متقدم بالعلة ومع المتعدم
بالعلة لا يجب ان يكون متعدما بمعنى ان تقدم العلة على المعلول ليس بالزمان حتى يجب ان يكون
مع المتقدم متقدما بل انما هو مع العلة حالة العلة متقدمة على معلولها بهذا المعنى ومع العلة
اذ لم يكن علة لم يكن له تقدم على المعلول بالعلة اذ لو كان مع العلة متعدما على المعلول بالعلة
لزم اجتماع العدمين على معلول واحد بل ان كان فبالرتبة والعدم الرتبى لا يستدعى امكان الخلاء فظهر

سبب ح

ان لا يلزم

٥٩

ان لا يلزم من كون الحاوى مقارنا للعقل الا الذى هو العلة المتقدمة على المحوى كون الحاوى
متقدما على المحوى فالسبب متقدم على المحوى والحاوى ليس بمتقدم فوله مداره الحاوى والمحوى كل
واحد منهما ممكن لذاته شروع فى ازالة شبهة اقول وهى ان المحوى والحاوى كل واحد منهما ممكن لذاته
بمعنى انهما غير واجبين اذ ليس شئ من الاجسام بواجب فاذا كان عدم الخلاء ووجود المحوى
معا وكان وجود المحوى ممكنا ايضا لذاته فاجاب عنها بقوله وذلك لان كون كل واحد منهما ممكنا لذاته
لا يستغرق الخلاء لان الخلاء لا يلزم من ذلك وانما يلزم من وجود الحاوى وعدم المحوى وذلك غير لازم بعين
ان وجود الخلاء لم يلزم من عدم المحوى فقط بل من شرط حصول السطح الداخل من الحاوى اولا وانما
يكون للسطح الداخل من الحاوى اذا لا تقدم على المحوى اذا كان علة له وح يلزم الخلاء انما يلزم من حصول
السطح الداخل من الحاوى مع عدم المحوى وهو سنا انه غير ممكن بل ممكن الامساك واردا فصل
بانا لا نسلم ان العقول واجبة لذاتها اعلم ان المص لما كان الشئ اذا لم يجب كونه بحيث لا يسبقه العدم وهو ان
المراد من العدم بالزمان القابل للحدوث بالزمان والمعنى كون الشئ بحيث يوجد تارة ويعدم اخرى
بعد وجوده وهو الذى هو للآخر بالزمانية وهو اللائق بما ذكرناه واذا عرفت ذلك فنقول انا لا نسلم
انه فلان واجب الوجود لجواز ان يكون له مؤثر فى تاثيره فى معلوله والا لكان له حالة منتظرة منه
والعقول انما تستلزم لجملة ما لا بد منه فى تاثير بعضها فى بعض بمعنى ان العقول لما كانت مؤثرة
بعضها فى البعض كما سيجئ بيانه فى الفصل الآتى جاز ان لا يكون لها مؤثر امر ممكن لما يجب ان يكون ذلك لها
بالفعل حاصلا لان كل ما يمكن لها ان للعقول المفارقة فهو حاصل لها بالفعل والا لكان وان لم يكن
لها ما يمكن للعقول حاصلا لها بالفعل لكان شئ منها ان من العقول حادثا لان العقول
العقول مؤثر بعضها فى البعض فاذا كان المؤثر فى العقل الا هو العقل الاول مثلا وكان ممكن
ان يكون مؤثر العقل الاول فى الا ولم يوثر لكان العقل الثانى حاصلا بالقوة واحتاج من
القوة الى الفعل فيكون حادثا وكل حادث مسبوق بامكان ومن لان امكان وجود ذلك الحادث
ح يكون مسلوبا عن وجوده والا لكان قبله ممكنا لم صار ممكنا وهو ح اذ يلزم منه انقلاب الواجب
او الممتنع ممكنا والامكان امر وجودى اعراضى فلا بد له من محل فلم ان يكون قائما بغيره وهو
الان فيكون من ان العقول مادية مع فعلم انه يعتبر ان لا يسلم ان العقول ما يجب ان يعتبر ..

لعله و

في تاثيرا لتما فيلزم كونها مادية وقد عرفت ان العقول مجردة عن المادة وعلائقها فثبت ان العقول اعنى
مستلزمة كملة لا بد منه في تاثير بعضها في بعض ويلزم من هذا ازليتها يعني العقول لان المعلول يجب وجوده
عند وجود علة التامة لما مر فاذا وجب وجود الواجب تع كملة لا بد منه في تاثيره في معلوله يجب وجود
معلوله الاول هو العقل الاول مع لا بد منه في تاثير معلولاته التي هي سائر العقول فلم يمكن ان يقال للعقول
انها لم تكن ثم كان والا يلزم تخلف المعلول من العلة هذا فثبت كون العلة ازلية واما كونها ابدية اى
كون العقول تبقى لا آخر لها فكذلك لوانعدم منها شئ لانعدم امر من الامور المعتبرة في وجود ما اى في وجود
العقل لان انعدامه على هذا التقدير امر ممكن فلا بد له من سبب وهو اما انعدام علة التامة او انعدام شئ منها
كالمادة والشرط او غير ذلك مما يعتبر في علية فيكون الباري تع او شئ من العقول قابلا للتغير والحوادث على
وذلك لان انعدام شئ منها اما كان بانعدام علة التامة او شئ يعتبر في العلية فعلى التقدير الاول يلزم
ان يكون الباري تع قابلا للتغير او ملوكان علة موجود شئ في وقت ومتغيرا بالنسبة الى ذلك الشئ في وقت آخر
وعلى التقدير الثاني يلزم ان يكون ذاته محلا للحوادث او يكون تحت معتبر فيه شئ في وقت ولا معتبر ذكر الشئ
في وقت آخر والكلام في كون العقول قابلا للتغير والحوادث قريب من ذكرناه منهم فان كل ذلك مما في كون
الباري تع واجبا من جميع جهاته وقد بينا ان الباري تع واجب من جميع الوجوه جهاته اعني ليس له حالة منتظرة
لا ذاته كما فيه مالا من الصفات تفصل بواسطة توسط العقول من الباري تع ومن العالم الجسماني ما ثبت
وجود عقول مجردة وكونها ممكنة الوجود لاستحالة ان يكون الواجب اكثر من الواحد وثبت ان الاجسام السماوية
ليس يمكن ان يكون بعضها علة للبعض بل كلها معلولات للعلل غير جسمانية فمنها العقول والاجسام
لا بد من استنادها الى الله وقد علم قطعا لان واجب الوجود لا يمكن ان يكون جسما او جسمانيا فلا بد ولان يكون
المعلول الاول جوهرا قابلا واما ان يكون سائر العقول بتوسط ذكر العقل واما ان يكون الاجسام بتوسط ذكر
ذلك العقول فالمصنف يريد ان يبين في هذا الفصل كيفية توسط العقول من الواجب تع ومن الجسمانيات
على ما قال فقد ثبت ان واجب الوجود واحد ومعلوله الاول هو العقل المجرد الى ليس هو جسم ولا جسمانيا
في الجواهر كما في تاثير سائر العقول والافلاك معلولات العقول لكن الافلاك فيها كثرة ويدل على
ذلك في كل افلاك وكات الكواكب تكون في مباديها كثرة لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
فالعقل الاول هو صدر عنه الافلاك الكل الاعظم فيه كثرة لكن لا باعتبار صدوره عن واجب الوجود

اذ هو هذا

اذ هو هذا الاعتبار لا كثرة فيه بل باعتبار ان له ماهية ممكنة الوجود لذاتها واجبة الوجود لوجوب
علتها لزم وجوب الوجود بالغير وامكان الوجود بذاته فيكون باعتبار من الاعتبارين مبدأ للعقل
الثاني وباعتبار الآخر منه مبدأ للفلك يعني انما امكن ان يكون في جوهر العقل الاول هذا النوع من
الكثرة اذ هو ممكن لذاته فلا امتناع في تعقله مثل من المقومات وكيف لا يعقل ذكر وهو واجب لغيره
ممكن لذاته معلولا فوجب اسناد العقل والفلك الى هذين الاعتبارين ثم طلب ان يكون الامر الصوري
مبدأ للمعلول الصوري والامر الاشبه بالمادة علة للمعلول الاشبه بالمادة على ما قال والمعلول الاشرف
يجب ان يكون تعالقه الذي هو اشرف ولا شك ان العقل المجرد عن المادة اشرف من اجرام السماوي
يجب ان يسند جرم الفلك الاعظم اليه من حيث ان له ماهية امكانية ويسند العقل الذي اليه من حيث ان له
وجودا واجبا عن غيره فيكون ان العقل بما هو موجود واجب الوجود بالغير مبدأ للعقل الثاني
وبما هو موجود ممكن لذاته مبدأ للفلك اعلم ان الجسم لما كان عندهم مركبا من الهيولى والصورة فلم يمكن
ان يصدر من جهة واحدة وايضا اثبتوا للافلاك نفوسا فلا بد من اثبات جهة اخرى حتى يصدر عنه
النفس فالاولى في هذا المقام هو ان يثبت للعقل الاول جهات اربعة بان هذا المعلول واجب بالواجب
بذاته تع وممكن باعتبار ذاته وعلم نفسه ومبدأ له وباعتبار وجوب وجوده بالواجب بذاته يصدر عنه
عقل آخر وباعتبار علمه بمبدأه يصدر عنه نفس جرم الفلك المحدد المسمى بالفلك الاطلس ولما كان
العلم اشبه بالصورة والامكان بالمادة فباعتبار علمه بذاته يصدر عنه صورة جرم الفلك وباعتبار
امكانه نفسه يصدر عنه مادة ذلك الفلك ترتيبا للاشرف على الاشرف والاخس على الاخس
وبهذا الطريق يصدر عن كل عقل عقل وفلك الى ان ينتهي الى العقل التاسع فان الجهات الاعتبارية
التي ذكرناها لازمة ايضا للعقل الصادر عن معلول واجب الوجود فيصدر عنه عقل آخر ونفس
من نفس فلك البروج ومادته وصورته عليها فلما وذلك الاعتبارات لما كانت لازمة للعقل المفروض
ثانيا ايضا يصدر عنه عقل ونفس وفلك آخر وهكذا على الترتيب الى ان ينتهي الى العقل التاسع
وتم عدد الافلاك والعقل التاسع منها انما يدبر في فلك القمر فيصدر عنه عقل عاشر وهو مبدأ
للعناصر مدبر لما تحت فلك القمر وهذا العقل الفعال معلول العقل المدبر لفلك القمر وهو
عقله الهيولى عالم الكون والفساد ويصدر عنه الهيولى العنصرية والصور المختلفة شرط استعداد
الهيولى

بين ان الاجسام العنصرية مواد لها وصور بعض من الفعل الفعال لكنه انما استعد بفعله
لها ذلك ولا يجوز ان يكون موجودها مستفادا بفعله صورتها اذ الاجرام العنصرية قابلة للكون
والفساد فلها معمول مشترك ونسبة الفعل الفعال الى جميع تلك الهيولیات على السواء فليس بان يكون
سببا لانضمام بعض الاجسام بالنارية والبعض بالارضية اولى من العكس وللنسبة الهيولیات
الى جميع الصور سواء ومع التساوي ملا يمكن الترجيح فاذن موقف فيضان الصور عن العقل الفعال
على ان يصير استعداد المادة لقبول بعض الصور اتم من استعدادها لقبول سايرها فانه اذا ترجح
الاستعداد كانت تلك الصورة اولى بالفيضان من العقل الفعال من سايرالصور ونفس الاستعداد الموجب
لقبول الصورة من جهة العقل الفعال هو الاستعداد الذي لا تغير فيه اذ الاستعدادات مختلفة ولا اختلاف في نفس
العقل المفارق فليس السبب لاستعداد السماوي هو العقل لانه بريء عن التغير بل استعداد بسبب
اذ كانت السماوية فانه اذا كانت السماوية تعد المواد لقبول الصور المختلفة وحلول الاعراض فيه دور
اما بواسطة او بغيره فاعلم ان الاختلاف اوضاع الاجسام الفلكية تاثيرات في العالم لكن
التدقيق في تفاصيل ذلك مما تعذر على اولاد البشر فان مسائل الاعسارات والحيثيات الملكون
في العقل كل عقل اذا كان سببا لوجود عقل ونفس وفلك تحته فلزم ترتب العقول والافلاك
والنفوس الى غير النهاية اجيب بانه لا يلزم من قولنا ان كل عقل وفلك يصدر ان معاني
العقل فذلك العقل مشتمل على كثرة قولنا ان كل عقل مشتمل على كثرة يصدر عنه عقل وفلك لما وقع
ان الموجود الكلية لا تعكس كلية وكل حادث مسبوق بشرط سبق حادث لما بين كيفية صدور
السماويات من عللها وكيفية حدوث العنصريات وصورها ومواد ها علمنا بديهيا ان يذهب
الى ان كل حادث يحدث في عالمنا هذا من الصور والاعراض فلا بد ولن يسبق عليه حادث
آخر قبله فالسابق يكون علة للاحق وعلى هذا يوجد الحوادث الغير المتناهية على سبيل التعاقب
وذلك لان كل واحد من المحدثة اما ان يوجد دائما او بعد حدوث آخر لا سبيل الى الاول لان للاحق
ان يكون كل واحد من المحدثة موجودا دائما فانه لما علم ان الحوادث مستندة الى حركات السماوات
فالمحدثة على كل حركة كل حركة محدثة معلولة حركة اخرى سابقة عليها فالسابقة منها بعض
واللاحقة توجد وعلى هذا والا لما وجد ولزم لكن كذلك لزم دوام الحوادث فان العلة

اذا كانت دايمة يكون المعلول كذلك دايما بالضرورة لكن نرى ان الحوادث متغيرة بذواتها او
صفاتها ولا نرى شيئا منها من الحوادث الا ان يوجد على الاصباح او على التعاقب لا سبيل
الى الاول بعض لا يجوز ان يكون جميع الحوادث الكاينة من الازل الى الابد موجودة دفعة واحدة
والا لزم لها امور لا تترتب في الوجود بلا نهاية ومعلوم فان الحوادث لما كانت معدومة غير متناهية
موجودة في ازمنة غير متناهية كما عرفت في سالف تقدم الزمان ولما ترتب في الوجود كما علم
من ان كل واحد حادث يحدث تقبله حادث آخر بسبقه ويكون معدا للاحق فعلى هذا لو اجتمعت
الحوادث كلها موجودة دفعة واحدة لزم ان يكون امور مترتبة غير متناهية في الوجود الخارجي
وهو محال فلا يقبل كل حركة وكوكب حادث الا الى الاول كما نتيجة لما قبله من المقدمات
فانه لما علم ان الحوادث انما تصدر عن سماوات الاملاك والى كانت لم يمنع ان تدخل كلها في الوجود
دفعة بل يخرج اوضاعها من القوة الى الفعل على سبيل التعاقب فتقبل كل حركة وكوكب
من العلة حدوث الحوادث فتقبل كل حادث حادث آخر لا الى نهاية اذ لو انتهت الحوادث
لزم امتناع الزمان وقد عرفت انه لا يلزم فان قيل لم علم انه سيحيل ترتيب امور غير متناهية
قلنا لانا اذا اخذنا جملتين احديهما من مبدا معين الى غير النهاية والاخرى مما قبله مرتبة
واضعة والجملتا الثانية على الاولى بان تقابل الجزء الاول من الجملة الثانية بالجزء الاول من
الاول ومن الثاني بالثاني فاما ان تتطابقا الى غير النهاية او ينقطع الثانية لا سبيل الى
الاول والا لكان الزايد مثل الناقص هف فيلزم الانقطاع فيكون الجملة الثانية متناهية
والاول زايد منها بعدد متناه والزايد على المتناهي بعدد متناه اما يكون متناهيا هذا هو
المسمى بالبرهان التطبيقي ومعناه واضح غني عن الشرح اعلم ان الحكماء قد استدلوا
بهذا على وجوب تناهي الابعاد وتناهي الاجسام عندهم على بطلان التسلسل وتقصه فلزم
من المحاذير من الازمنة الماضية والحركات الحاصلة والنفوس الناطقة بالبدن المفارقة
عن الجسم غير متناهية مع حريان منع الجميع فيها فاجيب بان الشرط في لزوم التناهي من الجمع

هو ان يكون الآحاد موجودا دفعة اما مع ترتب وضعي كالخط العرضي او مع ترتب طبيعي
كالعلل والمعلولات العرضية ليلزم من ابطال الاول من الجملة الاولى على الى
الاولين اثنانية انطباق كل جزء من احدهما على جزء من الاخرى والجملة على الجملة ويلزم المحذور
بالانطباق والانقطاع بعدم الانقطاع وانما لا يكون احدهما موجودا دفعة كالازمنة الماضية
والحركات الفلكية اولا يكون لهما ترتب لا وضعي ولا طبعي كالنفوس الناطقة فلا يلزم فيها
ما ذكرنا. في الجملة في ان كونها غير متناهية فاخاتمة في احوال الآخرة لما علم كيفية انفصال
جميع الموجودات عن المبدأ الاول واسباب الامزاجات العنصرية واصناف صور ما من النبات
والحيوان والانسان وعلى ان النفوس انما يفيض على الاجسام العنصرية من المبادي العالية
السماوية ولكان اشرف النفوس في عالمنا هذا هي النفس الانسانية لاختصاصها بالنفس الناطقة
يريد ان يتكلم في بقائها بعد مفارقتها عن البدن وثبت ان لها اللذة والالم عقليين حتى يتضح ان لها
دارا في غير الدار مبدأ ان النفس بعد خراب البدن اما ان يبقى او يتعلق ببدن آخر على سبيل
التناسخ او يبقى موجودا لا سبيل الى الاول اذ لا محل لنفس بعد خراب البدن والا لكان شيء
منها بالقبول الفاسد وشيء منها بالفعل غير قابل فان القابل للفساد يجب ان
يكون موجودا عند الفساد لوجوب وجود القابل عند وجود المقبول واما ان يكون بالفعل
بالفعل موجودا عند الفساد فلزم ان يكون في النفس شيء بسيط الفساد وشيء بسيط بالفعل فيكون
ان النفس مركبة وقد سبق انه بسيط هذا ولا سبيل الى الثاني اذ لا يصح ان يتعلق بالنفس
بعد خراب البدن الا بدن آخر على سبيل التناسخ لان النفوس حادثة على ما مر فيكون التناسخ محالا للزم
البدن الصالح للنفس كان في قضاء النفس عن مبدأها فانها لما ثبت حدوث النفس وعلم
ان الحوادث تنتهي الى علل قديمة وقضاء كل حادث عن علة تسوقه على حصول العالم المستعد
لذلك الحادث فاذن يقضي كل نفس عن علة معلولة ذلك الاستعداد لحدوث المزاج الصالح
المستعد للنفس الناطقة علة لقضائها عن المفارق فاذا وجد بدن مزاجه كذا وجب قضاء النفس

من المفارق

من انه يتعلق بها كل بدن يصلح ان يتعلق به نفس اخرى على سبيل التناسخ لتعلق بالبدن
الواحد نفسان مدبران له احدهما من التي وجب قضاؤه عند وجود المزاج الصالح المستعد لها
والثانية من النفس المتناسخة فلزم ان يجتمع في البدن الواحد نفسان وهو محال لاشعور
كل واحد منهما من ذاته الا نفسا واحدة لا غير فاذا بطل التناسخ وبطل كون النفس بعد
بعد المفارقة وكونها يتعلق الى بدن آخر على سبيل التناسخ فظهر القول ببقاء النفس بعد الموت

فصل اللذة ادراك الملائم من حيث هو ملائم اعلم لما ثبت ان النفس باقية بعد مفارقة
البدن يريد ان يبين بان لها عذابا وخلاصة لحسب الشقاوة والسعادة ولما كان سبب السعادة
انما هو حصول اللذات العقلية وسبب الشقاوة الآلام الموذية فوجب معرفة اللذة والالم فنقول
اللذة ادراك الملائم من حيث هو ملائم والملائم هو الكمال او ما من شأنه ان يكون كمالا وحد المدرك من حيث هو كذلك
وانما قيدنا من حيث هو كذلك لان الشيء ربما كان كمالا وخيرا من وجه دون وجه فادراكه من حيث
انه كمال وخير يكون لذة واما ادراكه من الوجه الآخر فلا يكون لذة كالحلو عند الذوق والنور
عند البصر وباطنها كالاصول ملائم يختص بها فان الملائم لحس الذوق هو الحلو والملائم
لحس البصر هو النور ولقوة الشم هو تكيفها بكيفية الرائحة الطيبة ولقوة اللمس ملامسة العضو
الملكيف وتقع السبع الاخلاق الحسنة والنعمات المناسبة وكذا ادراك البر التقوى فان النفس الحيوانية
ايضا متكيف بكيفية وهي تصدر عليه ما او يصور اذى خير لمغضوب عليه وهي ما يتعلق بالقوة
الغضبية ومنها ما يتعلق بالقوة الشهوية وهو كما ذكرنا من تكيف العضو الذائق بكيفية الحلاوة
سواء كانت غير ما ان خارج من شيء حلو او كانت حادثة في العضو لا على سبب خارج فان
كليهما في انها لذة اللذة حسا وما ان ولذلك يلتذ النائم حال الاحتلام [illegible] ما لو ضاع حاله
اليقظة واما ما يتعلق بالقوة الباطنة كتكيف الوهم بصور شيء مرجح فيدرك فيكذا القوة
في سائرها ومن كلها كما لات حيوانية ملائم حواسها الظاهرة والباطنة وسائر قواها والملائم
للنفس الناطقة انما هو ادراك المعقولات بان يصور قدر ما يمكن من الحق الاول وهو انه

الذات بدل

واجب الوجود لذاته من جميع جهاته بريء عن النقايص منبع لفيضان الخير على الوجه
الاصوب ثم ادراك ما ترتب بعده من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام السماوية
والكائنات العنصرية حتى يصير بحيث يحيط فيها جميع الموجودات على الترتيب الذي هو عليه بما هو
اقول هذا هو كمال القوة النظرية للنفس وهو ادراك الحق تم على الوجه المشروح في المتن
ثم بعد ذلك معرفة للاشياء المعقولة من العقول والنفوس والافلاك والعناصر وكيفية فيضان الموجودات
الحق الاول تم على استوائها وانما قيد الادراك بالقدر الممكن لان الكمال الانساني للجميع
العالم هو ان تتمثل فيه ما يتعلق من الحق تم بقدر ما يستطيعه فان متعلق الحق الاول على ما هو
عليه غير ممكن لغيره واما كمال القوة العملية فهو معرفة الخير والشر والتمييز بينهما ومعرفة ما ينتفي
الى الخير الاصلي وانما اختصر ذلك هو لانها النظرية ولم يذكر قوة العملية لها وان كانت السعادة العظمى
يتعلق بهما معا لان ههنا قد كان في بيان ما يلايم النفس الناطقة وهو اما من اللذة واللذة
الكلام لها هو معرفة الحق والاسباء المعقولة وكيفية فيضان جميعها في العوالم فهو اما هو المسمى
بالقوة النظرية وليس لها لذة في قوتها العملية وان حصلت اللذة لها بالقوة العملة فانما
هي ههنا من جهة قوتها النظرية من حيث ان النفس تستعين في قوتها العملية
بالقوة النظرية فتنبيه الادراكات العقلية اشرف من الادراكات الحواس ومدركات العقل اشرف الحسية ح
من مدركات الحس اما الاول فلان العقل يصل الى كنه المعقول ويتغلغل فيه فيعقل حقيقة المكيفة
بقوادرها كما هي الامور كيف تميز من الامور الاخر وصفاتها ثم تميز بين الجنس والذي
الفصل وجنس الجنس وفصل الجنس وفصل الفصل بالغة ما بلغت وتميز من الخارجي
اللازم المفارق وتميز بين ما يكون لازما للماهية بوسط وبين ما لا بوسط وقد حققت
ان الادراك العقلي وقد تنفذ في ما به الشيء وتتغلغل في اعماقها وتصل الى اخرائها واما الحس فلا يدرك
الا كيفيات تعوم سطوح الاجسام التي كقشره وهذا معنى قول الشيخ ان الادراك العقلي خالص عن الشوب
والحس مشوب كله واما ان ملاك مدركات الحواس ليست الا كيفيات مخصوصة كالالوان والطعوم

والروائح

والروائح والحرارة والبرودة ومدركات العقل هو ذات الباري تم وصفاته وافعاله ومعلوم انه
لا سبيل لاحد من الاولين الى الآخرين في الشرق ثم ان عدد ما حاصل المعقولات لا يكاد يتناهى وذلك لان اجناس
الموجودات وانواعها غير متناهية وكذلك الكمالات التي هي سببا للواقعة بينها والمدركات بالحواس محصورة
في اجناس قليلة فان تكثرت فانما يتكثر بالاشد والاضعف كالملاقيس المعلقين فعلم ما ذكرنا
اذا قايسنا من اللذين احدهما عقلية والثانية حسية وجدنا العقلية اقوى كيفية واكثر
كمية فاذا كانت الكمالات العقلية اكثر واعظم كانت اللذة التابعة لها اشد لان نسبة اللذة
الى اللذة نسبة الكمال الى الادراك فاذن اللذة العقلية اشد واتم من الحسية
بل لا نسبة لها الى حد وهذا الادراك حاصل لها بعد الموت فتكون اللذة حاصلة بعد ادراك النفس
بالحق تم بقدر ما امكن لها من حيث انه واجب لذاته وجميع صفاته بريء عن النقايص مع فيضان
الخير وادراك جميع الموجودات المترتبة من العقول والنفوس والافلاك والعناصر حاصل للنفس
بعد ان تفارق البدن ولا لذة لها سوى هذه الادراكات فتكون اللذة حاصلة بعد المفارقة وانما قلنا
ان هذا الادراك حاصل بعد الموت لان النفس لا تحتاج في تعقلاتها الى آلة جسمانية جدا بينه والدليل
على انها لا تحتاج في تعقلاتها الى آلة جسمانية هو انه لو كان ادراكها بواسطة الآلة التي ادركت
نفسها ولا آلتها ولا ادراكها لنفسها والتوالي كلها باطلة فكذا المقدم بيان الشرطية من وجهين
الاول ان القوة الجامعة التي كان ادراكها بواسطة لا تدرك ما ادركت ذاتها ولا الة آلتها فكذا ههنا
الثاني ان الآلة ستحتاج ان تكون النفس متوسطة من الشيء ونفسه وبين ادراكه لنفسه وبين
ادراكه لتلك الآلة والا لكانت الآلة متوسطة بين نفسها وغيرها وهو ظاهر واذا استحال ان تكون الآلة
متوسطة بين العقل وبين هذه الامور الثلثة وكان ادراكها لا تتم الا بتوسط الآلة وجب استحالة
كون العقل مدركة لهذه الامور الثلثة واما فساد التوالي فظاهر لانا نعلم بالضرورة ان قوتنا العاقلة
تدرك نفسها والجسم الذي ندعي كونها آلة وهو القلب والدماغ فعلمنا انه لا حاجة بالقوة العاقلة
في تعقلها الى الآلات وثبت ان النفس غنية في معقولاتها عن الآلة فتكون تعقلاتها حاصلة بعد الموت

اذا هو

يكون الالم حاصلا بعد الموت والمراد الالم العقلي كما ذكرنا ان الالام هو ادراك المعقولات
وعدم حصولها حالة متعلقها بالبدن وانما هو لعدم المانع بينه على كمال اشكال يرد في هذا الموضع وهو
ان يقال لم لا يجوز ان يكون كمالا لانها كمال بسيط خالص اليه النور فان كانت
المعقولات التي ذكرتم كمالات للنفس الانسانية فما بالها لا تشتاق الى حصولها ولا تتالم بعدمها فذكر في حله
في حله ان عدم حصول الالم حالة تعلق النفس بالبدن انما هو لقيام المانع وهو الوان المانع
حالة التعلق الشواغل البدنية والعلائق الجسمانية فان اشتغال النفس فان اشتغال النفس
بالعلائق الحسية والخيالية واستعمالها في حب البدن عنها عن الالتفات الى المعقولات والتوغل
في كنه المدركات التي بها تلتذ الانفس اذ هي صارت في حكم المحجوب عن عالمها موجب ذكر الغفلة
والحرمان عن الوصول الى لذاتها الباقية وهذا كما يعرض الانسان الماشي في الطريق فانه ربما
وطلب فالنفس الناطقة لو ارتفعت عنها العوائق البدنية والشواغل الحسية بالكلية او ضعف بالعلوم
الحسية والرياضات البدنية العود شاهد العالم العقلي والانوار المجردة وملأ ذاتها الكمالات التي حصل
لها من شرائف المعقولات استفادت منها قبل المفارقة شيئا من لذة الالم ادراك الفناء من جهة
انه مناف قد عرفت غاية قيد الحقيقية في عرف الحكماء انه يجوز ان يكون الشيء الواحد ملائما من وجه دون
وجه مكذلك يجوز ان يكون منافيا من وجه دون وجه والحاصل ان الشيء قد يكون كمالا وخيرا من وجه آفة
وشرا من وجه آخر فيجوز ان يكون ادراك الشيء من حيث كماليته وخيريته لذة ومن حيث كونه آفة وشرا
الما والفناء للنفس الناطقة انما هو لملكة المضادة للكمال يعني ان الامر الغير الملائم للنفس الناطقة
انما هو هيئات ظلمانية وظلال غاسقة ناشئة من صحبة البرازخ الظلمانية التي هي الابدان الترابية
من شوق النفس الناطقة الى مباينتها من صحب الحجب التي بينها وبين شاهد عالمها والالتذاذ بها
فالنفس اذا فارقت البدن ولكنت فيها الهيئات المضادة للكمال بينها الاعتقادات الباطلة المنافية
للحق فادركت المنافية فيعرض لها الالم فثبت ان الالم العقلي يمكن ان يحصل للنفس وتبرير ذلك
هو ان النفس سبب تعلقها بالبدن اذا تمكنت فيها هيئات رديئة لكمالات تباينها فاذا فارقت البدن

احست

احست بالآلام التي حاصلة بسبب تلك الهيئات الردية وكان ذلك جاريا مجرى عضو يكون فيه سبب
الالم الا انه حضر ما يعرفه من ادراك ذلك الالم بان صار حضورا فاذا زال العائق حصل الالم دون
مساواة النفس الكاملة بالاعتقادات البرهانية اذ احصل لها التنزه عن العلائق الجسمانية
اتصلت بالعالم القدسي نريد ان نتكلم في هذا الفصل وما اشتمل عليه من الفصلين اللذين سلوناه
احوال النفس الانسانية بعد المفارقة بحسب سعادتها وشقاوتها وتعاد من لاح من اقسام جمهور
الناس بحسب العوارض الطارية اما ان يكونوا متصفين بالعقائد الحقة الحاصلة عن الادلة اولا
وعلى التقدير ان بحسب العوارض الطارية اما ان يكونوا متصفين بالاخلاق الفاضلة او الرديئة او يكون
نفوسهم خالية عن هذه فهذه اقسام ستة الاول هم الكاملون في السعادة والكمال في العلم وانما هو
باب يطلع النفوس على الحقائق التصورية والنسب التصديقية بالانوال الشارحة والحجج وهو المراد
من الاعتقادات البرهانية اي الجازمة المطابقة الممتنعة التغير ويكون نفسه في نفس الطبيعة منتظمة
وحواسه الظاهرة والباطنة عما لا يحق لاجله متنزهة وفيما يحق لاجله مقهورة فاذا فارقت
البدن يتخلص عنه الى عالم النور المحض وشروق الحق في حضرة جلال رب العالمين وهي
حضرة مقدسة عن غايات العقول ونهايات العقول الاوهام اعدت للسابقين بالخيرات
وهم المتعقون الكاملون في العلم والعمل والذين يستقرون في مقعد صدق والمراد به ضد الكذب
ان مقعد لا يوصف فيه الكذب لانه تعالى صادق يستحيل عليه الكذب فمن وصل اليه يستحيل عليه الكذب
ان مظنة الكذب هو الجهل والواصل الله يعلم الاشياء كما هي والمقعد يدل على البيت لا يدل عليه
المجلس لان القعود والجلوس فيه يمكث بدليل ان الراكب ليس مقعدا ولا يسمى مجلسا وهو من
قواعد البيت قال بعض المحققين المعنى مقعد خير وأي خير موقعام الوحي في حضرة الاسماء
قال اسماء بعد الفناء ومقام الرؤية من الذات والصفات كائنين بالذات في مقعد صدق
وبالصفات عند مليك مقتدر ملكه الوجود على حسب الحكمة ومقتضى العناية على احسن وجه
واتم نظام والحاصل هو بعد قرب المنزلة مقعد مقتدر تقدر على تصريف جميع ما في ملكه على حسب

مشبهة وتسويغ على مقتضى ارادته لا يمنع عليه فاعلم ان هذا المقام الاعلى انما استوفته النفس اذا حصل لها بعد استكمالها بالحكمة النظرية التنزه عن العلائق الجسدانية حالة ما دامت في البدن فان لم تحصل لها التنزه عن العلائق الجسدانية بل مع السيئات الملكة فيها تصير بسبب تلك السيئات محجوبة عن الاتصال بالسعادة تعاني بها اذى عظيما لكن هذا الامر ليس بلازم بل الامر غالبا من غير لازم فيزول مع ترك الافعال التي من تلك السنة تكررها هذا هو القسم الذي يكون النفس فيه كاملة في الحكمة النظرية دون العملية بان كان حصل لها التصديقات البرهانية في اعتقاداتها التي لا بد منها في معرفة مبدئه واحوال معاده لكن لم تحصل لها التنزه عن العلائق الجسدانية بل هي مستغرقة في اللحمات والخيالات والشهوات والمراد بالسيئات الملكة فانها اذا ترسخت في النفوس اشتد حجبها للعلائق البدنية بتعذب بمفارقة البدن مدة طويلة او قصيرة ان لم تزل تلك الملكة بتوسط العذاب باذن الله تعالى وانما كان كذلك لان الملكة مسئلة قابلة للاشد والاضعف والمحجوب متى طال زمان مفارقته فان حجبه يضعف وتزداد الضعف بطول الزمان حتى لا يبقى منه شئ فان قلت هذا يرد على اعتقاد الفاسق فان العذاب الفاسق لازمة للنفس ليست كالملكة القابلة للزوال قلت مراد النفوس ان ظهر اذا فعلم ان من شانها ادراك الحقائق تكسب المجهول من المعلوم لزم بها من هذا الكسب شوق الى الكمال لما ان السعادة في نيل الحق فيزول العلة يرجى زوال معلولها ان يشير الى احوال الناقص من كسب القوة النظرية وهم الذين يتنعمون بالكمالات الذين هو موضوعهم فاشتغلوا الى تحصيل ان اشتغال من النفوس عند ما ظهر لها ان من شانها ادراك المبادئ ادراكا حقيقيا والتصديق بها تصديقا يقينيا وبرهانيا والعلم بالعلل الفاعلة للكائنات الفلكية ومنها الكل وتسبب اجزائه بعضها الى بعض والانتظام الآخر من المبدأ الاول الى اقصى الموجودات كل ذلك سبب كسب المجهول من المعلوم والغائب من الى حضرة اذا فارقت النفوس التي هي من شانها ادراك الحقائق تكسب المجهول من المعلوم عن البدن وليس معها سبب الكمال اذ من لم يكتسب شيئا من الحقائق التي تستكمل النفس

بادراكها غير كونها ذات آلات بل انما حصل لها ضد الكمال بسبب الموانع البدنية او العقايد الفاسدة الراسخة لا ادراكه يعرض لها الالم العظيم بعد المفارقة بعرض لتلك النفوس من الالم العظيم لفقدان الكمالات المفوتة لها وذلك يوجب وقوعها في العذاب بسبب اضداد اشتياقها الى ما لا يمكن من تحصيله وبعد ذلك الالم الروحاني الموقع التي اخبر عنها لسان الحق في نسوب الحزن بالموت لصاحب الجهل الذي مورد ذلك النوع الملكية واصل جميع الرذايل وموضع حب الدنيا وطيبتها تميلها الى الجسمانيات فيجمع الاموال ويستعظم على اعدادها ولا شك ان ذلك من ان الذي جمع المال عدة للعذاب لا يعلم ان نفس ذلك المال هو الذي يجر اليه العذاب لاقتضاء حكمة الله تعالى تعذيبه بالمتضادات فكيف يتوهم الا يرى قوله في تلك السورة حسب ان ماله اخلده كيف يدل على ان صاحب الحسبان جاهل اذ معناه ان المقتنيات المتخذة لصاحبها من العلوم والفضايل النفسانية الباقية للاعوض والذخاير الجسمانية الفانية فاعلم ان اشتمال هذه النفوس بجاذبة الله باستقطابها عن مراتب فطرتها الى مرتبة الطبيعة العالية سماها بالحطمة التي عادتها كسر كل ما وقع في رتبتها باستيلاء قوتها عليها ومن النار الروحانية الخافية بجوهر القلب المولمة بما يلائم الموصوف كونه مستعليا على النفوس في اشرف وجهيه التي تطلع على الافئدة ان تفقد ان افئدتهم من يطلع على ما مر شئ من اخلاقهم والطفه واقواه ادراكا واشد تالما والافئدة من اوساط القلوب فيجوز ان تكون تخصيص الافئدة لانها مواطن الكفر والعقايد الفاسدة والنيات الخبيثة ومعنى اطلاعها انها معلومة ومقبلة وذلك لان تلك النار التي تطلع على الافئدة انما هي فوق النار الجسماني الذي يماس الاجسام فيحرق المتصلات منها ويجمع المتفرقات بل لا نسبة لها اليها كيف وانت تعرف ان مدرك الالم سابق الالم الذي هو كمال النفس ومن ادرك الحقايق كما هي ولا شك ان ادراك عقلية مستعلية على اللذات الحسية فكما ان اللذة العقلية فوق اللذة الحسية فكذا الالم العقلي فوق الم النار الجسمانية وبيان كون اللذات الباطنية اقوى من الظاهرة والآلام الباطنة اشد من الظاهرة مذكور في الكتب المبسوطة فمن اراد الاطلاع عليها معلقا فليرجع الى نفسه

لنزاه عين اليقين مداراته النوس انا طعه الذي لم يكتسب الكمال العلم يعني به النوع النظرية يعني
به النوع العلمية التي تحصل بها مكارم الاخلاق فان النص لما تكلم في احوال النفوس الموصوفة بالعلوم
والاخلاق وبين من حالها ما يعين كسب النوع النظرية اراد ان يشير الى احوال النفوس الخالية
عنها فبين ان اما ان تكون خالية عن العلوم الحدسانية على ما قال وكانت قابلة عن السمات
البدنية الردية يعني القابلية للكمال او لا تكون كذلك بل تكون ناقصة في النوع النظرية والعلمية ومع ذلك كانت
السمات الردية متمكنة في ذاتها فان النفوس التي من القسم الاول ومن النفوس السادجة التي غلب
عليها سلامة القلب حصل لها النجاة من العذاب والخلاص من الالم فاعلم ان النفوس الخالية عن العلوم والاخلاق
والسمات الردية من النفوس السليمة التي على الفطرة البعيدة عليها ولم تتمكن فيها الكثرة ولم تتدنس بالعقائد
الباطلة للحق وكانت مستعدة للكمال لذين في سعة من رحمة الله وشهد عليه ما ورد في الخبر قوله عليه السلام اكثر اهل
الجنة البله فكانت البلاهة اذن ان الخلاص من النظرية البتة وهي الصفات في النوع النظرية وذلك
لان النفوس البله لم تتم بها بصور الكمال المطلوب تحصيلها لم تحصل بها شوق الله فلا يفوت بعدم تحصيله
تكون اذى الى الخلاص وحيث اذا كانت زكية وفارقت البدن وكانت مفضوحة لامور فلنا من امر غابت
لها من الخيرات الاخروية من الجنة وما فيها من الحور والعين والقصور والاعلوم بما استعدت ولا جهالات شقيها
فانها تحمل جميع ما حصل له في الدنيا وتكون آلة تحملها شيء من الاجرام السماوية وجوز الشيخ في كتاب المبدأ والمعاد
ان تكون الاجرام التي تعلق بنفوسهم لها متولدة من الهواء والادخنة متشاهدة جميع ما حصل له في الدنيا من
احوال القبر والعذاب والخيرات التي تلحقها بعد الحساب والانفس الردية منهم ان كانت شاهد العقاب
المصور لها في الدنيا فان الصور الحالية ليست اضعف من الحسية بل لزاد عليها تاثيرا كما شاهد
في المنام فربما كان المحكوم به اعظم في مشاهدة من المحسوس ومن الناس من زعم ان هذا مثل ما في
النفوس متعلق بابدان اخر على سبيل التناسخ لتحصيل الكمال وقد عرفت بطلانه هذا اذا كانت النفوس
خالية عن العلوم والاخلاق الردية التي فيه الكمال واما اذا لم تكن خالية عن الهيئات البدنية بل تكون
السمات الردية متمكنة فيها اذ هي عند كونها في الابدان قد استغلت بما صرفها عن اكتساب الكمال

وهم

وهم اصحاب الشقاوة الناقصون في النوع النظرية والعلمية معا فيتالم بعد ان البدن اذا الهيئات
البدنية صارت لما تكررت توجهها الى الالتذاذ بها كالملكات الردية فهي اراد ان يخرجها من القوة
الى الفعل والآلة التي هي البدن منعدمة فلا شك انه يتالم بفقدانه اذ هي فداوركت النفس ما يطلبه ويشتاق اليه وتبقى ان ملك النفوس في كدر وهبول اي في اخس الصور الذي يقبلها هيولى العالم
العنصري وذلك لان الملكات تتكاسل في اقتضاء الكمال لغلبة النفس عليها وعلمها بعضها او تنقض
غيرها من باقي العناصر والمزاج الذي حصل بها وما تبعه من العوارض الفضائل فلهذا ذام من
اتكاسل الفوت للغرض فترسخ في النفس ما تقتضي المزاج الحيواني فقط وهو السمات الردية
كدرت تلك السمات الردية الترسخ فيها الى ما يطلبها من لذاتها الحسية الحيوانية وهو السبع على طعامهم
والله يرزق كلا من هذا ومن هذا وما كان عطاء ربك محظورا فلا يعباد مقيد بسلاسل العلائق وهي التي اكتسبها من اللذات الجسمانية من الحسيات
والوهميات وصيته للخلود في الدنيا وما دام التعلق بذاتها وعليها ما اكتسبت فلا جرم صارت ملتزقة
بالارض على الركبتين وهم الذين كانوا حول جهنم جثيا تكون ملكة السوس في نفسها فانت الملكات
الممكنة عند اقتدارها على اقتناصها فنهم من تعدل واقتنع على ما فرطت في جنب الله فارجعنا نعمل
صالحا غير الذي كنا نعمل وعذاب اليم ان تكون كهيئة ملك السوس في عذاب اليم ما ظهر لديها
ان كل ما عندنا من الاعمال مناف للكمال فيدرك لبعضها وانها فداءات ربه
على الدوام وشتان بين الاضداد اسعاده الله للكمال في اشد
الآلام ومع ذلك كله لا يسطوا من رحمة الله تم

فلنختم الكتاب بعون الوهاب العليم انه
وقد وقع الفراغ من كتابة هذا الكتاب بعون الملك الوهاب في شهر الباري سبحانه الآخر تم
يوم الخميس في وقت الظهر على يد العبد الضعيف
المذنب المحتاج الى رحمة ربه ابو مسلم بن احمد غفر الله
لهما ولوالديه واحسن اليهما واليه ومن نظر في هذا الكتاب
ومن دعا لكاتبه ولجميع المؤمنين والمؤمنات انه هو الغفور
الرحيم والله الهادي

تاريخ نسوى
سنة خمس وثلثين وثمانمائة

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ
Yazma Turhan Valde
Yeni
Eski 212
Tasnif

٦٧

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ	
Kısmı	Turhan Valde
Yer[illegible]	
Esas [illegible] No.	212
Tasnif No.	[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

وبعد فقد سألني بعض اخواني ان اكتب لقسمي الطبيعي والالهي
من كتاب الهداية للمولى العلامة افضل المتأخرين سلطان الباحثين اثير
الملة والدين مفضل الابهري اطاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه شرحا
يذلل من اللفظ صعابه ويكشف عن وجه المعاني نقابه مع زيادات شريفة
ومباحث لطيفة مع ما بي من ضعف الحال فشرعت في تحريره على سبيل الاستعجال
رجاء ان ينظر فيه بعين رضاه وان كان لا يتم على ما يتمناه وعين الرضا
عن كل عيب كليلة ولكن عين السخط تبدي المساويا واسئل الله انه خير موفق ومعين

قال القسم الثاني الاول الحكمة هي صناعة نظرية يستفيد منها الانسان تحصيل
ما عليه الوجود في نفسه وما عليه الواجب مما ينبغي ان يكتسبه ليشرف
بذلك نفسه وتستكمل وتصير عالما معقولا مضاهيا للعالم الموجود
وتستعد للسعادة القصوى الاخروية وذلك بحسب الطاقة الانسانية
تنقسم بالقسمة الاولى الى قسمين لانها ان تعلقت بالامور التي الينا
ان نعلمها وليس الينا ان نفعلها تسمى حكمة نظرية وان تعلقت بالامور
التي الينا ان نعلمها ثم نفعلها تسمى حكمة عملية ولكل واحد من النظرية
والعملية على ثلثة اقسام اما النظرية فلان ما لا يتعلق مادياتنا
اما ان لا يكون مخالطة المادة شرطا لوجوده او يكون وح اما ان لا يكون
تلك المخالطة شرطا لتعقله او يكون والاول هو العلم الالهي
والثاني هو العلم الرياضي والثالث هو العلم الطبيعي واما العملية

فلان

فلان ما يتعلق بافعالنا ان كان علما بالتدبير الذي يختص بالشخص
الواحد فهو علم الاخلاق والا فهو علم تدبير المنزل
ان كان علما بما لا يتم الا بالاجتماع المنزلي وعلم السياسة ان كان
علما بما لا يتم الا بالاجتماع المدني والمص انما بحث في هذا المختصر عن قسمي
الحكمة النظرية اي الالهي والطبيعي مع تقديم الطبيعي على الالهي
لان الطبيعيات اقدم الاشياء بالقياس الينا لانا ندرك به
متعلق الطبيعيات اولا وهو الجسم الطبيعي وعوارضه
وذاتياته ثم ندرك متعلقات الالهيات التي هي المجردات ثانيا
ورتب الطبيعيات على ثلثة فنون لان الاجسام منحصرة في الفلكيات
والعنصريات فالبحث عن احوال الجسم اما ان يكون عاما لهما او
مختصا باحدهما وجعل الفن الاول الذي هو عام للاجسام مشتملا
على فصول الفصل الاول في ابطال الجزء الذي لا يتجزى اعلم ان
اهل العلم اختلفوا في تحقيق ذات الجسم على مذاهب انحصرت
في ستة لان الجسم اما ان يكون ذا مفاصل بالفعل اولا يكون والاول
اما ان يكون مركبا من اجزاء لا تتجزى اصلا والاول اما ان اجزاؤه متناهية
اولا والثاني اما ان يكون من اجسام صغار اولا والثاني هو ما لا يكون ذا
مفاصل بالفعل اما ان يكون انقساماته الممكنة متناهية او لا والثاني
الذي لا يكون ما لا يقسم لا كسرا لصلابته اذ الكسر هو فصل الجسم
الصلب بدفع دافع قوي من غير نفوذ فيه ولا قطعا لصلابته اذ القطع

(وهو مذهب المتكلمين) (وهو مذهب المعلم) (وهو مذهب النظام) (وهو مذهب ذيمقراطيس) (وهو مذهب بعض الحكماء) (وهو مذهب محمد الشهرستاني) (وهو مذهب الحكماء)

ه فصل الجسم ينقسم جسما آخر فنه ولا وما لجز التوهم عن يميز طرف يمن
طرف آخر ولا فرضا عقليا لقصد به استحضارها على الخيال والحس لولا
ان سطل الى الذى لا يجرى فى هذا الفصل محال لو فرضنا جسما حتى
ملاقيا احاد ان يكون الوسط مانعا من ملاقى الطرفين او لا يكون مانعا
منه لا سبيل الى الاول لانه لو لم يكن مانعا من ملاقى الطرفين لكان الطرفان
متداخلين فى الوسط او احد الطرفين متداخلا فيه فلا يكون وسط ولا
طرف وقد فرضنا الوسط والطرف صفتين فثبت كونه مانعا من ملاقيهما
فحينئذ ملاقى احد الطرفين غير ملاقى الطرف الآخر فينقسم لذلك بالانقسام
بالانقسام الا ان يكون فى الشئ شئ غير شئ فان قلت لم لا يجوز ان
الوسط لو كان مانعا من ملاقى الطرفين لدام انعدام الوسط فان الملاقاة
انما تكون بانتهاء بالضرورة وانتهاء مفروض عدمه فانه مانع الجاب
لزم من ذلك ان تكون للوسط نهايتان ولم يعلم ان ذلك توجب الانقسام
قلت الاثنان ان انتهاء سن ان لم يكن واحدا بل اثنين فحيل احدهما
غير حيل الآخر فلدم الانقسام وان كانت واحدا فاذا انضم الى الطرف
جزء آخر حتى يصير وسطا لكان الآخر فنه ايضا كذلك فاذا انضم اليه آخر
وهكذا فلا يحصل حتى ما لف ملك الاجزاء مقدارا وازديادا بجسم وهو محال
بالاجماع هذا مذهبهم فاعلم ذلك فانه دقيق وايضا لو فرضنا جزءا لا يتجزى
حتى ليس فانه اما ان يلاقى واحدا منها او يلاقى مجموعها او يلاقى من كل
واحد منهما شيئا والاول محال والا لم يكن على الملتقى بالطرفين وعلى آخر

يلزم

يلزم انعدام الجزء الذى فرضناه على الملتقى وعلى الثانى يلزم انقسام الجزء
فان قلت لم لا يجوز ان يقع على نفس المنفصل فانه ينطبق عليه لا
يان نزيد عليه حتى يلزم احد الاقسام المذكورة لابد له من دليل قلت كما انطبق
على المنفصل لما زاحا المقدار وهذا على خلاف رأيهم قال فصل
فى اثبات السهول الجزء الذى لا يتجزى جسم طبيعى وهو الجوهر القابل للابعاد الثلثة
اى الطول والعرض والعمق فهو مشترك من حيث احدها حال فى الآخر
يسمى المحل مسولا والحال صولا وبعض حلول الشئ فى الشئ سهولا فيكون
حاصلا فيه ومختصا بحيث يكون الاثنان اى احدهما اثنان الى الآخر
كعمقا او عمقا وعرضا وبذلك فانه ان بعض الاجسام القابلة للانقسام مثل الماء
وانما يجب ان يكون منفصلا واحدا فى نفسه ويلزم من ذلك اثبات السهول
للاجسام كلها اما الاول فلانه لو لم يكن متصلا واحدا يلزم الخلاء
لا يجوز وقد ابطلناه فاعلم لانه لو لم يكن متصلا واحدا يلزم
الجزء الذى لا يتجزى جواز ان يكون متصلا قابلا للانقسام قلت
يمكن ان يجاب عنه فان الجسم المائل مثلا ان لم يكن فيه انقسام بالفعل
يدرك وان كان فيه انقسام بالفعل فلا يدان يسهى الانقسامات
الى اجزاء لا يكون منقسما بالفعل والا لزم ما ذكرتم من اجزاء غير متناهية
بالفعل وهو باطل لوجهين الاول ان الجسم المتناهى لو تالف من
اجزاء غير متناهية لما امكن قطعه بالجزء فى زمان متناه وانتم ان التالف
لا كان غير ذلك المقدار وازدياد الحجم فكان تالف الاجزاء الغير المتناهية

مفيدا لوجود ابعاد غير مساوية واذا ثبت ذلك فنقول ملك الاحوال
الصرالمنقسم بالفعل ليست بمالا يجوز ان تنفصل والا لزم الخلاء الذي
لا شيء فان ذلك اما متصل او فيه جسم كذلك فصح ان بعض الاجسام
متصل واحد وامكن آنيا فلان ذلك المتصل يقبل عليه الانفصال فلابد
له من قابل اذ لس الانفصال عدما محضا فيحتاج الى قابل فما هو
عدم الاتصال عما من شانه ان يتصل فقابله اما ان يكون هو المقدار
او الصون المساوية له او اجزاء لا سبيل الى الاول ولا الى الثاني والا
لزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة لان الحامل يجب
وجوده مع المحمول والا لم يكن حاملا له فبقي ان يكون الحامل معنى آخر
وهو المعنى من المحمول فان قلت الحكم بكون الصون حاملة للانفصال
متنزع على وجه ما المنوع على وجه المحمول اذ الحال في محل لا يمكن ان
تخلص بدونه قلت اراد بالصون الاتصال الذي ثبت بحقيقة
والدليل على ذلك بانه لو كان كذلك لزم اجتماع الاتصال والانفصال
فانا نقول لا يجوز ان يكون المقدار هو الاتصال او غيره فان كان
الاول فلا حاجة الى ذكره مع ذكر الاتصال وان كان الثاني فلا بد
من كونه حاملا للاتصال لحكمنا باجتماع الاتصال والانفصال قلت
المقدار هو الاتصال العرض كما ان الصون هو الاتصال الجوهري
فلم لم يكن كل منهما حاملا للانفصال اجتماع الاتصال والانفصال
وفي هذا الموضع انحاث لا يليق في شرح هذا المختصر واذا ثبت

ابو الفتح

ان كل جسم مركب من الهيولى والصون وجب ان يكون الاجسام كلها
مركبة لانها لو عدمت مركبة من الهيولى والصون لان الطبيعة العنصرية اما
يكون ذاتها مقتضية من المحل اولا يكن والاول ح والا لاستحال خلو المحل في الكل
لان الغرض ذاته من الشيء استحال خلوه فيه فيتعين ان يكون مقتضى المحل
المحل ذاتها فما وجدت وجدت حالة في المحل وهو الهيولى فكل جسم
مركب من الهيولى والصون وهو المطلوب فان قلت لم لا يجوز ان تكون
كانت مقتضى ذاتها ذا اليه الخلو ان لا يكون شيء من الاستقصاء والانعدام
ذاتها بل يكون كل منهما من خارج قلت كل منهما مع قطع النظر
مع قطع النظر عن الامور الخارجة اما ان يكون بحيث يجوز ان يوجد دون
هذا او لا فان جاز فهو يحتاج عند ذاته والا فمحتاج اليه لذاته والعلم
ان هذا موقف على ان الامتداد الجسماني طبيعة نوعه والدليل عليه
قال فصل في ان الصون لا يوجد مع الهيولى اقول
الصون لا يوجد عن الهيولى لانه لو وجدت الصون دون حلولها
في الهيولى فاما ان تكون مساوية او غير مساوية والاستدلال على شيء منها
فلم يوجد عن الهيولى اما انه لا يستدل على الاولين انكما فلان الابعاد كلها
مساوية والا لا يمكن ان يحوز في مكان واحد اقصادان على نسق واحد
كما بينا سابقا فمثلث لا تزال الهيولى تتزايد بحسب تزايد ابعادها في نفسها
فلو امتد الى غير النهاية لكان ما بينها ايضا الى غير النهاية لانا نفرض تزايد
مساويا فالتزايد ابعادها كان ما لا يتناهي محصورا بين حاصرين وهو تناقض

لان اللازم تزايد ما سواها لا كون ما سواها غير متناه. واما انه لا سبيل الى الاول فلانها لو كانت متناهية لاحاط بها حد واحد او اكثر فيكون مسكل المجسم المسكل هو الذي احاط الحد الواحد او الحدود المتعددة فذلك الشكل ح اما ان يكون للجسم او لا وعلى الاول فان كانت الاجسام كلها مشتركة في شكل واحد لاشتراك الجسم فيها كما هو مذهب بعض الناس لكن ذلك باطل لما مر في الباب الاول ان الجسم لازم للجسم وهو ظاهر فالملزوم الخاص المذكور اذا لازم الجسم ايضا مشترك بين الاجسام كلها كالجسم اذ اشتراك الملزوم ملزوم لاشتراك اللازم او لسبب عارض وهو ظاهر والا لامكن زواله اذ لا معنى للعارض الا ذلك فحكم ان شكل الصوان شكل آخر فيكون قابلة للانفصال الكلي ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصوان كما مر فيكون قابلة للانفصال كل ما يقبل الانفصال في الصوان العام وهو ح الهيولى المركبة من الهيولى والصوان فان كان كذلك لزم ان يكون شكل الصوان شكل آخر كما ثبت قابلة للانفصال فان الاشكال لا تختلف في الجسم من غير ان يرد عليه انفصال كالاشكال المتبدلة بحسب التكملات المختلفة فكما انها لم تصر اعمالا لزوم الحكم بصيرورة الهيولى عليها وعمالا لزوم الانفصال اذ الاحتياج الى المقدار هو السبب لا تحصل في الامتداد الا بعد كونه متناهيا لان ينفعل ويكون قابلا للانفصال وكما ان اشكال الجسم لا يمكن ان تتبدل الا بعد امكان انفعالها والانفعال من لواحق الماد فيكون الفارق عن الماد متقارنا اما ما مر وكما لم تنتف الاشكال مع الانفعال من لواحق الماد الكل ينتظم

كالمقدار ح
مع اللازم للجسم

ح ح

انه ح

عليه البرهان اذ هو مجرد دعوى على انه لو صح لكان ان يقال لو كانت مسألة لكانت مسألة الكل الاتصال في الامتداد الا بعد ان يكون قابلا للانفصال الذي هو لواحق الماد مما يستدرك قال فصل في ان السؤال لا يرد على الصوان اقول السؤال انما لا يرد على الصوان لانها لو تجردت عن الصوان فاما ان تكون ذات وضع فيشار اليها بالاشارة الحسية او لا تكون كذلك والاول لا سبيل اليه لان كل واحد من الامرين فلا سبيل الى الحكم عليه بالصوان اما على ان لا سبيل الى الاول لانها ح اما على تقدير ان تكون متناهية فتنقسم في جهة واحدة فتكون خطا او في جهتين فتكون سطحا او في ثلث جهات فتكون جسما وكل واحد منها باطل اما انه لا يجوز ان تكون خطا فلان وجود الخط على سبيل الاستقلال ح والا فاذا انتهى الى طرفي الخطين المستقيمين الاضلاع فاما ان يحجب ملاقيها او لا يحجب لا جائز ان لا يحجب والا لزم دخول الخطوط المنتهية في السطوح او طرف احد السطوحين وهو ح وهو باطل لان كل خط من مجموعها اعظم من الواحد والداخل لو صح لم يكن الا مثله كذلك هذا خلف والا جائز ان يحجب والا لانقسم الخط في جهة العرض لان ما يلاقي منه احد السطوحين غير ما يلاقي الآخر وهو ح واما انه لا يجوز ان تكون سطحا فلان ما لو كانت سطحا فاذا انتهى الى طرفي الخطين فاما ان يحجب ملاقيها او لا يحجب وكل واحد منهما باطل اما الاول فلزوم انقسام السطح في جهة العمق لان ملاقي احدهما غير ما يلاقي الآخر واما الثاني فلزوم انقسام الخط

اولا ولا سبيل الى الاول لان كل جسم وضع فهو منقسم بالمعنى الذي اما لم ينقسم

ح

ح

بداخل السطوح وموضع لما مر في الخط (أما) أنه لا يجوز أن تكون جميعها ملاءً لانه لو كانت
جميعها كذلك مركبة من الهيولى والصورة لما مر وكانت مقارنة للصورة بعينه
فان قلت ان الهيولى على تقدير كونها ذات وضع ولم تنقسم لا يجب ان يكون
جزء لا يتجزى حتى يلزم بطلان ذلك كما مر في بيان اين، قلت كل جزء ذي وضع لا ينقسم
فاما ان يكون جزء لا يتجزى او نقطة فالهيولى التي كانت ذات وضع لا تنقسم
فلها ان تكون جزء لا يتجزى او نقطة والاول باطل لما مر وكذا الثاني لان النقطة (أي)
النهايات للخط فاما ان تحصل بلا محلها او لا تحصل وكلا الامرين باطل
بالطرفين الذي مر وقد سطر للخط الذي لم يكن له في جهة العرض مقدار ما
فلا مانع منه للتزيد فيه ... في تلك الجهة وكذا الكلام في السطح في
جهة العمق واما الذي كل خطين مجموعهما اعظم من احدهما فهو مسلم ان اراد
في جهة الطول وممنوع ان اراد في جهة العرض فلو انطبق على خط خطوط
ولو كانت غير متناهية لا يحصل عظم في جهة العرض حتى يكون عظم المجموع اعظم
من عظم بعضه (وأما) أنه لا يستلزم الخلاء فلانه اذا كانت مجردات وضع
فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية فصارت ذات وضع بالضرورة
لا محالة وحصل جسم مفرد ذو وضع فلا يخلو اما ان لا يحصل في حيز اصلا او
يحصل في جميع الاحياز او يحصل في بعض الاحياز دون بعض والاول
والثاني ظاهر البطلان والثالث ايضا لان حصولها في كل واحد من الاحياز
ممكن فلو حصلت في بعض الاحياز دون البعض يلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال
فان قلت لا نم لزوم الترجيح بلا مرجح لجواز ان بعض الصور النوعية التي

بعلم

اذ لا عظم للخطوط في تلك الجهة

يقارن

لكونه

يقارن الصورة الجسمية على ما سنذكره تعيين الوضع لها اي حصول صورة نوعية
مقتضية لحيز مخصوص دون غيره (فان قلت) لم لا يجوز ان يكون حصول
الهيولى مع الصورة في احدها دون غيره لعلة اولوية لا نعلمها (قلت) ذلك اذا
كانت الهيولى في صورة توجب لها وضعا معينا كجزء من الماء مثلا في موضع معين
الطبيعي فان صورته المائية توجب له وضعا معينا او كان قد عرض
لها وضع معين كجزء من الهواء انفصل فاخرجه بالقسر عن موضعه الطبيعي
الطبيعي لانه عرض لها وضع معين ثم فسدت صورة الارض وتكونت
صورة الهواء ... فلها مكان حصلت للهيولى مع الصورة اللاحقة
لها في موضع خاص لكون ذلك الموضع اولى بها والاولوية كانت حاصلة قبل
هذا اللحوق بحسب الصورة السابقة والاحوال العارضة لها واليه اشار
بقوله ولا يلزم مثل هذا الى آخر هذا التفصيل والثاني ... ايراد هذا النظر
سد باب ايراد المعارضة وذلك لان الحكم بامتناع حلول الصورة في
الهيولى المجردة لا يقتضي امتناع الحصول في موضع مع عدم اولوية احد المواضع
ثم يمكن ان يعارض بالكون الذي هو حلول صورة جديدة في الهيولى المجردة
فان الكائن يقتضي لا محالة الحصول في موضع فالوجه في تخصيصه باحد المواضع
هو الوجه في تخصيص المجرد به (قال) فصل في اثبات الصورة النوعية
(اقول) يريد بالصورة النوعية الجواهر التي تختلف بها الاجسام انواعها
حصول انه لكل واحد من الاجسام صورة اخرى غير الصورة الجسمية لاقتضاء
بعض الاجسام بعض الاحياز دون البعض اما ان يكون للجسمية العامة
او للصورة الاخرى لا سبيل الى الاول

والا لاشترك الاجسام كلها في ذلك الخير لاشتراك الاجسام الخمسة بينها في
وسواء كان قلت لا يجوز ان يكون الاختصاص للسهل او الفاعل خارجي
قلت لان السهل قابل فلا يكون فاعلا كما سبق ولان السهل مشترك
بين الصفات فاختصاص بعض الاجسام الغير بخير دون آخر لا يكون
للسهل والفاعل الخارجي بسبب الى جميع الاجسام والاحياز واما فقط بعض
بعضها بخير بعض دون بعض من غير اتصاف ذلك البعض به يكون تخصيصا
من غير مخصص وهو محال فان قلت سلمنا ان التخصيص من غير اتصاف
محل لا يجوز ان يفيد الفاعل الاتصاف والاستعداد ايضا قلت
الفاعل لا يفيد الا ما يقبله الشيء الا ما قام به يعطي الفاعل ايجاده خواصها
يستعد به لقبول نفس او اثر نفس وبعطيها جزاء شدين اذ انه يستعد
بها الى قبول الصور الدائمة او النار به فان لا استعداد للشيء الا استعداد
لذاته لا يجعل جاعل وما يعرض لا استعداد له بالصور النوعية قال
هذا ما اعلم ان السهل لا قوله اعلم ان السهل ليست علة للصور
لان السهل لا يكون موجودا بالفعل قبل وجود الصور لما مر من استحالة
استكمال السهل في الصور والعلة الفاعلة اما الموجد للشيء يجب
ان يكون موجودا قبله والعلم به ضروري وانما قد العلة بالفاعلة لان العلة
القابلة للوجود ليست مستدعية عليه بالوجود والفرق بين ان المفيد
للوجود لا بد وان يكون موجودا والمستعد للوجود يجب لم لا يكون موجودا
حتى لا يلزم تحصيل الحاصل قال قلت لا يلزم ان السهل لا يكون موجودا

بالفعل

بالفعل بل وجود الصور فانا نعلم العلة على المعلول بالوجه انما هو بالآت
لا بالزمان حتى يلزم امكان السهل على الصور قلت لو كانت السهل
علة للصور لتقدمت السهل المتشخص في الوجود بالذات على الصور
ضرورة ان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد في الخارج وما لم يوجد في الخارج لم يؤثر
في وجود الشيء والحال بطلانه قد سبق ان الصور علة فاعلة لتشخص
السهل والصور ايضا ليست علة للسهل لان الصور انما يجب
وجوده مع الكل او بالكل لانها متناهية وكل متناه احاطة حد واحد او اكثر
واذا كان كذلك كان متكملا فيكون موجودا مع الكل او به لاستحالة ان
يكون موجودا ولا يكون متكملا فالكل الموجود قبل السهل فاثبت
ان لحوق الكل انما هو لتكمل السهل فهو انما يوجد اما معها او
بعدها فلو كانت الصور علة لوجود السهل لكانت متقدمة على الكل
لانها كانت متقدمة على السهل التي متقدمة على الكل او معه السهل
على المعدوم معدوم وكذا المعدوم على المعدوم اذ قد تعدم ان الصور
انما يجب وجوده مع الكل او بالكل فلو لم يكن شيء من السهل
الصور علة للآخر فلا بد لكل منها من علة فاذن وجود كل واحد
منها من سبب منفصل وليست السهل غنية عن الصور من
كل الوجوه لا بينا انها لا توجد بالفعل الا بالصور وليست الصور
ايضا غنية عن السهل في كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون الكل
المحتاج الى السهل فكل منهما محتاج الى الآخر من وجه فالسهل مفتقر

الى الصورة في بقائها والصورة مفتقرة الى الهيولى في شكلها فان قيل
لو كانت الصورة لا توجد الا في الكل المحتاج الى الهيولى
لكانت الهيولى معدمة على الصورة ولم تكن الصورة شريكة علة الهيولى
لكن الصورة شريكة علة الهيولى على رأيهم فليست تقدم الهيولى
على الصورة من حيث هي صورة تمنع ان يتبع على رأيهم لانها شريكة علة
لا على الصورة المتشخصة الخارجة في تشخصها عن الشكل المحتاج الى الهيولى
ولكن فليسلم لهم ان الامر كذلك على هذا الوجه دون ما ذكرتم قلت
لان الكل المحتاج الى المحل في البقاء وهو العرض لا الصورة فانهم
والهيولى لو افتقرت الى الصورة في شكلها لزم الدور لافتقار الصورة
اليها في تشكلها على ما مر وتمانعا لم يمنع لزوم الدور شيء على ان يكون
الهيولى علة قابلة لشكل الصورة والصورة علة فاعلة لشكل الهيولى

قال فصل المكان الخ اعلم ان للمكان اعتبارات اربعة
بالحقيقة الجامعة الاولى ان ينسب اليه الجسم بلفظ في او ما في معناها من
الالفاظ الدالة على الظرفية في ذات لعه كان اثنانية ان يسأل الجسم عنه
اين هو اثالثة استحالة حصول الجسمين فيه الرابعة اختلاف
المكان بالجهات مثل فوق وتحت فعلى هذا يكون المكان اما الخلاء
او السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوي والغرض من ذكر الاعتبارات الاربعة التنبيه على ما هو المكان ان
لم نسلم احد هذه الاخر اما ان لا يصح الا احدها فصحيح هذه عليه فانه لا ينافيه

في الاصطلاح

في الاصطلاح والنزاع في الشهرة فنحو كل خلاء فهو الا حسما
وان اصطلح احد على ان المكان هو ما يستر عليه الجسم مثلا ليس لاحد
ان يعترض عن هذا الاصطلاح فان قيل ان من الاجسام ما لا يصح الانتقال عليه
عن مكانه كالافلاك وكلمات العباس فلا يكون الامكان اثنانية مطردة
قلت سبب تلك عن يمكنه لا يمنع من انتقاله بل امتناع انتقاله بسبب
آخر كما للصورة النوعية لانها اجسام ممكنة والمراد هذا القدر واذا تقرر
ذلك فنقول الاول اي كونه خلاء كما مر فنقول ان وجود المكان هو
السطح المذكور وانما قلنا ان الاول باطل لان المكان هو الذي
يشار اليه فما يشار الى هذا المكان وذلك المكان ولا شيء من العدم
كذلك فالخلاء ليس بموجود فلم يكن المكان خلاء واما ثانيا فلان الخلاء
ليس بموجود لانه لو كان موجودا فاما ان يكون لا شاغل له او بعد
مجرد عن المادة فان الماس بالخلاء فرقتان فرقة تزعم انه لا شيء
محض كما يوجد جسمان لا ملاقيان ولا يوجد بينهما ما يلاقي واحدا منهما
وفرقة تدعي انه مقدار مجرد عن المادة من شأنه ان يشغله
الاجسام بالحصول فيه لا نسلم الاول لانه يكون خلاء اقل من
خلاء اقل من خلاء فان الخلاء الذي هو البعد الذي هو الست اقل من
الخلاء الذي هو الخمس وما هو الزمان والمكان يسهل الرد عليه
لا شاغل له فلم يكن الخلاء لا شاغل له ولا نسلم الثاني لانه لو وجد البعد
مجردا عن المادة لكان هذا ذاته غنيا عن المحل والا لكان هذا ذاته محتاجا

عليه

ملوح

كفناه

لم يكن الخلاء مكانا

صحيح

الى محل فلم يوجد الامتناع لان ما بالذات لا تزول بالعرض واذا كان
غنيا عن المحل لذاته استحال ان يقدر انه يفرض يوجد متعلقا بدون المحل
وهو معنى على كون المقارن حالا وفاقا لكعبة والمعتزلة للوجود وهو ممنوع لتعين
ان هذا الدليل انما يفيد ان المقارن
قال فصل في الحركة كل جسم حله حركة طبيعية لانا الجسم
اذا فارق وطنه وهو معه كان من خارج مانع غريب لم يكن له بد من جذب
فذلك الحكم اما ان يستحقه الجسم لذاته او لتقاسر لا سبيل الى الاول
فرضنا عدم التقاسر فاذن انما يستحقه لطبعه فكان حركة الطبيعية اذ
لا معنى للحركة الطبيعية الا الحركة الذي يستحقه الجسم لذاته وهذا المطلوب
الحركة والمكان مراد فان عند الحكماء معقوله لكل جسم حله حركة لصق خلف
يقولهم الامكان للحيز ذلت لعلهم يريدون بالحيز المكان بل الفراغ
المتوهم المشغول بالشيء الذي لو لم يشغله لكان خلاء او بالحيز الوضع
الوضع لذاته وللحاصل فيه بسببه ولا يجوز ان يكون لجسم ما حيزان
طبعيان والا صلح اما ان يكون حاصلا في احدهما او لا يكون
حاصلا في شيء منهما فالكل محال اما الاول فظاهر لانا نعلم بداهة العقل ان
الجسم الواحد في الحال الواحد لا يكون حاصلا في المكانين واما الثاني فلانا
اذا حصل في احدهما فاما ان يطلب الثاني او لا يطلب فان طلب الثاني لزم
ان لا يكون الحيز الذي حصل فيه طبعيا لان طلب الثاني يكون بترك
الاول لا محالة والمتروك بالطبع لا يكون طبعيا وقد فرضناه طبعيا هذا
وان لم يكن طالبا للثاني لزم ان لا يكون الحيز الثاني طبعيا وقد فرضناه طبعيا هذا

الامتناع ذاتي

فيهما جميعا

واما الثالث

واما الثالث فلان عدم حصوله في شيء منهما انما يكون لتقاسر فاذا ارتفع
ذلك التقاسر فاما ان يتوجه الى كل منهما او يتوجه الى احدهما فيكون الثاني
مرجوحا بالطبع لم يكن طبيعيا هذا قال فصل في الكل اي الاول كل ما في
هذا الفصل ظاهر غني عن الشرح قال فصل في الحركة والسكون اي الاول
الموجه اما ان يكون بالطبع من جميع الوجوه او بالقسر من جميع الوجوه
او بالقسر من بعض الوجوه وبالطبع من بعضها والاول محال والثاني وجهان
بالطبع فيكون معدوما هذا وان لم يكن اما بالقسر فيكون خروجه بالطبع الى
الفعل دفعة او على سبيل التدريج والاول السكون لان الحركة خارجة من الوجود
من القوة الى الفعل على سبيل التدريج فان قلت التدريج لا يمكن تصوره
الا بالزمان الذي لا يمكن تصوره الا بالحركة فلو عرفت الحركة بالتدريج لزم الدور قلت تصور
التدريج بديهي فلا دور واما السكون فهو عدم الحركة عما من شأنه الحركة
فالمسائل منه وبينها تقابل العدم والملكة وقوله عما من شأنه ان يتحرك
احتراز عما ليس من شأنها الحركة فلم يكن متحركة ولا ساكنة وكل
متحرك فله محرك لاستحالة تحرك بذاته كما سيجيء اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم
لكان كل جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الجسمية والتالي باطل فكذا المقدم
بيان الملازمة ان الاجسام كالارض والمقدم منقسم بالفعل الى اربعة اقسام وكذا في الكم
فهو دفعي استحال الجسم من كم الى كم على سبيل التدريج كالنمو والذبول والنمو ملو
لزيادة مقدار الجسم بسبب جسم آخر به على وجه يكون ذلك الجسم متداخلا
في الجسم الاصلي مداخلة اجزائه في جميع الاقطار على نسبة طبيعية

العدول عن تصور الشيء فصلا فصلا

اتصال الجسم الزماني

(اجزاء الزمان)

الجسم

كما يكون في سنن الحدانة والذبول معان لنقص الجسم بسبب انفصال بعض الاجزاء
عنه على التعاقب وحركة في الكيف وهو استحالة من شيء الى كيفية على التدريج
كاستحالة الجسم الماشي مثلا بروحه الى الحمرة او الصفرة او السواد من الالوان
الى البرودة كذلك مع بقاء صورته التي كان عليها قبل الحركة (استثنى به وحركة
في الان وهي استحالة الجسم من مكان الى مكان اخر على التدريج والسكون بقابله

وحركة في الوضع وهي استحالة الجسم من هيئة وضعية الى اخرى على التدريج
كالاجزاء للجسم وحركة على الاستدارة فانها يحيلف نسبة كل واحد من
اجزائه الى الامور التي حوله على التدريج وليست منها الحركة الى اينية فانه بتلك
الحركة لا ينتقل من مكان الى مكان آخر منها اجزائه مكان اجزائه وهلم
جرا كلها مكانه على التدريج وبهذه النسبة هي الوضع فالتغير فيها يكون حركة
في الوضع وتقول ايضا الحركة اما ذاتية وهي التي تعرض للشيء من غير واسطة
كوضعها للفلك واما عرضية وهي التي تعرض للشيء بواسطة كوضعها للفلك
الحركة جالس السفينة وكذلك وحركة الصعود والانحدار للجسم
والذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة اما ان تكون مستفادة
من خارج او لا فان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان تكون لها شعور او لا تكون
فان كانت لها شعور فهي الحركة الارادية كحركة الحيوان من جانب الى جانب وحركة
النمو ان وان لم تكن لها شعور وهي الحركة الطبيعية كحركة الحجر الى اسفل وان كانت مستفادة
من خارج فهي الحركة القسرية كحركة السهم الى فوق قال فصل في
الزمان اقول اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة مثل مقدار من السرعة

والابتداء منها حركة اخرى ابطأ منها وانتقاص الاخذ والترك وجدت
البطيئة قاطعة اقل من السريعة والسريعة قاطعة اكثر من البطيئة واذا كان كذلك
كان بين اخذ السريع وترك امكان يتسع لقطع مسافة معينة بسرعة معينة
وقطع مسافة اقل منها بسرعة معينة وهذا الامكان حامل للزمان والانتقاص
فاذا فرضنا حركة اخرى مواقع الاول في السرعة والوقوف دون الابتداء
او في السرعة والابتداء دون الوقوف كان الامكان الذي وقع فيه الثاني
اي كان اقل من الامكان الذي وقع فيه الاول وهذا الامكان غير ثابت
اذ لا يوجد اجزاء متقابل على سبيل الانصباب او التجدد كحمل الهدر
لما عرفت ان الامكان الذي وقع فيه الثاني اطول من الامكان
الذي وقع فيه الاول فهذا الامكان مقدر غير ثابت وبعض الاجزاء
من الزمان وتعالى ان يقول ان اراد بالامكان مدى الامكان الجميع
فهو باطل لان ذلك لا يتقدر ولا يكون له حد وان اراد به امرا ينتهي فيه الحركة
فذلك امر معلوم كفصل في الوهم تتراءى اجزاء الحركة انها تكون في الخارج
امرا ازليا ينتهي فيه الحركة حامل للزمان والانتقاص فذلك هو الزمان فقول
الحركة لانه تشمله الزمان والانتقاص كم وليس متصلا والا لتركب من الاوقات
الغير المنقسمة وهو محال للحركة المطلقة لانها التي وقع عليها الحركة حتى ترك
الحركة فمن اجزاء الماضي مقدار بالهيئة وكل مقدار بالهيئة وكل الماضي
يكون مقدارا بالهيئة فان اولها غير فان بالشكل الاول لان الزمان
غير قار والامكان الذي وقعت الحركة فيه يوم الفطر فان موضوع الحوادث

الموجود في الحال ووقت بين البطلان وما لا يكون مقدارا لا يكون مقدارا لشيء
قار ولا ثابت كعين الشيء بدون مقدار لشيء فهو مقدار لشيء غير قار وكل شيء
غير قار فهو حركة فان لو كان من الاشياء التي تمسح ثباتا لذاتها فالزمان مقدار
للحركة وبيان ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لو كان له اول حد
بلا بد لكان عدمه قبل وجوده فعلة لا يوجد مع العدم وكل علة لا توجد مع العدم
فهي في زمانه فيكون قبل الزمان زمان وهو محال وانما قلنا بشرط لانه لو
كان العلة التي لا توجد مع العدم في زمانه لزم ان يكون قبل الزمان زمان
وانما يكون كذلك لو لم يكن القبل الزمان قبل الزمان او بعده واما اذا كان قبلا
والا لزم من جملة الاحوال ان يكون للزمان زمان اخر من انه لا يجامع مع العدم
ولو كان له زمانه لكان عدمه قبل وجوده بعدم لا توجد مع العلة فيكون زمانيه
يكون بعد عدم الزمان زمان هلف وقد المنع المذكور

اعلم ان الجهة مقصد المحرك
ما حصل فيها ومتعلق الاشارتين وهي ابعاد الجسم ثلثة لا غير وكان لكل
امتداد طرفان فكانت الجهات بهذا الاعتبار ستا اثنان منها طرفا الامتداد
الطول ويسميها الانسان ما عساه طول قامته حين ما يقوم مائلا فوق والعمق
والبعد الذي مايل راسه بحسب القطع والبحث ما يقابله واثنتان
طرفا الامتداد العرض ويسميها ما عساه عرض قامته ما يمين والشمال واليمين
ما يلي القدر جانبية بحسب الاغلب والشمال ما يقابله واثنتان طرفا الامتداد
العمق ويسميها ما عتبار تخن قامته ما القدام والخلف والقدام ما يلي وجهه والخلف

منها ج

لا يجامع ج

بعده ج

نقابله

ما تنتهي بله وست الجهات الست تنقسم الى ما لا يتبدل بالفرض وهو الفوق والسفل
والى ما يتبدل وهو الاربعة الباقية وذلك لان الانسان المتوجه الى الشرق
مثلا يكون الشرق قدامه والغرب خلفه واليمين يمنه والشمال شماله
ثم اذا توجه الى الغرب تبدل الجميع فصار ما كان قدامه خلفه وما كان شماله
وما كان يمينه ويسمى الفوق والسفل كذلك فان العالم لما كان مكورا لا يكون
مائل راسه مولية وما يلي رجليه كذلك بل صار راسه في تحت ورجله في
فوق والتعمق والتحت كذلك فاذن هذان الجهتان لا تعدد لهما فوق
والاخرى فوق سفل وكل واحد منهما موجود ذات وضع غير منقسمة في
امتدادها خذ الحركة ومتى كان كذلك كان المحرك جسما مستديرا وانما قلنا
انها موجود ذات وضع لانها لو لم تكن كذلك لما امكنت الاشارة اليها
ولما امكن اتجاه المحرك اليها ما تحرك لانا نقول لم انها لو لم تكن موجودة لما امكن
اتجاه المحرك اليها فان المحرك في الكيف يتجه الى جانب موجود قلت
اتجاه المحرك الى الشيء ما حصول فيه من غير ان يكون ذلك الشيء موجودا ابدا
البطلان والمراد بقولنا انها غير منقسمة في امتدادها خذ
الحركة لانها لو انقسمت ووصل المحرك الى اول الجزء وبعد المحرك
عن المقصد اول المقصد فانه يكون الى المقصد لكن اقرب الجزئين من
الجهة وان يكون عن المقصد لم يكن ابعد الجزئين من الجهة والعكس بخلافها
فان قلت لا نسلم انحصار الحركة فيها وانما يصح لو لم يكن المقصد منقسما
في امتداد ما خذ الحركة واما اذا كان منقسما فقد يكون قسم اقرب وهو
الواصل الى المقصد

ما يلي ج

قلت لا يجوز ان يكون الحركة في المحصور سواء كانت منقسمة في امتداد حافظ
الحركة اولم تكن والا لكان مقصد الحركة مرسما من المسافة التي يقطع بالحركة وهو محال
لان المحصور نهاية المسافة التي يقطع بالحركة واذا ثبت ان الجهة موجودة ذات
وضع غير منقسمة في امتداد حافظ الحركة والا شارة اليها فالجهتان المتغايرتان
بالطبع لا تكون متعينتين وضعيا واقعتين خلاء كما سيجيء له الخلاء والا ملاء متشابه
والا لما كانتا متغايرتين بالطبع فلا تكون احداهما مطلوبة والاخرى مهربة وكذا
لعدم اولوية بعض الحركة والتوجه الى البعض فيه فان تكون جهة من سائر ما منفذا فان
تحدد بها في اطراف دنيا مثلا خارجة عن الملاء المتشابه ومتى كان كذلك كان من المقدور
تحديدها بجسم كري لان تحديدها اما ان تكون بجسم واحد او اكثر فان كان ما ثبت انافي الخلاء
بجسم واحد يجب ان يكون كريا لان الجسم الذي ليس بكري لا تتحدد به جهة
السفل لانها غاية البعد والا لتبدلت بالنسبة الى ما هو ابعد منه لكن جهة
السفل غير متبدلة فاذن من غاية البعد والا يتحدد بالجسم الذي ليس
بكري غاية البعد لان البعد عنه ليس بمحدود فلا يتحدد به جهة السفل
ولو كان في باجسام وجب ان يحيط بعضها بعض والا لكان كل منها
فاصلا خالصا من الآخر فلم يعين لها غاية البعد لان غاية البعد عن بعضها
لم تكن غاية البعد عن المجموع لكونها غاية القرب عن البعض الآخر فلم يعين
بالمجموع غاية البعد فلم يكن المجموع محدودا هذا خلف فيجب ان يكون بعضها محيطا بالآخر
فيحصل المطلوب قلت لانم حصول المطلوب فان المحيط لا يجب ان يكون كريا
فان ذوات الاضلاع قد يحيط بالبعض منها بعض قلت انا نقول اولا ان المحدد

يجب

يجب كونه كريا والا لم يتحدد به الجهة القرب والمحدد لكل واحد من الجهتين معا
ثم نقول نهدما ان يكون جسما واحدا او جسمين او اكثر او لا يحتاط
والثالث باطل فتعين احد الاولين وايا ما كان يحصل المطلوب قال
فصل في ان الفلك بسيط اي اجزاء الفلك بسيطة بمعنى ان لا يركب
من اجسام مختلفة الطباع لانه لا يقبل الخرق والالتئام ومتى كان كذلك كان بسيطا
بالمعنى المذكور اما الاول فلان كل ما يقبل الخرق والالتئام فانه متحيز الى جهة
وتارك للاخرى وكل ما هذا شأنه فالجهات متحدة قبله لانه مزوج والفلك
ليس كذلك بل متحيز به الجهات مختلفة فلا يكون قابلا للخرق والالتئام واما ان
فلانه لو كان مركبا من بسائط مختلفة الطباع فلا يخلو اما ان يكون كل واحد من البسائط
على شكل طبعي او قسري لا سبيل الى الاول والا لكان كل واحد منها كريا
لان الشكل الطبعي الكري ولو كان كل واحد منها كريا لاستحال ان يحصل من مجموعها
سطح متصل الاجزاء لكن الفلك سطحه كري متصل الاجزاء على ما مر فان قلت
الشكل هو الكري لا الكرة فانها الشكل قلت تقدير ان الشكل الطبعي
للبسيط هو شكل الكرة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فان قلت
لم لا يجوز ان يكون الفرج التي يكون بين تلك الكرات المتلاقية مملوءة بجسم آخر
متصل السطح المتصل قلت ذلك الجسم ان كان ان لم يكن كريا كان ذا
امتداد له اطراف فهو ذو حيز ممتد فيكون محددا كريا فوق المحدد فلم يكن المحدد
محددا هذا خلف وان كان كريا عاد الكلام المذكور ولا يسعنا الى ان
كل واحد منها كري فيكون الغالب الشكل الطبعي وامكن عود الهندوفر

للبسيط هو

زوال القاسر وغير الممكن لا يخرج من حركة مكانية من جهة الى جهة فيكون قابلا
لحركة المستديرة فان قلت اللازم كون الجسم قابلا لا حركة المستديرة
وجاز ان يكون الاجرام قابلة لا حركة المستديرة دون المحدبة من حيث هو صحيح قلت
اسلم ذلك لكن اذا كانت اجرام قابلة لا حركة المستديرة كانت جهاتها كذلك
متقدمة عليه لتقدم الكل على كل لزم ان تكون الجهات المستديرة علة فلم
يكن محدبا هذا خلف قال فصل ح ان الفلك قابل لا حركة المستديرة لانه
اقول الفلك قابل لا حركة المستديرة لان كل جرم من اجزائه المفروضة فيه الحصر
بالفعل حصول وضع معين ومحاذاة معينة والا لكان تخصيصا بلا مخصص
لتساوي الامرين في النسبة وامتناع تركبه من مختلفات الطباع
واذا لم يختص فلكل جزء يمكن ان يزول عن وضعه وذلك انما يكون قابلا لا حركة
المستديرة ممتنعة عليه فذلك انما يكون قابلا لا حركة المستديرة فكان قابلا لا حركة
المستديرة فلكان قابلا لا حركة المستديرة وهو المطلوب قلت لانه ان
اختص كل جزء بوضع معين عند تشابه الاجزاء الحصص بلا مخصص وان لم يكن
كذلك لزم الخلف فلك قابل للطبع لكن لم لا يجوز ان تكون قابلية القسر والعدول بالقسر
مناسبة لم قلت اذا فرض زوال القاسر لا بد لشيء من اجزائه من
الفروضة وضع والا لزم اختلافها في الطباع فلكل جزء يمكن ان يزول عن وضعه
ويلزم المطلوب تقول ايضا يجب ان يكون في الفلك مبدأ ميل مستديرة
حتى يكون ذلك الميل المستدير على الاستدارة والا لما كان قابلا لا حركة
والسابق بطل بما تقدم آنفا فالمتقدم مثله بيان الملازمة انه لو لم يكن مبدأ ميل مستدير

في طبعه ؟

لما قبل

لما قبل الميل من خارج لا يكون فيه ميل اصلا والا لكان من داخل او من خارج وليس
من هذا ولا ذاك اما الاول فلان ح يمتنع لزوم الاضعف الميل الذي مبدأه الكبير وانما
قلنا انه لو لم يكن في طبيعة الجسم ميل مستدير لما حصل الميل من خارج لانه لو قبل من
خارج ميلا يحركه نحو المسافة في زمان لامتنع وقوع الحركة في الآن ليكون
ذلك الزمان اقصر من زمان حركة جسم ذي ميل معاوق يحركه مثل تلك القوة على عين
تلك المسافة والا لكان الجسم مع المعاوق كالجسم لا معاوق في ذلك الزمان الاقصر الذي
هو زمان عدم المعاوق لانه لا محالة اما لزمان الاطول الذي هو زمان ذي
المعاوق ولنفرضه انه نصفه كما يكون زمان عدم المعاوق ساعة وزمان ذي
المعاوق ساعتين واذا فرضنا ميلا آخر اضعف من الميل الاول بحيث
يكون نسبته الى الميل الاول مثل نسبة الزمان الاقصر الذي لعدم المعاوق الى
الزمان الاطول الذي لذي المعاوق الاول فيحرك ذلك الجسم ذو المعاوق الضعيف
مثل تلك القوة في زمان عدم المعاوق وهو ساعة بحسب الفرض المذكور وهذا
مستقيم لان الحركة تتزايد سرعتها لتزايد المعاوق لانه لو لم يتزايد
شيء من المعاوق الذي في الجسم ولا تزايد السرعة لم يكن المعاوق مانعا من الحركة
فلا يكون المعاوق معاوقا هذا خلف فظهر ان الجسم المتحرك مع المعاوق والجسم لا معاوق
فيه قد ساويا في السرعة وهو ح لا يصح ان يكون الحركة مع المعاوق كالحركة
لا معه هذا الخلف انما لزم اما من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه وانما من
فرض الميل الذي ستة الى الميل الاول كنسبة زمان عدم الميل الى
ذي الميل الاول لكن فرض الميل على السمة المذكورة ممكن فانا نبين نصف الجسم

(وهو ميل المعاوق)

كنسبة زمان الاقصر ساعة والزمان الاول ساعتين كذلك زمان ذي الميل الاضعف ساعة وزمان الميل الاول ساعتين

مثل ح

الذي ؟

الشيء في الطبيع ؟

مبدأ ح

نصف ميل كله وكى ان الاجسام لاتنتهى فى الاسراع الى مالا نهاية فى الصغر ولا فى
الازدياد الى مالا يحمل المكان الزيادة عليه اللهم الا ان يكون ذلك لمانع خارج
عن الطبيعة الجسمية فكذلك الميل لا ينحصر وازدياده فكذا المحال انما لزم من
فرض تحرك الجسم الذى لا ميل فيه اصلا بالطبع ولا ما لفعل فيكون مع الاسباع
ان يكون الممكن مساويا للمستحيل فان قلت تساوى زمان عدم الميل
وذى الميل الصغير انما يلزم ان لو كان استحقاق الحركة الزمان سبب فى
المحرك من الميل وذلك ممنوع فان الحركة بسرعة تستحق قدرا من الزمان وهو
لا نهاية له حيث من الابعاد لا يزيد ولا ينقص على ما هو
مختلف فى الاحوال كلها وقدرا آخر بسبب الميل المعاوق والاول لا يزيد ولا ينقص منتفيا فيهما
هو للاول تستحقه بسبب الميل المعاوق ولو كان الكل بسبب المعاوق لامكن منع حاصل حاصل
وقوع عدم الميل فى الزمان فعلى الفرض المذكور يكون زمان حركة (ذى الميل الضعيف) حصولا لكلها
ساعة ونصف ساعة فلا يكون الحركة مع العائق كما لا معه وايضا الميل اذا ضعف
جدا لم يكن له تاثير البتة فكان وجوده كعدمه وايضا لم لا يجوز ان يكون لزوم المح
من المجموع من حيث هو المجموع وايضا الجسم بعد تسليم ما فيها فانما يدل على وجود
عايق من الحركة الطبيعية فلم قلتم انه الميل قلت الجواب عن الاول ان الحركة
من حيث هى حركة ولئن كانت مستدعية للزمان الا انه لا يخص ذلك الزمان الا
بخصوص زمان الحركة المطلقة يستدعى زمانا مطلقا والحركة المعينة يستدعى زمانا
معينا فالمخصص للحركة هو المخصص للزمان ونحن فرضنا التساوى فيما
عدا الميل فلم يبق مخصص للزمان الا الميل وفى هذا الجواب بحث ان اردته
فلتطالبه من شرح الحكمة العين وعن الثانى ان المنع من التاثير بسبب الصغر

وقد استدل

وقد استدل فى الفرض المذكور بعدم الموانع الخارجية والصغر من الموانع الداخلية
وفيه بحث وعن الثالث ان لزوم المح اذا كان من المجموع لكان المجموع مع كل جزء
يكون ما يستحيل احد جزئيه ولما كان فرض تساوى الجزئين ممكنا كان المح فرض
تحرك الجسم الذى لا ميل فيه وفيه بحث وعن الرابع ان المقدر فرض التساوى
فيما عدا الميل فلم يبق التفاوت فى الزمان الا بسبب الميل وتقول ايضا
ان الملك ليس فى طبعه ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة الواحدة
مقتضية لاثرين متناقضين اذ قد سبق ان فى طبيعته ملا يسد يواوه
فان قلت اسئلة ممنوعة لجواز ان يقتضيها ملك من مقام بحسب
شرط ممكن كما قضاها الحركة فى الجسم العنصرى شرط ان لا يكون
فى المكان الطبيعى والكون فيه شرط ان يكون فيه ملك الطبيعة الواحدة
لا بعض لذاتها الحركة ولا السكون بل الذى تقتضيه هو الحصول فى الحيز الطبيعى
فيخالف الحركة والسكون مطلوب الطبيعة ذلك الامر الواحد بخلاف ما نحن فيه
فان الحركة المستدبر فيها انصراف وتوجه عن الشئ المطلوب بالحركة المستقيمة
ولعامل ليس بعد فيه بحث اما اولا فلانه كلام على المستند وهو غير مسموع
عند اهل الحق واما ثانيا فلان الحركة والسكون امران ممكنان فلا بد لكل مستند
الى شئ فاذا لم يسند الى الطبيعة فلم كونها قسرية وهو خلاف المقدر
واذا اسند الى الطبيعة عاد السؤال وهو ثالثا فلانا لا نسلم انه لو
اقتضت الميل المستدبر والمستقيم معا لكانت قد اقتضت توجها
الى شئ وانصرافا عنه معا بل جاز ان لا يرجح الجسم ما يحركه المستدبر من المكان

(هذا ايضا الحركة المستدبرة او معاندة للمستقيمة المكان الطبيعى لان فيها انصراف وتوجه عن الشئ المطلوب بالحركة وهذا لو قلنا احدهما اقتضاها عن الاخرى فاذ ليس جعلهما سببا لشئ واحد بل يجوز ان يقتضيهما مكانان بل صفتان كما ذكر)

الطبيعي المحرك المستدير ومثال ذلك المتحرك الجسم المستدير المحرك مستديرا
فاذا وان مكان الطبيعي المحرك المستدير لكون الجسم المتحرك مستديرا من
المكان الطبيعي بل يحرك فيه مالاستدارة على مركز نفسه قال فصل
في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد اقول الفلك لا يقبل الكون والفساد
اي لا يخلع ماده صورته ويلبس صورة اخرى وكذا لا يقبل الخرق والالتيام
اما الاول فلان الفلك محيط بجميع الجهات اذ الكلام فيه وليس من ممدد الجهات
يقبل الكون والفساد واما الثاني فقد مر بعضها واما الثالث فلان
الصور الكائنة اما ان تكون في احد طرفي الجسم الاقصى حيزه غرب فان حصلت
في حيز غرب امتنعت ميلا مستقيما الى جزء الطبيعي ولزم حصولها في حيز طبيعي
فالصور الفاسدة ان كانت قبل الفساد حاصلة في حيز غرب لكانت بعض
ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي فالجهات قبله على البعد بين سطحي
ان كان ملك لانا نعلم ان الصعود الكائنة في الحيز الطبيعي كانت الفاسدة قبل الفساد
في الحيز الغربي قلت لانا لا نسلم صعود ما ان مجتمعان بالنوع
وقد يقال ان البرهان المتمم على ذلك وهو كل ما هذا شانه اي
وقد يقال ان الحد وهو مالا حد الجسم الطبيعي فان قلت اراد بالحيز المكان
حيز طبيعي فانه قد يكون من قبل ان يحل جسم له قلت هذا لا يجوز ان يحاج ماده صورته ويلبس صورة اخرى فلان الحيز
قبل ان يحل جسم له واما الكائنة وهو انه لا يقبل الخرق والالتيام فلان الخرق
في حيز طبيعي مع انه لا يقبل مالا حد الجسم الطبيعي وهي مستديرة على الحد قال فصل
في ان الفلك اي اقول الفلك محرك على الاستدارة دائما لان اذا كان الحافظة

للزمان

للزمان اما ان يكون مستديرة او مستديرة لا محالة ان يكون مستديرة لانا نعلم
مذهبنا ان الزمان متناه اولا بل يرجح الاستدلال الاول والا لزم وجود بعد
غير متناه موجود دفعة وتعلم ان بعد ما مر من الدليل الاول
على امتناع وجود بعد غير متناه فانه لا يمكن ان يجري في بعد واحد متطابقا
ينطبق احد الساقين عن الآخر ولا يستلزم ان احدهما اذا وضع انتهى
لكان منتهى الى طرف الآخر فان قلت هذا كما ان بين كل حدين ممكنين
محالا من ان يكون الحد الاول موصولا بالحد الثاني بلا فصل
وكذلك بين كل حدين ممكنين محالا من ان يكون الحد الاول موصولا بالحد الثاني بلا فصل
وكذلك بين كل حدين ممكنين محالا من ان يكون الحد الاول موصولا بالحد الثاني بلا فصل
قلت الفرق بين الامرين ظاهر لان الحد الاول موصول بالحد الثاني
بالفصل لان الفصل علة للوصول الى متناه ويجب وجود العلة عند
وجود المعلول ومهما كان الشيء الموصل موجودا حال الوصول
لم يكن الفصل المقتضي للوصول موجودا في تلك الحال لاستحالة اجتماع
المتضادين المختلفين في الحال الواحد فالحال الذي فيه ميل الوصول
غير الحال الذي فيه ميل اللاوصول وكذا احد من المتضادين آني لان كل
واحد من الوصول واللاوصول آني فانه لو كان الوصول زمانيا لانقسم
حال الوصول بانقسام ذلك الزمان فنصف حال الطرف بانقسام حال
الوصول فعند وصول الجسم الى احد طرفيه لم يكن واصلا وقد كان الوصول
آنيا فاللاوصول ايضا كذلك فان رفع الشيء الآني آني لاستحالة وجود
كان كل واحد منهما آنيا وجب ان يكون بين الآنين زمان لا يحل فيه
الجسم والا لزم تعاقب الآنيين فيكون الزمان مركبا من آحاد الا يتجزى
لعدم انقسام الآن اصلا ولزم منه ترك الكلام في احاد الا يتجزى

للزمان

لزم محال للآيات لكون الكلام محمولا فيها بالوصول والا وصول الآتيين قال
فصل في ان الملك يحرك بالارادة الاول الملك حي كما بالارادة الشر حركته لو لم يكن
اراده لكانت اما طبيعيه او قسريه لا جائز لئلا تكون طبيعيه والدليل المشهور على ذلك
هو انه لو كانت الحركة المستديرة بطبيعيه يلزم ان يكون كل وضع مطلوبا ومهروبا
بالطبع وانه محال قيل علته الجسم الذي يحركه المحرك الطبيعي يقصد
كل جزء من المسافة ثم الهرب عنه الى آخر وايضا لجاز ذلك في المستديرة فلم لا يكون في
مثل ذلك في المستديرة والمصنف قرر الدليل على وجه لا يتوجه عليه ذلك
فان حال الحركة الطبيعية مع بعض حالاته منافرة وطلب كماله ملائمة وذلك
في الحركة المستديرة لانه لا يمكن ان يكون مع شيء حالة منافرة لان كل
نقطة يتحرك عنها الجسم يتحرك المستديرة في حركته عنها من نفس حركته اليها
والهارب عن الشيء بالطبع انما يكون طالبا للهرب عنه وهذا خلاف الحال
في المستديرة فانها وان كان الجسم الذي يحركها يقصد حال المسافة
ثم الهرب منها الى آخر فليس يتوجه اليه طلب الهرب عنه وكذا الملك
ان يكون طالبا لحالة ملائمة لان الطبيعية اذا اوصلت الجسم الى حركة الى
الحالة الملائمة سكنته والمستديرة ليس كذلك والا جاز ان يكون قسريه
لان القسر على خلاف الطبع فحيث لا طبع ولا قسر فان قلت لم
انما لو لم يكن ارادية لكانت طبيعية او قسرية لجواز ان يكون عرضية قلت
قد مر ان الملك فيها مثل مستدير يحرك بالملك وحركته عرضية بل
ذاتية قال فصل في ان المحرك للملك يجب ان يكون مجردا عن المادة اقول

لانطباق الزمان على الحركة المطلقة على المسافة فعلم ان الحركة التي قطعه
للزمان ليست مستمرة فيكون مستديرة ومن الحركة المستديرة ما يكون انيا غير
مستمرة فيه والا لزم انقطاع الزمان لما مر لزم الزمان مقدار الحركة التي تحركه
اسرع الحركات لان لها مقدرا مع الحركات ولا شيء من غير الاسرع كذلك
فالحركة التي تقطع الزمان الحركة المستمرة التي هي حركة الفلك الاعظم فاذن الفلك
يحركه على الاستدارة دائما وهو المطلوب قلت ان اردت ان يكون الجسم
عند وصوله الى احد طرفيه يميز بوصوله انيا يكون واصلا الى احد طرفيه فهو
مم ولم اردت انه لا يكون واصلا الى الحد تمامه فلم نسلم انه ليس كذلك
وايضا لم علمتم ان الجسم في ذلك الزمان المخروط مثلا ليس غير متحرك قلت
للاول متوجه لكن غير قادح في المقصود فان يكون الوصول الى الطرف
انيا اولى وذكر الدليل على استظهار وايضا ما انك فجوابه ان الجسم لو كان
متحركا في ذلك الزمان لكان متحركا على الطرف ولا عنه وذلك محال
هذا ايضا قول ايضا لم هذا واسع سؤال مقدر تقديره السؤال لم لا يجوز
ان يحال لوجوب السكون بين الحركة الصاعدة والهابطة بل لم لا يجوز
ان يجعل النازل على مقدار ملاقاته للجسم المرسل الى فوق لانتهاء ممانعه
عن النزول وهو مستبعد جدا وتقرير الجواب ان ممانعة الزمان
لسكون الجسم في حركته الميل آنية زمانية والا لما كون زمانيا
ممانعا للزمان فانا نمنع ممانعة الزمان في زمان وقته بطرفه لانه بين
ان السكون لا يكون آنيا كالحركة التي بعدها على ان السكون لو كان

العوج الحركة للملك ح وقد عرفت ان لا نسلم ان القوى على افعال غير متناهية بحسب الشدة
والضعف والقوة ولا شك في القوى الجسمانية كذلك بل هي على افعال غير متناهية
كذلك ملائمة للهيولى القوة الحركة ح جسمانية اما الصغرى فلما مر ان الملك
يحرك على الاستدارة دائما والحركات مسافتها متناهية ح
الاولى ان كل جسمانية فهي قابلة للتوهين لكونه حالة في الجسم المنقسم والمحل
في المنقسم منقسم وكل قوة قابلة للتوهين فان كل جزء منها يقوى على شيء والجملة
على مجموع ملك لا شيئا او لا لكان لكل مساويا للكل في اثير مثلا فالكل ملك
لانهم ان كل قوة حالة في الجسم فهي منقسمة بانقسام وكل الجسم
فان القوى الساذجة والكواكب جسمانية مع انها لا تنقسم بانقسام محالها
لكون تلك المحال اجساما آلية ملك المراد ان كل قوة جسمانية متناهية حالة
في جسم بسيط منقسم بانقسام فللانتقاض المقدمة الثانية لم لا يجوز ان يكون
اذا كانت جسمانية لا كذا وان يعوض بسبب كبر الجسم وصغر تفاوت في القبول
لان الجسم من حيث هو جسم غير مقتض لشيء بل لا يمنع عنه بل لكل قوة محلة
فصغيرها يقبل اذا فرضنا دونه عن الكل بالقوة كما تساوى في قبول
الحركة والا لكان الجسم من حيث هو جسم مانعا عنه فان ملك ملازم لا نسلم
ان يعوض بسبب كبر الجسم وصغر تفاوت في القبول بجواز ان يكون
في جسمها معاوقة كما في المركبات ملك المراد بالقوة التي لم يكن في جسمها
معاوقة كما في البسائط واذا تبين هذا صح ان القوة الجسمانية
لا تقوى على افعال غير متناهية والا فلكن منها ما لا تقوى على حمله متناهية

للملك ح
تنبيه ح
انظر
من مبدأ

من مبدأ اصغر او على جملة غير متناهية لا سبيل الى الثاني والا فالمجموع تقوى
على ما هو زائد على ما تقوى الخ، علة لا مساغ الاستواء في المطلوب مع العلة
الاختلاف في العلة ولا يمكن ان يكون دكاك المجموع ازيد بناء على كبر الجسم
لما مر في المقدمة الثانية ان لا يكون سبب الصغر والكبر عاد في القبول
على الزمان على غير المساوي التي الخ، ظاهر ان المتناهي
ملف فعلم ان الخ، تقوى على جملة متناهية والى الآخر متناهية فالمجموع
لا تقوى على غير المساوي لان انضمام المساوي الى المساوي لا يوجب اللاتناهي
ولا يمكن ان نمنع الحصر هنا، على ان الخ، لا تقوى على جملة لما مر في المقدمة
الاولى ثبت ان كل ما تقوى عليه القوة الجسمانية فهو متناه وانما قال
لا يوجب اللاتناهي ولم يقل موجب للتناهي لان معدوما سلب
لانتفاء المجموع فانه يقتضي انتفاءه ولعله انما عدد عن المساوي بالتفاوت
النظام لان الزمان على غير المساوي اذا لم يكن للانتظام متناهيا
عن مسألة كالشهور والسنين الحاصلة فانها غير متناهية مع
ان الشهور اكثر من السنين وكذا حكم الالوف المتضاعفة والمئات
المتضاعفة الا غير انها يجيء فان قلت لم لا يجوز ان تقوى الخ، على جملة
مساوية والكل من حيث هو كل يقوى على افعال غير متناهية قوله
لان الخ، الآخر ايضا كذلك فالمجموع لا تقوى على غير المتناهي
قلنا لم لا يجوز ان تقوى كل واحد من الكل على الانزال على
جملة مساوية والمجموع من حيث هو مجموع تقوى على جملة غير مساوية فانه لا لم

انظر
من مبدأ

فانه لا بد من تماس مجموع وكل واحد من الفصول تماسا من جهات
كل القوى من حيث هو كل القوة لجواز ان تعدم كل القوى من حيث هو
كل القوى على اكثر من المجموع المذكور فلت القوى الحسية التي
كمالف ما حلاف الاجسام وتتناسب القوى تتناسب محالها المحله
بالصغر والكبر لما مر انها حالة فيه متجزية تنجزي منها قسمة القوى التي
في بعض الجسم الى القوى التي في كله كقسمة ذلك البعض من الجسم
الى الكل منه فلو كان كل القوى عشرة مثلا مع كون بعض القوى مساويا
كان ستة مساوية الى عشرة كقسمة ستة الى عشرة ف قال

فصل في ان المحرك القريب للفلك هو جسم حساسية هو الجسم الباقي بالشكل المطبع

القريب للفلك هو جسم حساسية من صورته المطبعة الحالة في جرمه

لان حركة الفلك اختيارية لما مر والحركة الاختيارية لا تصدر الا عن قوة حساسة

كل ما وجد للاسفل الاول لان التصور الكلي نسبته الى جميع الجزئيات

على السوية فلا يقع به بعض الجزئيات دون البعض والا لزم الترجيح

بلا مرجح فبقي ان المحرك للفلك قوة حساسة له تصورات جزئية وكل ما له

تصورات جزئية فهو قوة حساسة لان التصور الجزئي يتبع ميلا اصغر من

وتوسم من اكبر فما قال يكون الاختلاف بالصغر والكبر لاختلاف الصورتين

بالكمية لو لاختلاف في الماهية منه بالصغر والكبر او اختلاف الصورتين

بالكمية او لاختلاف الماخوذ منه بالصغر والكبر او لاختلاف المحل

لا سبيل الاول لانا نعلم ان الصور على الكثير نوعها واحد ولا الى الثاني

لان

لان الصور المحله بالصغر والكبر لا بد ان يكون ما وجد منها في خارج قد
لا يكون هو ما وجد عن اوفى الخارج صغيرا ثالث فتكون الصور الكبرى
مرتسمة في محل غير ما ارتسمت فيه الصغرى فتنقسم وما ينقسم فانه جسماني
لامساع انسام المحل فليس المباشر القريب للفلك جوهرا مجردا
بل هو قوة جسمانية وهو الخط فان قلت لم لا يجوز ان تكون الاختلاف
الاعراض كالشكل والسواد والبياض قلت الغرض تساوي ما فيها

قال الفن الثالث في العناصر وما يتركب منها

والبسائط التي هي العناصر هي اربعة السابط العنصرية تنحصر
في اربعة وهي الماء والارض والهواء والنار لانها اما ان تكون حارا او
او باردا او عمل التعديس اما ان تكون رطبا او يابسا فالحار اليابس
هو النار والحار الرطب هو الهواء والبارد اليابس هو الارض والبارد
الرطب هو الماء وكل واحد منها مخالف الآخر في نصوص الطبيعة
اذ الصور النوعية والاشتغال كل منها في ضد الآخر والمماثلة
اذ لا شغل شيء منها في ضد الآخر بل لا بد تقوم احدها حتى يستوفيه الآخر
فالمقدم مثله وكل واحد من البسائط العنصرية قابل للكون والفساد
فان الماء يسخن جوا وذلك حتى يتصعد من بعض المياه التي تنعقد
سحابا بعد حر وجاء منها فان قلت لعل ذلك ان الماء كامنة اجزاء
ارضية فتجزت او انفصل عنها الماء وابتعدت قلت قد ترى الماء صرفا
وبعقد في زمان سريع بحيث يعلم ان ليس فيه من الاجزاء الارضية بقدر

(هامش) ب اما بسائط او مركبات والكل اما مفارق او نبات او حيوان فكل منها فصل يشتمل على ذكر سومه واقسامه وبعض احكامه

الجو الحاصل منه وان لم يحج الاجزاء التي فيه ذلك الزمان الشروع ولو كانت
الاجزاء من الارض فيه على تلك الكثرة لشوهدت وليس كذلك والمجد
ينقلب ماء كما يغلظ اصحاب الاكسير والهواء ينقلب
ماء كما تقدم في قلل الجبال ان الهواء الشديد البرد يغلظ ويتقاطر دفعة
فان قلت الهواء لو انجمد سمي ما الشديد البرد لكان يلزم من ذلك ان يستمر
الثلج والبرد الى ان يعم الفصل والهواء الان بعد نزول الثلج يصير الهواء
ابرد مما كان قبله ويوم الصحو ابرد من يوم المطر قلت اذا لم يحصل
ذلك مع شدة البرد المحيل للهواء ماء فلوجود مانع او لعدم شرط ولم يطلع
عليه والثاني هو الاظهر لانه لو كان شديد البرد من خلل الانجماد بحيث ينقلب
ماء كله والهواء ينقلب نارا كما في كور الحدادين ويكون ذلك مانعا من
النفوذ على الكور وسد الطرق التي يدخل منها الهواء الجديد والنار
ينقلب هواء كما كانت شديد البرد من الثلج المنفصل عن السحاب
ليست نارا لانها لا تحرق ولا تحرق ما يحاذيها على بعض الجوانب كما لو كان
في جميعه فاذن انقلبت هواء وبدون الانقلابات دال على ان الثلج عناصر
سوى المشتركة يحصل صوت وتلبس صوت اخر ثم لو لا ذلك لكان الانقلاب
مما لا فان صيرورة الهواء ماء دون اخرى ظاهر الامساك وذلك كصيرورة
السواد بياضا لا الاسود ابيض ما ان نزول من الثلج سواد وكحصل
فيه بياض ويقول ايضا الكيفيات زائدة على الصور النوعية لانه يحصل
الكيفيات ويبدل مثل بياض الثلج من ان يتسخن لو ان تحلف على

الجمع

الجمع والايمان مع بقاء الصور النوعية ومن الظاهر ان العنصر غير المحفوظ
في الاحوال فانه لا يمكن النار لا تبقى نارا بعد زوال الحرارة عنها
وكذا الهواء والارض لا يبقى هواء وارضا بعد زوال البرودة والجمع
عنها بل ان حكمت بذلك مطلقا فهو غير مسلم فان تبدل الحكم
بتبدل الحال لا سلطانها فهو مسلم لكن لا يضر سلامة الشيء كيفما حال
السالمة لا تدل على سلامة ما حال المركب من بعض ذلك وبما قلنا
اندفع ما يحكم بذلك حكما كليا سالما للجمع في جميع الاحوال والبسائط
العنصرية اذا اجتمعت في المركب وفعل بعضها في بعض بتوليد الامتزاج (الهواء والبرودة والرطوبة والسوداء)
وكسر كل واحد منها سورة كيفية الآخر فحصل كيفية متوسطة بين الكيفيات
المتضادة متشابهة في جميع اجزائه ومن المدارج وبيانه ان العناصر اذا
امتزجت وتفاعلت فلا يمكن ان تفعل كل واحد منها في الآخر من حيث
هو منفعل عن الآخر فان الفعل والانفعال متلازمان لا يصوران من حيثية
واحدة متشابهة والا فان كان الفعل مقدما على الانفعال صار الغالب
مغلوبا وعن مغلوبه ولو كان متأخرا عنه صار المغلوب غالبا على
غالبه وان حصلا معا كان الشيء الواحد غالبا ومغلوبا معا عن شيء واحد
وكلاهما فاذن تفعل كل واحد منها بصورته وتنفعل بما دونها في كيفيته
وبذا تحكم الجزء الى استقل فان المتوكل مادته والحي كل صورته النوعية وبعد
ذلك يحصل العناصر في الكيفيات المتضادة المتبعثة عن تلك الصور
حتى تحصل كيفية متوسطة متشابهة في جميع الاجزاء وملاك الكيفية المتوسطة

في المزاج وذلك الاصباغ من الامزاج واذا لم ينته التفاعل الى حد التشابه
في جميع الاجزاء اسمي المركب الامزاجا والا فمن كون تاما متوسطة
بين لزم كون ذلك الكيف تستخفي بالماس الى البارد وتستبرد بالماس
الى الحار وكذا في الرطوبة واليبوسة وبهذا العدد يخرج الالوان والطعوم
والروائح عن الحد اذ شئ منها لا يستخفي بالماس الى البارد ولا يستبرد
الى الحار والمراد من التضاد المخالفة اذ لو حمل التضاد على المعنى الذي
يكون بين الشيئين غاية الخلاف لما كان هذا الحد مساويا للمزاج اذ كثير الواقع بين
الاسطقسات متمايزة قد ذكرت كيفياتها بحسب المزاج الاول
فان قلت ان اراد بالقوى المتضادة الصور النوعية فهو باطل اذ قد
بين لزوم التضاد بين الجواهر والصور النوعية جواهر وان اراد بها الكيفيات
فذلك ايضا باطل اذ الفعل والانفعال لا يكون بين الكيفيات والا لزم
الخلل المذكور قلت اراد بها الصور والتضاد والتخالف ولا اشكال
او اراد بها الكيفيات واسناد الفعل والانفعال اليها لا على سبيل
الاستقلال بل بالواسطة فان الصور انما تفعل في غيرها وتنفعل
بتوسط الكيفية فان الماء الحار اذا امتزج بالماء البارد انفعلت
مادة البارد من الحار كما تفعل مادة الحار من البارد ولم تزل لكن
منال صور [illegible] فاذن ظهر ان الفاعل هي الصور بتوسط
الكيفية وان المنفعل هي المزاج المحمول في الكيفية لا الكيفية فان
الكيفية نفسها لا تتحمل ولا تستحيل بل تتبدل ومحلها يستحيل فيها

منسخة ج

قال

قال المصنف في تتمات الجواب: حول هذا الفصل في الكلمات التي
حدوثها من العناصر بعد تركب وهي تنقسم الى ما يحدث فوق الارض والى ما تحت
فيها اما الاول فمعلوم ان الشمس اذا اشرقت على الماء والاراضي الرطبة
تحلل منها ابخرة مختلفة في جواهرها واصنافها لا تقدر عليها في الحس
بسبب كثرتها بخار الماء الذي اذا تصاعد الى الجو فان تحللت
منه الابخرة المائية لشدة سخونة شعاع الشمس انقلب كل هواء
والا فان بلغ الى الطبقة الباردة لانطباع ما فيه شعاع الشمس
بالانعكاس عنها وهي الطبقة الباردة زمهريرية ولم يكن هناك
برد قوي تكاثف وكل البخار بسبب وكل القدر من البرد واجتمع
وتقاطر فالبخار المجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان كان
البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها او لا يصل
فان وصل ينزل ثلجا لان ذلك الاجزاء الصغيرة لعقدت اي وانضم
بعضها الى بعض فيهبط كالثلج المجموع وان لم يصل قبل اجتماعها بل
بعد انجماد ونزل فصار الشيء الذي هو مستدير الاتساق ذو اوتار يسمى
الحب الشديد ويسمى بردا وان لم يبلغ الى الطبقة الباردة لقلة حرارته
فان كان كثيرا سعد سحابا ماطرا وان كان فيما دون الطبقة الباردة
برد عاقد فان الهواء المجاور للماء والارض يستفيد كمية البرد منها
ولذا قدم منع المقدم واما اذا لم يكن هناك برد لم يمنع المتاخر فلا يعقد
وحينئذ يحصل الضباب والنزكاب فيسلا فاذا ضربه البرد فان لم ينجمد

وكثف ج

هو الطل وان انجمد فهو الصقيع وهو الذي يسقط من
السماء بالليل شبيها بالثلج وانما قال السبب لا كثر لان
المطر قد يحدث من بخار متصاعد لغلبة البرد على الهواء
والشمس اذا اشرقت على الارض اليابسة تحللت
منها ابخرة نارية تخالطها اجزاء ارضية لا تميز عنها في الحس
ويسمى المركب منها دخانا فالدخان اذا اختلط بالبخار
وتصاعدا ان تعالى الطبقة الباردة تصعد البخار سحابا ويحتبس الدخان فيه ويطلب الصعود وان بقي على الحالة
والنزول ان تقل كيف ما كان يمزق السحاب تمزيقا
عنيفا فتحدث منه الرعد وان اشتعل لشدة الحركة والمحاكة
حدث البرق ان كان لطيفا والصاعقة ان كان غليظا
ولا ينطفئ في الجو بل ينزل الى السفل والسحاب اذا تثقل لاستيلاء
البرد عليه او تدفع الى اسفل فتمزج به الهواء فيحدث
المطر وربما كان حدوث المطر من كون الحركة الفلكية تردد الابخرة
الى الجهات المخالفة عند وصولها الى كرة النار لعدم انكسار
حرها كما يرد بعض الاجرام السماوية عن جهات محاذية فيمتزج به
الهواء وقد تكون لانبساط الهواء بالتخلخل في جهة واندفاعه
الى اخرى وقد تكون بالانكسار الى الدخان الصاعد الى الطبقة
الباردة ونزوله وتمزج الهواء بسبب ذلك ومتى كان الرياح

التخلخل عبارة عن ازدياد حجم الجسم من غير انضمام شيء اليه

ما يكون

ما يكون سحابا مطرا قالا حاقة وملوان يكون السبب فيه بقية
مادة الشهب او امرون على ارض غلبت عليها الحرارة ان متقدمة
اذا وقع الضوء على جسم صقيل عكس من الصقيل الى جسم
آخر وضعف من الجسم الصقيل كوضع المضيء من الصقيل بشرط ان
لا يكون جهة مخالفة لجهة المضيء كما ترى انعكاس الصوء من الشعاع
النافذ في كوة الواقع على صقيل كالماء الى الجدار المقابل للكوة
مقدمة اجزاء المرآة اذا كانت صحيحة فلا تؤدي سطح المرائي بل صورة ضوء
ولونه. ان كان ملونا ويدل عليه الوجه واذا تعددت المقدمات
صعوبة اذا حدثت في خلاف جهة الشمس حين كانت قريبة على الافق
اجزاء شفافة صافية وضوءها على سمت الاستدارة وكان وراءها
جسم كثيف كجبل او سحاب مظلم وبطؤنا الى ملك الاجزاء الرشية
صادفت الشمس في خلاف جهة البطء انعكس سعاع البصر منها
الى الشمس لكونها صقيلة كالمرآة فادت ضوء الشمس دون
الشكل لكونها صغيرة جدا وليس مقعرة ولا محدبة واما احتاج حدقتها الى
ان تكون مدارا لملك الاجزاء الرشية الى ذواته جسم كثيف كالبصير
مرآة كالبلور فانها اذا استديرت من الجانب الآخر بكثيف صارت
مرآة واذا لم تستدر لم تصر مرآة واختلافها في الوانها لست اصلاف
ضوء النهار النيرة ولون الغمام وتركيبها واذا حدثت في الجواء آ
رطبة صقيلة وضوءها كوضع دارة واحاطة غيم رقيق لطيف

لا يجب ما وراء عن الابصار متعاكس منها ضوء البصر اذا وقع
عليها الى القرص ويؤدي ضوء القمر دون شكله ويرى كل واحد منها وراء
ملك الذي ضوئه فيه وهذا بين مفسد ومن الهالة واذا بلغ الدخان
الى كرة النار وقع اتصاله [illegible] من الارض فلاح اما ان يكون
لطيفا او غليظا فان كان لطيفا فانه تشتعل وانقلب الى النار ويلتهب
بسرعة حتى يرى كالسلخ فهو الشهاب وان لم يشتعل بل احرق وبقي
فيه الاحراق يرى كانه ذوابة او ذنب او حوله له قرون او ان كان غليظا
ووصل الى كرة النار حدثت فيه علامات حمرة وسوء والتزم بقطع اتصاله
من الارض فحرق وينزل احراقه الى الارض فيرى كانه نار تنزل من السماء
الى الارض وهو الصاعق واما الرعد ويحدث في الارض فهو اما في جسمها او
تحتها فمن ذلك ارتفاع الجبال وانتلال واما في الذي ذكره وانفجار العيون
اما ارتفاع الجبال فسببه ان الريح العظيم اذا صادف طينا كثيرا
لزجا اما دفعه او على مرور الايام عقد حجرا عظيما وذلك الطين
بعد تجفيف يختلف اجزاء في الصلابة والرخاوة والمياه القوية الجرى
او الرياح العاصفة تحفر الوهاد فيبقى الصلبة مرتفعة لكون الرياح
والسيول لا تزال يفوض حصل في تلك الحفر واما العيون فسببها
ان الابخرة التي تحدث تحت الارض انقلبت مياها بسبب البرد

فان كثرة حدثت لا سيما الارض وانشق منها الارض فان كان
لها مدد جبان تتبع كل جزء جزء آخر حدثت منها العيون الجارية
والا فالعيون الراكدة واما الزلزلة فسببها ان الريح اذا تولد
تحت الارض ريح او بخار او دخان ولا منفذ في مجاري الارض
اما لغلظه او لكون وجه الارض متكاثفا متراكم الاجزاء او خشيا
جدا اجتمع وحاول ذلك الخروج ولم يمكن تحريك في ذاته ووكل الارض
وربما تشق الارض بعدته وقد ينفصل منه نار محرقة او صوت
هائل بعد [illegible] فصل في المعادن الخ [illegible]
الانجم والارض فنه المجتمعة في باطن الجبال والارض
اذا اختلطت على ضروب من الاختلاط المختلفة في الكم والكيف
وبحسب اختلاف الامكنة وفصول السنة يكون منها الاجسام
المعدنية فان غلب البخار على الدخان فان كان غالبا جدا كان
منه جواهر غير منطرقة كالياقوت واليشم والبلور والزئبق
وان لم يكن على يكون امزاج البخار والدخان امزاجا قريبا
من الاعتدال كان منها الاجسام المنطرقة كالرصاص والاسرب
وغيرهما وان غلب الدخان على البخار تولد الملح والزاج
والنوشادر والكبريت والزئبق يحصل من تجاذ

عن بخار ممتزج مع دخان كبريتي امتزاجا محكما لم ينفصل عنه والكبريت عن بخار
ممتزج مع دخان ومنه امتزاجا تاما حتى يحصل فيه دهنيته والذي يدل على
ان الاجزاء الارضية الدخانية غالبة على النوشادر واللح وما اشبههما انه قد يتخذ النوشادر
من سخام الآتون بالتصعيد واللح من الكبريت والرماد بان يطبخ بالماء ويصفى ويطبخ
حتى يتعقد ملحا ومن اصلاط الزنك والكبريت تولد الاجسام المسطرقة الصابرة
على النار الذايبة لها وان كان باجلها وهو الذهب والفضة والحمل النحاس
والكدر والرصاص والاسرب والحارصيني ويشبه ان يكون احلان من الاجسام
بب ان الزنك والكبريت اذا خالصا تبخرا وكان انطباخ الزنك بالكبريت
انطباخا ناما فان كان الكبريت محمرا فانه في صباغته يطبخ غير محرقة تولد
الذهب وان كان الكبريت اصفر تولد الفضة وامثالها الى ناقصين وكان
الكبريت في صباغته لكن قبل استكمال النضج وصل اليه بعد ذلك قد
تولد الحارصيني وان كان الزنك نقيا والكبريت رديا فان كان الكبريت
في الحرافية تولد النحاس وان كان الزنك غير جيد المخالطة للكبريت تولد
تولد للرصاص وان كان الزنك والكبريت ردينين فان كان الزنك مختلطا
ارضيا وكان الكبريت مع رداءته محمرا تولد الحديد وان كان مع رداءتها
ضعيف التركيب تولد الاسرب وهو الرصاص الاسود فان قلت
ان الاكسن اذا لبث زمانا تصاعدت منه اجزاء الزنك فلم لا يتولد الاكسن كثيرا

فصل في النبات كل مركب من العناصر ذي صوت نوعه اما ان يكون صورته
مبدأ الهضم للحس والحركة الارادية اولا وبالآول هو المدرك كالحيوان والنبات اما ان يكون
صورته مبدأ للتغذية والنمو والتوليد اولا وبالآول هو المركب النباتي والنبات
هو المركب الحي فاذن النبات له قوى عديدة الشوء وتصدر عنها حركات مختلفة
هي حركة الاقطار للنمو اعمال مختلفة وهي التغذية والنمو وتوليد المثل
بالقوى المختلفة فان الواحد لا تصدر عنه افاعيل مختلفة الا بالقوى وبالآلات المختلفة
وبهي تلك القوى العديدة الشوء نباتا تاما فان قلت قد شوهد
ان بعض الاناث من النخيل يحمل الى جنبه بعض الذكور وهي بعض النخيل
تكون البسر فما الى خلاف ذلك فكذا سبيل عروق الا الصنوبر الذي فيه
المارن الذكر والحوافي انثى بعضه وكذا سبيل الجاورانها وهذا دليل على ان للنخيل
مع النبات شعورا واداركا قلت هذا لا يوجب بالجزم بذلك كوارا ان تكون هذه الافعال
الصادرة طبيعية فان قلت قد قيل ان للحيوان تغذيه وتنميه وتوليدا وقلت لا
كلام في حيوان منقول من الرأس كل مركب ذي صوت اما ان لا يحس لها كون صورته
مبدأ للحس والحركة الارادية او يحس لها ذلك والآول ان لم يحس بصورته
مبدأ التغذية والتنمية والتوليد فهو المركب المعدني وان يحس لها ذلك فهو المركب النباتي والثاني
هو المركب الحيواني وقد عرفت في السفلي النباتية بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة
ما يتولد ويتغذى ويتنمى بالكمال الذي به يكمل النوع وبالآول احترازا عن كمالات الجسم

عن الكمالات الثانية وهي الكمالات النوعية والاعراض الثانية
الكمال الاول ما يكون عليه
النوع والكمال الثاني
ما يكون عليه
فان قلت
الكمال الاول
الكمال الثاني
عليه كمال
ان يكون

آلي هو

وتلخص بها ان مدرك الجسم
الذي هي صورته هو

عن كمالات الجسم الصناعي التي للاشكال التي للسرير وقولنا اي كونه ذا آلات
يصدر عنه بتوسطها الافاعيل التي هي التغذية والنمو والتوليد وصورا قرار
عن كمالات البسائط العنصرية وقولنا ما به يولد ويربى وينتقل الى الحيوان
النفس كما سوانه والا لشمله فيما قبله وقولنا ما به ينمو وقولنا اول
كل فعل يكون مستندا الى القوى والتي تغاذيه هي التي تميل جسما آخر الى
شبه جسم الغاذي الى الشبه الذي هي فيه بدل ما يتحلل فعل الغاذية ومحلها
هو الغذاء وغايتها اخلاف بدل المتحلل والنمو الذي هو الثاني
زيادة الذي هي فيه في اقطار طولا وعرضا وعمقا الى ان يبلغ كمال النشوء على
على تناسب طبيعي فاقطار الجسم النامي هي الصناعية
مان الصانع اذا اخذ قدرا من الماء فان زاد في طوله او في عرضه نقص عن
عمقه وبالعكس واما قال الى ان يبلغ كمال النشوء لخرج النمو الذي هو
شر كما في الاورام والاقطار بالصاب ماده الغذاء الذي نقص فان
كمال ما تقتضيه الطبيعة ولا تقتضيه ان يبلغ الجسم الى غاية نشوه واما قال
على تناسب طبيعي لخرج الزيادات الخارجة عن المجرى الطبيعي كالورم وبانيا
النوعان الاولان لشخص والنوع المولد من الى باقي اقسام الجسم الآلي هي فيه
جزا بعد الهضم التام وجعله ماده ومبدأ لمثله ويعني اه علم انه
عما فسر لقبها ما وكن المصنف والثاني المصون وهي التي تفيد بعد استيفاء له

وانا قال غريزي و

وانا قال طبيعي و

الذي هو فيه نظر لان الاورام غير واقعة
بالاقطار والاولى ان يقال
بحوازيوم صحيح البدن في الصغائر
والقلب وهو سيد الاسباب ويوم السقائر
عند الاكثرين

تبدیه بعد استحالة اکثر المحتذیات الصور والقوی والاعراض کاصلة للنوع ویدفع
القوی المولدة لاجل النوع والغاذیه کذب الغذاء وتفکه ویهضمه ویدفع فضلته
فان فعل الغاذیه هو تغییر المادة الغذائیة واعدادها لان یستحیل لقبول الصور
العضویه والمادة لا تعطی صورها بذاتها ولا هی ایضا حاصلة عند العضو فلابد ان یکون
بها وذلک اما ان یکون بعون قوی فلک القوی فی الغاذیه او المادة
او العضو ولم یکن شیء منها کذلک فی احتیاج الان یتغیر ویستحیل الی جوهر و
والا استحال حرکة فی الکیف ولکن حرکة فی زمان فلابد من زمان فیه یستحیل
الی جوهر ولان یخلط جسم رطب سیالا تستحیل ان تقف بنفسها لجاذبة قوی
اما کذلک بعون قوی فلک القوی فی الماسکة ولان آلة القوة الغاذیه اما یکون
الماسورة متعاریة لان یسهل للصور العضویه ولابد ان یجعله متعاریا لان یسهل
بالهضم والا ولا یمکن ان یکون بعون قوی فلک القوی فی الماضمة ولان الغذاء مرکب
من جوهرین احدهما صالح لان یشبه بالمغتذی وثانیهما غیر صالح له فلم یکن بد من بقاء
فضلة عن مفعم الهاضمة وهذه الفضلة لو بقیت فی العضو اضرت به من وجهین
الاول انها اذا اجتمعت فی العضو یضیق علیه المکان ویمنع مادة اخری یمتلئ
الی اتیانها الی العضو الثانی اذا اجتمعت فی العضو تضغط العضو وتثقله
وتغیر حرارته الغریزیه فلابد ان یدفع ما بقی فی العضو مما لا یحتاج الیه وذلک
وذلک ان یکون بعون قوی فلک القوی فی الدافعة وان یکون للقوی الغاذیه فی

فی جاذبه وماسکه وهاضمه ودافعه للثقل والثانیه تقف من الفعل او اوسعی
الغاذیه تفعل الی ان تعجز لوجوب تناهی القوی فیعرض الموت الطبعی

فصل ٤ فی ان الحس الحیوانی کمال اول لجسم طبعی الی من شانه مادرک الجزئیات
ویحرک بالارادة * فقد لنا کمال اول لجسم طبعی کالجنس وقولنا من شانه مادرک
الجزئیات لیفصل المیز الحاصل من النفس النباتیة فانها وان مدرکة للجزئیات فهی
محرکة والمدرکة اما فی الظاهر او فی الباطن اما التی فی الظاهر فهی الحواس الخمس
التی هی السمع والبصر والشم والذوق واللمس فالسمع فی موضعه العصب المفروش
فی مقعر الصماخ مدرک مایدرکه الهواء المنضغط من قارع ومقروع
وهو الصوت والبصر فی مؤخر العین والتقاطع الصلیبی من العصبتین
الآتیتین الی العینین علی التفصیل المذکور فی التشریح فی شانها وادراک الانواع الاربعة
والشم فی موضعه زائدتا مقدم الدماغ شبیهتا ثدی الحلمتین الذی تدرک مایلاقیها
من الروائح والذوق فی مبتثة فی العصب المفروش علی لحم اللسان من شانه ادراک
الطعوم بشرط الیبس والرطوبة الغریزیة العدیمة الطعم التی فی الفم واللمس فی مبثوثة
فی جمیع جلد البدن مدرک لما یکرهان والبرودة والرطوبة والیبوسة والصلابة
واللین واللزوجة والخشونة وامثالها فی الحس المشترک والخیال والوهم
والحافظ والمتصرفة اما امکان یکون مدرکة فقط او مدرکة ومحرکة والاول
اما ان یکون مدرکا للصور کالمتخیلة ومن الحس المشترک واللسان للجزئیة ومن الوهم

وتلك الحاصة هي التي تبين الخزانة فخزانة الحس المشترك الخيال وخزانة
الوهم الحافظة والذاكرة ومن المدركة المصورة وسمي ممكنة باعتبار استخدام الحس
لها وممثلة باعتبار كونها للوهم او للمتصرفة بتركيبها والحس المشترك في
مؤخر البطن الاول من الدماغ مقبل جمع الصور المنطبعة في
الحواس الظاهرة والذي يدل عليه وجهان احدهما ان الموجود في
البطن الاول حاسة واحدة وليس ذلك في الخارج فروع ان الموجود فيه
فقط والا فالبصر انما يدرك المقابل وليس المقابل الا البطن الاول وهو
في الفرع فقط والا فالبصر انما يتصل الارتسامات المتتالية بعضها بعض فيحصل خط
مستقيم والخيال ان يعقل ان يتصل الارتسامات المتتالية من البطن
الاول في البصر فانا نبصر النار في الليل بسرعة حتى يخيل الينا
دوام الفاعلة لان البصر لا يدرك الا المقابل فلنا ان نمنع لان ما ينطبع في جليديه
لا يزول الا بعد زمان يدل عليه البطء الا ترى ان الاوضاع المتضادة لا يتصل
الارتسام الا حتى بالسالبة قبل زوال الموجبة بما يحفظ واما يصلح الخيال لهذا في
مؤخر التجويف الاول من الدماغ يحفظ صور المحسوسات ويمثلها بعد
الغيبوبة وهي خزانة للحس المشترك والذي يدل عليه وجوه احدها ان
ان القبول غير الحفظ والدليل الواحد لعدم ما دون الآخر كالماء فانه يقبل ولا يحفظ
والشمع بالعكس الوجه الثاني ان يكون الذي الوهم ادراكه ادراك الحس
لا يكون مدركه الا بعد ان يكون مدركا للحس اولا الوهم ادراكه كادراك
الشاة في الخيال والخيال يحفظ صورة ويصورها ثانيا واما الحافظة فهي
في الجوف الاخير من الدماغ يحفظ ما يدركه الذي الوهمية من المعاني الجزئية
الموجودة في المحسوسات وهي خزانة الذي الوهمية كما ان الخيال خزانة الحس المشترك
واما المتصرفة فهي في مؤخر التجويف الاوسط من الدماغ في شأنها تركيب
بعض الصور مع بعض او تفصيل بعض الصور عن بعض فالشيخ الذي الوهمية
الدماغ لكنه لكن الاخص بها التجويف الاوسط

فالقابلة هي التي تحس المشترك عند الحافظة وهي الخيال فاذا ادرك الحس
المشترك حزنا عند الخيال فاذا اذا شاهدنا صورا ثم ذهلنا عنها زمانا ثم
شاهدنا ما من نوعها حكم عليها بانها هي التي شاهدناها قبل هذا لان الصورة
محفوظة فمتى زمان الذهول مسح منا الحكم بانها هي التي شاهدناها قبل وهي قابلة
ان يحول منه الملاءمة ممنوعة كوان يكون لها فاظهانها في بعض الاشياء الغائبة
عنا ويكون الاختلاف من حالتي الذهول والنسيان بملكة الاتصال وعدمها و
واما الوهم فهو في مؤخر التجويف الاوسط من الدماغ ادراك المعاني الجزئية
في المحسوسات كالحكم بان الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه
وهي مخزن لما يدركه الصور وحفظها وتتصرف فيها فان قلت سلمنا ادراك الذي
لعداوة الذئب مدركة له فعداوة ادراك المحسوس قلت للذي الحس لعداوة الذئب
لا تكون مدركة الا بعد ان يكون مدركا له على الاول للوهم ادراكه كما ادراكه للشاة
في الخيال والخيال يحصل مدركه ويصورها ثانيا واما الحافظة فهي في مؤخر
التجويف الاخير من الدماغ يحفظ ما يدركه الذي الوهمية من المعاني الجزئية
الموجودة في المحسوسات وهي خزانة الذي الوهمية كما ان الخيال خزانة الحس المشترك
واما المتصرفة فهي في مؤخر التجويف الاوسط من الدماغ في شأنها تركيب
بعض الصور مع بعض او تفصيل بعض الصور عن بعض فالشيخ الذي الوهمية
الدماغ لكنه لكن الاخص بها التجويف الاوسط

سبحان ح

وسلطان المتخيلة في الجزء الاول من دماغ البهوس وانما علم اصحابنا منذ القدم
القوى بهذا الموضع بان الآفة اذا طرقت الى هذا الموضع لتعطل فعل القوة الضعيفة
التي نسبت اليه واما القوى المحركة منهم الباعثة وفاعله اما الباعثة فهي التي اذا ادركت
في الخيال صورة مطلوبة او مهروبة عنها حملت القوة الفاعلة على التحريك نحو تلك
الصورة ان كانت مطلوبة او عنها ان كانت مهروبة عنها وان كانت فاعلة على تحريك
المتخيلة ضارة او نافعة طلبا للغلبة واما الفاعلة فهي القوى التي تصدر عنها
تحريكات الاعضاء بواسطة تمدد العضلات وارخائها فان قلت
لم قدم المدركة على المحركة قلت لان الادراك معلوم على المحركة الارادية لكونها متوقفة
على الادراك نحو الانسان تصور الشمس الباطنة كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة
ما يدرك الامور الكلية وتفعل الافاعيل المتكلمة فعولها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة
يفعل الغوى النباتية والحيوانية وحوه من جهة ما يدرك الامور الكلية وتفعل الافاعيل
الكلية كتفعل خصصه بالانسان فلما قوى عاملة مدركة لها الصورات والتصديقات
وتحكم بعضها على بعض وقوى عاملة محركة نحو الانسان الى الافعال الجزئية بالفكر والروية
على مقتضى آرائه تخصها بالقوى العاقلة لما ذكر ادراكات من المعقولات مراتب
ارجح لان الذي من شانه ان يقبل شيئا قد يكون بالقوة بالفعل
والقوى قد تكون بعيدة وقد تكون قريبة فالقوة الاولى ان تكون المتهيئة لانه

عن المعقولات ح

الاولى ح تكون من مبدء لها كما يستعد الطفل الكتابة وسمي ح بالعقل الهيولاني
تشبيها لها بالهيولى الجسمانية التي هي ذات صون وهي موضوعة لكل صورة
والقوة الثانية ان تحصل لها من المعقولات الاولية ما يمكنها ان بها تتوصل فيها وبها
الى النظريات كتحصيل الصبي الذي تتزعرع وعرف القلم والدواة وبسائط الكون
على ان يكتب سمي ح بالعقل بالملكة لتحصيلها ملكة الانتقال ح من الاوائل الى
الثواني والقوة الثالثة ان تحصل لها المعقولات المكتسبة بعد المعقولات الاولية
لكن ليست بطالبها وتوضع اليها بالفعل كانها صارت مخزونة عندها فمتى شاءت
طالبتها كتحصيل الكاتب المستكمل للصناعة اذا كان عنده كاتبا بالفعل ويسمى ح العقل
بالفعل وان كان بالقوة واقرب الى ما بعد الا انه قد يقوى الا الفعل جدا والقوة الرابعة
ان تكون الصور المعقولة المكتسبة حاضرة لها ومتى طالبتها بالفعل بانها عاقلة لها
كما تستعمل الصناعة ح قال مباشرتها وسمي ح عقلا مستفادا والانسان انما يخرج
بسبب يخرجها اليه اذا اتصلت به نوعا من الاتصال ومن العقل المطلق والغاية
القصوى وعند بنيم الجنس كسوانح والنوع الانساني والطان لعط العقل عليها
بالاشتراك حوك ثم العقل بالملكة ان كان في انفعاله نفسي في قدسية فاعلم
ان الاسعال من الاوائل الى الثواني قد يكون بالفكر وقد يكون بالحدس بان يتمثل
لكل الاوسط في الاذهن دفعة اما عقيب طلب وشوق ح حركة واما من غير اشتياق
وحركة ويتمثل حد الطرف وما يليه والفارق بين الفكر والحدس وجود الفكر وعدمها في الحدس وكل منهما

الكتابة ح

فرغ منه ح

الشيء ح

المعقولات

وكل منها كمختلف فيه الناس في فلته وكثرته وواحد منها وهو التفكر كمختلف فيه الناس
في بطئه وسرعته وكما يجد جانب النقصان تنتهي الى العديم كذلك وجد منتهي التفكر
فما يقين ان كان الذي يلي الروية على انتهائه الى غني في اكثر احواله عن التعلم والتفكر
ومنه من النفوس القوية قوله واعلم ان النوع الفاضل يجب عليه عن المادة يريد
ان يتبين ان حيث النوع الفاضل اي النفس الناطقة يجب عن المادة ويستبرأ وضع
والدليل عليه انها لو كانت داخلة في وضع ما ما ان لا تنقسم او تنقسم والاسبيل الى شيء منهما
فليست كما وان وضعت اما الاول فلان كل ما هو في وضع فهو منقسم لما تقدم في
الذي لا ينقسم واما الثاني فلان محمولاتها ان كان بسيطا فلا تنقسم لما ان الكل
في المنقسم منقسم صرورة ان الكل في احد جزئيه غير الكل في الجزء الآخر لاستلزام قيام
العرض الواحد بمحلين متحيزين وان كان البسيط سيطا منقسما وان كانت مدركة كل
مركب تتعقله منقسم بتعقل بسائطه فلا يتم انتفاء انقسام لكل اسلم قلت
فان قلت كل مركب شوقي يتعقل اجزائه واجزاؤه لا بد ان يكون
بسائطه لا منقسما فلا يكون مركب المعقولات المعقولة في غير مادة منقسما
فيجب انتهاؤها في التحليل الى ما لا ينقسم اصلا وتتعقل التي شوقي تتعقل جميع
اجزائه فيكون تعقل المركب منقسما فتعقل الاجزاء التي بنى المركب اليها
بالتحليل ويلزم عليه كلف المذكور ونقول ايضا ان التعقل ليس بالآلة
بجسد انه والا لعرض الكلال لصعف الذي كتعقل والحركة بجسد انه ليس كذلك لان القوي

تعقل ح

اجزاء ح

ان القوى البدنية بعد الاربعين تأخذ في الكلال والسعصان مع ان القوة
العاقلة هناك تأخذ في الكمال فان قلت الشيخ الرئيس كما كلت الآلة ضعفت
قواه البدنية كذلك كلت وضعف قوته العقلية واضمحلت ادراكاته قلت
لو كان الهرم موجبا لكلال النفس لوجب ان يكون موجبه عند فتور المزاج
والقوى ولكن كسب الكلال في ادراك المعقولات والشعور بالذات بعد الاربعين وليس
كذلك فان كثيرا من الشيخ يضعف جميع قواه الا العقلية يكون اماتيا واما يقين
الازدياد وكلال النفس ليس لذاتها بل لاستعمالها ما حول البدن والضعف
الطاري عليه فلا يكون مؤثرا في الاستعمال والتي قد تعرض لها من امور غير
ما يشغله عن امر نفسه لانه لا فعل لها في نفسه قوله وبعد ان تضاف النفوس
الناطقة حادثة فاعلم ان النفوس الناطقة حادثة بحدوث الابدان اذ هي مبدأ
المعلم واثباعده والدليل عليه انها لو لم تكن حادثة بحدوث الابدان لكانت موجودة
قبل البدن فالاختلاف بينها اما ان يكون بالمادة او بلوازمها او بعوارضها المفارقة لا يجوز
ان يكون بالمادة ولوازمها لان المادة مشتركة والاشتراك في واحد واحد لا تكون
المادة مشتركة كانت لوازمها ايضا كذلك ضرورة ان ما به الاشتراك غير ما به
الامتياز ولا يجوز ان يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض انما تلحق للشيء بسبب
القابل لان المادة لا تبقى العوارض لذاتها والا لكان العارض لازما مطلقا والقابل
للنفس اما مادة البدن فحتى لم تكن الابدان موجودة لم تكن النفوس موجودة فتكون حادثة عند

الاول ح

حدوث

عند حدوث الابدان وهو المراد فان قلت لم لا يجوز ان يكون كونها
سببا للفاعل وايضا لا يلزم من كون العالم للبدن بدنا وعرضيا للعوارض
المفارقة بسببيته اولا لم يكن عند البدن موجودا لا يكون موجبا لكونها تعلقها بدن اخر قبل
تعلقها بهذا البدن فلم تكن العوارض اما كما ان الجن بسبب الفاعل كما انه فاسترك
النفوس فيها ولو كانت قبل هذا البدن متعلقة ببدن آخر فنقل الكلام اليه وتعود
ان حادثة كحدوث هذا البدن ولو قبل جاز ان يكون قبل ذلك البدن ايضا نفس
متعلقة ببدن آخر قبله ولا الى نهاية يلزم التناسخ وهو باطل فالتقسيم
الآلهي تم اللهم الطفي بعون الله وحسن توفيقه العلم الباري الالهام
وهو مترتب عليه صون النفس الاول في تعاسيم الوجود وهو مترتب على حصول النفس
الاول في الكلي والجزئي هذا العلم ينظر في الامور التي لا تستقر الا مقارنة المادة
كجسمية في الوجود العيني وهي على قسمين ما لا يفارق البتة وما لم يكن كذلك بل
قد يفارق لكن لم يكن على جهة الوجوب والاستمرار وهذا كالوحدة والكثرة
فانها تان عرضان للاجسام وتان تعرضان للموجودات ولو كانتا في ذاتيهما
مستغرقتين للمادة لكانتا قد تا منفكتين عن البتة فما كان يوصف
بهما الموجودات كالنفوس والعقول مما لم تعان المادة البتة على قسم ما يكون
وجوده آنية وما يكون وجوده غير آنية فلذلك انت هذا العلم على ثلثة فصول
وترتب النفس الانساني في تعاسيم الوجود على حصول الفصل الاول في الكلي والجزئي وحصول الكلي في الانسان

منقول كالانسانية مثلا ليست الكثرة بالعدد وموجبة لكثرتين والا لكان الشيء
الواحد المعين في كماله الواحد موصوفا بالاعراض المتضادة كالمياض والاسود
والعالم والجاهل معا لان انسانية زيد غير انسانية خالد وبشتركان في مفهوم الانسانية
ودرك الاشتراك هو امر معقول في النفس مطابق لكل واحد من جزئياته
في الخارج على ما مر في النفس لو وجد في اي شخص من الاشخاص الخارجية لكان
الشخص معينا من غير تفاوت اصلا وبهذا ظهر جواب من قال ان الموجود
في الاعيان صور شخصية لا شخصية ولا شيء مما يصور به شخصية بكلي لانا لا نسلم الكلي فان معنى
كون الشيء كليا مطابقته لما في كل واحد من اشخاصه المذكورة والصور الذهنية
كذلك وان كانت صورا شخصية في نفس شخصية واما الجزئي فانما يعين بشخصانه
زائدة على الطبيعة الكلية كالاين والوضع والكم والكيف وغير ذلك فانها لا تعين
الا بصون غير مانعة من الشركة والنفس في حد ذاتها صون مانعة من الشركة فهي
زائدة على الطبيعة الكلية فصل في الوحدة والكثرة الواحد يقال كما
على ما لا انقسام له بوجه ما لا بالقوة ولا بالفعل وقد يقال على كل شيء لم يكن جهة الوحدة فيه
عين جهة الكثرة لامتناع ان يكون الشيء الواحد اكثر من واحد وجهة الوحدة اما
مقومة لتلك الكثرة على ان تلك الامور المتكثرة اشتركت في معنى اوجب ذلك
المعنى الحكم عليها بالاتحاد من جهة اشتراكها في ذلك المعنى او عارضة لتلك الكثرة على
معنى ان تلك الامور المتكثرة اشتركت في عارض اوجب ذلك العارض الحكم عليها بالاتحاد من جهة
اشتراكها

في نفس شخصية ج

الكلي ج

كما ج

معنى ج

الموجودات ج

شلا

بمقومه و

من جهة اشتداد كما فما او لا عارضة . او لا مقومة فان كانت فاما ان يكون مقولة في جواب ما هو
او مقولة في جواب اي شيء هو كالحيوان الناطق فان كانت مقولة في جواب ما هو فهو الواحد بالجنس ان كان على مختلفات
بالحقائق كالانسان والفرس او بالنوع ان كان على المتفقات بالحقائق كزيد وعمرو وان كانت مقولة في جواب
اي شيء هو فهو الواحد بالفصل فان هذه الكثرة في الفصل مشتركة في النوع [illegible] لكن
الاعتبار مسلك والا فان كانت عارضة فهو الواحد بالموضوع ان اشتركا في محمولات لموضوع واحد
كالكاتب والضاحك او بالمحمول ان كانت مشتركة موضوعات لمحمول كالقطن والثلج وان لم تكن مقومة
ولا عارضة فهو كما قال نسبة النفس الى البدن كنسبة الملك الى المدينة فان جهة الاتحاد وهو النسبة ليست
مقومة ولا عارضة للنسبتين [illegible] اما ان يكون قابلا للقسمة او عدم قابل لها فان كان غير قابل
ولم يكن له مفهوم وراء كونه غير منقسم فهو الوحدة وان كان له مفهوم غير فان كان له وضع فهو النقطة
والا فهو الواحد المطلق كالعقل والنفس وان كان قابلا للقسمة فان لم ينقسم بالفعل فهو الواحد
بالاتصال كالماء وان انقسم فان كانت اجزاؤه متشابهة بالشخص فهو الواحد بالاجتماع
والتركيب كالبيت وان لم تكن اجزاؤه متشابهة بالشخص [illegible] كمعنى و اما الكثير فهو الذي
يقابل الواحد وهو الكثير ايضا يقال على معان [illegible] فاعلم [illegible] لبعض
اقسام الواحد وهو مقابله [illegible] الاثنان هو متقابلان والمتقابلان [illegible]
اللذان لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة [illegible] واحدة احتراز
عن مثل المتضايفين الاب والابن فانه يجوز ان يكون الواحد ابا من جهة وابنا في نفس [illegible]
هو السواد [illegible] ان يكون كل صورتين بوجهين تقابلا [illegible] الاجتماع في شيء واحد

٩٦

هو السواد من جهة واحدة وللحدان يكون بالسلب والايجاب ولا بالعدم والملكة و[illegible]
او ممادة وجوديتان وكل واحد من هذين المتقابلين لا بد ان يكون احدهما عدميا
ولا ان يكون متقابل بالتضايف اذ ليس تعقل ماهية شيء منها بالقياس الى الاخرى ولا
ولا متقابل التضاد اذ [illegible] ان التضاد في كل [illegible] الموضوع
وهو المحل المتقوم دون ما يحل فيه فلا يصدق اسم المتقابل على الصورتين اذ لا موضوع لها
من الصورة والا لكان عرضا لا جوهرا [illegible] واقسام التقابل اربعة لان المتقابلين [illegible]
وجوديين فاما ان يكون ماهية احدهما معقولة بالقياس الى الاخر فهما المتضايفان
كالابوة والبنوة والا فهما الضدان كالبياض والسواد وان كان احدهما وجوديا
والاخر عدميا فاما ان يعتبر في التقابل بينهما موضوع قابل لذلك الامر الوجودي
فهما المتقابلان بالعدم والملكة كالبصر والعمى فان العمى عدم البصر عن موضوع
من شانه البصر وكالعلم والجهل فان الجهل عدم العلم عن محل من شانه العلم وان لم يعتبر
موضوع قابل للوجودي فهما السلب والايجاب كالفرسية واللافرسية فهما المتقابلان
بالسلب والايجاب [illegible] متقابل السلب والايجاب في القضية [illegible] الوجود فان اللافرسية
لا تحقق لها في الاعيان لانها امر عدمي اعتباري ولو كانت اللافرسية من حيث اللافرسية
وكذا اشتمالها من السلوب [illegible] وجود في الاعيان لكان في الانسان مثلا سلوب
موجودة في العقل [illegible] اعتبارات عقلية [illegible] اعتبارات لفظية
ليس في الوجود ذات حقيقية فصل في المتقدم والمتاخر المتقدم يقال على

كما ح

يقال على خمسة اشياء احدها المعدوم بالزمان كمعدوم يقارن على جالنوس والثاني
المعدوم بالطبع وهو ان لا يمكن ان يوجد الآخر الا وهو موجود وقد يمكن ان يوجد
وليس الآخر موجود كمعدوم الواحد على الاثنين فانه لا يمكن ان يوجد الاثنان الا
والواحد موجود وقد يمكن ان يوجد الواحد وليس الاثنان بموجود
والثالث المعدوم بالشرف كمعدوم الي يتكلم على غيره والرابع المعدوم بالرتبة
وهو ما كان بالنسبة الى احد وجودي واحد من الآخر كتربيت الصوف
في المسجد منسوب الى المحراب فان الصف الاول الاقرب الى المسجد معدوم على الاول
والخامس المعدوم بالعلة وهو ان لا يمكن ان يوجد هو وليس الآخر بموجود
فانه لا يمكن ان يوجد الآخر الا وهو موجود كمعدوم حركة اليد على حركة القلم
وان كانا معا في الزمان فانه لا يمكن ان يوجد حركة القلم الا وحركة اليد
موجودة وبالعكس والمتأخر بعلة على ما يقابل المعدوم والتقدم في الاصبع
على الاستواء وقد ذكر بعض المتأخرين وجه حصر بان قال لا يخلو بان يجب
كون المعدوم مع قبليته لا يجامع المتأخر في زمان واحد او لا يجامع وجب
ان كان موثرا فهو بالذات والا فبالطبع وان لم يجب فان كان الترتب
معتبرا فهو بالرتبة والا فبالشرف والتقابل هو ان لا يصدق انه لو لم يكن لم يترتب
معتبرا يكون بالشرف لا غير لا بد له من دليل فصل في العدم والحادث
العدم يقال على الذي لا يكون وجود في غيره وسمي العدم بالزمان كما يقال عدم زيد

٢ المعدوم بالزمان وان لم يجب ملاحظ
بتقدير المعدوم في ان يكون معا لحالة او لا زمان موجود
ملخصا من الحاشية

وعلى الذي

يقال بازائها على الذي يكون وصفه في غير وسمي الحادث بالذات بتحريك الكاف
وعلى الذي لزمان وجوده وابتداء في زمان ووقت لم يكن موجودا ثم استغنى
ذلك الوقت وجاء وقت موجودا وسمي الحادث بالزمان كالممكنات الغير
وكل حادث زماني لا بد سبق العدم عليه وهذا ما كونه مسبوقا فلما ان
ان الحادث الزماني ما كان وقتا لم يكن موجودا ثم اتى ذلك الوقت
وجاء وقت موجودا واما كونه مسبوقا بالعدم فلان الممكن وجوده
على وجوده والا لكان حال وجوده واجبا وهو محال ثم صار ممكن بعد الامر بالعدم
وصح وجوده وتذكر الامكان امر وجودي والامر الذي اتى الممكن ممكنا يسمى دلالة
من حيث انه لا اتى امكانه عدمي ومن حيث انه لا اتى لا اثر الامور العدمية
لانها لا يحصل عن شيء فان انصاف الشيء بالامكان بامكانه عدمي موجب
انصافه بالامكان لا بمنتسب والامكان لا يكون علة لان الامكان
نسبة بين الماهية والوجود والنسبة لا تكون علة لاحد طرفيها فيكون قائما
بمحله وهو الماهية فان قلت لم لا يجوز ان يكون وصف الامكان هو الامكان
العام الذاتي قلت كل ما ثبت للامكان الخاص ثبت للامكان العام وقد تحقق منه ايجاد الممكن
لا صحيح الوجود في نفسه والعلة بمعنى المعلول والتقابل ان يمنع عدم الوجود عن الوجود في
الذي كون في الثاني في الامكان على الجملة والاول اثبات لضد عدميهما مثلا

٥

فصل في العلة والمعلول

العلة على ما صرح به جماعة هي المؤثر في وجود الشيء والمعلول هو الشيء المحتاج في وجوده إلى المؤثر وقيل العلة هي الشيء الذي يحتاج إليه الشيء في وجوده والمعلول هو الشيء المحتاج في وجوده إلى الشيء وقيل العلة هي الشيء الذي يحتاج إليه الشيء في وجوده والمعلول هو الشيء المحتاج في وجوده إلى الشيء وقيل العلة هي الشيء الذي يحتاج إليه الشيء في وجوده والمعلول هو الشيء المحتاج في وجوده إلى الشيء

والعلة على أربعة أقسام العلة الفاعلية والعلة القابلية والعلة الصورية والعلة الغائية

العلة الفاعلية هي التي يوجد الشيء بها والعلة القابلية هي التي يوجد الشيء فيها والعلة الصورية هي التي يوجد الشيء بها والعلة الغائية هي التي يوجد الشيء لأجلها

والعلة الفاعلية على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالذات والعلة الفاعلية بالعرض والعلة الفاعلية بالقوة والعلة الفاعلية بالفعل

العلة الفاعلية بالذات هي التي يوجد الشيء بها بالذات والعلة الفاعلية بالعرض هي التي يوجد الشيء بها بالعرض والعلة الفاعلية بالقوة هي التي يوجد الشيء بها بالقوة والعلة الفاعلية بالفعل هي التي يوجد الشيء بها بالفعل

والعلة الفاعلية بالذات على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالذات الموجبة والعلة الفاعلية بالذات المختارة والعلة الفاعلية بالذات الطبيعية والعلة الفاعلية بالذات القسرية

العلة الفاعلية بالذات الموجبة هي التي يوجد الشيء بها بالذات بالوجوب والعلة الفاعلية بالذات المختارة هي التي يوجد الشيء بها بالذات بالاختيار والعلة الفاعلية بالذات الطبيعية هي التي يوجد الشيء بها بالذات بالطبع والعلة الفاعلية بالذات القسرية هي التي يوجد الشيء بها بالذات بالقسر

والعلة الفاعلية بالعرض على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالعرض الموجبة والعلة الفاعلية بالعرض المختارة والعلة الفاعلية بالعرض الطبيعية والعلة الفاعلية بالعرض القسرية

العلة الفاعلية بالعرض الموجبة هي التي يوجد الشيء بها بالعرض بالوجوب والعلة الفاعلية بالعرض المختارة هي التي يوجد الشيء بها بالعرض بالاختيار والعلة الفاعلية بالعرض الطبيعية هي التي يوجد الشيء بها بالعرض بالطبع والعلة الفاعلية بالعرض القسرية هي التي يوجد الشيء بها بالعرض بالقسر

والعلة الفاعلية بالقوة على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالقوة الموجبة والعلة الفاعلية بالقوة المختارة والعلة الفاعلية بالقوة الطبيعية والعلة الفاعلية بالقوة القسرية

العلة الفاعلية بالقوة الموجبة هي التي يوجد الشيء بها بالقوة بالوجوب والعلة الفاعلية بالقوة المختارة هي التي يوجد الشيء بها بالقوة بالاختيار والعلة الفاعلية بالقوة الطبيعية هي التي يوجد الشيء بها بالقوة بالطبع والعلة الفاعلية بالقوة القسرية هي التي يوجد الشيء بها بالقوة بالقسر

والعلة الفاعلية بالفعل على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالفعل الموجبة والعلة الفاعلية بالفعل المختارة والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية والعلة الفاعلية بالفعل القسرية

العلة الفاعلية بالفعل الموجبة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالوجوب والعلة الفاعلية بالفعل المختارة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالاختيار والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالطبع والعلة الفاعلية بالفعل القسرية هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالقسر

والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالفعل الموجبة الأولى والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الثانية والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الثالثة والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الرابعة

العلة الفاعلية بالفعل الموجبة الأولى هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالوجوب بالذات والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الثانية هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالوجوب بالعرض والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الثالثة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالوجوب بالقوة والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الرابعة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالوجوب بالفعل

والعلة الفاعلية بالفعل المختارة على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالفعل المختارة الأولى والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الثانية والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الثالثة والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الرابعة

العلة الفاعلية بالفعل المختارة الأولى هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالاختيار بالذات والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الثانية هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالاختيار بالعرض والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الثالثة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالاختيار بالقوة والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الرابعة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالاختيار بالفعل

والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الأولى والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الثانية والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الثالثة والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الرابعة

العلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الأولى هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالطبع بالذات والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الثانية هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالطبع بالعرض والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الثالثة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالطبع بالقوة والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الرابعة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالطبع بالفعل

والعلة الفاعلية بالفعل القسرية على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالفعل القسرية الأولى والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الثانية والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الثالثة والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الرابعة

العلة الفاعلية بالفعل القسرية الأولى هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالقسر بالذات والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الثانية هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالقسر بالعرض والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الثالثة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالقسر بالقوة والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الرابعة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالقسر بالفعل

والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الأولى على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالفعل الموجبة الأولى الأولى والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الأولى الثانية والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الأولى الثالثة والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الأولى الرابعة

العلة الفاعلية بالفعل الموجبة الأولى الأولى هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالوجوب بالذات بالذات والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الأولى الثانية هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالوجوب بالذات بالعرض والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الأولى الثالثة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالوجوب بالذات بالقوة والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الأولى الرابعة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالوجوب بالذات بالفعل

والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الثانية على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالفعل الموجبة الثانية الأولى والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الثانية الثانية والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الثانية الثالثة والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الثانية الرابعة

العلة الفاعلية بالفعل الموجبة الثانية الأولى هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالوجوب بالعرض بالذات والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الثانية الثانية هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالوجوب بالعرض بالعرض والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الثانية الثالثة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالوجوب بالعرض بالقوة والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الثانية الرابعة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالوجوب بالعرض بالفعل

والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الثالثة على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالفعل الموجبة الثالثة الأولى والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الثالثة الثانية والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الثالثة الثالثة والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الثالثة الرابعة

العلة الفاعلية بالفعل الموجبة الثالثة الأولى هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالوجوب بالقوة بالذات والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الثالثة الثانية هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالوجوب بالقوة بالعرض والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الثالثة الثالثة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالوجوب بالقوة بالقوة والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الثالثة الرابعة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالوجوب بالقوة بالفعل

والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الرابعة على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالفعل الموجبة الرابعة الأولى والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الرابعة الثانية والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الرابعة الثالثة والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الرابعة الرابعة

العلة الفاعلية بالفعل الموجبة الرابعة الأولى هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالوجوب بالفعل بالذات والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الرابعة الثانية هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالوجوب بالفعل بالعرض والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الرابعة الثالثة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالوجوب بالفعل بالقوة والعلة الفاعلية بالفعل الموجبة الرابعة الرابعة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالوجوب بالفعل بالفعل

والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الأولى على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالفعل المختارة الأولى الأولى والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الأولى الثانية والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الأولى الثالثة والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الأولى الرابعة

العلة الفاعلية بالفعل المختارة الأولى الأولى هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالاختيار بالذات بالذات والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الأولى الثانية هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالاختيار بالذات بالعرض والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الأولى الثالثة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالاختيار بالذات بالقوة والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الأولى الرابعة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالاختيار بالذات بالفعل

والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الثانية على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالفعل المختارة الثانية الأولى والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الثانية الثانية والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الثانية الثالثة والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الثانية الرابعة

العلة الفاعلية بالفعل المختارة الثانية الأولى هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالاختيار بالعرض بالذات والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الثانية الثانية هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالاختيار بالعرض بالعرض والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الثانية الثالثة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالاختيار بالعرض بالقوة والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الثانية الرابعة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالاختيار بالعرض بالفعل

والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الثالثة على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالفعل المختارة الثالثة الأولى والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الثالثة الثانية والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الثالثة الثالثة والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الثالثة الرابعة

العلة الفاعلية بالفعل المختارة الثالثة الأولى هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالاختيار بالقوة بالذات والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الثالثة الثانية هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالاختيار بالقوة بالعرض والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الثالثة الثالثة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالاختيار بالقوة بالقوة والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الثالثة الرابعة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالاختيار بالقوة بالفعل

والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الرابعة على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالفعل المختارة الرابعة الأولى والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الرابعة الثانية والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الرابعة الثالثة والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الرابعة الرابعة

العلة الفاعلية بالفعل المختارة الرابعة الأولى هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالاختيار بالفعل بالذات والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الرابعة الثانية هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالاختيار بالفعل بالعرض والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الرابعة الثالثة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالاختيار بالفعل بالقوة والعلة الفاعلية بالفعل المختارة الرابعة الرابعة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالاختيار بالفعل بالفعل

والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الأولى على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الأولى الأولى والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الأولى الثانية والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الأولى الثالثة والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الأولى الرابعة

العلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الأولى الأولى هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالطبع بالذات بالذات والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الأولى الثانية هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالطبع بالذات بالعرض والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الأولى الثالثة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالطبع بالذات بالقوة والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الأولى الرابعة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالطبع بالذات بالفعل

والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الثانية على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الثانية الأولى والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الثانية الثانية والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الثانية الثالثة والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الثانية الرابعة

العلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الثانية الأولى هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالطبع بالعرض بالذات والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الثانية الثانية هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالطبع بالعرض بالعرض والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الثانية الثالثة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالطبع بالعرض بالقوة والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الثانية الرابعة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالطبع بالعرض بالفعل

والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الثالثة على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الثالثة الأولى والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الثالثة الثانية والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الثالثة الثالثة والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الثالثة الرابعة

العلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الثالثة الأولى هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالطبع بالقوة بالذات والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الثالثة الثانية هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالطبع بالقوة بالعرض والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الثالثة الثالثة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالطبع بالقوة بالقوة والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الثالثة الرابعة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالطبع بالقوة بالفعل

والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الرابعة على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الرابعة الأولى والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الرابعة الثانية والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الرابعة الثالثة والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الرابعة الرابعة

العلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الرابعة الأولى هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالطبع بالفعل بالذات والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الرابعة الثانية هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالطبع بالفعل بالعرض والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الرابعة الثالثة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالطبع بالفعل بالقوة والعلة الفاعلية بالفعل الطبيعية الرابعة الرابعة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالطبع بالفعل بالفعل

والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الأولى على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالفعل القسرية الأولى الأولى والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الأولى الثانية والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الأولى الثالثة والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الأولى الرابعة

العلة الفاعلية بالفعل القسرية الأولى الأولى هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالقسر بالذات بالذات والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الأولى الثانية هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالقسر بالذات بالعرض والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الأولى الثالثة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالقسر بالذات بالقوة والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الأولى الرابعة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالقسر بالذات بالفعل

والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الثانية على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالفعل القسرية الثانية الأولى والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الثانية الثانية والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الثانية الثالثة والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الثانية الرابعة

العلة الفاعلية بالفعل القسرية الثانية الأولى هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالقسر بالعرض بالذات والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الثانية الثانية هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالقسر بالعرض بالعرض والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الثانية الثالثة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالقسر بالعرض بالقوة والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الثانية الرابعة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالقسر بالعرض بالفعل

والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الثالثة على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالفعل القسرية الثالثة الأولى والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الثالثة الثانية والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الثالثة الثالثة والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الثالثة الرابعة

العلة الفاعلية بالفعل القسرية الثالثة الأولى هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالقسر بالقوة بالذات والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الثالثة الثانية هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالقسر بالقوة بالعرض والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الثالثة الثالثة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالقسر بالقوة بالقوة والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الثالثة الرابعة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالقسر بالقوة بالفعل

والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الرابعة على أربعة أقسام العلة الفاعلية بالفعل القسرية الرابعة الأولى والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الرابعة الثانية والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الرابعة الثالثة والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الرابعة الرابعة

العلة الفاعلية بالفعل القسرية الرابعة الأولى هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالقسر بالفعل بالذات والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الرابعة الثانية هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالقسر بالفعل بالعرض والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الرابعة الثالثة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالقسر بالفعل بالقوة والعلة الفاعلية بالفعل القسرية الرابعة الرابعة هي التي يوجد الشيء بها بالفعل بالقسر بالفعل بالفعل

وكل واحد من هذين المعدومين اما واحد ما ان كان واضافيا ذات المصدر
لزم التركب في ذاته وان كان خارجيا كان مصدرا لما لا يحتاج جهة اليه وفيها
لم يكن به مصدرا لهذا اعني كونه مصدر الواحد ما واضافيه لزم
لزم التركب في ان كان خارجيين كان مصدرا لما ما ان متسلسل او ينتهي الى ما هو
كذلك في الواجب والتسلسل باطل بعض الناس فان قلت لا سلم كونه مصدرا لما
ان كان ما خارجيا واما عدم ذكر الوجوب المصدر بمعناه الى العلة وعدم
فانما هي الاعتبارات العقلية لا تعين لها في الخارج فلا تحتاج الى العلة قلت
ذلك مردود الى ان الواحد من حيث هو واحد لا يصدر عنه الا شيء
واحد وهذا حكم واضح لا يحتاج فيه الى ارشاد وبيان فانه اذا صدر عنه شيئان
من حيث صدر عنه احدهما لم يصدر عنه الآخر وبالعكس بالضرورة فان صدر
من جيشيه المعلول يحتاج فيه عند وجوده وعلته التامة اعني مجموع جملة
الامور المجتمعة في كمله لانه لو لم يكن واجب الوجود عند وجوده وعلته
التامة فاما ان يكون ممتنع الوجود وهو باطل والا فجاز ان يكون
وجوده وعدمه الوقتين ان كان لا لمرجح وان كان لمرجح فلا يكون جملة
الامور المجتمعة في وجوده علته التامة هذا خلف فثبت
بهذا ان المعلول يحتاج وجوده عند كمال علته التامة فكذلك ايضا بقاؤه
كما بالذات فلا ايضا واعتبرنا ما قلنا من حيث هي لا يحتاج الوجود والا لكان واجبا

لذاته

والا لكان واجب لذاته والا لعدم والا لكان ممتنعا لذاته هذا خلف
اعلم ان المحققين يقولون ان اصالح المعمول الماعدا اعاقبوا حدات الفاعل
اياه فقط فاما حدوث فقد استغنى عنه في ان في الفاعل بقي المعمول موجودا
وانما حملهم على ذلك شاهد من بنا المعلول للبناء بعد فناء الفاعل كالبناء في هذا
الفصل اشارة الى بطلان زعمهم وسقوط الاقوال فاذن نقيده وجوده حالة الوجود
فان قيل ان قول وبل يحصل كما صل صحيح وجوابه ان تاثير العلة في المعلول حال
وجوده ليس معناه الا انها تعطيه وجوده استنادا فاذن يكون وبل تحصيلا للحاصل لان معناه
ان وجوده في حال اضافة ما لوجوده وعلته والبناء انما يبقى بعد وجود (ب)
لكون البناء اما معلولا له كوكه الاجزاء بعضها الى بعض وذلك لم يبق عند غيبوبة الاني
بقي صورة تماسك الاجزاء وهو معلول لسبب العنصر للبناء وذلك لم يعدم مع بقاء
التماسك فصل في كيفية العوض كل موجود يكون احدهما مختصا بالآخر
سار بانه بحيث يكون الاثنان الاحدهما اثنين الى الآخر كمعقا كلون السواد
يكون في الجسم وجوده بعد اكلون العلوم في النفس بسبب الساري حالا والمسرى فيه محلا
ولا بد ان لاحدهما حاجة لاصاحبه والا لاستغنى كل منهما عن الآخر فامتنع ذلك
بمعلول فلا يخلو اما ان يكون المحل بحيا جا الاكمال او ما لكنه فان كان الاول سمي
المحل مولى والكمال صون وان كان الثاني سمي المحل موضوعا والكمال عرضا فالموضوع والمولى
يشتركان في ان الخصين كل منهما يتم وجوده والكمال

صاحبه

لذاته

واذا ثبت هذا فنقول الكوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع وهي
تخرج عنه واجب الوجود اذ ليس له ماهية وراء الوجود فانه لا في موضوع واما العرض
فهو الموجود في الموضوع فان قلت الصورة المعقولة للكوهر موجودة في الموضوع
وهو ليس فكان العرض اعم وقد قيل انها جواهر قلت كونها اعراضا لذاتها ليس
لانها توجد بنفسها فانها وان كانت في الخيال حالة في الموضوع لكن يصدق عليها بالحمل
الكوهر فان الكون في الموضوع امر من الكونات في الموضوع عليها هو الوجود في الخارج وثبوت
الامر الذي لا يجب ثبوت الاصل له ثم لو سلم العرض بالمعنى الذي وجدت في الاعيان
كانت في موضوع كان لكل الصور وجود فقط لا اعراضا ثم الكوهر ان كان عملا هو البيولى
وان كان حالا هو الصورة وان لم يكن حالا ولا محلا فان كانت مركبة منهما هو الكل وان لم تكن
فان كان مشتملا بالاجسام سمي التدبير والصرف هو النفس والا فهو العقل
هذا من امام الكوهر رحمه الله فان قلت الكوهر ان كان عملا هو البيولى معروض بالقوة
فانه عمل الاعراض مع انه ليس بيولى قلت المراد بالكوهر ان كان عملا الكوهر فرض
هو البيولى لا الاعراض والكوهر ليس جنسا لانه الاقسام والا لكان كل واحد منهما
مركبا من الكل والفصل وليس كذلك لان البسيط ليس مركبا لانها تعقل الماهية البسيطة فلا يكون مركبة
والا لزم ان يعقل الكل قبل الجزء والمستقيم مستقيم على ما مر فلا كون الماهية البسيطة فيه خلف
فان قلت كيف الماهية من الكل والفصل وكل منهما لا حاصل له الا مع الآخر قلت
جاز ان يكون البسيط مركبة من الكل والفصل واحدهما كالجزء والآخر صورة كالجزء المركب مما له مادة والصورة فيلزم

فيلزم المحذور وقد مر كيف ذكرته في شرح حكمة العين فمن اراده فليراجع الى هناك و
واما اقسام العرض فنقسمه بالاستقراء الى الكم والكيف والاين ومتى والاضافة والملك
والوضع وان نقل وان ينفعل وان ينفعل اما الكم فهو الذي يقبل بالذات واحدا واثنينية
وقد يقيد لو اتته ليخرج الكلم بالعرض فانه يقبلها بالذات لكن الكلم موجود وانما
او لكونه موجودا في الكم كالسطح او لكونه موجودا في محل الكم كالسواد والحلو والكم
ينقسم الى متصل لا اجزاء له مشتركة في حد واحد كالخط والسطح والجسم التعليمي
وغير قار الذات كالزمان والمتصل الى قار الذات كالخط والسطح والجسم التعليمي فان ان لم تكن النقطة
والآن هو المتصل والعدد ان كان فهو المنفصل هو ان لم يكن قار الذات كالزمان وان كان
قار الذات فالعدد هو مجموع الوحدات كالعشرة والمائة والخط والسطح والجسم التعليمي فانه ان لم تكن النقطة
والآن فيه ولكنه مجموع ولكن فيها فهو متصل كالخط والسطح وان فيها فهو منفصل كالعشرة
وهو الاسداد الى آخره كم يا سطحي او اكثر فان قلت انا نعلم ان الكم المتصل هو العدد
والصف قال الكل والعدد وهبا ذلك نقض بصار الكم المتصل هو العدد وعلى الصف يعرض
انصاف قد ينهما تناف وانصاف العدد الذي هو كثرة واحد موسوط بين الباقي من الوحدة
الآحاد المتصلة متكون حدا مشتركا بين ثلثة قلت الجواب عن الاول ان الصف
مدفوع فعلى فيه لما بين ان عدد ليس متصلا والا لكان لا ينقسم بعد الخمسة
او لتعلقه بغيره وذلك ما قاله بعض المعتزلة من ان الكم المتصل اما قار وهو العدد او غير قار
وهو القول فان اجزائه لا توجد معا وليس بشيء لانه لو فرض في البيولى مثلا آحاد
مرتبة فيها واحد موسوط على الكل بين آحاد لبطلت نوعيتها الولد الكائنة قبل هذا التركيب

وذلك لان الواحد المتوسط لما قرن حد اثنين كان طرفا عنهما مع احدهما دون الآخر
كمن حد اثنين ثلاثة وان تعدد كل واحد منهما فصار المجموع ثمانية فقد
بطلت نسبتها عند حد الاربعة واما الكيف فهو هيئة في الشيء قسمه ولا نسبة له
والهيئة والعرض متقاربان للاتحاد بينهما في العارض وعدم اقتضاء الذات
وهو كالشيء قسمه افترق عن الكم وهو كالشيء قسمه افترق عن الاعراض النسبية وهما السوء
منقوض بالوحدة والنقطة وبعلم الكيف اشارة الى انواع ثلاثة اما ان يكون بحسب ما بالكمية او لا والثاني
اما ان يكون محسوسا او لا والثاني اما ان يكون استعدادا او لا وهو الكيف المختص بواحد الانسان
والكيفيات المحسوسة اما ان يكون راسخة كالعلم والملكة كالرماية في البحر وسائر الانعطابات
واما ان يكون غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وسائر الانفعالات ايضا
الانفعال كواس عن النفس فان قلت لم سمي العلم الثاني انفعالا مع كونه استعدادا لذلك
الانفعال كواس عن النفس قلت لما انتهت الانفعالات الى حد بلغ في قبول الانفعال ظهرت
بالانفعالات كالمزاج الزائد فانها لرسوخها كالملكات بحسب الانفعال مختصة بالنفس
بالانفعالات والكيفيات النفسانية ان لم تكن غير راسخة سميت حالات كالكتابة
في ابتداء امرها وان كانت راسخة سميت ملكات كالكتابة اذا استحكمت وكالعلم وسائر الصناعات
والكيفيات الاستعدادية سميت قوى ان كانت استعدادا لكمال الذات كالصلابة واللين فان كانت
استعدادا لكمال الانفعال كالقوة والكيفيات المختصة بالكميات امثال تكون مختصة بالكميات المتصلة
كالمثلثية والمربعية المختصتين بالسطح والاستقامة والانحناء المختصين بالخط او بالعدد

كالعدد والزوجية والفردية واما الآن فهو حصول الشيء في مكانه كقولك زيد
في مكانه الذي بحضرة عمرو كقولك زيد في البيت او في السوق او في الدار والمتى
واما متى فهو حصول الشيء في زمانه كقولك كان الامير في ساعة كذا او في يوم كذا
او في شهر كذا او في سنة كذا واما الاضافة فهي الهيئة العارضة للشيء بالقياس الى غيره نحو
كالابوة والبنوة فان الابوة هي هيئة عارضة للاب بالقياس الى البنوة التي هي هيئة عارضة
للابن بالقياس الى الابوة التي هي اضافة فيهما اسمت الاضافة وهي منقوضة
بكم في محط: بكذا او بعضه كمت بمقدار المحاط به كون الانسان منتصبا
او منبسطا واما الوضع فهو كون الشيء بحيث تكون اجزاؤه بعضها بالقياس الى بعض
كالقعود والاتكاء والاضطجاع والمتى والوضع هو هيئة عارضة للشيء بسبب تأثره في
كقطع اللطائع ما دام يقطع واما الاضافة فهو هيئة حاصلة للشيء بسبب تأثره في غيره
ما دام يتأثر فان قلت المصنف قد جعل ما من المقولتين السابقتين كالحاصل بسبب التأثير ... والتأثر
قلت كل هيئة تحصل في تأثر وتأثر ثم بما من المقولتين لا يزول ما لم يزل ما يفعل الهيئة كالحاصلة
في التأثر كالحاصل الصادر للموثر ما دام موثرا وما سوى الهيئة كالحاصلة في التأثر ما دام متأثرا وانت قد جعلت الاين ومتى والملك والوضع من الهيئة والمصنف جعله
قد يحصل من السنة قلت الجواب عن الاول ان المصنف انما اعتبر حال التأثر
والتأثر لتوهم قول من قال المال ما دام يطعم وما دام يتمتع عن الناس ان ملك الهيئة شوتها
متلوكا وان ثبت حالا شبيهة الملكة من اقسام الكيف فلذلك جعلنا ملك المعولات بسبب تأثيرها سوى المجتمع

لا هيئة له جملة المصف فان قلت ثبوت الممكن في العدم والانفعال اعدام شكك في
وان ثبت فالاشبه ان يكون اعدامي فصل اعدام الكف قلت اما فان المغولتان بالمعنى
واحدتان بحث لكن كذلك فان كلا منهما مغاير لسنخ فعل الذات بل الاولى ان يتحد وسيعلم حكمها
وانظر بحث النسبة بناء على انها اضافية والتاثير والكلام في هذا الموضع طويل
لا يليق بشرح هذا المختصر الى العالم بالعلم بالصانع في صفاته وهذا شروع في فصول
فصل في اثبات الواجب لذاته واجب الوجود وهو ما لا يكون وجوده عن غير
موجود والا لم يكن في الوجود موجود واجب الوجود لذاته يلزم منه المحال لان
الموجود واجب ما دام ج يكون جملة مركبة من آحاد كل واحد منها ممكن لذاته محتاج
في تلك الجملة الى علة مستجمعة لشرائط الوجود وارتفاع الموانع لان تلك الجملة ممكنة وكل ممكن يحتاج
الى علة موجودة فتلك العلة الموجودة لا يخلو ان تكون من تلك الجملة لان العلة الموجودة للشيء
متقدمة عليه بالذات والمعدوم على الشيء بالذات لا يكون شيء بالصورة والا لصح اجزاء
لان صح اجزاء الشيء منه لامتناع ان يكون جزء والا لم يكن صح الاجزاء جميعها
على بعضها منه او عاد جاعله لان خروج شيء عن شيء مع عدم خروج شيء من
ما اجزائه عما اجزاءه عدم معلول لا اجزاءها اذ لا يكفي كعدم بعض اجزاء الشيء ج كعدم
فانه كما يوقف على ايجاد المعدوم على سائر الاجزاء والعلة الموجودة المستجمعة
لكمال الشرائط وارتفاع الموانع ما يكفي كعدمها في كعدم معلولها فالجملة ممكن عليه خارجة
والموجود اكثر ج عن جميع اجزائها ج لانه يلزم وجود الواحد على تقدير عدمه وهو خلف قلت
الموجود ج

فان قلت ادعى البداهة ج كون علة الجملة خارجة فلم لم يكن فان ذلك موقوف
على العلم بتلك المقدمات الدقيقة التي ذكرتم قلت تلك المقدمات مبتنية على القدم
فلا يصلح اليها فاما متنا وقوع ذلك فبالبديهة كما لا يخفى فصل في ان وجود واجب الوجود هو نفس
وجود واجب الوجود ليس حصة من الامكان داخلة في حصة او خارجة عنها
عارضا اياها ولا سبيل لاثنين منها اما الاول فلانه يلزم تركب حصة وكل مركب
هو ممكن بما مر والامور بطلان هذا القسم وكذا القسم الثاني واما الثالث فلان وجوده
لو كان زائدا على حصة عارضا لكان محله معدوما الى حصة اخرى الكلام الى المحل
فيكون معدوما الى غير نهاية وكل معدوم الى غير نهاية هو ممكن فوجوده يكون ممكنا وكل ممكن لا بد له
من مؤثر فله وجود مؤثر وذلك المؤثر ان كان نفس حصة يلزم ان يكون موجودا
قبل الوجود لان العلة الموجدة التي يجب بها علة بالوجود اذ المفيد للوجود لا بد ان يكون
وجوده في نفسه غير الوجود كلاف المستفيد للوجود فالعلة الفاعل حال المستفيد للوجود ج
لا بد ان لا يكون موجودا في حال الوجود من غير والا يلزم تحصيل الحاصل لكن
كون الشيء موجودا حال الوجود ظاهر البطلان ولم يكن المؤثر فيه نفس الحصة
وان كان المؤثر غيرها كذلك يلزم ان يكون الواجب لذاته مما جاء وجوده لا مؤثر
متصل ولم يكن واجب الوجود لذاته وقد فان قلت لا يجوز ان يكون المؤثر
فيه حصة من حيث هي من غير اعتبار كونها من الوجود والعدم كما لا بد قلت
قد ذكرت جوابه في خلال السطور فصل في ان وجود الواجب وجوده نفس ذاته

الماهو

بعض ج

وجوب الوجود اى استحقاقه الوجود من ذاته وكذا تعينه اى تشخصه من ذاته
اما الاول فلان وجوب الوجود لو كان زائدا على صميم الشئ لكان محتاجا الى صميم اصلح الكمال
الماهية وكان معللا بالذات مع ان العلة ما لم تكن موجودة فالمعلول ممتنع فان العلة يجب
وجودها اولا ثم يجب بها وجود معلولها صرون ودرك الوجوب هو الوجوب بالذات
اذ الوجوب بالغير ينافي الوجوب بالذات فلو كان درك الوجوب وجوبا
بالغير لانقلب الواجب لذاته الى الممكن لذاته الواجب بغيره وهو باطل فان درك الوجوب
هو الوجوب بالذات فكذا وجوب الوجود بالذات فعلى هذا صفة الوجود
لم لا يجوز ان يكون درك الوجوب بالذات مغايرا للوجوب بالذات الذي هو معلول
ذاته مع وضوح اللزوم بعدم الانفكاك على تقدير ما يلزم من درك ان يكون هذا الوجوب
معلولا فالوجوب لغيره لم يلتزم ان درك غير جائز فلك لانا نقول الكلام الى درك
الوجوب بقولك لو لم يكن نفس ذاته مع كونه معلول ذاته والعلة يجب
ان توجد اولا ثم يوجد المعلول فيكون درك الوجوب سوقا لوجوب آخر فان الكلام
الى وجوب هو نفس ذاته يلزم ان يكون ذاته مع قولك انه تعين ضائعة
فاع عنه على البراهين واما الثاني فلان تعينه لو كان زائدا على ذاته مع كونه معلولا
لذاته لاحتاج الى ذاته مع روح والعلة ما لم يتعين لم توجد المعلول الا ما لم يتعين يوجد
المعلول فيكون التعين حاصلا قبله وهو محال فان قلت لم لا يجوز ان ذلك التعين
مغاير للذات التعين فلك لو كان كذلك لعاد الكلام اليه فان لم تنته الى تعين هو ذاته تتسلسل

يلزم التسلسل وهو محال فصل في توحيد واجب الوجود
واجب الوجود واحد لانه لو فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا متركبين في وجوب
الوجود لما مر فلا بد لهما من تميز فاما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون لا سبيل
الى الثاني هنا اما الى الاول فلان ما به الامتياز لو كان تمام الحقيقة لكان وجوب الوجود خارجا
عن حقيقة كل منهما لكنه مشترك بينهما فلو لم يكن خارجا عن حقيقة كل منهما لكان
الوجود تمام الحقيقة وقد بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود هذا خلف
واما الى الثاني فلان كل واحد منهما ان يكون مركبا فما به الاشتراك وما به الامتياز
وكل مركب يحتاج الى جزئه الذي هو غيره وكل محتاج الى غيره ممكن فكل واحد
واحد منهما ممكن لذاته وقد فرضنا ان كل واحد منهما واجب الوجود هذا خلف فلك
ان تقول لم لا يجوز ان يكون ما به الامتياز معلوما لكن لا يجوز ان يكون ما به الامتياز
عارضا فلك ما به الاشتراك في وجوب الوجود اما ان يكون موجبا لحقيقتهما او نفس
حقيقتهما او عارضا لهما فان كان الاول يلزم تركب حقيقة كل منهما مع كون ما به الامتياز
داخلا فان الاشتراك في الاثر يقتضي الاشتراك بالذات على ما تبين في علم المنطق
كذا في هذا خلف وان كان الثاني فما به الامتياز العارض معينا لا محالة وقد بينا ان التعين
مع صفة واجب الوجود لذاته وان كان الثالث فهو باطل فانا قد بينا ان الوجوب واجب
الوجود لنفس حقيقة واجب الوجود على انك ما بينت ان التعين نفس حقيقة واجب الوجود
لكي يثبت ان التعين اولا كان نفس الماهية لم يلزم الماهية محصرة في الشخص بالضرورة

فصل في ان الواجب لذاته واحد من جميع جهاته واجب الوجود واحد من جميع
كل ما ليس له حالة منتظرة فان ذاته تمنع من حصول جميع حالات من الصفات فكان
كذلك لا يكون له حالة منتظرة فيكون واحدا من جميع جهاته اما الكبرى فواضحة واما الصغرى
فلان ذاته لو لم تكن كافية في حصول جميع حالات من الصفات لكان ثبوتي
عن شيء فيكون حصول ذلك الغير عليه لوجوه ذلك الصفة غيبة على الوجه الذي
كما كان ذاته اذا اعتبرت من حيث هي هي مع قطع النظر عن ذلك الغير يجب
لها الوجود والا فاما ان يجب معه وجود تلك الصفة او معه عدمها فان كان
مع وجود تلك الصفة لم تكن وجوبها من غيره والا لم يتحقق مع قطع النظر
عن ذلك الغير وقد كان الفرض ان وجوبها من غيره هذا خلف وان كان
مع عدمها لم تكن عدمها عن غيبة لما قدمنا ذلك الغير موجبا او مطلقا
النظر عنه وقد كان الفرض ان عدمها عن غيبة هذا خلف فاذا لم يجب
وجودها بالشرط لم تكن الواجب لذاته واجبا لذاته هذا خلف قلت
انا نعلم بالضرورة ان ذاته مع ليست كافية في حصول الصفات الاضافية كالعلم بالمعلوم
وغير القدرة والوازقة وايضا لا نسلم انه لو تكن ذاته تمنع منه لكان شيء
من صفاته كذلك فيكون حصول ذلك الغير عليه لوجوبها او غيبة عليه لعدمها
لم يجز ان يكون حدوث دليل على ان يكون حصول بعض الصفات في ذاته تمنع
من بعض الصفات لم لا يجوز ان يكون وجوب بعضها من غيره وعدم بعضها
لذاته ثم نقول الغير قد يكون موجبا لبعض الصفات وقد يكون مانعا من بعضها
فمن عدم ذلك علمنا انه لو اقتضى ذلك فلا نسلم انه لذاته من وجه ما وعدم ذلك الصفة
لم يكن عدمها عن غيبة بل عند الاجتماع وارد واما الاول فلان
الكلام في الصفات الحقيقية دون الاضافية والسلبية واذا كان حصول صفة لذاته
تمنع من حصول الغير لكان ذلك الغير ممنوعا وهو ينافي كونه واجبا لذاته
عدمها الا ساغ ان يكون الشيء موجودا مع امتناع سبب كل علته وهو باطل بالضرورة
فصل وان الواجب لذاته لا يمكن من جهة واجب الوجود لذاته لا يمكن
الكلام في وجوب والا فالوجود من حيث هو هو اما ان يجب له التحقق عن ماهيته
والا يجب عن الماهية اي الموصوف لها والا يجب له شيء منها والكل باطل اما الاول فلانه
يجوز ان يكون وجود الممكن محدودا غير عارض لماهيتها وهو باطل لان
الا نسلم المستلزم مع الشك في وجوده الضروري فلو كان وجود المستلزم بين
وجوده لكان الشيء الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو محال واما الثاني فلانه
يجوز ان يكون الواجب عارضا لماهيته وقد بينا ان كل عارض فله علة واما الثالث
فلانه لو لم يجب للوجود شيء من صفاته لما كان الوجود لكل واحد
منها ممكنا له يكون لعلة عدم افتقار واحد الوجود في كل وجوده الى الكل الغير في
فلا يكون ذاته كافية في حصول شيء من الصفات حال خلف فاذن وجود الواجب
غير ممكن لوجوه الممكنات تحتاج في ثبوتها الى الواجب فلو كان وجود الواجب
واجبا عليها بالشركة لزم توقف كل واحد من الجزئين على الآخر وهو محال

ع وصفه لا يعرض ان يكون وجود الممكنات عارضا لماهياتها فان المثال كما لا يثبت
لحكم الكلي وأنصف الانام انه لو لم يكن شئ من التجرد واللاتحيز كان كل منها بجملته واما ملونا كما
ان لو كان المجرد والا تجرد موجودا وهو مسلم فلك كواب عن الاول ان سعيد
المسيح مع الشك في وصفه بكتبي في اقتضاء الحكم بان وصف الممكن بالوجود
واما في صدوره وبكل كواب عن الثاني ان كل ممكن لا بد له من علة الا انه لو كان
عدميا كان علة عدمه علة وصفه فان عدم العلم علة لعدم المعلول

ع ان الواجب عالم بذاته واجب الوجود عالم بذاته لان ذاته مجرد عن المادة
وكل مجرد عن المادة عالم بذاته فواجب الوجود عالم بذاته اما الصغرى فلان ذاته
لو لم تكن مجردة عن المادة بل كانت مادية فهي معرضة للانقسام
الى الاجزاء فهو معرض لها كل معروض للغير يمكن فيلزم ان يكون واجب الوجود ممكنا
هذا وامثاله الذي نبيانا سوف على مؤنتين الاولى ان ادراك الشئ موقوف حصول
صورته المجردة عن المادة ولو اضافية عند المدرك لا امر باطل لوجوه لان غنى
الشئ ادراك الشئ غير حاصل ما عندهم وصوفا طلاق ما قدروه موضوع الناس
ان كل مجرد عن المادة ولو اضافيا فهو عقول غير محجوب عن ذاته بذاته حاضرة
عنده لكون وجوده لنفسه لا لغيره بخلاف ما هو في المادة فان وجوده لغيره
لا لنفسه وكل ما لا ينحصر نفسه لا يمكن ان يحصل له شئ اذ الحاصل لا يكون بالحقيقة له
بل يكون حاصلا لموجده بالحكم الدائم فاذن لو كان سوال الذات لنفسه لا لغيره وبالنور القائم

كما سبق

بالحكم

بالحكم الذي هو وجوده للجسم فانه لو قام بنفسه لكان نورا لنفسه وهذا حال الصور
العقلية المجردة فانه لما كان حصولها لما يعقلها سواء تعقلها او لم تعقلها
لكانت معقولة لذاتها لا لغيرها فكانت مدركة لذاتها وانت تعلم ان هذا انما يتم لو كان كل مجرد
عالما بذاته لان ذاته حاصلة عند ما عرفت في المقدمة العاشرة فتكون عالما بذاته لان العلم
سواء هو حصول صورة الشئ المجردة عن المادة ولو اضافيا فقد صح الكبرى ايضا

جوابه هذا انما يرد جوابا سوال مقدر وهو ان يقال سلمنا ان كل مجرد
بعض المغايرة بينهما لان المعقول موصوف بالشئ والعاقل بالعاقلية والمغايرة
بينهما ملزومة لان يكون العاقل مغايرا للمعقول وهو محال
فاجاب بان معقولية الشئ لذاته لا تنافي المغايرة بينهما لان العلم هو حضور حقيقة الشئ
مجردة وهذا انما يصح حضور حقيقة الشئ المغاير والا لزم من كون الاحص كذا الاعم على انه يجوز
ان يكون العاقل مغايرا للمعقول لا بمعنى ان يدرك واحد من الناس ذاته والا لكان له
مكانان احدهما عاقل والآخر معقول هف فاذن كل واحد من الناس يعقل ذاته
لذاته وانما كان الاضافة بمعنى المغايرة بذلك لم يصح ان يقال ذاتي وذاتك مع ان
المضاف في المضاف اثنان واحد بعم لا بد لهما من المغايرة بوجه من الوجوه ومنها
كذلك فان ملك المجرد لصوره كلها مجردة عن اللاحق الخارجي والعاقل
من شخصه ولعدهما غير الآخر ذاتا واعتبارا وايضا امتناع ان يكون لكل واحد
من الناس لدى الصور بمنوع فلك الصور ان كانت عين ذاتها فذاك وان كانت مغايرة لها

كان ع

حصول ع

وان كانت ممتنعة الما لا بد وان يكون ساوبة لذاتها الى المعلول وعام كمفهم
ملزم امتناع المشلس ومدعي وقد تطوع هذا المحث الموضح الحاث دفعه
لا يليق امر لو ما بشرح هذا المختصر فليتجاوز عنها فصل في ان الواجب لذاته عالم
بالكليات الواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها لان الواجب
لذاته يجب ان يكون عالما بذاته ولواحقها وكل مجرد عن المادة ولواحقها يجب
ان يكون عاقلا للمعقولات كلها فالواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا للمعقولات
كلها اما الكبرى الصغرى فلما مر بيانها واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان يعقل
وهذا بديهي الاحتياج الى البيان والمانع من كون الشيء معقولا هو المادة ولواحقها
فاذا تجرد عن المادة فلا مانع له من ان يصير معقولا
فيمكن ان يصير معقولا فان قلت الواجب لذاته يجب ان يكون معقولا بالفعل
قلت اسلمنا ان يكون الواجب لذاته معقولا بالفعل لا نسلم انه يلزم ان يكون
معقولا لكل شيء وكل ما يمكن ان يعقل مع كل واحد من
المعقولات لذاته وكل ما يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات
وكل ما يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات يمكن ان تعاونه صور المعقولات
في العقل اما العقل البسيط هو حصول صورة المعقول في العقل وكل مجرد
يمكن ان تعاونه صور المعقولات في العقل وكل ما يمكن ان تعاونه صور المعقولات
في الكارج ان صحة معاونة المعقولات له لا تتوقف على حصولها في العقل لان حصولها نفس المعاونة

نفس المعاونة فلو توقف صحة معاونة المعقولات له على حصولها في العقل
لزم توقف صحة التي على ذات هذا المتأخر عنها وهو محال فكل مجرد يمكن ان تعاونه صور
المعقولات في الكارج فالواجب لذاته يمكن ان تعاونه صور المعقولات في الكارج وكل ما يمكن
للواجب لذاته فهو ممكن له وهو ظاهر الا لان له حال منتظر وادعى لما مر فالواجب
لذاته يمكن ان يكون عاقلا لكل المعقولات لانه عاقل لذاته وكل واجب الوجود يمكن ان يكون
عاقلا للمعقولات كلها وهو المطلوب فان قلت لا نسلم لزوم من كون الواجب
عاقلا للمعقولات كلها ان يكون كل مجرد عاقلا للمعقولات كلها وانتم لم تبينوا
ذلك لزوم الكبرى بالقياس قلت قد لزم من كلامنا ان كل مجرد يمكن
ان تعاونه صور المعقولات في الكارج فصول وكل ما يمكن للمجرد الواجب
حصوله له فهو واجب حصوله له والا لكان خروج من القوة الى الفعل موقوفا على استعداد
مادته لقبول الفيض من المبدأ الاول فكان له تعلق بالمادة فلم يكن مجردا هذا خلف
فاذن مخترع الكبرى فان قيل لو كان الباري مع عالما بشيء ما ان يكون صورة ذلك الشيء
فيه لكان فاعلا لتلك الصور لامتناع اضافة الاثنين الى شيء واحد من الاوجه والصفات
وقابلا لتلك الصور هذا خلف لان الفاعل هو الذي يوجد الشيء والقابل
هو الذي يحصل الشيء والاول غير الثاني فلا يمكن ان يحصل كل واحد منهما مع الذهول عن الآخر
فلم يكن مركبا منهما وهو محال قلنا لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد موجدا
للشيء الثاني من غير لزوم المحال الذي ذكرتموه قوله الا ان يعني كونه موجدا للشيء الثاني التصوري انه

ع الصدر لكن ان تعاونه صور المعقولات في الكارج

اما انه تعالى بكونيات فلانه تعالى اسبابها التامة لانها عند محققيه عن ذاته تعالى
فوجب ان يكون عالما بها لان العلم التام بالعلة التامة يقتضي العلم بالمعلول فان العلم
بالعلة التامة لا تتم في عند العلم بوجه اسلامها بجميع ما يلزمها لذاتها وعند استدعي
العلم بلوازم الغير بمن بالضرورة فهو تعالى لما كان يعلم ذاته علما تاما فيعلم
المعلول الاول وما يلزمه من حيث هو وانتهاء الى سلسلة المعلولات
الممكنة ويدخل في ذلك سلسلة الكواكب من جهة كونها جسما ممكنة محتاجة اليه
تعالى فيعلم جميع احاديثها وآحادها وآثارها لانها على الوجوه المتغيرة
ولا يلزم عند تغير المعلوم ان يتغير علمه تعالى بكل لان مطلق التغير لا يكفي ان يطابق
ما يخالفه بوجه فان تغير يلزم ان يكون متغير الذات عند اختلاف
وآما المثال الذي اورده المصنف فظاهر ان وجب ان يكون عالما بما يكون
على كل مثل ان يعلم ان للشمس الخ وعلى كسوف بعد حدوثه من كذا شماليا
في نقطة الراس فان ما يعلم لا يمتنع ان يكل على الكنه وهذا عاجز في العلم
بوجود ذلك الكسوف في هذا الوقت عالم بنفس الله المثاني عند فاعل هذا
الفعل ذات قبله ومعروف بعده وعالم بكل ما صدر عن الله تعالى سوى ما ذكرنا
لما وقت لم يعلم الكائنات الا على وجه كلي

فصل في ان الواجب الوجود مريد

الاشياء وجوده واجب الوجود مريد الاشياء وجودها لان الفاعل عالما بما يفعله اذا ان ذلك العلم سبب لصدور فعله عنه فهو مختار لا يمتنع

العلم ٥

لا يعلمها بشر

كذا في

سكرت

في نسخة ان صفة الوجود لا تستدعي الوجود

١ انه لا يصح ان يتصور ذاته تعالى كونه فاعلا له الا بعد تصوره بالعلم عليه على ذلك التصور
وانها ليسا متنافيين ليكون لا مؤثر بمتغايرين في ذاته ولا يلزم التركيب وزيادة
المصنف عليه زعم ان علم الباري بما سوى ذاته لا حصول صورها في ذاته
فوارد عليه لزوم كونه فاعلا وقابلا معا لان من اعتقد ان علمه بالاشياء ليس حصولها في ذاته
اعتقد نفي كونه عالما بالكل معللا ان شرط حصول صور المعلوم في ذات العالم وذلك
لان ذلك شرط اذا لم يكن العلم عند مجرد الا المعلوم حاضرا عند العالم فان الباري
عالم وجب حصول صور المعلوم في العالم لم يعلم الا ما هو كذلك لا نقول بشرط
السفل مطلقا هو مجرد حصول لا حصول على نوعه الا ارتباط والكلام فيه طويل
لا يليق بشرح هذا المختصر فصل في ان الواجب لذاته عالم بما سوى ذاته على وجه كلي
ملك بجزئيات لا تتغير بالمتغير تغيرا ولا تتمثل اذ كيفية ذلك المثال
وصوان نقوش سجلا مكتوبا بشمر كتابة على سطور فيها كلمات متألفة
من حروف والعالم بجميع ما في السجل من السطور والكلمات والحروف دفعة يكون
عالما بما فيه على وجه كلي لا تغير والناظر الذي ينتقل نظره الى سطر
بل من كلمة الى كلمة ومن حرف الى حرف من عنوان يتمثل بتعاقب سطورها وكلماتها
وحروفها على التوالي الزماني واحدا بعد واحد يكون عالما بما فيه على وجه جزئي
متغير بتغير يلزم المدركات فنقول علم بعالم ما سوى ذاته على الوجه الاول اما انه تعالى

افادة الخير والانعام من غير عوض وغاية ترجع اليه فان من يهب ليستفيض
معاملا وليس العوض كله عينا بل وفي الثناء والتخلص عن اللائمة والتوصل
الى ان يكون على الاحسان اقوى على ما ينبغي فمن جاد لشرف او ليحمد ولو لم يحمد او ليتمدح به
ما يفعل فهو معوض غير جواد فالجواد هو الذي يفيض منه الفوائد لا لشوق
منه وطلب قصد شيء بعد وجوده اما الله تعالى فمريد فيدل عليه كونه عالما بفعله
مع انه لا يمكن له على الفعل فان كل فاعل فيضانه منه غير منافٍ لذاته
في كونه كاملا فالجواد الذي يفيض فيضانه منه وهذا هو الارادة وليس من
شرط المريد كونه بحيث يصح ان لا يريد واما الله تعالى فهو لو لا ما ان يفعل لقصد
وشوق وهو الى كمال او لفعل لانه نظام الخير في الوجود فيفيض منه على الكل
كلهم كما هو لائق بهم لا لغرض وشوق والاول محال بينا ان واجب الوجود
ليس له كمال مستفاد فيفيض انه فاض الوجود على الممكنات كلها بنبغي وعلى ما ينبغي
بلا غرض وعلة غائية تعود اليه تعالى فهو جواد بالحقيقة ولا يطلق اسم
الكرم على غير مجاز الى الثالث في الملائكة وفي العقول المحضة وتشمل
على فصول فصل في اثبات العقل اريد اثبات العقل وهو الجوهر
المفارق الذي لا يتعلق بالاجسام على الذهن والاستدلال فعقول قد تثبت
انتهاء الممكنات الى موجود اصلا انه فيصدر عنه واحد فقط لا غير فانه بسيط
والبسيط لا يصدر عنه الا واحد وذلك الواحد اما ان يكون جوهرا او عرضا والا فان كان

(الواحد الصادر
كما الواحد)

والمدح ح

او يصدر او صدر او ينبغي
يصدر لان من الاجسام
ولا جائز ان يكون يصدر
ح

لا فائدة ان يكون عرضا والا لكان موجودا على الجوهر فيكون علة لما علة في وجود
العرض قبل وجود الجوهر فيلزم الدور وايضا فالعرض يحتاج في وجوده
الى الجوهر فيمتنع عند بعض ان يكون موجودا اولا اما الاكثرون فيجوزون ذلك
بدون الصون فلم يكن صدور ما عنه موقوفا على صدور الصون ولا فائدة ان يكون
صون لانها لا تعود بالعلية الى الباري والا لوجبت تشخصه قبل الباري ح ويرد ان الشيء
ما لم يتشخص لم يوجد في الخارج وما لم يوجد في الخارج لم يتوهم وجوده الشيء للذهن
بالحمل لما تقدم من كون اللازم لما هو ان الصون تشخصه تحتاج في تشخصها الى الناطق
والله لتشخص المتأخر عن الباري والا فائدة ان يكون جسما لانا نعلم بالوجوب ان صدور
الجسم من شيء بدون صدور كل واحد من جزئيه محال فلان صدور منه اما يكون بعد
صدور جزئيه البتة او لا يكون كذلك فاما ان يكون صدور كل واحد من جزئيه مع
الآخر بواسطة ح يكون بسيطا صدر الاثنين وهو ح فاما ان يكون صدور كل منهما
بواسطة الآخر ح يلزم ما تقدم آنفا والا فائدة ان يكون بسيطا والا لكان فاعلا
قبل وجود المجموع وهو محال لان النفس في الفعل بواسطة الاجسام والا فلا فارق
بين النفس والعقل فحينئذ ان يكون عقلا وهو المطلوب فان قلت
لا يسلم انه لو كان جسما لكان صدور كل واحد من جزئيه ملا واسطة او لكل منهما بواسطة
الآخر لم لا يجوز ان يصدر عنه كل منهما كالصون متلازمين بلا واسطة والا فلم كان الباري
محتاجا بواسطة في غير الصون قلنا لان الواسطة الا كون لصدور غيره لا واسطة الا صدور معلولين عنه هو مرتبة واحدة

ممكن ان يكون صدورها عنه بواسطة الصور ثم صدور الصور عنه بواسطة ملك او واسطة
فيرجع حاصل الامر الى صدورها عنه بواسطة الآخر هداية واثبات كثرة العقول
العقول كثيرة لان المؤثر في الامكان اما ان يكون واجب الوجود او عقلا او نفسا
او يكون بعضها مؤثرا في بعض لا جائز ان يكون واجبا لذاته او عقلا او نفسا
ممكن سواء كان مصدرا لآخر مثلها او لا كثيرا اما على التباعي فظاهر واما على الاول
فلتركيبها من الهيولى والصورة ولانتفاء ان فعل النفس موصوف على الجسم
ولا ان يكون بعضها مؤثرا في بعض دورا او لا فاما ان يكون الكاوي علة للمحوي
واما ان يكون المحوي علة للكاوي ولا سبيل الى الاول لان المحوي ناقص والكاوي
اما الله سبحانه وتعالى فلكونه في سلسلة الممكنات اكثر تأثيرا بعد من المبدأ
الاول والناقص والاصح استحالة ان يكون سببا للاشرف والاعظم على ما
يشهد به الطبع السليم والوهم المستقيم ولا الى الاول حائد لو كان الكاوي علة لوجود
المحوي لكان وجوب وجود المحوي متأخرا عن وجود الكاوي لان وجوب المعلول
متأخر عن وجود العلة وذلك ظاهر ووجود المحوي مع وجود
الكاوي لا يكون بمسافة واحدة والا لكان وجوده متأخرا عنه ووجوده
متأخرا عنه خلف واما ان عدم المحوي مع وجود الكاوي ممكن كان كذلك
ايضا مع وجود المحوي اذ لا مرجح لان معه عدم المحوي ووجود الكاوي معه وانه
لا شك لاحد مما في الآخر فلا اثنينية فان في الامكان الوجوب واما ان كذلك مع وجود الكاوي

لواحد منها ح

ممكن

الكاوية

سيما كان الكاوي ممكنا لذاته ومتمما لغيره من صنف حادث الاجسام العالية التي بعضها
علة للبعض فيمكن ان يكون المؤثر هو العقل ولا يجوز ان يكون عقلا واحدا
لاستلزام صدور اكثر من شيء من عقل واحد ما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
حادث المؤثر في الاجسام عقول ممكنة فنفي الوجود عقول ممكنة وهو المطلوب
فان قلت ما يمنعك ان المؤثر في الاجسام لا يكون ان يكون عرضا او غرضا
قلت لان كل عاقل اذا رجع الى نفسه علم قطعا ان الاغراض لا تحمل
ان تفعل شيئا وجودا ان فاعلها لا يخلو اما ان يكون فاعلا لذاته فان العلة يجب ان يكون
في ذاتها اقوى من المعلول واشرف منه والعرض ضعيف وجوده من الجوهر
هدايه الكاوي وهو الكل الاعظم والمعلول الذي هو علة
المحوي وهو العقل التاسع ومادته الابداع لكونها معلولة علة واجبة
في درجة واحدة وهي العقل الاول كما سيعلم مما ان العقل الذي هو
علة المحوي معدوم على المحوي والكل الكاوي ليس بمعدوم عليه لما مر وكان
من الواجب ان يكون معدوما عليه لان ما مع المتقدم معدوم كما ان ما مع المتأخر
متأخر والسر فيه ان العقل الذي هو سبب المحوي معدوم عليه بالعلية وما مع المتقدم
بالعلية لا يمكن ان لا يكون كذلك والا لزم اجتماع العلتين على معلول واحد وان المتقدم
بالعلية على الشيء يكون علة له لا محالة فكل ما مع المتأخر فما مع المتأخر حال ان يكون متأخرا
اذ لو كان مع المتأخر على علة المعلول لكن ليس بمتأخر واذا كان فيه اصلان متماثلان هدايه

ان يكون متقدما بالعلية
بل يجب ح

لكن من ثبت ان الجواب سوال مقدر وهو ان يقال الكاوى والمحوى
كل واحد منهما ممكن لذاته وادا كان كذلك جاز ان يوجد ما ذكرنا ان الممكن وذلك
كمن جواز اتصافها بعض الخلاء ضعف فالجواب بان اتصافها لا يقتضى الخلاء
فضلا عن جواز اتصافها فانا لا نسلم انه يكون الامر كما هو الآن فوق المحدد خلاء
فلا نسلم ان فوق المحدد لا خلاء ولا ملاء اذ العدم المحض ليس بخلاء كما سبق
ويكون فوق الفلك الثامن الثابت ايضا هو بعد يحيط بالكل خلاء اعلم
ان وجود الكاوى وعدم المحوى او عند عدم المحوى يكون الكاوى محيطا بالخلاء
صرف فكل وجود الكاوى مع عدم المحوى غير ممكن فى علم ان يكون الممكن متناهيا
للجم فان قلت انما يكون المجموع ممكنا لو كان كل واحد منهما ممكنا وهو ممنوع فان الممكن قد يمتنع
اجتماعا كالكون والعدم الآن وعدا فانا لا نسلم ذلك قلت لانه لو كان كل واحد منهما ممكنا
لكان المجموع ممكنا فانا نقول الكلام فى الوجود المستجمع لجميع ما لابد منه
فى تاثير فى المعلول الاول والا لكان له حالة منتظرة فيكون
المعلول اوليا لان المعلول كلما وجد عند وجود علته المستجمعة للشرائط
وارتفاع الموانع والمعلول الاول ايضا مستجمع لجميع ما لابد منه فى تاثير فى العقل
الثانى لان كل ما يمكن ان يكون للمعلول الاول هو حاصل له بالفعل والا لكان ثم مما يمكن
حادثا بعد ما لم يكن وكل حادث فهو مسبوق بمادة لما مر فتكون مادة
ضعف والا لكان كذلك للمعلول الثانى ايضا اذ الكلام هو المعلول عند علته التامة

وهكذا المعلول فى العقل الثالث والرابع الى ان ينتهى الى العقل العاشر وتقابل
ان المعلول الحاصل الى هذا التطويل يكفى ان يقال لولا ان العقل حادثا لكان مادة مالان كل
حادث مسبوق بمادة ضعف واما انها ابدية فلانه لو انعدم شئ لانعدم امر من الامور
المعينة فهو اذا انعدام مع بقاء الامور المبقية فهو عدم معلول فيكون البارى
اولى بالمعلول قابلا للتغير والكلوث وهو محال لان التغير فى شان مالا تعلق بالمادة
فصل فى كيفية توسط العقول بين البارى قد ثبت ان واجب الوجود
ولوازم كل جهة مما لا يشتمل على اثبات كمية واعراض مكتنفة ومعلوله الاول
هو العقل المحض الذى هو غير متعلق بالمادة لا بحسب ذاته ولا بحسب احوال ذاته
والاجرام السماوية معلولة للعقول لكن الاجرام لما كانت على ما يدل عليه الكل اختلاف
عرفت الكواكب سيارة بالجملة كثيرة علمنا ان كل واحد منها لا يصدر عنه الا الواحد والعقل الذى
يصدر عنه الفلك الاعظم الذى هو اكثر من جهة مركبة من الهيولى والصورة عنه لكن
لكل فلك كثير ليست باعراض صدرت عن واجب الوجود لاستحالة حلول بعضها فى ذاته
وبعضها لبعض علة فاذا انضم ما له من ذاته الى ما له مما عليه حصلت عدة كثرة لا عراض
فاما المعلول الاول فلما هو ممكن الوجود لذاته واجب الوجود لعلتها علم ان وجوب
بالغير الذى هو الواجب وامكان الوجود لذاته فتكون ماهيته مركبة من الاعراض ومعلولة للعقل
الثانى وبالاعراض الآخر معلولة للفلك الثامن والمعلول الاشرف يجب ان يكون
تابعا للجهة التى هى اشرف فى العقل فان المعلول يجب ان يكون شبيها ومناسبا لها

للعلة

فيكون عالما موجودا واجب الوجود بالغير مبدأ للعقل الناسع وعالما موجودا ممكنا
لذاته مبدأ للعقل التاسع ولذا للعقل الذي يصدر عن كل عقل وفلك الى ان يتم الاجرام
السماوية ولا بد من الانتهاء الى موجود عقلي وهو سماوي اذ لو اسند ذلك الى السلسلة
المحال ولكان الاجرام غير متناهية وهو باطل ولانا نرى سطح القمر حد انقطاع السماوات
والا لسبق ما تكلف من السماوات غير مستند الى علة والقمر ليس اقل عددا من
الافلاك فاذن لا بد ان ينتهي ذلك الى العقل التاسع فيصدر عنه فلك القمر
وعقل عاشر فيصدر جسم الى العالم العنصري صورتا المحللة لاستعداد
الهيولى وسببا بالعقل الفعال لكثير فعلة تامين في عالم العناصر وليس استعداد
الهيولى لصور ما له العقل المفارق ولا انما فيجب الاستعداد لقبول العقل
المفارق بالهيولى يعوض له الاستعداد لوات المحللة لو اسطة ايجاد الكواكب
السماوية وكل حادث مسبوق بحادث آخر لان كل حادث اما ان يوجد دائما
او يوجد حدوث حادث آخر لا سبيل الى الاول والا لزم دوام كل حادث مع
قطع الباقي دوامه من كل حادث يسبق ما ان توجد ذلك
الحادث على الاتصال او على التعاقب لا سبيل الى الاول والا لزم امور اما ان تنتهي
الى الوجود بلا انتهاء فيعود على التعاقب فقبل كل حادث حادث لا الى
اول او ان ينتهي الى حادث دائم الوجود دائما فيلزم ان يوجد بعد
حادث آخر لا محالة ان يكون اول الحوادث فلك ما هو اول الكواكب اما ان يكون علته

اما ان يكون علته التامة حادثة او قديمة فان كانت التامة حادثة فالكلام في
فصل الاول: فلم يكن اول الحوادث فلك فان قيل هذا في
عين شرح الاشارات فاعلم ان قول ان اراد سطان مجلس ثم حاد طرفيها فاعلم انها
انما يكون بسطا تاما لو علم ان سطح الثاني متناهية فلم لا يجوز ان يكون عدم بسطانها
لعدم تناهي سطح الثاني وان اراد به انه يكون مارا كل جزء من الاول جزء من الثاني
فلا سلم انه لا يمكن ان تكون بسطا تاما لو علم ان يكون الزائد مثل الناقص لا نسلم ان يكون بسطانها
لعدم تناهي سطح الثاني لانه لا يتناهى مرارا بل الحد الاول ينتهي مارا بجزء من الاول جزء من الثاني
الثاني لتناهي اجزائها كالكل والكل والجبل حادثة واحوال الكل حادثة
الفصل بعد جواب الدليل اما ان يعد او لا يعد والثاني باطل اما ان يعد على بعد آخر على
سبيل الاتصال او لا يعد على بعد اصلا الاول ايضا باطل لانا نعلم ان الاتصال
فيها شيء يتبدل وشيء لا يتبدل بعد بالفعل لان الفاعل للنفس وسيلة مع الفساد والفاسد لا يبقى
فيه فيكون النفس مركبة وقد قررنا انها بسيطة هذا خلف والثاني باطل
ان يكون الكون مملا بالفساد والنفس مملا لان كون الشيء مملا لا يمكن فساد
ما هو مبادئ العوالم لو امكن فساد وجوده غير معقول فان معنى كون الشيء مملا لا يمكن
وجوده في آخر هو تبين لو جوده فيه في يكون حال وجوده مقترنا به كذلك لا يمكن
فساد شيء والدليل على ان كون الشيء مملا للفساد هو ان الكون انما فيه في سلسلة النفس مع
عدم سبيلها به والاستدلال الثاني على ان الحادث مع حدوث الكون على ان عند حدوث كل كون

لابد ان كدث نفس لان النفس حادثة فلابد ان يتوقف حدوثها على استعداد
المادة وهو مادة البدن فالعلة المادية لحدوثها هو البدن
الصالح لقبول النفس على نحو انها يتعدم بعدمه وبقى بقائه وعند حدوث كل بدن
لابد ان يفيض عليه نفس من مبدإها فلو تعلقت به نفس تفيض على جميع اجزاء البدن
البدن الواحد انسان مدبر ان كان معتدل المزاج وان لم يكن كذلك فاقد
واحد من الآلات التي هو المطلوب فالبدن مبنى على حدوث النفس وحدوثها
مبنى على مادة البدن وهو المطلوب لان الحدوث بمعنى تعلقه
فلم لابد له من دليل تمت الادراك اللام من حيث هو ملائم وانفعالنا
من حيث هو ملائم لان الشيء قد يكون ملائما من جهة ومنافرا له بجهة اخرى
الخ هو منها ملائم لكل قوة من القوى الثلث وغير ذلك وشوهتها سلك القوة
فلذة الذوق كالحلاوة للبصر النور وللوهم الوفاء وللحافظة تذكر الامور
الماضية ولذة كل واحدة بما يضاده والكلام للنفس الناطقة من حيث القوة العاقلة
ادراك المعقولات بان يحصل لها بما يكمل به ادراكها من الكمال الاول بما وهبت لها
من جميع الكمالات بدءا على العالم مع فيضان الخير على الوجه الاصوب ثم ادراك
ما صدر عنه من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام السماوية والكائنات العنصرية
على الهيئة الواقعة في الوجود بحيث يصير عالما معقولا مشابها لهيئة الكل والنظام
المعقول فيه وبتجرد القوة المفكرة عن المواد بالعالم الموجود كله وعن مبادئها الى واجب

منها ع

١١٢

من كمالات القوى الادراكية على نحو مرتبتها ان تنال ما هو افضل وانفع واذ
لا نسبة له الى هيئة وغاية وكنتم وعدد الادراك حاصل للنفس بعد الموت
لان النفس لا تصلح ان تعد لانها الى الآلات كما كانت بل تكون اشد اذ تجرد
الاشتغال بالقوى البدنية فتخلص لها اشتغالها بذاتها فصارت المعقولات
شاهدة فتكون اللذة حاصلة بل كمال البدن لانها تجوهرها اتم وافضل وعلم
حصول اللذة حاله على النفس بالبدن اما ان لتمام الملائم وهو السعادات
البدنية والعلائق الجسمانية هذا الالم ادراك الشيء من حيث هو منافر
واما قليلا من حيث هو منافر لان الشيء قد يكون مشتهيا من جهة دون جهة والالم
يحصل بالجهة التي هو منها منافر والمراد بالنفس الناطقة اما هو بالقوة المتصادة للكمال
بالنفس او افاضة البدن وتمكنت منها الذات المتصادة للكمال فانما تكون النفس
قادرة على المنافر من حيث هو منافر فتتوصل الى الالم هذا النفس الكاملة
بالاعتقادات اليقينية اي بمجانبة الخطايا المحسوسة التي اذا ثبت نقيضها على الذات
البدنية الوهمية معرضة عن الكدورات كما انها اصلت بعد المعارف بعالم القدس
بفضل جلال رب العالمين بعد صدق عند ملك مقتدر فوجدت لذة عظيمة
بما حل من الكمال واشرف وصف من السعادات كما قال والذين اشاروا في الدار الخلد
سورة يتلو الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون
فالايمان هو العلم بالله وعدم لبسه بالظلم هو التنزه عن الهيئات البدنية وان لم تكن نقيضة

صارت ع

باد الفنوس كالدرة حضيفة يس يا وآل وغيرها فس اليها لانها كم يوفها اصلا وكالت
البلاغة اذ في الالفاظ من الالفاظ به البناء ما الموس الى عوده كالكاس الليطوى اى اها
كالانا ما علم انها كم يكسب الكمال سوا كانت عاريتا واكتسبت عاريتا واكتسبت عاريتا كالكاس
مع فعد رصوليا بالتعدى للاول والا لم يكن صوبت عنه الكاس
معدالكرت شيئا فشيئا مع يكن فضاء الكتبة لها بكثرة ما تكرر في تكرر الانس
ويبلغ السعادات الى نفضها ما كالكاس الصلاة الذي كنت صارت ما مع في
العاسة عجم وما اصدر وكالكاس وقد كالكاس سطر ما اصر على الوصول الا السعادة
الكبرا الخطيرة الا الاعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
مع سعد الامور وكالكاس الدنيا فانه سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
الا اخ على الكاس ما ابدى شتا ابنا بنا بنا بنا بنا بنا بنا بنا بنا بنا بنا بنا
الفقه ما سار في اسمع مكالها ما شا ابنا بنا بنا بنا بنا بنا بنا بنا بنا بنا بنا
ويبغ في كدر السوء سعد سبب الكاس العلاني لان اكثر ذكر كدر ويطلق على الاسد ويطلق
فكدر ة خضه وعذار الكاس الاول ذكر التعدد ايضا الابتع دانا وبع انا فكدر ة شدة الثقة
وضعفنا سوء الدوال وبطئه وكسله فاكثر ما يكون ما يتعذر كسبه الاصلاح وذكر سعد الانوء
ما ابعدنا ان يكسبه على سعد الاعمال من عذرا بنا زعفر
وظهر تحذير شرح هذا الحمد لله ظاهر
والله المرجع والمآل وعليه التكلان
سعد الله الملك الوهاب
وصلى الله على محمد
محمد وآله
الحمد
امين

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ
Kısmı . Turhan Valde
Yeni Kayıt No.
Eski Kayıt No. 212
Tasnif No.

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير وبكل العون

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ
Türhan Valde
212 /3
297-3

بسم الله الرحمن الرحيم توكلت على الرب الكريم

قال باسمك اى احمدك مبتدا باسمك او متبركا قدم الحال لافادة التخصيص
والاهتمام فنادى اولا باسم الذات المستحق لجميع المحامد لاستحضار المدعو
طلب اقبال المعبود واصل اللهم يا الله حذف حرف النداء للتخفيف
وعوض عنها الميم واخر نا متبركا بالابتداء باسمه وعند الفراء اصله يا الله امنا بخير
فحذف حرف النداء وحرف النداء وثانيا بملاحظة استحقاق الاسم فالمنادى الثانى
ومعطوف بدل من المنادى الاول وافرد الثناء بالذكر مع اشتمال الحمد عليه
لبناء الاستجاع وثالثا بملاحظة كمال الذاتى والعطاء والكبرياء مرادفان فان قيل
الكبرياء الترفع على الغير والعطاء كون الشئ كاملا فى نفسه وقيل الكبرياء معنوان لاحظ له
والعظمة معنوان خطيران بعيره قال الله تع لا يدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو
اللطيف الخبير ورابعا بملاحظة نسبته لما مكونا ته والمراد من الاجسام المتحيزة الطباع
الموالية للفلك اشارة الى ان موضوع العلم الطبيعى وخامسا بملاحظة نسبته
الى مبدعاته والمراد من الجواهر المعقولة المجردات اشارة الى موضوع العلم الالهى برعاية
براعة الاستهلال فخص الاشياء بالاجسام والاشارة اما بالجواهر لان الاول مسبوق بالثانى
بخلاف الثانى شبه الجواهر بالكواكب فكما ان الكواكب يظهر من افقها فلاكر كذلك
الجواهر يظهر من كتم العدم الى الوجود بطريق الابداع وما ذكر المحمود عليه ذكر
المحمود بقوله محمدك فحامدك اثر اللفظ الدال على الاستمرار التجددى المشعر
بحسب المقابلة باستمرار نعم الله تع على تعاقب الاوقات تتالى الانات متجددة
من غير فتور وكلال واختار المتكلم مع الغير لابهام ان اداء الحمد امر عظيم غير مقدور
له وحده كما قال افضل البشر ع افضل الصلوة لا احصى ثناء عليك انت
كما اثنيت على نفسك والحامد جمع محمدة ومن مصدر بمعنى ارادبها الاوصاف التى
تليق بذاته بقدر الطاقة البشرية وعدم قطع همزة احلها على التجديد اى النهاية
عد الشئ منتهاه والتحديد مثله ادعائى لابتناء قسم فيه على مقام الخطابى والتعارض

الواقع

الواقع بين الحدين فى الظاهر مدفوع لان الابتداء الكائن فى حديث والتسمية محمول
على الامر الممتد المتسع من العرفى او المعنى العام الشامل للحقيقى والاضافى قول وشكره
عقب الحمد بالشكر ولم يكتف به اعتبار ابجرح النص واشعار بتحقيق نعمة الله كما
هو مقتضى الشكر لكون اخص باعتبار المتعلق واع باعتبار المورد على عكس
الحمد ثم ربط الصلوة بالحمد والشكر لاقتضاء العقل والنقل اما الاول فلان من
البديهيات والمسلمات ان بين المفيض والمستفيض لابد من المناسبة والشكر
فى انتهائها يباينها وبينه مع كمال تنزهه وتعاليه فلابد لنا فى استفاضة الكمال من هذا
العبد ان من متوسط ذى الوجهين ليستفيض باحديهما ويفيض بالاخرى وذلك
هو النبى ع فلابد من الصلوة عليه واما الثانى فقول مع بارئهما الذين امنوا صلوا
عليه وسلموا تسليما قول اصل البر والدرا ى ساكن الخيام والبلادا ى العرب والبدو
قول ذوى النفوس القدسية اى النفوس التى استغنت فى تحصيل النظريات عن الحركات
الفكرية بل حصل لها جميع النظريات بالحدس قول الواصلا الى اقصى المراتب الانسية
اى العقل المستفاد فى القوة النظرية ومقام التخيل والتخيلية فى قوة العملية قول اعلى
الاصفيا اى الاختيار ثم شرع بالصلوة على الاربعة وعلى عترتنا شلة ورمطة
والمراد الائمة المعصومون عن دنس البشرية سلبغهم الاحكام والشرايع على وجه
يؤلفه ويعرفه عليه ولقوله ع واذا صليتم فعموا واراد بالتعميم الصلوة على
الال كما بينوا ولما فرغ من الحمد والصلوة شرع فى السوال التوفيق لتحقيق الحق لان الحول
على المبتغى والصلوة الى المنتهى لاينا فيان الابهداية الله ع وتوفيقه والتوفيق
جعل الاشياء مواتية والحق القول المطابق للواقع فى المطالب اى التصورات
والتصديقات والهداية الدالة للموصلة الى البغية والخلق الطريق الواسع على المراتب
اى مرتبة النفس وهى ان تصير النفس بحيث يتصل بالمفارق اتصالا انعقاديا
وتلاقى ذاتها ذاته تلاقيا روحانيا قوله مجملا ان قرن بفتح الميم والجيم يكون اسم مكان
اى محل الحكم والمراد حرم الصفوف يكتب فيها الحكم وان قرن بكسر الميم وفتح الجيم اسم آلة

فعلا سمى لهذه الصحيفة قال اصله صنوبلي بالعبارة الكتاب قال رجلي بالتحريك مصدر قولك رجل بالكسر اى بقى راجلا قال يا لتماس متعلق باهلية حيث لم ينفع واو لعوا بالكما
قال من خطايا البيان جمع مطية وهى الناقة التى يركب ظهرها قدم للسمع شبه البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير بالشخص المركب فهو استعارة بالكناية واثبات المطية لها تخييلية والتذليل ايا ما ترشيح قال علا از لاه متعلق بقوله اهلته وعلة قال اسعافهم اى قضاء حاجتهم من قولك اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له علما اقترحوا سألوا من بخر وبر قال اصطلوا اى اتفقوا قال فتوى اى نصرته جمع فتح بمعنى النصر قال بقدر الطاقة البشرية متعلق بالبحث وانما قيد بذلك البحث والكشف في العلم المدون للبشر عن جميع احوال الموجودات الخارجة القديمة والحادثة والكلية والجزئية العرضية ممكن بل الممكن انما هو البحث عن احوالها بقدر الطاقة البشرية فلهذا قيد به وجعل الحكيم باحثا عن هذه الاحوال بقدر الطاقة ووصفها بهو بوصف صاحبها وقيل متعلق بقوله عليه بعد تعلق قوله في نفس الامر لان احوال الموجودات فحينئذ ان تكون عليها في نفس الامر حسب الواقع ولا شك ان الحكيم ان تكون عليها في نفس الامر حسب الواقع ولا بد وان الاحوال المذكورة هي احوال تكون الموجودات عليها في نفس الامر حسب الواقع بلا غاية احوال واقعة لها بحسب ادلتنا وانظارنا التي هي مناط حقيقتها فقيده بقيد بقدر الطاقة البشرية افيد هذا المعنى وان كان للبحث فرد محال ولكن بقي الاحوال على العموم ولا بد من تخصيصها بما يكون بحثا للبشر ممكنا وليس في التعريف بقيده تخصيصه فيضطر الى قيد العقل قال كالاعمال الصادرة منا كتهذيب الظاهر بالشرايع والتوفيقات الالهية وتنقيح الباطن عن الملكات الرديه وتخلية النفس بالصفات الحسنة وتحليتها بالانوار الساطعة من افق عالم الملكوت قال التوقعت حصوله على النظار المقصود ما حصل بالنظر والبطالة وهو الادراكات التصورية والتصديقية المتعلقة بالامور التي لا بد خلقها لقدرتنا واختيارنا قال وبسبي حكمة جليلة لتعلقه بالعمل اى لان

متعلق بكيفية الاعمال فليس المقصود منها الادراكات الحاصلة بالنظر المتعلق بالامور التي لقدرتنا واختيارنا مدخل فيها بل المقصود تلك الاعمال ولما شابهت الهيا
قال بما يوجد في الخارج بلا مادة اى لا يكون مخالطا للمادة شرطا لوجوده اما من الزائد قبل البارئ تع والملا الاعلى واما من الصفات فمثل الهوية والوحدة والكثرة والعدد والمعدود والكل والجزء وما اشبه هذه المعاني وهو العلم الاعلى المنزه عن المادة في البحث والخارج اى لا يكون مخالطا للمادة شرطا وهو اعراضها التي هي مبدأ القوة والنقصان المسمى بالالهى تسمية الشيء باشرف اجزائه قال اما ان يمكن تجريده عن المادة في البحث اى لا يكون مخالطا للمادة شرطا للتعقل وذلك مثل الاستدارة والتربيع والتثليث وغرج من الاشكال الهندسية فانها وان لم توجد في الخارج الا في المادة مخصوصة الا ان تعقلها لا يتوقف على تعقل مادة مخصوصة وكذلك العدد وعوارضه والاعداد من الفرد والزوج بخلاف الانسان فانك لا تفهم الا وتحتاج ان تعرف ان صورته من لحم وعظم قال وهو العلم الاوسط المنزه عن المادة وعوارضها في التعقل دون الخارج الموسوم بالرياضي لانهم كانوا يقتصرون به في التعلم وكان رياضة النفس بها اولا قال وهو العلم الادنى لاحتياجه الى المادة مطلقا اى في الوجود والتعقل كالجسم والاحوال العارضة له مثل الكم فان الجسم والسواد والكر والسكون وغيرها مما تعقل لا بعادة قال الموسوم بالطبيعي لانه يبحث عن الجسم الطبيعي ولا يمكن ان يكون الشيء محسوسا الا في المادة في التعقل دون الخارج قال الاعمال الصادرة عن الشخص وهي تهذيب النفس بالفضايل وتخليتها عن الرذايل قال والبواقي اى الاعمال الواقعة بين اعلى المنزل قال والاول علم الاخلاق جمع خلق وهو ملكة تصدر بها عن النفس الافعال سهلة من غير سبق فكر وهذا العلم متعلق بكمالات الشخص في نفسه بحسب القوة العلمية كما ان الحكمة النظرية كذلك بحسب القوة النظرية وفايدة ان يعلم الفضايل والعزم على اقتنائها ليتخلى بها النفس وان يعلم الرذايل ويعزم على تركها ليتطهر عنها النفس قال والثاني علم المنزل اى علم تدبير المنزل متعلق

بكمال العمل ايضا لكن بالقياس الى الاجتماع الخاص وربما ينتظم المصلحة التي يكون بحفظ
به الازواج بين زوج وزوجه وولد وولد وملك ومملوك وفايدة ان يعلم
المشاركة التي ينبغي بان يكون بين اهل منزل واحد لينتظم بها المصلحة المنزلية قال
والثالث علم السياسة والفايدة فيه ان تكون كيفية المشاركة التي يقع بين الخاص
الناس ليتعاونوا على مصالح الابدان ومصالح نوع الانسان وهذا ايضا
من تتمة تكميل القوة العلمية وقد ينقسم المدني الى قسمين الى ما يتعلق بالملك والسلطنة
وسمي علم السياسة والى ما يتعلق بالنبوة والشريعة وسمي علم النواميس ولهذا
جعل بعضهم اقسام الحكمة العملية اربعة والامر مبين قال والمنطق خارج بعضي لا يدخل
المنطق في علم الحكمة على هذا التعريف اذ ليس بحثه عن احوال الموجودات الخارجية
بل عن المعقولات الثانية التي ليست بموجودة بل تقدر بها واعتبارنا واذا اشتغل بها الحكمة
كان على سبيل التبعية الآلية قال اللهم الا ان يغير استثناء منقطع بعد الوجيز نادر الوقوع
لصحة المعنى اي المنطق خارج في جميع الازمنة الا زمان يغير فيه حكم فيها اي في الحكمة
المدونة بالمنطق واد المنطق ايضا من الكمالات المكملة للانسان والهي ايضا وكذا
من عرف الحكمة بانها بحث عن احوال الموجود المطلق ومن قسم الحكمة العملية
بما يكون مفعولا بكيفية العمل فالمنطق فالطب والنحو من العلم قال بل العلم ايضا
يدخل وبهذا التفسير يعم العلم ايضا في الحكمة لانها اعم من الكمالات المكملة للانسان
بخلاف تعريف الاول فان قيل متى يكون في الحكمة العملية مجرد العلم المتعلق بكيفية العمل قلنا
قد مر ذكره كما يشعر به التعريف الاول والحق دخول العلم فيها كما يشعر به التعريف الثاني
لان الكمال المعتد به لا يحصر في العلم المتعلق بكيفية العمل ولذلك قيل الحكمة في وجود الانسان
الى كماله الممكن في جانبي العلم والعمل لانها المركب من العلم وغيره فغير العلم فلا يكون
الحكمة علما قلنا هذا مبني على التغيير وليس منه بمهية فضعه بل باعتبار اصطلاحه
قال التحصيل العلوم كلها اي جميع العلوم الدوري غير المنطق لان العلوم
الدورية نظرية لا تحصل بالة تجمعها مطلقا حتى الاوليات بل بعضها وكثير من العلوم

يكون آلة بغير كالنحو للغة والهندسة للهيئة لا يقال لو كان كل علم محتاجا الى المنطق
لكان المنطق محتاجا الى نفسه او الى منطق آخر يحاذيه لانا نقول المراد ان المنطق آلة
لكل العلوم النظرية سوى المنطق كما ذكرنا قال بصفات كمالية اي الصفات
الحقيقية الثبوتية وتعوت جلالية اي الصفات السلبية والاولى اي معرفة جل ذكره
مع الثانية اي معرفة احوال النفس باعتبار النشاة الاخرى اي باعتبار
انقطاع التعلق عن البدن قال والثانية اي معرفة احوال النفس باعتبار
النشاة الاولى اي باعتبار ابتداء التعلق بالبدن قال لابتنائه في الاكثر على
الامور الموهومة اي الكثيرة ونفيها لا اكثر مسائلها لان اكثرها على خلاف ذلك قوله
على الامور الموهومة لما قاله صاحب المصارع والمطارحات من ان اكثر ما يبتني
على الامور الموهومة والاعتبارات الذهنية والمهم هو البحث عن اعيان الموجودات
الخارجية فان قيل يلزم ان لا يكون الرياضي من الحكمة لانه يبحث عن امور موهومة
كالدور والخلاء وغيرهما قلنا لانه ذكر فان البحث فيه ايضا عن اعيان الموجودات
غاية ان البحث مبني على الامور الموهومة كما اشرنا قال لان الشريعة قيل بعض
اقسام العلم غير معلوم من الشرع عندهم وهو ما يتعلق بالملك والسلطنة قال
والطبيعي على الالهي لتقدمه بالنسبة الينا فان قال لان متعلق الاكهى اقدم
بالقياس الى نفس الامر لان الموجودات علل المادية واما بالنسبة الينا فلا
لانا ندرك متعلقات الطبيعيات اولا وهو الجسم الطبيعي وعوارضه التي هي الحركات
والسكنات والاشكال وغيرها ثم ندرك متعلقات الالهيات كما هو مقتضى البرهان
الاني وليكون التعليم متدرجا من الاسهل لان ادراك الطبيعي اسهل
الينا من ادراك الالهي لان متعلق الاول المحسوسات ومتعلق الثاني المعقولات
فاذا ادركنا اجساما متحدة تارة وفنا انها لا بد لها من سبب وذلك السبب لا بد
ان يكون مجردا اذ لو كان جسما لاحتاج الى سبب آخر فيلزم اما الدور او التسلسل
وكل منهما باطل ولا يجوز ان يكون كل مجرد عن مجرد آخر والا لزم التسلسل فلا بد

ان ينتهي الامر لا يكون معلولا لغيره وبعضهم يقدم الالهي على الطبيعي وللناس فيما يعشقون مذاهب قال فحينئذ يعم الاجسام الطبيعية اي الفلكية والعنصرية قال من حيث انه واقع في التغير اي قابل له والتغير خروج الشيء من حال الى حال على التدريج ومعاوم ان الحركة والسكون والاجتماع والافتراق فان قلت لما كان موضوع الطبيعي مقيدا بوقوع التغير كان البحث عن تلك الموضوع فلم يكن من الاعراض المطلوبة في هذا الفن بل يجب ان يكون البحث فيه احوال الجسم الطبيعي بعد كونه متغيرا قلت ما وقع قيدا هو التغير المطلق والبحث اعاما عن التغيرات الخارجية المندرجة تحته او نقول قيد الموضوع موضح التغير لا مقوم فعلى هذا الحركة والسكون قيدا باعتبار انهما مستعدان للحركة والسكون وذلك كاف يقال ان موضوع الطب بدن الانسان من حيث يصح ويمرض ليس المراد من الاول من حيث تستعد للصحة والمرض والالم يكن البحث عن الصحة والمرض من مسائل الطب والحاصل ان حيثية استعداد الحركة والسكون هي الجزء من الموضوع لا حيثية الحركة والسكون قال كاستدارتها فان قيل المراد بالاستدارة اما الاستدارة في الجملة او الصعود ولا يختص واحد منهما بالفلكيات اما الاول فلانها مشتركة بينها وبين العناصر كلها واما الثاني فلانها مشتركة بينها وبين كرة النار وعلى الاصح لا يعلل الخوض اي الاستدارة والحركة على الاستدارة مختص بها لانا نقول الحركة على الاستدارة حاصة مفردة مستعلة فلا حاجة الى انضمام الاستدارة اليها والجواب الحق ان المراد من الاحوال المختص الاحوال المختصة عند البحث اذ استدارة الفلك مختص به وان كان مطلق الاستدارة مشتركا بينه وبين الاخر قال اشرف موضوعه اي الاجرام الفلكية لكونها اثبا وموثرات وثباتها لعدم قبولها الكون والفساد سماع الطبيعي اي اول ما يسمع من الطبيعي وسمع الكيان اي الطبيعة قال الجوهري سمع الكيان كتاب النجم وقال الشارح اصطلحوا على اطلاق سمع الكيان على البحث عن احوال المشترك كما اصطلحوا على اطلاق العلم الالهي على البحث عن الكليات

الحس الانار العلوية يعني الاخترة والادخنة قال وما يتركب منها في فصل كالنبات الهواء فانها مركبات ليس لها صور حافظة للتركب وحدودة تتلاشى في الهواء سميت بالانار العلوية قال ينبغي لطالب كل علم اي لكل طالب كل علم لان العلوم ايضا ما يكتسب المضاف من المضاف اليه قال ان يتصور موضوعه لان موضوع العلم قد يكون موضوع المسئلة وموضوع المسئلة من المبادي التصورية لان المسئلة موقوف عليه والمبادي التصديقية يعني القضايا التي برامجيني العلوم تتركب منها فان قبل العلم مركب من ثلثة اجزاء الموضوع والمبادي والمسئلة فتصور موضوع العلم عين الشروع في العلم والحال انه التصديق بوجوده واحد التصديق بموضوعيته فهو من مقدمات الشروع كما قرر في كتب المنطق اللهم الا ان يقال المضاف اي قبل الشروع في مسائله او يقال موضوع العلم في الحقيقة ليس من اجزائه بل شرط اتصاله بعد جزء تساهلا قال حومرفوع اي قابل للاشارة الحسية واحترز به عن الجواهر العقلية قال لابقبل الانقسام بوجه الخط المستقيم والسطح المستوي والجسم التعليمي الخارج عن الصغر وصلابة لا يحسب الوهم لم يحسب الوهم عن تبرطرف عن طرف والنفس الوهمية هي التي لصغره وصلابته لا يحسب الوهم لم يحسب الوهم عن تبرطرف عن طرف والنفس الوهمية هي التي لها ان تحكم للمقدوم في الحس المشترك جزءا ان متباينا في الوضع والوضع العقلي لصغره استحضاره على الخيال او المصور او لا ينقسم لحسب الذهن ايضا لان العقل يعلم على احد هذين الوجهين فلما لم ينقسم بهذين الوجهين لم ينقسم لحسب الذهن اصلا والفائدة في ايراد الوضع بان الوهم ربما يقف اما لانه لا يعد على القسمة الى الاجزاء الصغيرة لانه لا يدركها حتى ينقسم اليها والوهم بالحس اولانه لا يعد على الاحاطة بما لا يتناهى لان الوهم الجسماني لا يتعدى على الخارج متناهيه فلا والوضع العقلي فانه لا يقف لتعلقه بالكليات المتعلقة على الصغر والكبر والمتناهي وغير المتناهي فيحكم لان ادراك العقل للكليات لا يستلزم ادراك الجزئيات الصغر والكبر والغير المتناهية الا ان ايراد القضايا بالكلية كالحكم بان كل جزء يتغير احد طرفيه غير الاخر على ان الحق ان لا فرق

بينهما واعلم ان المدرك والقابل هو النفس لكنها لا تعارف الحسوسات الا باستعمال الوهم
خادم سلطان القوى الحركية وانما نسبت المعاني الجزئية لانها لا تدرك الغير فيها فلا يرد ان الجزء
الجسم ليس من مدركاتها وان التصرف والتسمية للقوة المخيلة للوهم فافهم قال متى جاز
ادعى الشرطية الزومية والملازمة بينهم لان ثبوت الشيء على تقدير ثبوت شيء اخر
لا يسمى الملازمة بينهما الجواز ان يكون ثبوته على ذلك التقدير اتفاقيا ففي
بيان الملازمة حث قال والا لزم تداخل الاجزاء وهو تنفوذ الشيء في الشيء بحيث
يكون الاشارة الى احد حيزين الاشارة الى الاخر من غير ازدياد الجسم كون
مكانهما واحدا او لبعض الاجزاء بعضها لا تداخل مجموعها لانه ليس بلازم في
الاول اذ لو تداخل مجموعها لانه لو لا ذلك يلزم الترجيح بلا مرجح وذلك
يستلزم فساد من احدهما خلاف المفروض وثانيهما عدم ازدياد الجسم الا ترى ان
جسم الجزء الواحد خال عن التالبس ومع ذلك يسعه الملء لان حال الجملة
غير حال التفرد وهو ظاهر حال الجملة شتى من الوسط وشتى اخر حال التفرد
فيلزم الفصل قال يكون مرجحا بلا مرجح وادخ ويلزم ايضا عدم ازدياد الجسم وان يكون
ما ملاء احدهما ملاء الاخر بالغيره فيكون كل واحد من الواقعين ملاقيا
بنهايتين حقيقيتين متلاقيتين قطعا فلا يكون الوسط ما بعا وقد فرضناه
كذلك هذا خلف فاعلم ذلك فانه دقيق قال والا اى وان لم يحدث خلل
النهايتين من الوسط لزم الانقسام لانه يكون لكل واحد من النهايتين
على الاخرى فيلزم الانقسام قطعا فثبت المطلوب قال وعلى هذا التقدير
اى جواز وجود ثلثة ممتلئة فيه قال لانه خلاف المفروض وهو ملاقى الاجزاء الثلثة
وحينئذ ملاقى الوسط تمام كل واحد من الواقعين فيكون احدهما هذا خلا
للاخر فلا يكون مساكا ملتقى منصلا بل ذا احد اجزاء الاخر وهو خلاف المفروض
وان كان ملاقيا ببعضه لكل منهما بتمامه او ببعضه لزم انقسام واحد او
انقسام الجميع والحق ان لا يمكن بالغ المعاند ريما لا ينفهم اصلا فانه اذا فهم

جزء الى الاخر فان لم يزد الجسم تداخلا وهكذا احال سائر ما ينفهم البديهة تنبيها وتنا
فهم فصل معدا ر وان زاد الجسم لزم انقسامها معا قال صورة جسمية ورسموها
بانها جوهر من شانه ان خرج ما خلا من القوة الى الفعل قال صورة نوعية
ورسموها بانها جوهر مختلف به الاجسام انواعا والامام سماها بالصورة
الطبيعية قال مادة وسيجيء معنى جوهرية الجسم قابل ما يعرض له من الاتصال
والانفصال ومحل للصورتين الجسمية والنوعية بادى النظر اى بادى
تامل وفكر لان المبصرات كالالوان والاضواء اعراض فلا بد من قيامها
بالجوهر وعلى الصورة الجسمية والحاصل ان الصورة الجسمية ظاهرة الانية
مخفية الماهية واما على الصورة النوعية والهيولى فخفيان فيهما قال
ان الجسم المتصل البسيط مثل الماء والنار والاتصال يدل على جهة معان
ثلثة منها تشتركان فيها صفة لشيء لا بالنسبة الى غيره واثنان منها تشترك كل
واحدة منهما صفة للشيء بالنسبة الى الغير والثلثة الاول احدها ما كون الشيء بحيث
ان يفرض فيه جزءان بينهما حد مشترك بمعنى ان يكون بعينه نهاية احدهما
وبداية للاخرى الحس وتفسير الامر اذ لو كان في الحس قطع كان غاية لاتصال
بهذا المعنى وهذا الاتصال هو مبدأ الفصل المقوم للكم المتصل وثانيهما
الجسم التعليمي فان اتصال يقال له اتصال عند اطلاق المتصل على الصورة
الجسمية واتصالها بهذا المعنى قبل اتصالها بالمعنى الاول بالطبع وثالثها
الصورة الجسمية فانه يقال لها اتصال لكن بالمجاز بخلاف قولنا للاتصال للمعنيين
الاولين واما المعنيان الاخيران فاحدهما كون المقدار متحد النهاية بمقدار اخر
كاتصال احد ضلعي الذاوية بالاخر وثانيهما كون الجسم بحيث يحرك اخر جسم
اخر ويقال لذلك الجسم انه متصل بالشيء كما يقال لاحد المربوطين بالاخر
انه متصل والمراد منهما هو المعنى الاول قال من العناصر بيان للاجسام
للاخراج الاجسام الفلكية وما يتركب منها كالهواء البسيطة الثلثة الجهات الثلث اى الطول

والعرض والعمق قال اما اجزاء لا يجوز ان لم ينقسم اصلا او اشيا ينتهي بالانقسام
الى اجزاء لا يجوز على تقدير الانتهاء في الجملة مثل السطوح المؤلفة من الخطوط ومثل
النقاط الغير المنقسمة قال من اجزاء يجز متشابهة ومتوحة عندهم قال القابل للانفصال
الانفكاكي المؤدي الى الافتراق احتراز زيد لكن عن اختلاف وضعين كالبلقة ومن
الانفصال الوهمي فانهما لا يؤديان الى الافتراق فالانفصال الاعم من الانفكاكي
ومن الجسم الى العنصري يطرء عليه الانفصال فوجب لانا لانم ان الانفصال يطرء الجسم
المتصل على تقدير ان يكون جزء للجسم منقسم بالفعل لجواز ان يثبت ان القسمة
الوهمية حتى اعنى الى القسم الانفكاكي ولم يثبت بعد فلا يلزم الله لبل على اثبات الهيولى
وليس لكل ان يكتفي بالانفصال لان اللازم حينئذ ثبوت الهيولى في الوهم والمطلوب ثبوتها في الخارج
قال وهو المقدار اي الكم لان المقدار اما متعدد او احد وهو اما خط او اثنان وهو
السطح او ثلاثة وهو الجسم التعليمي واما سمي به لان جهات العالم قال او الصورة المتقدرة
للمقدار وجه استدلام الصورة المقدار ان الصورة اما ان توجد مع الكل او بالكل
والكل اما متصل باحاطة الحد او الحدود فيلزم المقدار ان يكون هو الصورة مستلزمة للمقدار
قال المدرك بفتح الراء مزاي الجسم لا بالنسبة الى اجزاء الجسم وهو مدرك او لا لانه
مدرك قبل الالوان والاشكال قال لان كلا من الصورة والمقدار اي الصورة
الجسمية والتعليمي الذي هو صورة الصورة متصلة بذاتها واما الصورة متصلة
بذاتها بمعنى انها ملزومة للاتصال الجوهري واما الجسم التعليمي فلانكم متصل
واحمر بقولنا بذاتها احتراز عن الهيولى فانها متصلة بواسطة الصورة قال القابل
بطريق وجوه الاحدان يمنع وجوب وجود القابل مع المقبول وانما وجب
ذلك لانه لو لم يكن المقبول موجبا لانعدام القابل الا اذا كان كذلك فلا نقول
لو كان الانفصال موجبا لانعدام قابله لانعدم الانفصال عند انعدام
قابله لان انعدام المحل والموصوف موجب لانعدام الحال والصفة فلم يتحقق
الانفصال قطعا لكنا نشاهد الانفصال مع الاتصال قال فان قيل انه حاصل

الاعراض ان التقريب غير تام لان الله لبل المذكور انما انتهض على شيء لم من المدعى
والله لبل يجب ان ينتهض على نفس المدعى او على اخص منه او على مساو يرد قال فان العدم
لا يحتاج الى القابل لان المحتاج الى المحل انما هو موجود ومقدار والعدم الغير المحتاج
الى القابل ما عدم المحض او العدم المضاف الذي ليس ما صدقه الموجود لعدم الانفصال
بخلاف العدم المضاف الذي ما صدقه الموجود كعدم العمى فانه يحتاج الى القابل لان
ما صدقه البصر قلنا حاصل الجواب ان انعدام الملكات ليست اعداما محضة بل لها حظ
من الوجود فهي مستندة الى علة اثباتية كالملكات والانفصال لعدم الاتصال عما من شانه
ان يتصل فلا بد له من ان يكون موصوفا بالاتصال ويكون موصوفا باتصالين
قال حتى ان قبوله الانفصال اي الكلام ان قبول الانفصال هو قبوله الاتصالين
بعد قبوله الاتصال الواحد لا نفس قبوله الاتصال الواحد مرة والاتصالين اخرى
فانه ليس كذلك كما لا يخفى قال فيكون محلا للصورة الجسمية لان كون الشيء محلا للازم
شيء من غير ان يكون محلا لنفس ذلك الشيء معقول قال وتحقيق هذا الكلام وهو ان
في الجسم شيئا آخر غير صورته المحلية ومقداره والاتصال الذي لازم لصورته المحلية
حتى يلزم ان يكون مسبوقا قال مشتركة في الحد والحدود والنهايات والمراد بالمشترك
الاجزاء في الحد والحدود وهو ان يكون جزء من اجزائه المفروضة ابتداء جزء وانتهاء جزء آخر
سواء كان الطرفان من جانب الطول او العرض او احد الطرفين من جانب
والآخر من جانب آخر قال بل جوهر امتدادي اي ذي اجزاء في الجهات والمقدار فلا يزول
الاتصال الكائن اي الموجود لان المتصل بذاته ما دام موجودا فهو ذو اتصال
واحد معين ثم اذا طرء الانفصال زال ذلك الاتصال الواحد المعين فانعدم ذلك
المتصل وحدث اتصالان آخران بالشخص ومنفصلان احدهما فهو
عند الانفصال قد عدم ووجد غيره وعند زوال الاتصال يعود مثله متجددا ولا يعود
هو بعينه لان اعادة المعدوم ممتنعة فالاتصال امر ذاتي للجسم فقوله باطل اي بالكلية
قوله لا نسلم البطلان وبهذا يندفع ما يقال انه يجوز ان يكون الجوهر المتصل

فايما بذاته ينعدم وقد يحدث جوهر ان متصلان وينعدم المتصلان ويحدث جوهر متصل
الحكما يقولون افلاطون فان الجسم عندهم بسيط لا جزء له وهو جوهر وتلك الهيولى الاتصالية
التي امكن ان يفرض فيها ابعاد ثلثة متقاطعة وعايوبد عندهم الاتصال ان الجوهر المتصل
هو الذي يمكن ان يفرض فيه ابعاد متقاطعة على زوايا قايمة فيكون حي ابتغه
والجوهر انما يجب ان يكون قايما بذاته قال في الاحوال كلها اي قبل الانفصال
وبعده وحال الانفصال قولنا رافعا للامتياز الوضعي اي لا يعتبر بالاشارة
الحسية ليكون تلك التعلق رافعا لما بينهما اي بين الجسمين والجوهر قال وهو في تلك
الحالة اي في حال تعلق الجسمين الواحدة عليه قال كما كان اي تعلقا رافعا للامتياز
بين الجوهر الباقي والجسمين الاخرين بهما اي بالجسمين قال وهذا التعلق اي الذي
بعد طريان الانفصال قال على الوجه المذكور اي على وجه يرفع الامتياز الوضعي اذ التعلق
على وجه يرفع الامتياز الوضعي بين الشيئين لا يكون الا بهاتين الصورتين
قال والثاني معلوم الانتفاء اتفاقا لعدم دليل يدل عليه قال دون العكس
اي زوال الكل مع بقاء الحال يعني ان قد ظهر مما ذكر ان الصورة انما يجب بانعدام
لازمها الذي هو الاتصال فلا انعدام لازمها فزوال الصورة مع بقاء الحال في الهيولى
بصورة معقولة صحيحة تعقل العقل وترتضيه دون العكس اي زوال الهيولى مع بقاء
الصورة فانه غير معقول لا يرتضيه العقل لانه يلزم زوال الكل مع بقاء الحال قال
والجسم المقتضي اه اعلم ان اشكل واحد من الالوان مثل السواد والبياض وغيرهما
مقتضيا وهذا المقتضى انما يعوم بالجسم فكل جسم اسود يقتضي كونه متصفا
بالاسودية وكذا في البواقي قال فاذا ثبت الهيولى في الجسم القابل للانفكاك اي في نوع
من الجسم القابل من الانفكاك وهو الجسم المتصل قال ثبت في الاجسام كلها اي الفلكي
والعنصري لان الطبيعة المقدارية اي الامتدادية الجسمانية الذي هو الصورة
الجسمية قال انما يغاير ذواتها من اللوازم والخواص وينفصل عنها من المباد العالية
بالمعنى المذكور اي الاخصاص الثلث سيلزم الافتقار اي افتقار الحال

في الحال

١٥٩

في الحلول في الشيء يفتقر اليه فان قيل الافتقار في الحلول مسلم لكن لا يفيد انما المفيد هو الافتقار
بالذات وهو ممنوع قلنا ان يكون غنيه بالمعنى المذكور ويكون مفتقرة بافتقاء الفاعل
قال مقتضاها وهو استغناؤه من المحل قاله عند الجبائي اي على وجه اثبات الهيولى في
الاجسام القابلة للانفكاك على ما مر من قبل وهو مصادرة على المطلوب الذي هو اثبات
وجود الهيولى جزء الدليل الذي هو الحكم على الصورة بتعقل الانفصال قال
المراد بالصورة الاتصال طبق الجواب ان ثبوت الجوهر المعدة الجهات الثلث يدعى
وقد ثبت انه لا معنى للاتصال الا امتداده فهو متصل صدقا وتطلق عليه الاتصال مبالغة فتقول
هذا الاتصال يزول عند الانفصال فقابله للانكس ان يكون هذا الاتصال الجوهري
المراد بالصورة هيهنا واما اعتبار كون هذا الامتداد الجوهري في الهيولى وتسمى
بالصورة فليس على ظاهره في هذا المقام ولا دور ولا مصادرة قال بل دور وهذا
الحكم على سبيل الفرض ولهذا اعلل فلكي بازلو كان كذلك يلزم اجتماع الاتصال مع
الانفصال والحاصل ان الحكم الثبوتي الواقعي موقوف على وجود الموضوع واما الحكم
النفي فلا يتوقف على وجوده الخارجي بل يكفي فيه فرض وجوده وفرض وجود الصورة
ليس موقوفا على وجود الهيولى وفيه ما فيه قال واما ثانيا هذا بعد التسليم بان الحكم من
مدركات قوة على وجود ما في الواقع فلا يلزم عند المطابقة للواقع ستلزم لوجوده
الخارجي وهو مستلزم لوجود الصورة البتة قال هو لان الصورة في الواقع لا تنفك
الانفصال قال لا اعني بعدم المطابقة الاعتقاد وان لم يكن الاعتقاد مطابقا للواقع
لا يكون الصورة موجودة في الواقع واذا لم تكن موجودة في الواقع فلا يتوقف
على الهيولى قال كما هو مذهب افلاطون فانه ذاهب الى ان الجسم متصل واحد بدون
الهيولى قال واما الجواب فضعيف مما حققناه ضعف هذا الكلام ظاهر مما قررناه
قال واما الاعتراض الملبس على الاستفسار كما قال الفاضل محمد بن مبارك شاه البخاري
المشهور بمركز فان قلت لا يخلو اما ان يكون للمقدار هو الاتصال او غيره فان كان
الاول فلا يخلو اما ان يذكر مع ذكر الاتصال او لا يذكر الاتصال وان كان الثاني لم يلزم من

فع

اذ المفروض قبول الانفصال لا وجوده بل وجوده معلوم في بادي النظر

من كونه قابلا للانفصال احتماج الاتصال والانفصال واجاب بان المقدار هو الاتصال
العرضي كما ان الصورة هو الاتصال الجوهري فيلزم من كون كل منهما قابلا للانفصال
احتماج الاتصال مع الانفصال ولا يخفى ان هذا الكلام مبني على قوله ارادة بالصورة
الاتصال فلا يكون المقدار ايضا اتصالا فلا فايدة في ذكره مع ذكر الصورة بغاج
باذكره فجدوا ان كثيرا وقول المصور مراد المحشي وما قرره بان المراد بالمقدار الكم
المتصل القار بالجسم ظاهر من كلام المحشي فلا بد من ذكره قال اما مقدر نوعي للطبيعة جنسية
للاجسام كلها ولهذا عاير بعضها عن بعض بالمشخصات لا ما لعصور كما ان الانسان
نوع عتاز بعضي افراده عن بعض بالمشخصات فكذا هذا وانما قال نوعي ولم يقل
نوع لانه انما تقرر نوعا ما بانضمام معنى العدم اليها فهي وحدها لا تكون نوعا بل تكون نوعيه
قال معنى المهوية الاتصال اي المهية الموجودة المتصلة الجسمية في الجسم اولا بالنسبة الى
سايرا جزاءه قال ولا سكر انها ماهية نوعية لا جنسية ولا عرضية لما انها لا تختلف
بالعصور لا بالامور الخارجة عنها كلها او عنصرا خارا او بارزا او على
امور تلحق الجسم من خارج فان الجسم في الخارج موجود وهو الطبيعة الفلكية مثلا
موجود اخر فان قيد اصناف الافراد تحته الامور على تقدير كونها امورا خارجية
مسلم لكن لانم انها لا تختلف بالذات وغاية الامر عدم العلم بالذاتيات الغير
معلوم وعدم العلم بها لا يقتضي عدم وجودها قال ولا احد حمله وحقه ولكن المهوية
الاتصالية فهذه المقبولة اقتضت شيئا اقتضت مع جميع الخارجات عنها وفي
جميع الاحوال الحلول والصور الى هي طبيعة جسمية لكن لا يلزم ان يقتضي
شيئا مع ذلك الشيء الحال لا يقتضيه مع غيره لانها مع غيره لا يكون ذلك الحال
قال وان كانت على سبيل الفرض والتقدير ولهذا ذكر ابا دون اذ اقال فان
المهوية الاتصالية مشكوك فيها لان مطلق المهوية لا تعقل الا المهوية
الجسم المتصل الذي يقبل الانفصال وجاز اصناف المهويات الاتصالية بالمعنى
كما جاز اصناف الصورة الجسمية قال اما الملازمة فمطلقة لان الحاصرين

للشفي والاثبات واما بطلان القسم الثاني فقد مر في الاول لصور قال قلنا من
الابعاد والبعد عرض لازم للصورة الجسمية واذا كانت الابعاد متباينة كانت
الصور تكذلك قال اويز جسمانية كبعد المكان عند افلاطون لعدم تناهي مزايد
البعد والتزايد انما يتصور بحسب الطول المحسن لا بحسب عرضها فلا يكون المزايد
محصورا بين الحاصرين وقد مر قال اذ لو فرض انفراج بينهما بقدر امتداد عالم نجد
علم هذا المنع لانا اذا امتد كل واحد منهما ذراعا كان الانفراج بينهما ذراعا
واذا امتد مائة اذرع كان الانفراج مائة ايضا فاذا امتد الا غز النهاية كان
الانفراج ايضا غز متناه قطعا فيلزم الخصار ما لا يتناهى بين حاصرين اذ ما
قام او لا محال ان يمنع جواز خروجها على هذه الصفة اعني كون الامتداد متساويا
للانفراج كما يشهد به الاصول الهندسية نعم يجب على الفرضيين بانهما لا يدلان على
استحالة اللاتناهي في جميع الجهات او في الجهتين جميع ممكن الانفراج بقدر الامتداد
ويمكن تزايد الانفراج الى غز النهاية ولا بد لان على استحالة اللاتناهي في جهة واحدة
قال ولا ينفع منع المقدمة اي اثبات تناهي الابعاد بالبرهان السلمي الا بتمهيد مقدمات
ثلث والشيخ ذكر في الاشارات اربع مقدمات الا ان الشارح جمع الاثنتين في الاولى
قال بحسب العدد اي لا بحسب المدة لان عدم تناهي قسمان بحسب المدة وبحسب العدد
قال بقدر واحد اي ازيادة دايما بقدر واحد فلا يعترض ذلك بان مقدار ذراع
واحد مرتبة البعد من ملتقى الامتدادين الا غز النهاية كما انها درج سلم لكن درج السلم
يكون متساويه ومنا الابعاد يكون متفاوتة قال البعد الاول وانما سمي البعد
الثاني الاول اما لان البعد الاول بعد في الجلد والمعتبر هو البعد الثاني فيكون نسبة
البعد الثاني هو المعتبر اولا واما لان البعد المشتمل على الزيادة هو البعد الثاني
قال في بعد واحد بالوحدة النوعية وبر مشاه باعتبار الافراد لان كل زيادة فانها
ينضم مع المزيد عليه اعني البعد الاصلي ويصير معه بعدا واحدا وكذلك كل مجموع
زيادات فانها باسرها ينضم الى الاصل ويصير معه بعدا واحدا يلزم ان يكون نفس

قال ع

بعد مشتمل على جمع الزيادات الغير المتشابهة لان عدم التزايدات الجهة في بعد واحد
مساو لعدد الزيادات التي فرض كل واحد منها في بعد فاذا كان الثاني غير متناه كان
الاول ايضا كذلك بالضرورة قال سواء آخر الابعاد فان قيل هذا مبني على فرض بعد
سوى آخر الابعاد وهو ممكن لا ممكن الامتداد بين اذ لو كان غير متناهيين
لكان بعد الاقوة بعد فلا بعد سوى آخر الابعاد فاذن دليل مبني على عكس اثباتها
الابعد الا اثبات الخلاء فيلزم المصادرة بان الدليل مبني على وجود بعد مشتمل على الزيادات
الغير المتشابهة واما ان يلزم ان يكون سوى آخر الابعاد فلم لكن الاستدلال لا يتوقف
على اعتبار هذه الوصف حتى يلزم اثبات آخر الابعاد بوجه لم يلاحظ فيه شامل الامتداد بين
اصلا فلا مصادرة قطعا نعم لو ثبت آخر الابعاد هكذا الامتداد ان ينقطعان
عند نقطتين فالخط الواصل بينهما سوى آخر الابعاد وكان مصادرة تامة قال
من اعلاه بين فوق فلو امتد الى غير النهاية وهو لا يمكن وجود بعد غير متناه بينهما
مع كونه محصورا بين حاصرين احاط واحد واحد في هذا الموضع بمعنى النهاية
قال اذ نسبة الفاعل الى العمل الفعال الى جميع الاشكال على السوية هذا مبني على
اصولهم وهو ان الله تعالى موجب بالذات لا فاعل مختار كما تقرر عند المتكلمين قال
واجيب حاصلا ما نقل الجواب الاول والاقوى الجواب الاول وادعى الانحصار قال
فيلزم الخلف المذكور وهو كون المفارق عن المادة مقارنا اياها قال لان الانفعال
من لواحق المادة فلم لا يجوز ان يكون من لواحق الصورة الجسمية قال لانا نقول
لان لا يصدق الانفصال بالنحو الذي هو نوع من الاتصال واحد وحدوث
الانفصالين آنين ايضا لا يلزم ان يكون التبدل الذي يطرأ على انفعال
اجزاء الجسم بانفصال بعض اجزائه بعض وانفعاله كما في الجسم اللين جعل مختلفا
كالورق مثلا معتضيا قابلا فلا بد من وليد ولعد المعلد وهو الجسم الذي ابقاه
بتغير الدليد الا الملص قال للتشبيه اي للتشبيه على ان اقسام التبدل ثلثة ومقارنة
الهيولى على كل واحد من التقاديير ثابت قال بعد العاملان الذي ادعى

الاستدراك

الاستدراك قال والمراد بالوضع واغا قال هيهنا لان الوضع يطلق على معان منها
كون الشيء بحيث يمكن الاشارة الحسية اليه ومنها حال الشيء المنسوبة بعض
اجزائه الى بعض ومنها هو المقولة المشهورة والمراد ههنا هو الاول قال
لكانت مركبة من الهيولى والصورة لانها لو كانت منقسمة في الجهات
الثلث وكل ما هو كذلك فهو جسم والجسم مركب من الهيولى والصورة قال نهاية
واما الاف للمقادير جمع مقدار وهو الخط والجسم التعليمي فقط الاعراض وهو
ان الهيولى على تقدير كونها ذات وضع ولم ينقسم لا يجب ان يكون جزء لا يتجزى
والجواب ان الكلام الذي ذا وضع لا ينقسم اما ان يكون جزء لا يتجزى او نقطة اه قال
واما النظر الواقع في اسكلة تداخل الخطوط فليس بشيء هذا وارد وقوله
ليس بشيء لان امتناع التداخل انما هو في المقادير من حيث هي مقادير
اصلا لا من حيث قبر التداخل بوجه من الوجوه وحاله مقدار في جهة واحدة فقط
امتنع التداخل فيه من تلك الجهة وحاله مقدار في جهتين فقط امتنع التداخل
فيه من تلك الجهتين دون الجهة الثالثة وحاله مقدار في جميع الجهات امتنع التداخل
فيه بالكلية فان قلت فعلى ما ذكرت لا يمتنع التداخل في الاجزاء لانها
لا مقدار لها في شيء من الجهات فكيف حكم بامتناع التداخل فيها قلت الحكم بامتناع
التداخل فيها انما هو على تقدير تركب الجسم منها اذ على هذا التقدير لو تداخلت
لم تحصل من انضمام بعضها الى بعض حالة مقدارية في جهة فضلا عن المقدار
في ثلث جهات والى حاصل حالة مقدار اصلا سواء كان جوهرا او عرضا لا يتركب
عند حالة مقدار فلا يتركب الجسم من اجزاء لا يتجزى ولا خط من نقطة وكذا حالة مقدار
في جهة واحدة سواء كان عرضا كالخط او جوهرا منفصلا في حد ذاته منقسما في الطول
فقط ولو قيل به ونسلم ان الخط الجوهري لا يتركب حالة مقدار ان كان السطح العرضي
والجوهري وما اعترف النافي بان تجويز الخطين اعظم من واحد في الطول الا اذا
وضع الخط في السمت الطول لا ما وقع في السمت العرض فان الواقع في سمت العرض

خلل

اذ الكلام آخر وجب ان ينطبق احدهما على الآخر اذ لو لم ينطبق مع التلاقي يلزم
انقسام الخط غير متناه في تيك احدهما دون الآخر فلا خلاء وفيه وكذا الحال مقدارا ان كان السطح
العرض في الجوهر لا تركب منه مقدارا في جميع الجهات كالجسم التعليمي والطبيعي فهذا
الحكم مشترك بين الجوهر والعرض ومعهنا حكم آخر مختص بالجوهر وهو انه يمتنع وجود
جوهر متحيز لا ينقسم اصلا او لا ينقسم في جهتين او جهة واحدة لان كل جوهر متحيز فله
ست جهات بالضرورة وما مر ايا جهة من جهة اخرى مقابلها فيلزم
انقسامه في جميع جهاته فلا يكون جوهرا متحيزا لا منقسما في الجهات الثلث واما فيمكن
ان يوجد فيها ما يكون قابلا للاشارة الحسية وغير منقسم اصلا كالنقطة او غير منقسم
في العرض والعمق كالخط او غير منقسم في العمق كالسطح وذلك لانها بسيطة بذاتها
بل بالتبع فلا يجب لها ثبوت جهات ست ليلزم الانقسام فتامل قال الان نسبتها
اي نسبة الصورة الى جميع الاجزاء اي اجزاء الاحياز على السوية لان الصورة النوعية
وان تعينت المكان الطبيعي لنوعها كمكان الماء مثلا لكنها لا يقتضي ايوائها المكان
الطبيعي كاجزاء مكان الماء مثلا فالهيولى المجردة من الصورة اذا اقترنت
بها الصورة الجسمية والصورة النوعية المائية لم تصر في شيء من اجزاء مكان الماء
لان ترجيح بلا مرجح لا يقال يجوز ان يقارنها شيء آخر من الامور العارضة للاشخاص
به يتعين مكان جزء من اجزاء المكان الطبيعي كالماء اذا استحال سواء
وبالعكس لان الامور الاشخاصية للماء مثلا وما يعرض سوى الاوضاع السابقة
لا يقتضي مكانا معينا من اجزاء مكان الماء وقد فرضناه ان لا وضع للهيولى
المجردة وكيف يتصور اختصاصها ببعض امكنة الماء بواسطة
العوارض واعترض بان ما ذكر على تقدير عدم الجزء لا يتم في هيولى اجزاء العناصر
دون هيولى عنصر الكل فان هيولى الماء اذا تجردت ثم قارنها الصورة الجسمية
مع الصورة النوعية المائية تخصصت بمكان الماء ولم يلزم ترجيح من غير مرجح
فان قيل يلزم على هذا الخلاء في مكان الماء حال كون هيولاه مجردة قلنا يندفع

لزوم

لزوم الخلاء بجواز تخلخل الهواء لضرورة امتناع الخلاء قال فتخصيص الاجزاء بالآخر
اي اجزاء الهيولى باجزاء الاحياز ان اراد باجزاء الهيولى مجموع الهيولى المجردة فسلم
وان اراد بها الهيولى المجردة فشتركة الالزام تامل قال الى الملزوم اذا لزم من فرض
صيرورة الهيولى المجردة ذات وضع باقترانها الصورة الجسمية اما ان يكون الهيولى ذات
ذات وضع لا يقبل الخرق كالمعدل الاول فالى صار منها جسما ان الهيولى المجردة غير مقترنة
بالصورة ابدا او المقترنة بالصورة غير مجردة ابدا وهيولى الاجسام هي المقترنة بالصور
فهي لا يجوز ان تكون الصورة الجسمية قال ويسمى الطبيعية ايضا والطبيعة يطلق على معان
متناسبة والمراد منها ما يصدر عنه الفعل الذاتي والعود اسم لمبدإ التغير من شيء
في نوعه من حيث هو غير قال فالمقتضي لاختصاص ذلك النوع اي يعني ان الاجسام الفلكية
حاصلة في احياز مخصوصة وذلك الاجسام العنصرية فلا يمكن ان يكون حصولها في تلك
الاحياز مستندا الى امر وذلك الامر لا يجوز ان يكون هو الصورة الجسمية لانها مشتركة
كلها فلا يكون مبدأ للاحوال المختصة ولا يجوز ان يكون هو الهيولى لانها قابلة وشيء
في العلم الهي ان القابل لا يكون فاعلا وايضا الهيولى مشتركة بين العنصريات كما بيناه
في انقلاب بعضها الى بعض فلا يكون مبدأ للاحوال المختصة فلا بد ان يكون امرا آخر
وهو الصورة النوعية واعترض عليه بان ذلك الامر جاز ان يكون فاعلا خارجيا للفعل
بالاختيار ما شاء فيخصص كلا من الاجسام بحيز او بفعل باختلاف الاستعداد وفيه بان
في الهواء كما يخصص الصورة النوعية عندكم بسبب اختلاف الاستعداد وذلك بان مخصص
الدليل عند المقام هو ان للاجسام آثارا مختصة مستندة اليها كالاحراق والتقطيب
واقتضاء الاشكال وسهولة قبول الاشكال وغيره والامتناع من تغير الاشكال لما يزد ذلك
فلا بد ان يكون مبدأ ما واحدا فيها وليست الصورة الجسمية ولا الهيولى بل
امر آخر اذ الاجسام مختلفة ولا بد ان يكون جوهرا فيها في الاجسام جوهر
مختلفة واختلف فيها على مباني للآثار المختصة مستندة فلا زالت الاجسام فقد تم
الدليل لاستحالة استناد الآثار المختصة الصادرة عن الاجسام الى امر آخر خارج عنها

اى الامام مشترك لما عرفت والا فلابد من التحلل الملزوم في الجواب فان قيل القول بكون الصورة مصاور الاعراض فتكون غير مرتبة بعضها من باب الكم وبعضها من باب الاين وكذا من سائر الابواب من غير ان يصدر البعض بواسطة البعض بناقض القول بانه الكثير لا يصدر عن الواحد قلنا ان الكثير يجوز ان يصدر عن الواحد بانضمام امور وشروط فتكثر الى فرد من الصورة يقتضي التاثير في الغير بحسب ذاتها والتاثر عن الغير بحسب ماوتها وحفظ الاين شروط كونها في المكان والعود بشروط الروح وكذا في البواقي قال ومعنى اى الصورة الجسمية لا توجد بدون الصورة النوعية لانها مخصصة لها والمخصص لا يوجد بدون المخصص قال واما ان يكون احدهما علة والبقاء ان يمنع هذا الحصر لان الاقسام غير منحصرة فيها بل يمكن غيرها بكون كل منهما شرطا للآخر والاسود واسطة للعلة قال الحق انه يكون العلة موجبة الى طبيعتها المعلول والبقاء معا وتحقق التلازم وفي نظر لان المعلولين المتسببين لعلة واحدة بحسب امرين او اعتبارين فيها اذا لم يكن بينهما ارتباط بوجه يقتضي ان يكون بينهما تلازم عقلي لم يكن بينهما الا مصاحبة اتفاقية قط فلا يكون لاحدهما تعلق غير ذلك كالتفكر والعقل الصادرين من العقل الاول فلا نكتفي في اثبات التلازم صدورهما من مبدء واحد بل لابد من اثبات اقتضاء تلك العلة تعلقا ما لكل واحد منهما بالآخر في المتضايفين قال قد ثبت ان الهيولى والصورة متلازمان فيما مضى لانا اثبتنا في الفصل المتقدم ان الصورة لا تخلو عن الهيولى والهيولى لا تخلو عن الصورة لا مقتضى وجود هذا التلازم هو التضايف الارتباط والتعلق المقتضي للتلازم وذلك في الفصل المتاخر قال قد مر ان التقدم والتقدم الذاتي عبارة عن كون الشيء بحيث يكون احدهما علة موجبة لوجود ذات الآخر محتاجا اليه ولا يكون بينهما تقدم بالزمان بل يكونان معا في الزمان قال وبهذا التحرير سقط ما قيل ان الحاصل ان الى الان لم يثبت كون الهيولى علة للصورة على تقرير ليس هو الا تمسكا على كون منع الانفكاك مغربا بل هو ليس الا كون المتقدم بالذات متاخرا بالذات فلا يتم والجميع قال اذ اللازم من العلة هو المتقدم

الذاتي

الذاتي قيل ان علامة التقدم الذاتي هو ان يصح ادخال الفاء والتعقيب بان يقال وغير محركة الاصابع فتحرك الخاتم فتحرك الاصابع متقدم على تحرك الخاتم بالذات وليس متقدما عليه بالزمان قلنا فالشرط هو المنع متوجه على الملازمة قال لا يتوقف تحقق الشخصية على الوجود الزماني ليكون موجودا في الخارج والشيء يجوز ان يحتاج في اتصافه بصفة الى متاخر عن ذاته كالعلة المحتاجة في اتصافها بالعلية الى وجود معلولها المتاخر عنها ولا يلزم من ذلك الا تاخر صفتها عن تاخر عنها قلنا ان اراد اى بالتالي ان المتقدم هو الهيولى اى ذات الهيولى قال ولو صح هذا الدليل اى الشرطية المذكورة في الجواب لزم ان لا يكون الصورة علة مثلا يقال الا يجوز ان يكون الصورة الجسمية علة لتشخص الهيولى او الا لتقدمت عليه موجودة مشخصة وليس كذلك لتقدم الهيولى على تشخص الصورة لكونها علة على ما هو المقرر عندهم لا بقال لو كان الامر كذلك لكانت الهيولى متقدمة على الصورة فلم يكن تشخص علة الهيولى التي هي الصورة متقدما عليه وهو خلف واللازم باطل عندكم لانا نقول التقدم الهيولى على الصورة من حيث هي صورة ما شخصية عندهم لانها شريكة على الهيولى لا على الصورة الشخصية الحاصلة في تشخصها عن التشاخ والتشكل الحاصلين عن الهيولى فالهيولى علة لتشخص الصورة والصورة من حيث هي صورة علة لتشخص الهيولى فلا دور ولا استحالة قال وكذا الثاني اى كون الصورة علة للهيولى باطل لان الصورة لا يجب وجودها الا مع التشكل المعين بطل على المتلازمين اللذين يتعلق احدهما بالآخر اما من حيث الصورة او من حيث الوجود كالجسمية والتشكل في الوجود والشيء ما لم يجب وجوده لم يوجد شيئا كما تقرر عندهم او بالتشكل اى بسبب التشكل لان الصورة لا تنفك عن التشاخ والتشكل فظاهر انها لا توجد ان الا مع الصورة ولا يمكن علة لها فيهما اذ من عرف من الصورة ما هو لا يكون متاخرا عن الشيء فيها امع الشيء او يكون متقدما عليه فثبت ان التشاخ والتشكل اما ان يكون قيدا لجسمية او معها فلا يتقدم الصورة بوجوب وجودها الفايض من العلة المفارقة اى العقل على التشكل والهيولى ليست متاخرة عن التشكل لان التشاخ والتشكل توابع المادة وهي مختصة لها وظاهر ان

بمشاركتهما وانما قلنا بمشاركتهما لان العنصر بالقوة في الهيولى فلو كانت مستغنية في العلة
بحسب استواء الحالة المقدار والشكل وليس كذلك فيعلم ان الشكل يوجد بمشاركتهما مع اشياء اخر
غير الهيولى والهيولى علة قابلية للشكل قال او علة المع المتقدم بالزمان فحسب تقدم على المع الآخر
واما المتقدم بالذات على المتقدم بالزمان او بالذات فقط فلا يعده بالذات على المع الآخر قال
والحق ان كان مراد الشارح ان معية الهيولى للشكل في هذا المقام مستدرك
وغير مطابق للواقع فسلم وان كان مراده ان الذكر في كلام الملخص فلان كلام الملخص
مختصر وبانضمام التوسيط يخصص مفيد للمقصود فلا يرد الاعتراض عليه وقوله هذا ما ذكره
الملخص غير مطابق تام قال ضرورة امتناع تالف الماهية الحقيقية وهي التي لا يكون تحققها
بالاعتبار معتبر وفرض فارض قال لا ارتباط بينهما اصلا اي من كل وجه قوله مفترقان
يقوم بالفعل الى مقارنة الصورة في هذه العبارة فوائد منها انه اذا قال في ان يقوم
ليعرف انها مفترقة اليها في وجودها لا في حاجتها ومنها انه اذا قال يقوم بالفعل ليعرف
انها مفترقة في الوجود الخارجي لا في الذهني ومنها انه اذا قال مقارنة الصورة ليعرف
ان علة من جنس ما لا يباين ذاتها ذات المعلول كالبارئ مع العالم قوله وان الصورة
يلزمها الشكل لانها متشاهدية وكل متشاهد احاط بعدا واحدا او اكثر واذا كان كذلك كان مشكلا
فالشكل لازم للصورة لان الصورة الفلكية صورة للعنصر فيفارق الهيولى
الى بدل اما الجسد فلجواز الانفصال عليها فيزول الجسد الذي كانت متصفة حالة الانصال
اما النوعية فلجواز الكون والفساد عليها على ما سيأتي واما صور الفلكيات فلا يفارقها
اصلا لامتناع الخرق والالتيام والكون والفساد قال فالعلة المنفصلة فلما كان
الصورة الشخصية بعدم وبقي المادة فعلم انها تحتاج الى الصورة من حيث هي صورة
لا من حيث هي معينة اي من حيث طبيعتها النوعية الموجودة لا من حيث خصوصياتها
الاشخاصية والا لم يكن الصورة من حيث هي صورة ما واحدة بالشخص لم يكن
ان يكون علة للهيولى الواحدة كذلك اي بالشخص مستمرة الوجود ولا بد من كون علة المعلول
الواحد الشخصي المستمر الوجود فعلم ان هناك شيئا آخر مباينا للهيولى والصورة واحد

قوله

بالعدد

بالعدد وهو دائم الوجود مصاف الصورة من حيث هي صورة ما اليه فيجتمع منهما للهيولى
علة واحدة بالعدد تامة مستمرة الوجود معها وربما يشتبه ذلك المبدأ او المستفيد الوجود
الهيولى بالصورة المتعاقبة بتبدل واحدة منها وبقيام اخرى بدلها وقد سمي ذلك المبدأ
سببا اصلا لا مستمر الوجود المستفيد الوحدة العدد على ما مر ولا ذاك الذي يفيد اصل وجود
الهيولى من حيث كونها بالقوة فان الصورة لا تفيد الا اخراج ذلك الوجود المستفاد
من العلة وبتقييده وهو كما ذكرنا موجود ثابت دائم الوجود مفارق عن المادة وعما
يتعلق بها من الجسمانيات وقد يسمى عقلا كما مر في ذكره وبيان صغارة قال وذلك ظاهر
والا يلزم التخصيص بلا مخصص كما مر سابقا قال لا بنفي القاعدة المقررة عندهم وهي ان الصورة
مشتركة لعدة الهيولى لكن قررنا قاعدة قابلية الصورة لان المحال الحاصل انما هو في البقاء وهو العوض
قال لا يخفى ان هذا القائل قال الشارح العدم ولقائل ان يقول سلمنا لزوم الدور بناء على
ان يكون الهيولى علة قابلية للشكل الصورة والصورة علة فاعلية للشكل الهيولى
فيه العلية لجملة فلا يلزم الدور قال الشارح المتأخر الدور مدفوع لا بما قاله هذا القائل
المذكور لان قوله يستلزم ان يكون الشيء وهو الهيولى علة قابلية لعوض وهو الشكل العام
شيئا آخر وهو الصورة ممنوع معقول وغير معقول وغير بديهي فمن اين لهم ان الهيولى علة قابلية
محضة والصورة فاعلية محضة فلو كان الهيولى علة لشكل الصورة لكانت علة قابلية
اذ لو كانت علة فاعلية لكان الشيء الواحد فاعلا وقابلا وموضوعا والتالي باطل اذ لو كان قابلا
لعوض قيام شيء حال فيه فهو معقول اذ الحال في الحال في الشيء حال في ذلك الشيء واما اذا
كان محل العوض مستقلا بنفسه فمعلول شيء اخر وذلك العوض غير معقول كما ذكره والمصادرة من قبيل
الاول وما قاله الشارح في دفع الدور غير وارد اذ لا مانع ان واحدا بها علة للشكل
الاولى فهي من حيث انها متشخصة يكون متقدما عليها شكل الاولى ومن جملة متشخصاته
الشكل فيلزم تقدمها من حيث انها متشكلة فلو انعكس لزم الدور والجواب ان تقدم العلة
بحسب ان يكون بذاتها وتشخصها اللوازم لها ولا يلزم من تقدم الملزوم بالذات
بوجب تقدم اللوازم لان ذلك لم الا يرى ان العلة الملزوم لمعلولها متقدم عليه

قال وهو موجب عادة زمانا لا ذاتا تقدم الهيولى على الصورة
الشكل تقدمها ذاتا من حيث صورة ما بحسب
علة الهيولى كما قررنا ه صح

بالذات مع استحالة تعدد مادته قال وظاهر ان ليس بدور لان ليس افتقار الشكل
الى الشكل والذات الى الذات اقول لشخص الهيولى بذواتها الصورة معقولة فان الهيولى انما
تصير هذه الهيولى بعينها لاجل صورة تعينها لا من حيث انها هذه الصورة بل من حيث انها
صورة ما مع ولا تشخص الصورة بذات الهيولى فليس بمعقول الوجهين الاولين ان هذه الصورة
لم تصر هذه الصورة بعينها لاجل الهيولى من حيث انها هيولى فان هذه الصورة لا يعقل
مفارقة لهذه الهيولى ومتعلقة بها من حيث هي هيولى بخلاف الهيولى فانها يعقل ان يكون
من الهيولى وان لم يكن هذه الصورة فاذن تشخص الصورة بالهيولى من حيث هي من
الهيولى لا من حيث هي مطلقة والثاني ان ذات الهيولى من حقيقة القابلية والاستعداد وكيف
تصير علة وفاعلا للتشخص نعم قد قيد ان كل نوع يجوز ان يكون له اشخاص قد ذكر النوع
اعني تشخص بالعارضة اي تشخص بما هو قابل للتشخص فيصير النوع لاجلها كالمؤثر الا من
حيث هي فاعلة لذكر بدل الفاعل الا اخر المكتفة كالوضع والاين ومتى وامثالها المسماة
بالمشخصات فظهر ان تشخص الصورة يكون بالهيولى المعدة من حيث هي قابلة للتشخص بها
وتشخص الهيولى بالصورة المطلوبة من حيث فاعلة لتشخصها فلا يلزم الدور تامل فانه من مزالق الفكر
هذا العلم قال فتحقق الاماهية والانسب ان يشبه لانانية ثم تحقق بعد ذلك ماهيته
كما فطرة فصل الزمان لان علية الشيء البسيط متقدمة على ماهيته بحسب الحقيقة اي الوجود
اذ ما لم يعلم وجود الشيء لم يمكن ان يتصور انه موجود اللهم الا ان يقال ان اوفي بيان
الماهية تصورها باعتبار المفهوم مع قطع النظر عن انطباقه على طبعه موجودة في الخارج
والطالب لما الشارحة للاسم ولا شبهة في ان مطلب ما الشارحة مقدم على هل البسيط
فان الشيء ما لم يتصور مفهومه لم يكن طالب التصديق بوجوده قال بخلافه ومن هذا
يعلم ان المكان ليس بجزء اذ الجزء لا ينسب اليه الا بلفظ في وان ليس بممتنع الانقسام
في جميع الجهات كالنقطة او في جهتين كالخط اذ المنقسم في الجهات بأسرها لا ينسب بتلك
اليها فظهر انه مقسم في الجميع او في جهتين فقط قال واحاطته مبتدأ جديرة في قوله
فلعدم متعلق بالجزء فاذ خلا الفاء عليه قال من المقولات اي الكم والكيف والاين

والوضع

والوضع والاعراض الواردان من الاجسام ما لا يصح عليه الانتقال كالافلاك والجواب
ان تنقل الممكن لا يمنع من انتقالها بالامتناع انتقالها بسبب آخر كصورة النوعية او غيرها لان
اجسام متفقة ولا يلتفت ان لا تعين فيه ما ذكرانه مشترك بينه وبين سائر ما يمنع فيه الحركة
من المقولات عند وضع اذ المقصود هو انتقال الجسم من الشيء الذي من شانه ان ينسب اليه الجسم
بكله فمن الجائز ان يكون ذلك الشيء اذا فارقه ما ينسب الا شيء آخر كذلك وليس انتقال الجسم من كيفية
الى كيفية اخرى او من كمية الى كمية اخرى او من وضع الى وضع آخر بهذه الحيثية فلا اشتراك
تدبر وايضا اتفق الجمهور ان للمكان امارات اربعة الاول هو ما ذكر الثاني حيز الانتقال
الجسم عند الغير ومن هذا يعلم ان المكان ليس بجزء من المتمكن ولا وضعا حالا فيه
والا لكان الانتقال عند الغير محالا الثالث استحالة جسمين في الرابع اختلاف المكان
بالجهات عند فوق وتحت قال فالنسبة المذكورة مبتدأ خبره حاصلة ويمكن ان يكون خاصة
منصوبة بتقدير الحالية والجار يتعين بها ان متعين الشيء الذي هو عبارة عن المكان بسبب النسبة
المذكورة وصح بذلك التعيين لان يقع لهم تراع في تحقيق ماهيته اذ المتنازع عنده في ماهية
المكان او مفهوم اسمه ان لم يسلم احدهما للاخر علانه او لازما من اللوازم او حاصلة لهما
في ذاته لا يصح لاحدهما تصحيح قاعدته فيه فان الاصطلاح لا مناقشة فيها ويصير ذلك
نزاعا لغويا لا حقيقيا فلا يتجه بالبرهان قال وهو السطح الباطن فيلزم جواز ان لا يكون
للفلك الاعلى مكان قبل المكان هو السطح مطلقا لان الفلك الاعلى يتحرك فله مكان وليس
هو سوى سطحه الاوسط وللفلك الاوسط مكانان سطحه الحاوي وسطحه الاوسط وما يقال من ان الجسم
الواحد له مكان واحد يحل على جهة واحدة وفيه ان الفلك الاعلى لا ينسب الى الشمال بلفظ في
فلا يكون مكانا اذ هذا لازم بكل ممكن قال وفي الحاشية بان لا يكون صيرورة ولا حالا
فيها ولا مركبا منها وقيل هو حائل بين العالمين قال اذ تنفذ فيه الابعاد الجسمانية
اي الطول والعرض والعمق ويشغل فيه الاجسام ويسمون البعد المفطور اي المنشق
المنشق من الغير بمعنى الشق وقيل لانه قطع عليه البداهة فانها شاهدة بان لله
مثلا انا حصل فيما بين اطراف الاناء من الفضاء والناس كلهم حاكمون بذلك ولا
يحتاجون

فيه الفراغ وتاملها قال بهذا الاعتبار اى باعتبار ان من شانه ان يحصل فيه الجسم قال لا شيئا
محضا بالضرورة بخلاف ما اذا اشتغل شاغل موجود فانه وان كان شيئا لكن لا يكون محضا
لاشتغال الموجود اياه وفى الكتبة فان له بهذا الاعتبار شوبا من الوجود هو معدوما واما
اذا لم يشتغل لم يكن فيه شائبة من الوجود وكان لا شيئا محضا قال عندهم اى عند
المتكلمين قوله من غير ان يعتبر معه حصول الجسم فان قيد هذا منافيا لما تقدم من ان
الحيز هو الفراغ الموهوم باعتبار ان يحصل فيه الجسم قلنا لا منافاة لان المعلوم
مما تقدم ان الحيز هو الفراغ الموهوم الذى من شانه ان يحصل فيه الجسم وان يكون فارغا
ولا يلزم من ان يحصل فيه الجسم بالفعل حتى يلزم المنافاة لان الذى من شانه ان يحصل
ان لا يعدم من ان يحصل فيه بالفعلا ولا قال والنزاع بين الحكماء والمتكلمين فالحكماء قائلون
بان المكان هو السطح اذا مسبوق امتناعه مطلقا واما القائلون بانه البعد الموجود فلم
ايضا يمنعون الخلاء بالتفسير المذكور اعنى البعد الموهوم فيما بين الاجسام لكنهم
اختلفوا فمنهم من لم يجوز خلو البعد الموجود عن جسم شاغل له ومنهم من جوز
فهؤلاء المجوزون وافقوا المتكلمين فى جواز المكان الخالى عن الشاغل قال والقوم
فى ان ذكر المكان بعد موهوم فالكل متفقون على امتناع الخلاء بمعنى البعد المفروض
وهذا الخلاف اعا هو فى الخلاء واخذ العالم واما الخلاء خارج العالم فمتفق عليه فى ان
عدم محض وليس صرف تشبه الوهم قال والقيد السلبى وهو قوله مع قيد ان لا يشتغل شاغل
مثلا الاجسام لان الخلاء اخص من الحيز كما تقرر لان قولنا حيث لو لم يشتغل اه قال على ما
اقرر ما ان الذى يلزم الفراغ الموهوم ممتنع لانه لو لم يكن ممتنعا لزم من تقدير وجوده
محال وهو ان يكون الفراغ الموهوم بعدا مفطورا موجودا فى نفس الامر وعند القائلين
بالفراغ الموهوم واما القيد السلبى اه اى واما امتناع القيد السلبى فلانه على
تقدير الوجود يقتضى ان يكون ما جعلوه فراغا موهوما لا شيئا محضا لانه
لو تحقق عدم اشتغال الجسم الفراغ الموهوم لكان ذلك الفراغ الموهوم الذى ثبت له
شائبة الوجود بسبب اشتغال الجسم لا شيئا محضا لانه لو تحقق الشغل لكان الفراغ الموهوم

لم يكن

لم يكن لا شيئا محضا مطلقا فلم يمكن التقييد السلبى اذ لو كان ممكنا لم يلزم من وجوده
محال لكنه يلزم فلم يكن ممكنا بل ممتنعا قال اى الامكان اى امكان الخلاء بالتفسير المذكور
اعنى البعد الموهوم فيما بين الاجسام وامكان الخلو عن الشاغل قال مدار بعين تداخل
الابعاد اذ لو تقدر جسم فى بعد موهوم تداخل البعدين والقائل بعدم الخلاء لا شك فى ان
عظيم مخمنان هما اعظم من احدهما فان الكل اعظم من جزئه والعود بالتداخل يقتضى
كون الكل مساويا لاحد جزئيه ولا يقتضى المحال فجوز تداخل العالم فيخرج الى التوهم
لا يقال المنع التداخل بين الابعاد الهادية لا التداخل بين البعد الهادى والموهوم
لانا نقول انا نعلم بالاضطرار ان البعدين الهاديين انما يمتنعان من التداخل
للطبيعة المقدارية لهما لا لهما ولا الصورة ولا لابائهما الاعراض ولهذا يقطع بامتناع
تداخل السطحين فى العرض والخطين فى الطول لا مع العرض والعمق كما حققنا واذا
كانت الطبيعة المقدارية مقتضية لعدم التداخل بين المقادير من حيث هى مقادير امتنع
تداخل البعدين الهادى والموهوم لامتناع خلف مقتضى طبيعتهما عنها لا يقال الصورة الجسمية
مصححة بذاتها فى الجهات والجسم التعليمى ايضا مصحح بذاته مع الخلو عنها والوضع فلم لا
يجوز مثله فى البعدين الهادى والموهوم لانا نقول الصورة الجسمية ليست مقدارا فى انفسها
وانما تعرض المقدار وبه المقدار فيتحقق معنى الوضع بان تكون محلا لها فيه او حالا فيه
فى محل واما البعدان الهادى والموهوم فكل منهما مقدار مستجد الحاوى فى الوضع لا
مقتضاه الطبيعة المقدارية عدم التداخل كما مر قال وبوجود الحاصة المذكورة يندفع
جواب سوال مقدر وهو ان يقال لا يلزم من عدم كون المكان خلاء ان يكون للسطح
المذكور لجواز ان يكون سبب الجسم او صورته او النفس كما ذهب اليه كل واحد
منها قوم او يكون بعدا يساوى قطر الجسم كما تقدم من الخلاطون واجيب
بان الاثرات المذكورة تدل على عدم كون احد الثلثة لان انتقال الجسم عن حيزه
الذى هو الهيولى او الصورة مع واما النفس وان كانت ~~حالة~~ الجسم
بجزئه فلا يستلزم الجسم لها بلفظة فى ولا يقبل الاشارة الحسية والمكان قابل لها ان

وان كانت حالة في البدن استحق الانتقال واما البعد فلا واما ان يكون قياما بمادة
او قياما بلا مادة والاول يستحيل ان يكون محلا لان شغل ذا الجسم فيه مستلزم لشغل
والثاني هو البعد الخ ومن المادة وهو ايضا للتداخل قال فلان المكان موجود
قيل المكان ليس بموجود لانه ان كان جوهرا فمتحيز او عارضا فيحل والا فلا
وان كان عرضا حالا في المتمكن فيستغني بالتمكن او غيره فيحتاج ذلك الغير الى مكان
آخر فتقوم باخره ويلزم التسلسل والجواب انه معلوم الوجود بديهة فلا ضرورة في قبوله
الاشارة وانه يستغني من مكان لا آخر فلا يتصور ذلك في العدم قال فيأخذ مع
صفو كونه لا شيئا محضا لانه ماخوذ مع صفو عدم شغل الجسم اياه وهذه الصفة
مقتضية لكونه لا شيئا محضا كما سلف فيكون الخلاء عندهم هو الفضاء ماخوذا
بصفو كونه لا شيئا محضا قال والقابل للزيادة الخ لا يغني ذكر التفاوت بالزيادة
والنقصان او فرض فان العقل لاحظ وقوع شيء فيما بين الجدارين ويحكم بانه
اقل من الفضاء فيما بين الجدارين فرضا فلا يلزم حينئذ وجود البعدين فيما اذا فرضها
لانا نقول نعلم بالضرورة ان التفاوت بينهما حاصل مع قطع النظر عن ذلك الفرض
قال لو ثبت كون البعد ما سيد نوعا اقيل ان البعد الجسماني لا يغاير مطلق البعد
الا بالاضافة الى الجسم والاضافة عارضة للشيء خارجة عنه فلا يكون بينهما افتراق
الا بالامر الخارجي والاولى ان يعلل بالتعليل لو كان البعد الخ وموجودا
لكان متناهيا فيلزم الشكل في الوجود الخارجي والجواب ان نمنع فلك الشكل
لنفس المقدار والا لكان لكل مقدار ذي شكل ولا سبب من خارج والا
لكان المقدار الواحد قابلا للفصل والوصل فيكون ماديا ولا لما ذكرناه
فرضنا مجردا عنها وهو باطل التالي بطل المقدم قال واما المركب فكذلك يعني
ان المركب لا مكان له في اصل الابداع لعروض التركب بعد الابداع
فلو كان المكان موجودا قبل التركب يلزم وجود الخلاء وايضا لما كان
التركب لا يقتضي زيادة في وجود الاجسام فلا احتياج نسبة الى مكان زايد

على مكان

على مكان البسائط فان امكنة المركبات امكنة البسائط بعينها ان المركب
اما ان يكون احد اجزائه غالبا على الاطلاق او لا يكون والثاني اما ان يكون
الاجزاء التي امكنتها في جهة واحدة كالماء والارض غالبة على الباقية او لا يكون
فالمركبات بحسب هذه القسمة ثلثة اقسام مكان القسم الاول ما يقتضيه الغالب
في المركب مطلقا ومكان القسم الثاني ما يقتضيه الغالب فيه بحسب مكانه ومكان القسم
الثالث هو الذي لا يغلب فيه جزء لا على الاطلاق ولا مع الغير بالاعتبار المذكور بل الاجزاء
الغالبة على الباقية امكنتها في الجهة كالنار والارض فمكانه ما اتفق وجوده فيه
عند تساوي الى ذات فيه على المكان الذي اتفق وجوده فيه فان ذلك يوجب بقاؤه
فيه كالحديدة التي قطع بها قطع متساوية من المغناطيس واما المركب الذي لا يغلب
فيه جزء لا على الاطلاق ولا على النسبة فهو مستبد الحقيقي ولا وجود له في الخارج بل الوجود
في العقل ولو وجد فمكانه ايضا المكان الذي اتفق فيه تركيبه عند استواء الى ذات
والا يلزم الانفكاك وتحقيقه فيما اوسع قال ومنها تفصيل الاطلاق بيانه والتفصيل
فيه ان المركب الذي يغلب احد بسائطه على الباقية بالاطلاق اذا تركب من العناصر
الاربعة بالسرية ينقسم الى اربعة اقسام مكان كل واحد مكان الجزء الغالب فان اتفق
تركيبه مناكلة لذلك مكانه والا فمكانه اقرب اجزاء مكان الغالب الى مكان التركيب
مثلا المركب الذي يغلب منه الجزء النارية اذا تولد في مكان الارض صعد بالطبع الى
حيز النار حتى الاستقامة اقرب اجزاء مكانها وكذا البول والسذاب النظر الى ما يقتضيه
نفس المركب وطبايع الاجزاء فقط واما اذا لوحظ جانب الصورة النوعية التي للمركب
فربما لم يذكروا واستشكل بعضهم ايضا بان مكان الغالب اجزاء كثيرة ربما يصح
ان يكون مكانا للمركب بالنظر الطبيعي فجل بعضها طبيعيا دون بعض مرجح بلا مرجح واما
الذي اتفق فجزء التركيب فليس المحصول فيه بمقتضى طبيعة بل الاتفاق التركيب في فاذا زال
علة لم يعد فاما ان يجعل الكل طبيعيا فيتعدد الامكنة الطبيعية او لا يجعل شيء منها طبيعيا
فالامكان للمركب طبيعي ولا يرد هذا الاشكال على الجزء المنفصل من البسيط فانه

فاذا لم يحل طبعه لا يحصل بالكل ولم يبق موجودا منفردا واما المركب الذي يغلب فيه الاجزاء
الطالبة بجهة واحدة كالارض والماء مثلا فقبل امكان الفصل المشركين بينهما حيث
يكون نصفه من جبر الارض ونصفه من جبر الماء ويرد عليه الاشكال المذكور الذي لا غالبة
منه بالاطلاق ولا لحس فلا بد اما ان تكون الطوايان فيه متساويتين فكذا او الا لزم
الغلبة بالامكان او متفاوتين فلا بد من التفاوت في الوسط لكن حيث ينعدم
المغلوب من الوسط الى الغالبة في الطرف وبالعكس وتكون مقدار التفاوت واحدا
والا يلزم الغلبة فعلا الاول امكان الطبيعي الفصل المشركين الوكلتين ولا طي توجه
الاشكالين عليها ايضا هذا حكم المركب من اجزاء اربعة واما الفصل في المركب
من اثنين او ثلثة فيعرف بالقياس عليه وعاجز ان يعلم في هذا المقام ان الغلبة
والتساوي المعتبرين انما هو بالقياس الى القوة لا الى المقدار والكيفية هذا التفصيل
فتدبر بيانه قال واما الثالث وهو ان لا حصار في شيء من الجزئين لعاشر وهذا القسم
على اقسام الاول ان تكون الجسم لا يعلم سمي الجزئين مثلا هذا مثله والثاني ان تكون
على السوية مع سطا بينهما مثلا هذا مثله والثالث ان يكون على السوية واقعا على جهة مثلا
هذا ٥٥٨١ قوله المكان والحيز اصطلاح الحكماء لغطان مترادفان بخلاف المكان
اذ الحيز عندهم هو الفراغ المتوهم الذي من شانه ان يشغله الجسم والمكان هو الذي
يستقر عليه الجسم كالارض قال رحمه على انه منافي للاستواء المذكور حيث قال لم يوجد
شيء يوجد له الحاصة المذكورة للمكان سوى الحلاء والسيال بالاستقراء ولقائل
ان يقول انما يكون هذا منافيا للاستواء ان لو كان المكان والحيز واحدا وكان
الحاصة المذكورة له وليس كذلك وتقريره اي تقرير الحيز بحاله الوضع اي قبول
الاشارة الحسية بذاته والى صدقه سببه يشغل الحلاء ايضا الا ان لا يفيد قال
هو الفراغ المتوهم لان المشار بالاشارة الحسية كما تكون موجودا في الحاج يكون
متوهما في الوجود والثاني ثابت ههنا اللهم الا ان يقال الحلاء وهو المذكور الان
مستغنى عن هذا الحكم والا يلزم التسلسل وجود ابعاد غير متناهية وكلاهما محالان وجه

انتهاء

انتهاء الاجسام اي جسم لامكان له وهو الحاوي لجميع الاجسام بالوضع وفيه فتدبر قال لكن
ليست كل مكانية بالوضع قال وبالجملة كلام المص لا يخلو عن الافراط والتفريط اذ اجرا
على التراوف فلا افراط بالنسبة مع قوله لان كل جسم فله حيز طبيعي كل جسم غير المحدود والا ان سكت
عن الاستثناء للشهرة قال السبب احاطة كل الواحد احترازا عن غير الاشكال كالكيفيات
فان السواد مثلا يصدق عليه انه شيء حاصل للكن لا بسبب احاطة الحاد والحدود ولان معناه
ان محل حصول ملكة السواد انما يكون احاطة الواحد او الحدود ولا شك ان السواد لا يحصل
من هذا الحيثية قال كل جسم مشاهد هذا القياس مركب فيحصل النتيجة الان نتيجة القياس
الاول كل جسم مشكل فهذه قضية صغرى وبقولنا الكبرى حتى يحصل قياس هكذا
كل جسم مشكل وكل مشكل فله شكل طبيعي فينتج بحسب القياس الاول وادراجها فيحصل الشكل
المجموع قياسا واحدا مركبا من ثلث مقدمات وهكذا كل جسم مشاهد وكل مشاهد مشكل
وكل مشكل فله شكل طبيعي والشكل الطبيعي البسيط الكرس لان الطبيعة الواحدة الحاوية
الواحدة لا يفعل الا فعلا واحدا واشكال المركبات كالمخلق باشكالا وانواع النبات والحيوان
قال من حيث هو جسم طبيعي اي عارضا لذات الجسم الطبيعي فيكون عرضيا قريبا وانما لم يجعل
السكون من الاحوال العامة بالذات لانعدامه في العقل اذ الافلاك متحركة واما اعترض
بان الحركة ايضا ليست عامة له بالواجب واجيب عنه بان المعنى بالعموم العموم بين الجسم الفلكي
والعنصري والحركة كذلك بخلاف السكون فتذكر في الاحوال العامة لكونها متعابلة لها
قال وبيانه ان الشيء الموجود في الخارج لا يخلو ان يكون بالقوة من جميع الوجوه
والا فعدم محض او يكون ح بالقوة فانه موجود فلا يكون موجودا هذا خلف
ويلزم ايضا ان يكون بالقوة في كونه بالقوة فيكون القوة حاصلة وهو حاصل وهو
اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الوجود الذي ليس له كمال منتظر كالباري تعالى في العقول
ولم يذكر النور لان لها نوعا من الكيف لمحصل المراتب فلا يكون من جميع الوجوه بالفعل
او بالفعل من بعض الوجوه ولو كونه موجودا ومتصفا بالقوة للافلاك منا فذلك
وبالقوة من بعضها والقسم الثاني سيجيء عليه الذكر لانها طالب شيء ووجه اليه وذلك

غير متصور فيه لان جميع ما يمكن ان يكون له فهو حاصل بالفعل فلا يطلب فلا اركة بخلاف القسم
الثالث اذ يتصور فيه الاركة من حيث انه بالقوة فقوله بالفعل اما ان يكون وقوعه وهو الكون
وهو اعم للحدث دفعة والتدريجي فقوله او على التدريج وهو الاركة واحترز بقيديها
الحكماء عما ارسطو الاركة كما اولا بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقال افلاطون ومن
تبعه هي الاخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وحاصله هو الحدوث او الحصول
من القوة الى الفعل ما يسيرا او لا دفعة او بالتدريج والغرض على هذا التعريف
ارسطو بان التدريج هو وقوع الشيء في آن بعد آن يتوقف تصور التدريج عليها تصور الآن
المتوقف تصوره على تصور الزمان لانه ظرف فيقع في تعريف التدريج الزمان وهو يعرف
بانه مقدار الاركة فيلزم الدور قال الامام الرازي اجابه بعض الفضلاء بان التدريج
بديهي التصور لانه غاب الحس عليه واما الآن والزمان فهما سيان في الوجود
لا في التصور ولانع ان الحصول قليلا مع التدريج فلو لم يكن بديهيا يلزم الدور قال
وكل حركة فانها هي الشيء عن الجسم فلا بد لها من ستة مقادير اركة وهو المبداء
وما اليه الاركة وهو المنتهى وما فيه الاركة كالاين والوضع وغيرهما ومقدار الاركة وهو
الموضوع الذي هو فاعل الاركة ومقدار الاركة اعني الزمان ويوصف ان الاركة من حيث
انها عرض لابد لها من موضوع ومن حيث انها امر حادث وممكن الوجود لابد لها من فاعل
ومن حيث انها هو يه اتصالية يمتنع وجودها وقوعها من زمان ينطبق هو عليه
ومن حيث انها حقيقة امتدادية لابد لها من مبداء ومنتهى وما بينهما قال ان
الاركة باعتبار ما هي فهي من المقولات تنقسم الى اربعة اقسام اركة في الكم وهو
الاركة في على اربعة اوجه الاول التخلخل وهو از دياد الجسم من غير ان يضم اليه جسم
آخر به بان يملأ الهواء مقدار الصفر وليس مقدار اعظم منه كالخمر اذا ذاب
والثاني الكاثف وهو ضد التخلخل الثالث النمو وهو از دياد مقدار الجسم
في الابعاد الثلثة اي الطول والعرض والعمق وبهذا القيد يخرج السمن
على مناسب مقتضيه طبعه ذلك الجسم وبهذا القيد يخرج الورم لحلول اجزاء مختلفة

من خارج اي خارج المعتدى وسواء اجزاء الغذاء وبهذا القيد يخرج النحافة لان في اجزائه
الاصلية وبهذا القيد يخرج الازدياد الحاصل بسبب انتفاخ جسم اجزاء سطحه
الخارج الرابع الزهول وهو عكس النمو والتعبير فيه عكس التعبير فيها قال وهو
اركة في الكيف وبسمى اركة فيه بحسب الاصطلاح استحالة كسبي الماء اي انتقاله من البرودة
الى الاسخانة على التدريج فلا بد منها من امرين احدهما انتقال الجسم من كيفية الى اخرى وثانيهما
ان لا يكون ذلك الانتقال دفعة بل تدريجا قال وسمي على اي اركة الجسم من مكان الى آخر
تسمى على وسكون بالطير الواقف في الهواء المحركة فانه ساكن مع انتقاله من مكان الى آخر
واجيب بان اركة الابرة ليست بعد المكان بكان آخر فيبطل استبعاد الناشئ
من الحكم واذا كان ناشئا من غيره فلا مع بقاء الصورة النوعية احترز عن الكون
والفساد ومن الناس من يسمى كل واحد من هذه الثلثة اركة ويرون فان فيهم ان
الاجسام لا يوجد فيها ما هو بسيط حرف بل مخلوط من جميع الطبايع الاربعة لكنه
سمي باسم الغالب الظاهر وهؤلاء اصحاب برون سكرون الاسخالة والكون والفساد
ايضا قال المستقيم بها الجسم من وضع الى آخر لانه يتغير بها نسبة اجزائه الى امور خارجة
عنه اما حاوية او محوية او بتغير بذلك نسبة بعض اجزاء الجسم الحاصل بسببها مع الوضع
قال نسبة اجزائه الى امكنة والاولى ان يقول نسبة اجزائه الى الامور الخارجة عنها
على التدريج فلا يلزم ان لا تكون الحركة وضع مكان كالجلد قال فلا يلزم ما لمكان غير
خارج عنه كالفلك والارض فانه لا يخرج عن المكان وان تغير الوضع في حركة كل
واحد من الفلك والارض مكانية نظرا لان الفلك لا يزال يحصل بحركة جزء كل جزء موضع
والقاعد اذا قام والقائم اذا قعد وكذا الينبوع لتبدل الآيون معه اذ في كل آن في
اين آخر فان معنى وقوع الحركة والمقولات الموضوع يحرك من نوع الفلك المقول النوع
آخر منها او من صنف الى صنف او من وداد او فرد بل يكون عروضها اي للجسم
موجودا فيها الحصول شيء آخر بعدها فيصح عند ذا قولهم الحركة تبعا لكل الشيء وفي
هذه العبارة نظر لان الحركة الصورة والاعراض مع انها كيفيات

واما المستقبل فلانه لم يوجد وفي الحال لا زمن منقسم ولا زمان يمر عليه
فما لم يأت الحقيقة موقد مر كر بين جزئه فوقوع الحركة فيما ليس منقسم ولا زمان
فما لا يوجب كونها منقسمة زمانية

فان قلت لم لا يجوز ان يكون الحركة عارضة للشيء بدل الجسم لعدم المواد كلها قال
الحركة جالس السفينة ذكر السفينة قال الكاتبي في هذا المثال نظر لان الحركة هي
من حكمها ان لا توجد مع التوجه والمتحرك مستقر كذلك فيكون موكلا بالذات وجوابه
ظاهر اذ لا توجه والمتحرك بالعرض انما يوصف به تبعا للسفينة قال وان كان يكفيها ان يكون
المبدأ القريب والقابلية باعتبار العدد او باعتبار كون المبدأ هو الطبع او القوة
سبب قبيل مستفاد من خارج والاظهر ان يقول المبدأ القريب ان كان في غير فاعله
قسر يجاوزه والا اي وان لم يكن في محلها سبب قبيل مستفاد من خارج لم يكن مبدأ
الحركة والقبيل قد يجامع شعورا وارادة احيانا لكنه ليس بلازم لها لان الانسان اذا التفت
من علو الى سفل بغير اختيار وطلب الحركة هو شعور وليس بارادة بل والا فهي طبيعة
اي وان لم تكن فيها مع شعور وارادة فهي طبيعية فيلزم من هذا ان يكون حركة
البعض طبيعية لان مبدأ هذه الحركة موجود في البعض ولا شعور في البعض
بالحركة الصادرة عنه وليست كذلك لانها مسخرة فالاولى ان يقول مبدأ الحركة
الذاتية ان مستفاد من خارج في القسر والا فان كان صدورها بارادة
ارادية والا فان كان صدورها عن القوة الحيوانية فهي التسخيرية والا فالطبيعية
ومنهم من قسم الحركة الى غير ذاتية والذاتية الى اربعة اقسام لان القوة المحركة
ان كانت خارجة عن المتحرك فالحركة قسرية وان لم تكن خارجة عنه فاما ان تكون
بسيطة اي على نهج واحد او لا والاول اما ان تكون بارادة وهي الحركة الفلكية
او لا وهي الطبيعية والثاني المركبة اما ان تكون مصدرها القوة الحيوانية اولا
والثانية الحركة النباتية والاول اما ان تكون بارادة وهي الارادية الحيوانية
او لا وهي الحركة التسخيرية قال النبض حدا واعلم ان الحركة موجودة تام لا
فذهب بعض المتقدمين الى انه لا حركة اصلا مستدلا عليه بانه لو كان لها
وجود اما ان يكون في الماضي او في المستقبل او في الحال لكن الموجود فيها ليس
في الماضي ولا في المستقبل لانهما معدومان اما الماضي فلانه قد مضى وعدم واما

واما المستقبل

عن عبارة عن الميل لو كان بحسب الطبيعة لكان كل حد دافع طبيعي بغير شعور لكنها قد يكون
نفسانية اي مع شعور كما يجده الانسان في بدنه عند اندفاع الارادي وقد يكون قسرية
كما في الحوامل لي لا فوق ولان الحد الدافع قابله للزيادة والنقصان دون الطبيعة وجب ان يكون
الفلك ذا مبدا ميل مستدير بها اثبات الميل الذي سميه المتكلمون اعتماد الان الجسم
لا يحرك بتوسطه وسبب اضطراره الى ذلك ان الحركة لا بد لها من ثلثة اشياء مسافة وزمان
وحد معين من السرعة والبطؤ والمراد منها شيء واحد بالذات وهو كيفية قابلة
للشدة والضعف وانما يختلفان بالاضافة العارضة فما هو سريع بالقياس الى شيء
فهو بطيء بعينه بالقياس الى آخر ولما كانت الحركة ممتنعة الانفكاك عن هذه الكيفية
كانت الطبيعي من حيث انه حركة شيء لا يقبل الشدة والضعف كما ان جميع الحركات التي تنسب اليها
واحدة تتفاوت فتنقص او لا مرا يشتد ويضعف بحسب اختلاف ذي الطبيعة في الكم والكيف
والوضع او بزيد نكرر ذكر الامر هو الميل ثم انتقص الطبيعة فيه الحركة هذا الامر
محسوس في الحركة الابينة كحركة المسافر ولذا لم يرد الشيخ الجبائي وجود ذلك في الاشارات
قال اذا الميل انما يكون طبيعيا او قسريا بقي من واحد لو خارج فيشمل الارادي
ايضا والا مبدا طبيعي فيه حكم النوع والا قسري حكم اللزوم فلم يكن فيه عوض اصلا قال

تنبيه

لما ذكرنا ان الميل آلة للطبيعة في قوله يقتضي الطبيعة بواسطتها المحرك اي المحرك فان
قيل ان الذي ذكرته بعد اعلا ان الميل واسطة بين الطبيعة والمحرك ولم يلزم من كونه واسطة
كونه آلة بجواز ان يكون علة موسطة فلنا قد بين ان الطبيعة مبدأ اول المحرك ما يكون
فيه وسكونه بالذات فلو كان الميل علة قريبة يكون الطبيعة مبدأ اول لان المراد به
القريب اعني الذي لا واسطة بينه وبين المحرك قال واما قلنا هذا بيان الملازمة
في الشرطية التي ذكرناها لبيان الملازمة في تقرير البرهان قال لانه لو قبل الميل القسري
لمحركه قيل خلف لان المراد بالميل القسري في المقدم انه كان هو الميل المستقيم بركما هو ظاهر
كلامه معناه الملازمة لان الجسم بالميل المستقيم يرام يحركه في مسافة بذي كرة في وضع والمراد المحرك
في المساواة كما يدل عليه مساق الكلام وان كان الميل القسري المستقيم فلا يكون قولا بالقبول
الميل القسري اه دليلا على الملازمة المذكورة بقوله وهو انه لو قبل الميل المستقيم بالقسري
لقبل الميل المستقيم ايضا بالقسر ولو قبل الميل المستقيم بالقسر لزم منه محال فلم يقبل
الميل المستقيم بالقسر بما مر فيه قال لفرض عدمها اي عدم العابق والة اعلى
والخارج قال ولا بد ان يكون بين الزمانين سبة اي بين مطلق الزمانين لا بين
الزمانين المذكورين حتى يعترض بعدم امكان ان يكون احدهما مثلا الا قال
من نوع واحد انما قيد بذلك لانهما ان لم يكونا من نوع واحد مثل مقدار الزمان
والجسم والخط لا يكون بينهما ملك النسبة فلا يقال مقدار الزمان نصف مقدار الجسم
او ثلثه او نحو ذلك قال اذ لا يلزم اه اي ان لا يكون لذلك المقدار تاثير اصلا اي سواء
كان انتقاصه اوليرة او مرارا متعددة فلا يجوز ان يكون له تاثير عند انتقاصه
مرارا متعددة لا يرى ان الجبل الذي صلد من الشعر لو نقص منه شعرة لم ينقص
من قوته ولكن اذا انتقص الشعرات كثيرة نقص من قوته وضعف قال فالاولى
ان يقال اي في تعليله ازدياد حركة الجسم سرعة طلب انتقاص الميل المعاوق حتى نعلم
انه بدل قوله اذ لو انتقص انما ارد او السرعة لانا نجد مثله في الباب انهما لا يدركان
لغاية ضعفها ولا يلزم عدمهما قال فيه سرعة اي اذا ثبت ان نسبة سرعة ذي الميل

الثاني الى سرعة ذي الميل الاول مثل نسبة الميل الثاني الى الميل الاول ونسبة الميل الثاني الى الاول مثل
نسبة زمان عدم الميل الاول الى زمان ذي الميل الاول ونسبة زمان عديم الميل الاول الى زمان ذي الميل
الاول كنسبة سرعتها فبعد حذف الاوساط ينتج ان نسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة
ذي الميل الثاني كنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة عديم الميل هو ضح ذكر اعتبار
في الاعداد فان النسبة الثلثة للاثنين بالنصف وللاثنين بالثلث اذا ذكر فليس عدد آخر مخالف
للنسبة يكون نسبة الثلثة اليه ايضا فتعين ان الشيء الواحد لا يساوي نسبتاه الى شيئين
مختلفين فلو وقعت بعض قد ظهر تساوي النسبتين فلو وقع كون ذي الميل الثاني في زمان
عديم الميل حتى يكون الزمان ايضا مساويا بين مسافتيهما هو اذا لم يلزم عديم العائق
مع وجوده ونقول ما سبق هذا السند لا لا تساوي مسافتي حركتي عديم الميل وذي الميل
الضعيف على تساوي حركتيهما سرعة وبطأ اذا تأملت ونسبة الميل الثاني اه فيلزم من هذا ان
يكون نسبة الزمان القصير وهو زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الضعيف وهو الميل الثاني
الى الميل القوي وهو الميل الاول واذا ثبت المقدمتان اولهما ان نسبة زمان حركة ذي الميل الثاني
الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول وثانيتهما ان نسبة الميل الثاني الى الميل
الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل واذا ثبت المقدمتان لزم ما ذكرته فنقول
الاوسط هو نسبة الميل الثاني الى الميل الاول والمقدمات الباقية وهي قوله فلا يوجد فيه ميل
اصلا الى آخر ما قاله في اثبات الملازمة التي في الشرطية الاول وهي قوله لو لم يكن الفلك ذا ميل
ميل مستدير لم يكن قابلا للحركة المستديرة ومن المقدمات الباقية انتفاء التالي في هذه الشرطية
قد مر بيانها اي بيان المقدمات الباقية في بيان ملازمة البرهان وهو انه لو لم يكن في طبعه
مبدأ ميل مستدير لم يقبل الميل المستدير بالقسر من فاعل خارج فلا يوجد فيه ميل اصلا
الى قوله فثبت الملازمة علما مثل البرهان اي على البرهان الذي اقيم على ان الفلك ذا مبدأ ميل
مستدير واعور آخر كالسرعة والبطؤ وصغر الجسم وكبره لا بد له من دليل قلنا لانم
هذا الان اقتضاء الحركة المطلقة زمانا مطلقا بديهي لا يستدل عليه دليلا ومنع المقدمة
وهي قوله وانما يلزم ذلك لو لم يقتض الحركة اه والسند ما يكون المنع مبينا اي مصحبا

الورود المنع اجاب بمنع الاول وفي الثاني السائر ودفع اللازم لا يوجب اندفاع اللازم
اذا كان اللازم اعم اما اذا كان اللازم مساويا للملزوم كما اذا كان السند مساويا للمنع
فدفع الملزوم يوجب اندفاع اللازم ولئن سلمنا ان دفع اللازم مطلقا اي في الجملة
يوجب اندفاع الملزوم وهو المنع سندا اذا كان السند مساويا لا يكون اخص اذ لو كان الاخص
لا يلزم من دفع الاخص دفع الاعم وهو مطلق المنع فح يكون الاشتغال بالجواب عن السند
اشتغالا بما لا يفيد لورود المنع بعده وسائر ما شبهها اي الحركة من القوة والمسافة
فاذا اقتضى عدم المبدأ مساويا من الزمان فان فيد لو كان الخصص للزمان في عدم المبدأ
خلوة عن المبدأ لا كان يجب ان لا يحدث في زمانه باضلا والفاسد في القوة والضعف عند تساويهما
في المسافة الاولى له وهو ضروري البطلان فانا نعلم ضرورة ان تحريك القوي يكون في زمان اقل
قلنا الحركة مطلقا يقتضي زمانا مطلقا فنسبتها الى جميع الازمنة المعينة على السوية والحركة
المعينة تقتضي زمانا معينا فلا بد من امر يخصص تخصص الحركة وتعينها والا لم تقتضي
تخصص الزمان وتعينه ثانيا فلم لا يجوز ان تكون ذلك الامر في تحريك عدم المبدأ هو المعاوق
الخارجي وهو قد ارم بالتحريك فيه لا المبدأ فالزمان الذي يقتضيه الحركة باعتبار ذلك الخصوص
والاختلاف فيما هو بازاء المعاوق الداخل فلا يلزم تساوي الزمانين وفيه بحث اذ الفرض
انتفاء المعاوق الخارجي وهذا الاعتراض لان اللازم من التقرير السابق تساوي
المسافتين وهذا المنع لا يرد عليه بل على تساوي الزمانين الذي يلزم من التقرير
الثاني ولم لا يجوز ان تكون المبدأ الثاني ان تخصيصه اذ لا يلزم ان تكون تاثيرات اجزاء
من تاثير الكل فان عشرة رجال اذا رفعوا حجرا في مسافة عشرة اذرع مثلا لا يلزم ان يرفعه
واحد منهم ذراعا بل قد لا يحرك حينئذ يكون وجود منوطا بالنسبة المرفوعة كعدد مخصوص لا تاثيره
مشروط بالانضمام كذلك المبدأ القوي اذا كان موثرا في المانع فلا يلزم ان يكون
جزء ذلك المبدأ موثرا في ذلك المانع جزء من مانعية الكل وعلى هذا فاذا اقتضى المبدأ القوي
زمانا لا يلزم ان يقتضي الضعيف زمانا نسبته الى زمان القوي كنسبة الضعيف الى القوي
بجواز ان تكون تاثيرات الضعيف في مانعه ما يعانه الكل مشروطا بانضمام المراد عليه

في القوي

في القوة ودون الانضمام يكون في حكم عدم المبدأ كما مثلنا وهذا الاعتراض مندفع بما انتبهت
له فقولنا والاولى ان يقال الخ ومغايرة المبدأ هذا المبدأ غير صحيح لان المبدأ لا معنى له الا الة فعة
والمانعية فحيث لا مدافعة ولا ممانعة فلا مبدأ والتقدير وجود مبدأ وان كان ضعيفا فلم لا يمكن ان
يقال انه حيث لا مدافعة ولا ممانعة في نفس الامر فلا مبدأ لا صعب لا مدافعة ولا ممانعة محسوسة فانه
قد لا يحس مع وجود لضعفه كما في تسنة رجال الحس القاصر الحركة كان وجود كعدمه بالنسبة
اليه فتساوى زمان حركة الجسم المشار اليه عند المبدأ الغير المحسوس مع زمان حركة عديم المبدأ ليس محالا اذ
وجود وعدمه سواء عند الحركة واعترض عليه بان وجود العائق وعدمه في نفس الامر ولا يتساويان
قطعا فالحركة الخ مع العائق في نفس الامر وان كانت في غاية الضعف لا يكون كالحركة الخ لا مع
العائق في نفس الامر في السرعة والبطوء في نفس الامر ولا خلل لاحساس الحركة مع العائق وعدمه
فلا يكون وجود كعدمه المبدأ بحسب انتفاء الجزء اي جزء المبدأ لان الاجتماع موجب
للقوة والمعاوقة فلان المفروض ان بعض انتفاء ما يمنع الجسم عن الحركة وبعوقه موجود فلم
ليس مما يمنع الجسم عن الحركة بالسرعة المذكورة مانع للمبدأ الطبيعي العائق فحيث انه عائق ولا
مناقاة في الفرض لاستحالة احد الجزئين وهو كون المثلين عائقين الزمانين وهو حركة
عديم المبدأ مع استحالة الخلو من حيث هو خلو اي يكون الحركة الى المبدأ الصوري مع امكان
كونها كالسواد والبياض مثلا ففيهما خبط ظاهر اي في السوال والجواب لانا نسلم
السوال واجابته والحال ان السوال ليس بوارد ولان الحال المذكور انما يلزم من فرض
حركة عديم المبدأ ويلزم من الحال المذكور استحالة حركة عديم المبدأ ووجوب افتراق الحركة مع المبدأ
للعائق ولا حاجة لنا الا ان نقول لما كان هذا ممكنا لا وجبنا اقتران الحركة بالعائق وذلك لا ينافي
حاجتها الى المحرك فان المحرك يكون داخليا وهو المبدأ وعلى هذا يكون في السوال والجواب خبط من حيث
انهما لا يناسبان مقصودا اصلا البرهان وان كان مناسبين لما يلزم من البرهان
تامل مقتضيه للمنافيين في كون المبدأ المستقيم والمبدأ المستدير مقتضا وين نظر
لاجتماعهما في الكرة الحق درجة اللهم الا ان يراد التنافي في المقتضى اذا كان بالنسبة لما شيئين
واحدا واعلم ان هذا الاستدلال انما يتم لو سلمنا ان الحركة المستديرة مقتضى طبيعة كالحركة

ينفع المبدأ في كون ما عائقا عن الحركة والفرض
ليس هذا الا القوة في القسر بالحركة للاجتماع

وضعف الجسم

ولم يثبت كيف وعدم ان الحركة المستديرة الفلكية ارادية واختلاف المحل الارادية بحسب اختلاف
الارادات جايز قطعا بشرط الخروج اى يقتضى الحركة بشرطان لا يكون فى الحيز الطبيعى
والسكون بشرطان يكون فيه فلم يقتض العنصرية الا شيئا واحدا حاصلا ان اقتضاء الحركة
واقتضاء السكون مرجعهما الى اقتضاء واحد هو اقتضاء الحصول فى المكان الطبيعى
فاذا لم يكن حاصلا استلزم الحركة واذا حصل اقتضى السكون بمعنى انه لم يقتض الحركة وليس اقتضاء
الحركة المستديرة والمستقيمة لذكر فظهر الفرق وفيه بحث لان حاصل ان السكون ليس الا ما يقتضيه
الطبيعة بل المقتضى بالذات هو الحصول فى الحيز الطبيعى فاذا حصل لم يقتض الحركة والسكون
عدم الحركة فيكون التقابل بينهما تقابل العدم والملكة فالحركة مقتضى الطبيعة لا بالذات بل
لتحصيل المطلوب بالذات فان فيلزم من مقتضيه الطبيعة شيئان احدهما وسيجىء الاخر قلنا النتيجة
من قاعدة ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد هو ان الطبيعة الواحدة باعتبار واحد
لا يقتضى شيئين واما انها لا تقتضى الشيئين باعتبارين فلا وكلام النزاع من قبيل الاول
بطابق النقض الاجمالى وهو انا لانم السائلة الدليل بناء على الحلق الحكم عدم شئ من الصور
وحاصله يرجع الى منع شئ من مقدمات الدليل على الاجمال والا لزم بيان الحلق الحكم عدم
الصورة ويكون المانع معللا والمعلل الاول ممنوعا فالجواب المذكور فيصح واما اذا اورد
بطابق المناقضة اى النقض التفصيلى وهو عبارة عن منع مقدمة معينة من مقدمات
الدليل بان يقال لا سلم ان اقتضاء الطبيعة الواحدة اثنين متنافيين
وكيف يكون اثنين للمنع فلا يصح الجواب المذكور لان كلام على السند والكلام على السند غير مفيد
الا اذا ثبت مساواة السند للمنع بان يثبت انه لا سند له غير هذا السند فيكون منع
المنع نفيا واثباتا فيعرف سقوطه ان سلمنا ان الطبيعة العنصرية لا يقتضى الا شيئا
واحدا وهو الحصول واما السكون فليس امرا موجودا يقتضيه الطبيعة بل معدوم

ولهذا الاعتراض على اصل الدليل بان يقال لم لا يجوز ان يتحرك شئ بالحركة المستقيمة
فاذا وافى محاذيا تحرك على مركزه فلا يلزم انصراف والجواب مبنى على ان مقصود المستدل
ليس ان الحركة المستقيمة تتوجه الى المطلوب والمستديرة انصرافه فلو اقتضاها الطبيعة

لزم التوجه الى شئ والانصراف عنه فى حالة واحدة وذلك مجمع يعترض عليه بان سلمنا لزوم ما
ذكرتم من الاعتراض بازاء ما يلزم ان لو تحرك شئ بالنقط المطلوبة لاعليها بل مقصودا ان المطلوب
بالحركة المستقيمة الوضع الذى تركب بالحركة المستديرة توسطه للتوجه والانصراف اقول الحركة
المستقيمة للاجزاء الفلكية جايز بمعنى ان الاجزاء بالقوة لا بالفعل فلا يتصور الحركة بالفعل
والا لما امكن الا باعتبار الخروج عن المكان الطبيعى فلا يمكن تحصيل الوضع المذكور بالحركة المستقيمة
بل يمكن بالحركة المستديرة ولا يخفى ان التوجه الى وضع والانصراف عنه حاصل باعتبار الحركة المستديرة
فلا يكون المحال المذكور بل المحال ان مقتضى الحركة المستقيمة الحصول فى المكان والحركة المستديرة
لا تعلق لها بالحصول فى المكان الطبيعى بل لا تعلق لها بحصول المطلوب بالحركة المستقيمة لانها للطبيعة
الواحدة فلا يكون مرجعها الا شيئا واحدا كما ذكرنا فاقتضاء الطبيعة الحركة والسكون خلوا اقتضى
الطبيعة متنافيين يلزم خلاف القاعدة المقررة فالاعتراض ساقط بما ذكرنا لا بما ذكره
الشارح فافهم هذا فانه مزلة قدم فيها اقدام الفضلاء واذان الاذكياء والشارح
الطب غالبا الاطناب وطول الكلام فى هذا الباب والله اعلم بالصواب لا يقبل الكون
الفاسد بعين ان مادة الحجر وغيره من الاشكال لا يصح عليها ان يخلع صورة نوعية ويلبس
اخرى بالطبع ان تكون ابدا صورة نوعية واحدة فكل واحد من صورة الكائن والفاسد
اذا قلت من المادة وصار جسما محضا صار طبيعيا وكل ما هذا شانه اى الحيز الطبيعى
فهو قابل للحركة المستقيمة لما تبين فى الفصل الخامس سوى الفصل الاول لانه ليس من هذا
القبيل والفصلان الاخران كلاهما واحد بحسب التحقيق اذ الحيز الواحد انما هو لان الجسمين
الحاويين لهما الطبيعى للحصلان محافيه لاشياء الذى الخلاء بين الاجسام واذا امتنع حصولها
فيه محافلا بد من خروج واحد منهما فذكر الجسمين او احدهما من ذكر المكان الواحد الطبيعى والخروج
عنه بالحركة المستقيمة ان كان بعد الحصول فرد وان كان قبل الحصول فاخراج الجسم وطبعه
الحركة بالاستعانة لا الحيز الطبيعى فيلزم على التقدير ان صح الحركة المستقيمة وبهذا اى باثبات
هذه الكبرى يتم الدليل على المطلوب وسند المنع ان يقول لا نسلم ان الحيز الواحد قد يعين
حيثية وضعية تتعين بقياس اجزاء الماء ولا حد لها حيثية وضعية يتعين بها فيكون

مؤ او تقول المكان به ما كان الوضع بذاته والحاصل فيه بسبب الوضع بمعنى قبول الاشارة
الحسية فقد يقع البعد الساوى للمحدد لانه ان لم يحد لا مكان لهذه الاشارات اذ حاصلها
فساد جزئه لابد من وجود كيف وجوز ان يعدم واحد من الصورتين عند ما يوجب
الاخرى معها فلا يكون مناكا لجسم واحد حاصلة ذكر المكان الطبيعى فالمادة قبل
الفساد كانت مع القاسرة ومعه وبعد مع الكابرة فلا يلزم شئ من المحذورين
والفرق بينهما بحسب المفهوم ولقائل ان يقول الجواز ان تكون الصورتان مع اختلافهما فى ما
هية
النوعية شركتا فى لازم واحد وهو ذكر الخبر فان الحقايق المختلفة يجوز اشتراكها فى اللوازم
وان فرض ان الصورتين متفقتان فى الماهية كان ذكر الجواز اظهر ولا يخفى ان ما ذكر
من الادلة يفيد انفصال فى الفصل السابق بجميع الحدود دون غيره من الافلاك فافهم
فلان الخرق والالتيام بالحركة المستديرة ان قيد اطراد متحركه المستقيمة هنا الحالة الابتدائية
المستديرة للكوكب من جملة الاجزاء سواء كانت على خط مستقيم او لا ولا يخفى ان الحركة توجب للاجزاء
عن امكنتها قطعا فهى حركة مستقيمة عليه للجهة فيلزم المحذور فان قيد اذا كان للحدد حركا
بالاستدارة فاجزاؤه ايضا كذلك والا يلزم محذور فكذا ما حاذى فيه فلنا على تقدير الالتحاق
والالتيام الاجزاء الموجودة بالفعل ومعروضة للحركة بالذات لها لمن امكنتها
والالم يتصور خرق والتيام فحلاف الحركة للحدد البسيط فان الاجزاء فيه بالقوة لا بالفعل
فلا يتصور الانتقال بالحركة فى الخارج فلا يلزم محذور اصلا فان الفلك لبساطته اى الفلك
ونفس سبطان فلا فرق النفس للمتعلق بالحركتين فانها وان كانت بسيطة الا انها مع الالات
الجسمانية المطلوبة فى هذا الفصل اثبات دوام الحركة الدورية اى المستديرة الحاقلة
الزمان حركة لا بداية لها ولا نهاية فلك الحركة اما حركة واحدة مستديرة او حركة واحدة
مستقيمة او حركتان مختلفتان فهذه اقسام ثلثة والقسمان الاخيران باطلان فنعين الاول
اما انه لا يجوز ان يكون الحافظ واحدة مستقيمة فلان كل مستقيم واحد منتهيه الى السكون
اذ المراد بالاستقامة اما ان يدعى عليها الاستقامة الغير المتناهية وهو ممتنع لاستلزامه الابعاد واما
ان يدعى على المسافة التى وقعت عليها او يتعطف فى مسافة اخرى غير الاولى فيعود ذلك الحركة

عد امتناع

حدا معينا ونقطة معينة نهاية الرباب وبداية الرجوع او الانعطاف فيكون الحركات كلها
لاحركة واحدة وقد فرض حركة واحدة هذا خلف وفيه نظر لانا لا نسلم ان الحركة لو انعطفت لانقطعت
عن الذهاب لم لا يجوز ان يكون الحركة الذاتية المنعطفة واحدة مع الاتصال فانا اذا توهمنا
المسافة التى فيها انعطاف فحينئذ تعلم بالضرورة انا اذا وصلنا الى زاوية الانعطاف
لم ينقطع حركتنا بل استمرت على اتصالها واما ان يمتنع ان يكون الحافظ للزمان حركة فمنوعة
فلا مناقشة اختلاف الحركات المختلفة من حدد الكمالات فيلزم الانقطاع والبرهان ما ذكره فى
الشرح لزم وجود الوصول وهو انطباق الحركة الاخيرة المسافة بدون البلد ولقائل ان
يقول البلد عندهم حد الحركة والحركة على الوصول الى المطلوب وهو جاز ان لا يوجد الحركة التى هى حد قريبة
ومعد قريبة فان الوصول الان الحركة لا توجد الا فى زمان فعلى الطوسى ان لا يوجد البلد ايضا فى
ان الوصول قال الوصول الذى هو لما كان المفارق والمباينة من احكام الرجوع فيهما
امكان ان منع فى ابتداء الرجوع وان يصدق على الحركة الراجعة انها مفارق مباين فلا سكر
ان يصدق فيه كلما ان يفرض فى زمان الرجوع انه متحرك مفارق فان اراد بان المفارقة الان
للاول فلا يلزم المغايرة بل جاز ان يكون ان الفصول فصلا مشتركا بين زمانى الحركتين
اعنى زمان الذهاب وزمان الرجوع فان الان للزمان كالنقطة للخط وان اراد
بان المفارقة الان الثانى فلا يلزم ان الزمان المتخلل بين ان الوصول وعند الان زمان
السكون بل زمان الحركة وهو بعض حركة الرجوع فان كل ان يفرض من ان زمان حركة الرجوع
يتخلل بينه وبين ان ابتداء الرجوع بعض حركة الرجوع فان كلا من الطرفين ان وذلك
لانه لو كان زمانيا لكان له ابتداء ووسط وانتهاء وعند انتهاء ذلك الحد الطرف فحينئذ
يكون للحد حد آخر ويتسلسل فبطل الاستدلال بانه الوصول وزواله على انه للطرفين
واندفع الاشكال فيبقى نقض الطرف فى الاستدلال وكونه آنيا لانه الوصول والا الوصول مستمر
او يمكن ان يقال الحركة الواحدة لا يكون وصولها الى ان وزوال الوصول ان آخر واما
ان ان الوصول غير الحد فلا حد خارج فى الاستدلال اذ لو كان مع كما اه نقض هذه الحجة
بالحدود المفروضة فى المسافة فيقال ان الحركة واحدة الى الحد المفروض فى آن ثم اذا ذكر عند

فلا محالة يصير مفارقا او مباينا لان ولا يمكن الحاد الآنيين اه والمراد بحال الوصول في البرهان
على الوجه الذي قررناه ما يقع فيه الوصول من آن باعتبار الوصف او زمان باعتبار الذات
لكن لا يمكن ان يكون زمانا للاوكرنا واما جعل الحال بمعنى الوصف مذارد على الشارح
لانه قرر كلام المتن على هذا الوجه وهو ان كلا واحد من الميلين آن لان كلا واحد من الوصول والا وصول
آن فانه لو كان للوصول زمانا لانقسم حال الوصول بانقسام زمانه فينقسم الطرف
بانقسام حال الوصول فعند وصول الجسم الى احد طرفيه لم يكن واصلا لهذا الكلام وقال المص
بهذه العبارة والحال الذي فيه ميل الوصول غير الحال الذي فيه ميل الا وصول وكلاهما من الميلين
آن لان الوصول وكون غير وصول آن لان حال الوصول لو انقسم فبين ما يكون الحركة في احد
طرفيه لم يكن واصلا الا منتهى منه فيلزم جعل الحال فاعلا لميل كما فجعله انقسام حال الوصول
مستندا خالصا من غير تعرض لانقسام زمان وانقسام ساوق ينبغي تعيين كل صحيح ما قال الشارح
واما جعل الحال بمعنى الوصف لا قوله فتعسفات ظاهر مع مخالفة ظاهر كلام المصنف موجبة لزيادة
الاسدراك اذ يكفي في التزام الخلف جعل الحال بمعنى ما يقع فيه الوصول حتى يلزم من انقسامه
زمانه وترتب عليها ما هو المقصود من لزوم الخلف ومع هذا لا يرد الاسدراك على آنية
الوصول الورود سؤال اورده ذكر الجاعل بقوله فان اردت تكون الجسم عند وصوله الى
احد طرفيه غير واصلا انه لا يكون واصلا الا احد طرفيه ثم ان اردت انه لا يكون واصلا الى
احد طرفيه فسلم فلم قلت انه يسكن لكن ثم اضطر الى ادعاء الاولية لانه قارئ الجواب هذا
السؤال منوط لكن قاد وجه المقصود فان كون الوصول الى الطرف آنيا اولى لذكر الدليل
عليه استظهارا ولوضوح هذه المقدمة اي المقدمة التي منعت سببية دفع المنع والاولى
في اتمام الحجة التي ذكرته في اثبات قلة السكون بين الحركتين المختلفتين لان الحجة المشهورة
منوطة بما ذكره ابن سينا ثم اقام الى بيان اعتبار الوصول والميل كما ذكره الشارح
الميل الاول الموصل اي الطرف موجودة آن الوصول فقد الميل عند عدم علة الحركة والحركة
هي الموصلة الى الطرف وحيث جاز ان لا يوجد الحركة التي هي علة قريبة او معدة قريبة آن الوصول
لان الحركة لا يوجد الا في الزمان فلم لا يجوز ان لا يوجد الميل ايضا واجيب ان الحركة الموصلة

الى الطرف

الى الطرف المذكور انما تقصد عن علة موجودة ولكن العلة لها اعتباران احدهما كونها مزيلة
للحركة عن حد معقب لذلك الحد الآخر وبهذا الاعتبار يقابل الميلان الانصرافي من حد
والتوجه الى آخر وثانيهما كونها موصلة الى الطرف الذي يتوجه اليه ومن البين الكشوف ان معنى
الاتصال الذي هو التقرر بهذا الاعتبار لا يتسم مهلا وان كان الموضوع واحدا اصلا كالعلة موجودة
في آن الوصول من حيث الاتصال لا بعلة الوصول ومعدوم من حيث الازالة والتقرب فيه فحيث
فاذا انصرف من ذلك الحد فلا بد من وجود ميل آن لان الحركة الذاهبة وحركة الرجوع مختلفتان
وبسكون الوصول الكائن من ميل واحد ومن الميل يوجد في آن آخر والا لزم اجتماع ميلين مختلفين
في آن واحد وانفصال الزمان وبينهما زمان السكون لانتفاء الميل لانه لو كان الجسم في مكان وكرها حال
الوطء واحد لانتفاء الحركة والقسمة بحسب الفرض لان الفرض ان الحركة المنعوتة ومع هذا
منتفية وتم البرهان على ما هو المطلوب من خلل السكون بين الحركتين المختلفتين سالما عن
منع الشبه التي عدت لانه قرر في اثبات الآن الثاني بان الاول الوصول اذا استمر زمانا
كان حركة الا ان حدوث ان الميل الوصول موجود في زمان ثم صار في زمان آخر فلا بد
من ان يكون بين الزمانين آن فذكر الآن لا يجوز ان لا يكون آن الوصول والا وصول
لاستحالة ارتفاع النقيضين ولا يجوز ايضا ان يكون آن الوصول لانه سبب الوصلة في زمان
الوصلة موجود والشيء الموجود ما لم يرد عليه ما يعدمه لم ينعدم والوارد الذي يوجب
العدم هو الميل الثاني وعنده فلم يبق الميل الثاني لم ينعدم السبب الموصل وحدوث
الميل الثاني لا يكون في تمام زمان اللاوصول بل في زمان اللاوصول الذي هو الآن الفاصل
فيكون قبل اللاوصول لانه معلوله والاعراض عما هذا التوجيه من وجوه احدها ما ذكره في وجود
الميل الموصلة ان الوصول الثاني في اثبات الميل كما ان السبب الموصل موجود في زمان
الوصول لكن لا يلزم ان ينعدم اذ اصار غير موصل فانه اذا كان بحيث هو موصل ولا يلزم الا يكون
ولم ينعدم فلم لا يجوز ان يزول الاتصال ايضا ولا ينعدم فضلا عن حدوث سبب
عدمه سلمنا لكن انعدام الشيء كما جاز ان يكون بطريان الضد كذلك يجوز ان يكون
بانتفاء شرط او وجود مانع سلمنا لكن حدوث الميل في آن لم يلزم وجوده في زمان كالحركة

والثالث لا لاحاجة الا سند لا الى التعرض للبدل الاول اذ يكفي ان يكون الوصول الذي ذكر الحد
آن ثم اذ لو كان ذكر الى فقد زال الوصول وانما يكون وصول وتركه من حيث حادث
وحدوثه ليس في جميع زمان اللاوصول بل في طرف فيكون في طرف زمان الوصول فلا يكون
فيه الوصول فهناك آنان آن الوصول وآن اللاوصول وبينهما زمان السكون فحينئذ
استدراك على ورد على اصل الدليل بان الجزء الاخير من الهواء اذا حرك في الهواء فسواء ينبغي ان ينساق
فلا شك ان يدنا يحركان بالشابعة في جهة الشرق وجب سكون يدنا ايضا لكن تحريك اليد معلوم قطعا
وبيان الاحركة الحركة الطبيعية والارادية والقسرية لكن السكون الذي هو مقابل لها بحسب الاقسام
الثلثة فلو سكن الجزء المفروض من الهواء ان كان سكونها طبيعيا او ارادتيا او قسريا وهو ظاهر الاستحالة وان
قسريا وهو ايضا كذلك لان قاسرة اصلا فتدبر ولا يكفي من الغافلين فان هذا موضع انكار
العاقلين صدر اي ان ارشاد لا جواب بنقض اجمالي تقريره ما علل البرهان وجب السكون بين
الاكنين الحالتين لها سكونه ان اللاقاة وفيه بان السكون لعدم الحركة كما مر شانه
الحركة والحركة زمانية فكذا السكون على ان بينافيض ما قدم حريره من وجوب بخلاء زمان لا يتحرك
فيه الجسم بين كل حركتين مختلفتين وان الوصول غير ان اللاوصول وبين الآنين زمان وجوز
ان يكون آن الابتداء هو عين ان الانتهاء لم يتوجه لان الحركة لا يقع فيها وصول
بالفعل بل منقطع وانقطاعها في آن غير الآن الذي يقع اللاوصول لانه يقع بالحركة بخلاف
الجبل فانه يحرك واحد غير منقطع فلا يقع لها وصول الا بالقوة فيجوز ان يكون آن
الابتداء هو عين آن الانتهاء فلا يلزم للجبل سكون زمان على الطريقة التي سلكها الملخص
كما لا يلزم على الطريقة سلكها الشارح واما النقض بالجهة فهو وارد على الشارح ايضا لان
الدليل الاول آن كما ذكره والدليل الثاني ايضا آن باعتبار الحدوث لكن حدوث الدليل الثاني
لا يكون في آن الوصول والا لاجتمع الدليلان المختلفان في آن وهو وجه وجاذكر انهما يجتمعان
في آن اللاقاة لعدم تنافيهما الذاتية احدهما وهو الدليل العاشر وعرضيه الاول وهو الدليل
الهابط فيه تنافي من وجهين اما اولا فان الدليل الذاتي هو الذي يكون قائما بالجسم المحرك
حقيقة سواء كان طبيعيا او قسريا والدليل العرضي هو الذي يكون قائما بالجسم المحرك

الحركة فلا يخفى ان الدليل الحجة حال الصعود قسري وحال النزول قسري وطبيعي فلا كلام يكون
الاول ذا تنافيا دون الثاني فحكم اما ثانيا فلان الدليلين المختلفين ليسا بمتنع الاجتماع لذاتيهما
لان كلا واحد منهما يستلزم عدم الآخر ولما كان زوال الوصول هو انعدام الدليل الاول والدليل الاول
ممتنع الاجتماع مع عدمه فيمتنع الاجتماع مع الدليل الثاني والقياس الى المرفوع الى فوق
بالحجر لان الهابط مغلوب فيه بالنسبة الى الصاعد وملوب بمنزلة العدم فترتب الاثر خلاف
الدليل الحجة فالقياس مع الفارق فالصواب ان يقال الحجة المرمية اما ان يلاقي سطح الحجر
اولا بل رجع بسبب تدافع الهواء فان كان الاول فنقول سكونها بتوقيف الحجر وهو ان كان
محالا لكنه انما يلزم على تقدير محال وهو ان يلاقي سطح الحجر بها الجبل لانفراض ذلك والمحال جاز ان
يستلزم المحال وان كان الثاني فنقول سكونها بتوقيف جزء من اجزاء ذلك الهواء وهو ينحل
عند ما يسري في الورد والقبول بعد التدفق في النزوح والاصول ولا يخفى عليك ما في طفيلي الشارح
من التزييف والرد ومن عند الله فهو المهتدي رب زدني علما وتوفيقا وارزقني كشف
الحقايق تدقيقا وتحقيقا والبرهان عليه ان حركة الفلك ذاتية اي غير عرضية والحركة
الذاتية حاصلة للجسم حقيقة والوضعية حاصلة بالعارضة وانه لا يلزم منه العبث
ولو من الحكيم حج والا لوجب السكون فيلزم تمام الدورة ان حصل الوضع المطلوب
قبلا وعند تمام الدورة ان حصل بعده وفرضت لجواز ان الحركة طبيعية ويكون مطلوبها
نقض الحركة والوصول الى عند الحال فرضا لا يمكن دفعه اذا كان الخط المستقيم ارتسامه بالابد
من الحركة دايما حج من الحركة الحالة للحركة الطبيعية سواء كانت الحالة في الجهة او السرعة
والبطوء او غيرها صدر اما ذكره الملخص في هذا الوضع ومنها سواء الا ان الاولى ما ذكرنا
يمتنع ان لا يكون تركه اراديا لان ترك كل وضع لما كان غير التوجه اليه يلزم كون ذلك
الوضع مرادا او غير مراد في حالة واحدة وانه يجوز ان ذلك من وجه دون وجه في الشعور
يجوز اختلاف الجهات والاعراض بخلاف ما ليس بشعور اذ لا يتصور منه اختلاف
الجهات والاعراض الثاني لانا نمنع ان ترك حد او وضع هو التوجه الى ذلك الحد او الوضع
بل ترك حصول في حد او وضع ويتوجه الى عند ذلك الحصول في ذلك الحد او عند ذلك

الوضع ضرورة انعدامها بالترك وامتناع اعادة المعدوم الثالث يجب ان تركه كان وضع
عين التوجه اليه لكن لا يلزم ان يكون المطلوب بالطبع جواز ان المعائق للحركة او شيأ آخر غير
الوضع وجواب ان الحركة لا يجوز ان تكون مطلوبة لذاتها لان حقيقة الحركة التدريجي الماشي
فكيف يكون مطلوبة لذاتها بل المطلوب ذلك الشيء والحركة اما ان يطلب بها الكم او الكيف
او الاين او الوضع والثلثة الاول مستفيد فتعين ان يكون المطلوب الوضع الرابع انا لا نسلم
ان القسر على خلاف الطبع فقط بل قد يكون على خلاف الطبع الاول وتحيث يريد الساكن
في موضع فتصير الحركة عنه ولئن سلمنا لكن لا نم انه يلزم من انتفاء الحركة بالطبع انتفاء
الطبع فانه يجوز ان لا يكون تلك الحركة طبيعية ويكون للجسم الموجود فيه طبيعة تقتضي غير تلك الحركة
ويكون تلك الحركة قسرية وهذا المفهوم اعم من ان تكون لطبيعة الجسم الموجود فيه تقتضي
من حركة او ميل او لا وفيه نظر لانا نجد مرآن ما ليس فيه مبدأ ميل طبيعي لا يقبل الحركة القسرية
ميلا واحدا كالماء الذي يستقيم من هواء فانه في طبعه بعد الانقلاب ميلا الى السفل فاذا
الذ سبب البرودة وصار برودا يريد تلك الميل الى السفل او ميلين متغايرين كالحجر الرمي
من العلو لا الى السفل فان فيه ميلين متغايرين وهو ميله من رمي الرمي الى السفل وميله
في نفسه الى الثقل الى السفل فهذان الميلان متغايران فاعتبار التعلق اي اضافة
اليهما ومنوافقان باعتبار توجههما الى السفل او مختلفين كالحجر الرمي الى العلو
فان فيه ميلين متغايرين اعني ميله الجبلي وميله الرمي وحتى القسر اعني ميله الرمي من العلو
وميله الجبلي الى السفل فهو على لم يصح قوله لانا نعلم خلاف الطبع هو ليس بصحيح قوله لم يصح
لان المراد بالحركة لو لم ان تكون في الجهة او في السرعة او البطوء وغيرها كما اشرنا والاكثر
ان الحركة في السرعة او القوة حاصلة حيث لا حركة في الجهة قوله وان اعتبر بطلان الاضعاف
لانها لو جاز حدوثها لجاز الخلاء السابقة ولا يخفى عدم الملازمة وهي الاضعاف على ما بينا الم او من
محال لوجوب الطبع قوله وما ثانيا الخ مدفوعان لا يجتمعان على الصدق كذب لعدم التنافي على
ما قررنا فيبقى الله لبد سالما عن المنع قوله ان يكون مجردة عن المادة اي لا يكون
مادة ولا حالا فيها ولا مركبا منهما وذلك اي وجوب كون القوة الحركة مجردة عن المادة

لان القوة

لان القوة الحركة تقوى على افعال لا نهاية لها بمقادير غير متناهية بحسب المدة والعدة
وضعف الاول يعني ان القوة الجسمانية لا تقوى على حركة كذلك سواء كانت واحدة كبيرة
يكون وقوعها في زمان غير متناه والثاني انها لا تقوى على حركات عدد وما غير متناه
لما ثبت عندهم في الالهيات ان العقول كما لا نهاية لجبها ليس فقد وحال منتظرة بطلها
والحركة لا بد لها من محصل اذ لا حال لان الحركة السماوي بطلب بارادة ما هو احسن واولى
فلا يجوز ان يكون معقولا ولان المباشر لحركة يدرك التلك لا بد ان يكون متعلقا بها تعلق
التدبير والتصرف مرتبطا بها ارتباطا نفوسنا بابداننا يستفيد الكمالات بواسطتها التلك
والعقل ليس كذلك اذا المراد بالقوة الجسمانية الصورة النوعية المنطبعة وقولهم
الافلاك لا يقال هذا منقوض بالقوى النباتية والحيوانية فان القوة النباتية مثلا
مبدأ للتغذية والتنمية وتوليد المثل فاذا انقسمت الى بسايطها لم يوجد فيها تلك القوة
وذلك ظاهر وكذا في القوة الحيوانية فلا يلزم من فرض انقسام الجسم بحسب الصورة المقدارية
انقسامه بحسب صورة النوعية فالاجسام الاولية والاجسام الاولية الاجسام المركبة
الخ تصدر عنها الافاعيل المختلفة بواسطة الالات وهي مثل اليد والرجل والقوة الجاذبة
والدافعة وغيرها فيكون صورة اي صور الاجزاء النوعية ايضا مختلفة كما لو للصور
النوعية الخ للمركبات فان بعض الشيء ليس بشيء افلا ينقسم الصورة النوعية بانقسام
محالها عن مثل ما يقوى عليه الكل بالنسبة الى الكل بان يقال كل القوة يذهب
كل الجسم بشرح في معين وفي زمان معين من الجسم مثل ذلك في معين اصلا وانا
يلزم ذلك اي لزوم المساواة ان لو كان تاثير الجزء اي جزء القوة حاصلا في الكل
اي كل الجسم فيكون قوله فجزء كان وقوله كالكل اي كتاثير الكل القوة كل الجسم
وليس تاثير الجزء كذلك لان تاثير الجزء في الكل غير تاثير الكل فلا يلزم المساواة فافهم
قلنا سبق منا جواب باختيار الشق الثاني من الاعتراض قوله بحسب صغر الجسم اي الجزء القوة
من الجسم وكبره اي قوة كل الجسم فان قد سلمنا ان المعاوق مستفيد من ذات الجسم
الصغير والكبير ولكن لم لا يجوز ان لا يكون قدر الجسم الصغير والكبير معاوق اصلا لم لا يجوز ان يكون

الصغر والكبر معا وقالا بد للتغير من وليد لان اجزاءه تتهاوى اى حين اذ اقريب على غير المتناهى
من الافعال على اكثر مما يتوهى عليه اجزاء الاصابع الاستوائية المحلول مع الاختلاف فى العلة
فى جهة عدم تناهيه وانما قيدنا بهذا التقييد لان الزيادة على غير المتناهى فى اطنه الخ ثبوتها متناه
غير مستحيل فان عند حدوث كل حادث يزيد حادث على الحوادث الماضية الخ لا نهاية
لها لان انضمام المتناهى الى المتناهى يوجب الا تناهى وليس بلازم يوجب التناهى لان مقصوده
سلب لا نهاية الكل الذى هو يقتضى لا نهايته وانما يوجب لان الانضمام لا يقتضى الا تناهى
وكل من التقديرين مشاهد فلا يجب ان يكون متناهيا اذ لم يحدث الانضمام وهو غير مقتض
للا تناهى فلو كرر الكلام فى كل القوة جسمها الى غير النهاية لكان محركه متناهيا وغير
متناه هذا خلف فيتكرر الكلام الى غير النهاية الخ ولمن حاول هذا كان شرح لكلام هذا
الفاضل والتفصيل الاجمال الان عرض العدد لاجزاء اى الزمان الواحد بحسب الاعتبار
اى العروض بحسب الاعتبار صيرنا اى الاجزاء شهورا وسنين متعددة والزيادة على العدد
الغير المتناهى فهو السنون مثلا غير متناه فاذا فرض فيه اى فى هذا الامتداد بمقدار
معين وهو الشهور مثلا امكن ان يثنى كل واحد من احاد هذا العدد واخ السنين
اى اراد بمقدار اكثر وهو الشهر وخصد عددا اكثر وهو الشهر وقوله وكذا ذا لالوف
مع المئات كم منفصل عرض الكم المنفصل الاول وهو الالوف لان الكم المنفصل كما يعرض
الكم المتصل يعرض المنفصل ولو اعتبرنا ذاكر مثلا اعتبرنا الزمان بان يعتبر سلسلة
من الاحكام غير متناهية واحرى من حركات سريعة فيها غير متناهية ولا يخفى ان الثانية اكثر
من الاولى مع عدم تناهيها ولكن ان يكون المراد باتساق النظام عدم الانفكاك
ولا يخفى انه ارادة شئ لا يدل اللفظ بالدلالات الثلث اذ الاتساق بمعنى الانتظام والثوب
وقوله ونفى بالزيادة على غير المتناهى الزيادة عليه فى جهة عدم تناهيه هذه العبارة
هذا لا دلالة اللفظ عليها والدليل على هذا الى على ان اراد باتساق النظام ما
ذكره جعل الشارح عدم ذكر النص فيجب كون الزيادة فى جهة عدم التناهى دليلا على ان
المراد ما ذكره وليس ذاكر لانه ذكر لظهور المراد واما الاتساق بمعنى الاتصال كما ذكر اولا

وان كان

وان كان وجب الذكر ايضا ولم يذكره المص بذلك التقدير الاخير لان الاتساق يدل عليه
اذ يدل على السابع فاطوى ان المراد باتساق النظام ما ذكره اولا بان المراد ان يكون
امتدادا واحدا مركبا من اجزاء متساوية متصلة الحدود غير متناهية الزيادة وحينئذ يجوز ان يكون
امتدادا آخر مركب من اجزاء متساوية متصلة الحدود غير متناهية زايدا على
الاول فى جهة عدم تناهيه فان ضمن الزيادة مستحيل قطعا ويلزم من تركه اجراء الكلام فى
ذلك فنامل واعلم ان القوة الجسمانية كما لا يقوى على حركة يكون غير متناهية فى العدة والمدة
لا يقوى على الشدة ومعناه انها لا يقوى على الحركة الخ لا يمكن ان يكون اسرع فيها حركة والا
يلزم وقوع تلك الحركة لا فى زمان لان كل زمان منقسم وقوعها فيه لكان قطع تلك
المسافة فى نصف ذلك الزمان اسرع من قطعها فى الكل فلا يكون تلك الحركة غير متناهية فى السرعة
وبطلان وقوع الحركة لا فى زمان ظاهر من تصور قبلى او سمعى او تعقلى اى تصور حاصل
من ادراك صورة جزئية او معنى كلى وقوله سمعى بالشهرة وقوله سمعى بالسبب صفة لقوله الثوى
وقوله على تلك الاعضاء متعلق بقوله الى ملامحها اى تلك القوى للاعضاء او العضلات
قوله وذكر اى عدم كفاية الرائى الكامل ما يتبعه من صدور الحركة الخ ان يخصص
كل واحد منها اى من الرائى الكامل ما يتبعه من الشوق الكلى والارادة الكلية قوله وهى
صورة النوعية السماء بالنفس المنطبعة قيد بها لان بدن الانسان فى ان كلا منها
كمال رسام الصورة الخ لا ان اظهار يختص بالنفس الى الفلك كنسبة
الحيال الخ الدماغ وهى سارية فى جرم الفلك لبساطة وعدم توليد على بعضها فى الجملة
ومن هذا الانتقاض صرح ارض الامام بان حركات الافلاك غير متناهية والقوة
الجسمانية لا تقوى على حركة غير متناهية فلو كان لمحرك التقريب للافلاك قوة جسمانية
لكانت متناهية المحركة واجيب بانا لا نسلم ان المحرك للفلك لو كان له قوة جسمانية كانت متناهية
المحركة وانما يكون كذلك لو كان صدور الحركة عنها على سبيل الاستقلال وليس
كذلك بل يتحد من العقل المفارق فيها امور متصلة غير قارة منفعلة بحسب ذلك انفعالا
غير متناهية وبواسطة تلك الانفعالات يقوى على حركات غير متناهية فالملاصق للمحرك

قوة جسمانية والعقل كالاول والعرض ثانيا بان الوكر اما ان يكون لطلب الغير المناسب اما ان يصدر عن
العقل فهو العلم وان صدرت عن القوة الجسمانية ملائمة فاحليه وايضاحه ان ذكر الفلك على الاستعار
شيئان الاول ما ذكر بكر العشوق للعاشق وهو الذي يكون الوكر لاجله والثاني ذكر بكر
النفس للبدن وهو الذي بان يكون الوكر منه فذكر الوكر العقل لا يجوز ان يكون هو المباشر
للوكر فانه بعيد عن التغيير والاستكمال والمباشر للوكر متغير مستكمل فلا يكون الوكر منه
بل ذكر الفلك على سبيل التعشق واما ذكر الفلك على سبيل التفصيل فهو ثلثة بعيد متعلق بذكر
على وجه العشق وقريب ملابس للوكر ووسط وهو نفس مفارقة عن المادة متعلق بالفلك
على وجه التدبير ويكون لها تصور ان كليا لوجوده ومتاخر عن تصورانها الجزئية التي
لحصل المقارنة مراقبتها المتخيلة بعده القوة المخيلة فيرسم فيها صورة الاوضاع الجزئية
وتحدث منها الجزئيات على الاستمرار الان الحالات الاسطقسات بعد الاطلاق
فالنوع ذكره الشيخ في طبيعيات الشفاء لانه قال الهيولى من وجه انها بالقوة قابلة للصورة
يسمى هيولى والماء من وجه انها حاملة لصورة ما بالفعل يسمى موضوعا لها ومن وجه انها
مشتركة للصور يسمى مادة وطينة ولانها بخار الماء بالتحليل يسمى اسطقسا ولانها يتدرك
منها المركبات يسمى عنصرا اعني لوازمه ومعنى كيفية من شانها جمع المتشاكلات وتفريق المختلفات
والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والرطوبة كيفية تقتضي
سهولة التشكل والتفرق والاتصال والسيولة كيفية تقتضي صعوبة ذلك وهذا
التقسيم باعتبار الكيفية فيجوز لم لا يجوز ان يوجد عنصر تقتضي صورته حرارة اضعف
من حرارة النار واقوى من حرارة الهواء ومتفرع على هذا الاعتبار اقسام كثيرة
باعتبار كل من الاربع ضعفا وقوة وايضا جاز ان يكون عند المركز عنصر اثقل
من الارض فالذي من الكيفيات الاربع بان يكون عمقه الماء او يكون فوق النار جسم
كذلك او بين النار والهواء فان الاستقراء دل على كل عنصر احواله لا احد الفعلين
واحدى الانفعالين فيلزم ان كل جسم جوهره فذكر الوكر كذلك سنعم الى الخفيف والثقيل
والخفيف هو الذي في طباعه ان يركز نحو المحيط والثقيل هو الذي في طباعه ان يركز نحو

المركز

المركز وكل منهما اما مطلق وهو الذي يبلغ الغاية في ذلك كالنار والارض ولهذا اذا خليتا
وطبعهما طلبت النار على الاجسام المستقيم لوكز كلها وسبت الارض تحت كل الاجسام كلها
او مضاف وهو الذي لا يبلغ النار كالهواء والماء ولهذا اذا خليا وطبعهما كان الهواء
تحت النار وفوق الماء والماء تحت الهواء وفوق الارض ولان كل بسيط يوكز بالاستقامة
واما حفيف او ثقيل وكل منهما اما مطلق او مضاف فيجب ان يكون معدد البسائط اربعة
الثاني ان الحكم الثاني انها متى فرضت كيفيات متضادة ملائمة كيفيات معدد الاجسام ذكر تباينا صورها
بعد ما لان اختلاف الآثار يدل على تباين مصادرها اذ البسيط لا يصدر عنه الا شيء واحد فان
قيل يلزم ان يكون لكل واحد منها كيفية واحدة لا كيفيتان قلنا ليس العنصر بسيط بمعنى
ان لا جزء لها بل بمعنى انها ليست مركبة من اجسام مختلفة الطباع فانها اي المشاهدة تدل
على ان كل واحد منها يهرب بطبعه عن حيز غريب ولذلك لا يستقر النار حيث يستقر فيها الهواء
ولا الهواء حيث يستقر فيه الماء الثالث اي الحكم انها قابلة للكون والفساد واعلم ان
تغير الاجسام بصورها لا يقع في زمان لان الصورة لا تشتد ولا تضعف بل تتبع في ان
ويسمى فسادا وكونا كما مر وتغيرانها بكيفياتها يقع في زمان لانها تشتد وتضعف
ويسمى استحالة والفساد والكون انما يقع بين جسمين يفسد احدهما ويكون الاخر والمكانات
العناصر اربعة وكان من الممكن ان يفرض هذا التغير بين كل واحد منها وكل واحد من الثلثة
الباقية وكانت الاقسام الممكنة بحسب العقل للكون والفساد اثنى عشر الحاصلة من ضرب
الاربعة في الثلثة لكن بسبب ان الاطراف الطرفية كالنار والارض واما اضافي
كالماء والهواء اورد ما على سبيل التعليل لا ذكر بلام التعليل بقول لان الماء
ينقلب في اكثر الامر والسبب ما جواب سوال مقدر تقديره يعلم من التدبير ان نصب الماء
غاير اذ للبحر مياه كثيرة والبعض انها ان اقدمت قبل الوصول الى الارض لم تجد
وقد شاهدنا في بعض جبال كابل ان الماء يخرج من ينبوع وفوق حضرة اذرع ويجمع
على شكل الصنوبر ويخرج الماء من رأسه ويتلاشى من جوانبه ويرتفع قبل ان يصل الى الارض
بعض الاجسام وهي الاجسام التي نصب مصطلحا تمام بانواع من الميل وذكر

بتصيره ملحا بالاواني او بالسعي مع مايوس الملح كالنوشادر ثم اذابها بالماء كما شاهد
في الاواني الارضية الندية الملح وكيف يصير ملحا ويذوب بالماء فان كثيرا ما شاهد فيها
الى قلل الجبال من صخر فوق من صحو الهواء لا من انسياق السمي بالماء ذلك الموضع من موضع
آخر ولا من انعقاد قارص صعد اليه لا يقال هذا لا عتراف للاحماء والجواب للحكماء الطوسي ثم
والماء مكتوبة من الماء لان الهواء استقر في الماء بل حدث والفصل بالغليان وجزء
فان قيل جاز ان تخالط وتمنع الماء بغلبة طفو الهواء فاذا فرق الغليان مس اجزاء الصعيد
الهواء او تقول لم لا يجوز ان يكون الهواء الملاقي سطح الماء فاذا اشتد حرارته ذاك الفوق
مع اجزاء ما يلي الهواء اجزاء صغارا بالتسخين فتتصاعد شوريا ما مجها بعض بإضافة
في رأيها واجيب بان الاسئلة لا بالنبي الحاصلة في اناء مشدود الرأس شواقو بالا تنفذ له
فاذا ملئ ماء الى عليه بالتسخين وكشف رأسه لم يرفيه شيء من الماء فاذ كر الانقلاب الكلي
معوا او لا منقذ فرج كما في كوز الحداد بين وهو البين من الطبي واما الكبير فهو فوق
او جله غلي فوقانات من غير نار يكون فيه كما شاهد من بزاد ذلك قيد والسموم
من هذا القبيل لان هبوب التقلب لا مرشدة حرارة الشمس ولم يذكر ما يعادن من الحيوانات
وفولس لها حلزاني كدورة اذ لولاه اي لو لا الاشراك في الهيولى لكان الكون والفساد
انقلاب الحقيقة لان المراد بالانقلاب الحقيقي ليس الان يصير حقيقة حقيقة اخرى بعد ان تكون
بينهما امور مشتركة وانما لان الحقايق غير مجعولة لجعل الجاعل اما الانقلاب بان يصير
شيء شائع امر مشترك بينهما فامر واقع كصيرورة الماء هواء وبالعكس لاشتراكهما في الهيولى
فالانقلاب بالمعنى الثاني ليس الا فلح صورة نوعية وليس صورة اخرى نوعية فطب
استعداد ات كملفو والرابع اي العالم يريد ان يفرق بين الصورة التي هي الكمالات
الاول والكيفيات التي هي من الكمالات الثواني واسند رجاعها بينهما الى انه واعترض
على هذا والمعترض الامام الرازي بالصورة النارية تزول عند زوال الحرارة لانها
تعبر عنها اورماد او اجيب عنه والجواب هو الحق الطوسي اذ حالة التركيب ليس كذلك بدليل
تحلل المركبات الى البسائط النوعية مع انتفاء كيفياتها التي تكون حالة البسائط اذ

اذ المطلقان

اذ المطلقان لا تتنافيان لانها في الحكم الواحد والموجبة الجزئية لا تنافي السالبة الجزئية لان ثبوت
الحكم لبعض افراد الموضوع لا ينافي السلب لبعض افراد اخر خلاف الدالة فانها تقتضي المطلوب
لانه اذا لم يكن الاجابة في الجملة يلزم السلب ايما واذا لم يكن السلب في الجملة يلزم الايجاب ايما
لعدم استلزامه ايا ما اي لعدم استلزام ما ذكر منع للمنع وانما يستلزم المنع اذ لو كان منافيا
للمدعى اي الكلي وهو المطلوب قلت يكفي للمستدل بالاستقراء في الموضع اي الاشارة الجزئية وان لم يفد
صورة الاشكال المركبة في النوع والاولى انها لو كانت فائدة لاستدلال ان يكون كذلك وانما
اشترط تصغر الاجزاء اذ القاعدة التام انما يحصل بالتماس وعند تصغر الاجزاء يزيد
تكثر السطوح الموجبة لتكثر الماسة وكلما كثرة الماسة حصل للتفاعل والانفعال اقوى
لان القوة الجسمانية لا تؤثر الا بالماسة فلا يظهر اثرها الا في قليلها اي فيما يجاور محلها قال
العوش في شرح القانون ان تصغر اجزاء العناصر شرط في المزاج القوي لا في نفس المزاج لان
الشيخ يعترف بان مزاج الشخص انما يحصل بالتكافؤ اعضاؤه الحارة والباردة والرطبة
واليابسة مع انها لم تتصغر ولم تتماس ورد كلامه بان مراد الشيخ ليس ذلك بل التحقيق ان
الموضوعات هي الارواح والامتزاج بينها وبين عنصر متصغر وبين هذه الكيفية
المتوسطة بالمزاج اعلم ان اطلاق المزاج على هذه الكيفية مجاز لان المزاج بالحقيقة عبارة عن
اختلاط اجزاء العناصر بعضها ببعض الا ان ذلك الامتزاج لما كان سببا لهذه الكيفية
المتوسطة سميت باسم المزاج تسمية للمسبب باسم السبب وليس بينهما غاية الخلاف اي غاية
الخلاف التي بين كيفيات البسائط لان كثرة سود كل منها بالمزاج الاول سبب الكسر
والانكسار الواقع في غاية الخلاف التي في البسائط كمزاج الذهب الحاصل من امتزاج
الكبريت والزئبق اي تعدد اي تلك الكيفية المتوسطة من كل من الكيفيات الاربع بالقياس
الى مقابلة اي يكون تلك الكيفية المتوسطة اقرب الى كل واحدة من الفاعلتين من
الفاعلة الاولى وكذا الى كل واحدة من المنفعلتين او كيفيتين يستثنى بالقياس
الى البارد والبس بالقياس للحار وكذا في الرطوبة واليبوسة وهذا هو التفسير لا بد منه
الالوان والطعوم والروائح في الحد اما على الاول فلان المراد من كونها اقرب ان تكون مناسبتها

الى كلمر واحدة من الكيفيات اشد من مناسبة بعضها الى بعض وعلى ذلك لا يكون الا كيفية
ملموسة واما على الثاني فظاهر وهو ايضا فاسد اى كون الغالب مغلوبا ان كان الفعل
منقدما على الانفعال وان كان متاخرا صار المغلوب غالبا على الغالب ولقائل ان يقول
لم لا يجوز ان يكون معاوقة الضدين موجبة لكلا رهما موجبا للانكسار مع معاوقة كل فعل منهما
فبالانفعال من الزوم صيرورة المغلوب غالبا واما الكيفيات عطف على قوله اما الصورة
النوعية فان الصورة النارية اى الفاعل هو الصورة بتوسط الكيفية لان الصورة
انما يفعل في غير مادتها بتوسط الكيفية التي بمادتها سواء كانت ذاتية او موضوعية الا برى ان
الماء الحار اذا امتزج بالماء البارد وانفعلت مادة الحار من الحرارة كما ينفعل مادة الحار
من البرودة وان لم يكن هناك صورة مسخنة اذ به اى بهذا التحقيق يندفع الشبهات
والتفصيل هناك ان المذاهب فيه ثلثة مذهب الحكماء وهو ماذكرو مذهب الاطباء وهو
ان يكون الفاعل والمنفعل المادة وانما اختار الاطباء ذلك لان الانفعال يقتضي
ان يكون الفعل والانفعال في شئ واحد والمتبادر الى افهام العامة هو ان المتفاعلين
الواقع في امتزاج العناصر انما هو بين الكيفيات وهذا باطل لاستلزام احد المذورين
ولا شبهة في ان الكيفية منفعلة بالانكسار وانما الشبهة في الفاعل اى شئ هو والحق ثبت
ان الكيفية ليست بفاعلة لاستلزام فاعليتها احد المذورين كان الفاعل هو الصورة
او المادة لكن المادة ليست بفاعلة لانها قابلة والقابل لا يكون فاعلا فتعين ان الفاعل
هو الصورة ثم وقعت بان الفاعل لو كان هو الصورة يلزم ان لا يقع التفاعل بين
المتغايرين عند اتحاد صورتهما واختلاف كيفيتهما كامتزاج مائين احدهما حار والآخر بارد
اذ التفاعل المذكور في هذه الصورة توجب صدور اثرين متنافيين من صورة واحدة
بالنوع واندفع بقولنا بعد التامل ان الفاعل ليس هو الصورة وحدها بل الصورة
بتوسط الكيفية فاندفع الشبهة اذ صدور الاثرين المتنافيين من الصورة الواحدة بتوسط
كيفيتين متنافيتين ليس بممتنع لنسبة قلنا ان المادة صدر لها وقارن في التفاعل
امر لا فانكشف بالتامل ان المنفعل اولا هو المادة والكيفية هو اسطة انفعال المادة

اذ الكيفية

اذ الكيفية نفسها لا يتحرك ولا يسخن بل الكيفية فتقدر وحلها ان يسخن فيها واذن يفعل
كل واحد منهما بصورته وينفعل بكيفيته ولا يمكن بالعكس لان الانفعال في الصورة يقتضي
الانفعال في الكيفية لصيرورتها اثرا للمعلولة تابعة لعلتها ولا ينعكس فالصورة تتاثر
اولا في المادة بازالة صورة الكيفية فيتاثر المادة بانكسار كيفيتها وتتاثر الصورة بواسطة
تلف الكيفية هذا ما سنح لي في هذا المقام من المعارف والله اعلم بحقيقة الحال بقي تركيب
تركيب يصدر احد المزاج ولذا ذكر ما يتلو البسايط لقربها منها من هذه الجهة اشد الكواكب
وبقية ما تشمل الرعد والبرق والصاعقة يرتفع بها به الامتياز للوضعي لاجل صغر الاجزاء ولا جل
عدم تميز الاجزاء بعضها من بعض والحس يدرك شيئا اذ غير الماء الماء وليس في الواقع غير
كما في فاقد للاحتراق كالكبريت والخشب اليابس عنها اليه اى عن كرة الارض الاقرب
فيها الهواء وان بعد منها الى من كرة الهواء عنها اى عن كرة الارض انقسمت اى كرة الهواء
انقسام احد معين اى ثمانية عشر قسما كما بين في الهيئة واشبهها من البرد والضباب
والصقيع ومنها قوس قزح بالضم معروف للتركيب والعلة اختلف الحكماء في الآثار العلوية
في الجو العالي كالهالة وقوس قزح على ما في خيالات لهم لا ومعنى الخيال هو ان يرى صورة شيء
منظر له كالمرات فيظن ان الصورة حاصلة وليس كذلك في نفس الامر فذهب المشاؤن الى
انها خيالات واثبتوا لبيانها مقدمات لا بد لبيانها قبل الشروع فيه الاولى الشعاع عند
متصلا من ذي اشعاع اذا قابله من بزرة اكم وانقطاع في موضع من ذلك الامتداد والثانية
ان الضوء اذا وقع من جسم مضيء على جسم صقيل انعكس ذلك الضوء من الصقيل الى جسم
آخر وضوء من الجسم الصقيل يوضح المضيء من الصقيل بشرط ان لا يكون جهة مخالفة
لجهة المضيء والجهة المخالفة لو كانا على خلف الصقيل والدوائر الحادثة على سطح الصقيل بين
خط اشعاع والانعكاس يسمى بالزاوية الاولى واذا توهم سطح من هذه الزاوية قاطعا
للصقيل حدث عن جنبتي الزاوية الاولى زاويتان يسمى احديهما والتي تلي المضيء
زاوية الشعاع والاخرى زاوية الانعكاس وهما متساويتان ولنتعارف لذكر شكلا يسهل
منه تصوره فليكن دايره ب ج د على الحكم المضيء ودايره ه ح آ على المرايه وخط

وخط ى ق ر ونا والخط الشعاعي الواقع من الجسم المضي على سطح المرآة هو خط ام ط
والشعاع المنعكس من سطح المرآة الى الجسم الذي هو ضوء من المرآة كوضع الجسم للمضي منها
وهو خط ط ك الخط الشعاعي القائم على سطح المرآة خط ح ط و زاوية م ط ح التي تشبهها
زاوية الشعاع مساوية لزاوية ك ط ح التي هي زاوية الانعكاس والا لكان ارتفاع
المضي مساويا للارتفاع الانعكاسي والامر كذلك كما يشهد به الحس والتجربة هذا اذا كان
الخط الواقع في الجسم المضي على سطح المرآة غير قائم عليه واما اذا كان قائما عليه كخط ح ط فان
انعكاس الشعاع ايضا يكون على ذلك الخط بعينه المقدمة الثالثة ان كان الى الانعكاس
البصر كالحال في انعكاس الضوء لانا اذا فرضنا ح ج خط شعاعي من وسط الحدقة الى
المرآة فلا يخلو اما ان يكون ذلك الخط الشعاعي قائما على المرآة اولم يكن فان كان قائما عليها
انعكس الخط الشعاعي على الرائي وان لم يكن عليه انعكس الخط الشعاعي الى كل شيء وضعه
من المرآة كوضع الحدقة فيها ورائي كل ما بين الخطين اعني الخط الشعاعي والخط المنعكس
في المرآة وكل ما ليس كذلك فلا يراه المقدمة الرابعة ان المرآة اذا كانت صغيرة فلم يظهر للحس
لايرى فيها اشكال المرئيات بل الوانها لان الجسم لايرى شكلا الا وهو ظاهر في الحس
فلا ينقسم في الحس لايرى شكلا واذا كان منقسما بحسب الوضع فان كان المرآة واحدة فقد
تعجز البصر عن ادراكه مما يؤدي من اللون ولم يؤد واحدة منها الشكل لونها مع ذلك
الانفصال كانت محدودة لادت اللون والشكل يدل عليه التجربة المقدمة الخامسة ان المرآة
اذا كانت لونها لايؤدي لون المرئيات كما هو بل لونا متوسطا بين المرآة والمرئي المقدمة
السادسة صور المرئيات غير منطبعة في المرآة والا لكان لتلك الصورة مقر معلوم معين
في المرآة ولا ينتقل بانتقال الناظر فيه والمرآة ساكنة وكل واحدة من هذين اللازمين باطل
بل ادراكها على سبيل الخيال كما بينا المقدمة السابعة الجسم الصقيل الذي يقع عليه شعاع البصر
اذا كان شفافا وورائه مشف آخر لم يمكن ان يرى عليه هذا الخيال وان رأى عليه هذا
الخيال لم يرد ورائه ولم يكن شفافا بالنسبة الى ما وراءه وان كان وراء المشف جسم
ولون كدر ادى للغير وان لم يكن وراءه جسم لم يؤده المقدمة الثامنة اذا كانت النسبة

بين الرائي

بين الرائي واجزاء المرآة والمرئي واحدة كانت الزوايا الحادثة من الخطوط المتوهمة
الخارجة من البصر الى اجزاء المرآة ومنها الى الشيء المقابل للسحاب زوايا متساوية من جميع الجهات
فيكون بمثابة الشكل الذي يرتسم من زوايا السحاب المستدير فهذه جملة ما يحتاج اليها من المقدمات
وبراهينها مذكورة في علم المناظر فاذا عرفت ما تلوناه عليك سهل تصور ما في الشرح
يكون تلك الاجزاء اي نسبة ينعكس الشعاع البصري عن كل منها اي من تلك الاجزاء المعهودة
الى سطح الشمس المرئي بان ينطبق الباقي بان بيان الانعكاس الشعاع وبالبيانية
كثيرة وكلام المصنفين في الانطباق ههنا بمعنى الوقوع على الخط المستقيم الواصل بينه
اي بين كل واحد من الاجزاء وبين الشمس بحيث ينطبق اي يحد زاوية الانعكاس المساوية
لزاوية الانعكاس على الزاوية التي يحيط بها الخط المذكور اي الخط المستقيم الذي هو الخط
الانعكاسي بعينه مع الضلع الآخر لزاوية الانعكاس وهو الخط من الاجزاء وصورتها هكذا

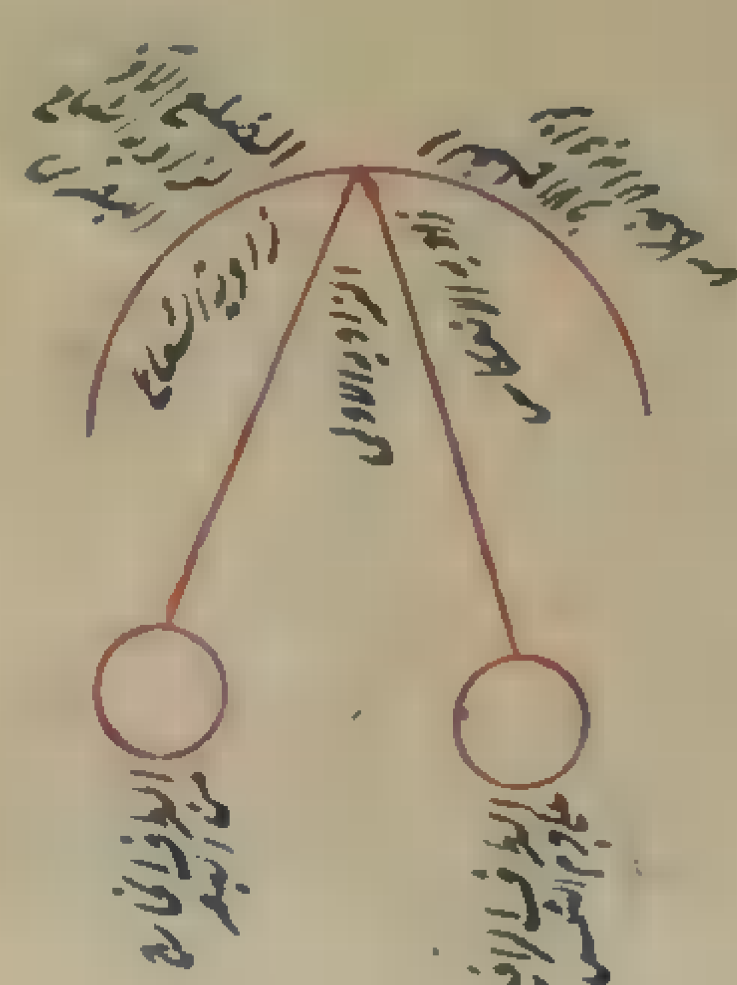

وادرناه اي الخط المستقيم على قطب الافق اي رس الدائرة الشمسية وهي دائرة عظيمة تسمى
الرأسية والقدم وبطرفه الخط الخارج من مركز العالم الى سطح الفلك الاعلى مارا بمركز الكواكب
او الشمس والافق دائرة يفصل بين ما يرى من الفلك وما لايرى وفوائد الخط الواصل بينها
اما بمركزها فيرى من تلك الاجزاء الاستدارة مثلة تلاقيها قوسا من دائرة قريبة
صغر قوسا من النصف عنده اي يرى عند قرب الشمس من الافق منتقصة صغر بعد صغر
عنه اي عن النصف بحسب ارتفاعها اي ارتفاع الاجزاء فيتلون الالوان صور اخرى لها
معه سهم الشعاع الخ ولي وهو خط مستقيم لاج من مركز قاعدة لاوط ويصل الى الرأس
مع ما يقرب منه اي بينهم الشعاع فيرى بها اي بالسهم وما يقرب منه جرم القمر وما وراء ذلك
الشعاع القوي وهو سهم الشعاع مع ما يقرب منه النافذ من الشعاع ببيان لما اداب
بالشعاع القوي اذ وقع بعضه اي بعض ما وراء ذلك الشعاع على ما بنا وي من تلك الاجزاء
بيان له انعكس اي البعض من الشعاع من تلك الاجزاء الصقيلة فيؤدي كل منها الى
ضوء القمر دون شكله فيرى لاتحاد النسبة بين تلك الاجزاء والمرئي والرائي دائرة
مضيئة محيطة بالقمر وهي الهالة تدل على حدوث المطلوب لانها تدل على رطوبة الهواء

الدراية المواد ومن انما يكون في الاكثر حول القمر وبعض الكواكب حول الشمس ليتميزها
القيوم الرقيقة التي من حادثتها ومنها الشهاب واحد للشهيب ومن كوكب ذو ذنب فان
كان لتلك الجباه مرد بمعنى ان تكون قوية على تغير الارض فيث بستنتج كل ذي منها الاثر
من جهة الفواعل والقوابل ومن الاتصالات الفلكية وقرب الاثر وبعدها بالنسبة الى
اوضاعها الفلكية بعيدا مستعد القبول فيلم الصورة البخارية والهوائية وليس
الصورة المائية الفائضة من المبدأ الفياض فيبدو الفاعل البرودة والقابل الاثر
واعترض عليه الشيخ ابو البركات البغدادي بان باطن الارض في الصيف اشد برودة منه
في الشتاء ولو كان سبب العيون والقنوات اسخنا البخارية لوجب ان يكون العيون
والقنوات في الصيف ازيد وفي الشتاء انقص والامر بخلافه وذكر في العيون
والقنوات بلد انسب فيها سيلان الثلوج وميا الامطار لا ناجذ ما يزيد بزيادتها
وينقص بنقصانها والحق انما ذكره يدل على ان الاسخنا ليست علة تامة لاجل ان
لا يكون علة ناقصة تامل نار محرقة شديدة الحركة واما اذا كان وجه الارض متخلخلا
لما مر فخرج حالا الدخان ولا يحصل الزلزال وكذا يكثر الزلزلة في الجبال وقلما يسلم
البحار والله اعلم بحقيقة الحال وهو الذي يميز الغير ولين السحاب الثقال
كثيفة وكثيفة اي المواد مختلفة بالكم والكيف بالقوى المودعة في الاجسام التي تمانع
واختلاف تاثير الفواعل في العناصر المتفاعلة والاتصالات الفلكية والاوضاع الكوكبية
وسائر الاجزاء العلة التامة اي شرايطها مثلا حاصلة كاملة قريبة ليكون فيها المناسبة
لمعها والرصاص بريد بدء التعلق الاجسام السبعة المنطرقة والمنطرق هو
الذي يندفع الى عنق بانساط يعرض له في القطرين الاخرين فليلا لا بان ينفصل منه
شيء ولا بان كان مائعة شيء غريب كما يفعله اصحاب الكيميا والاسرب
وهو الرصاص الاسود وكما ان القلعي هو الرصاص الابيض والى يفضي وهو صنف
من الخارصين يتخذ منه ايا لها الفواخير تجيد وتولد مذه الاجسام السبعة من الكبريت
انطباقا تاما وكان الكبريت مع زئبق صار ابيض تولدت الفضة لان الكبريت

يعقد

يعقد زئبق فقط وان كان الكبريت احمر وفيه قوة صباغية لطيفة يزوفه تولد الذهب
لان الزئبق يعقد زئبق الكبريت ذهبا وان وصار الى الكبريت فبدا استكمال النضج برد وحافر
تولد الطارصيني وان كان الزئبق صافيا والكبريت رديا وان كان في الكبريت قوة محرقة
تولد النحاس وان كان الكبريت يزعقد الى الطبع الزئبق تولد الرصاص وان كان
رديئين فان كان الزئبق منخلخلا ارضيا والكبريت محرقا رديا تولد الحديد وان كان
مع رداءتهما ضعيف التركيب تولد الاسرب كما يفعله اصحاب الكيميا بان يعقدون
الزوايبق بالكباريت المغاورات محموسة والكيمياء من سلب خواص الجواهر
المعدنية عنها وافادتها اضدادها بعضها فواعل بعض وسوء موقع
العلم الطبيعي وجب الاكثرون الى انكاره والشيخ يصيء وان بعده يطلق عليها الوهن
اعلم ان الولادة وتخطيطها وتشكيلاتها من غير شعور لها بد لكن بد فعلها هذا بالتجر
احدها القوة المدركة قدم المدركة لان الادراك متقدم على الحركة الارادية
طبعا لكون الحركة الارادية مرتبة على الادراك فتقدم وضعا لموافق الوضع الطبيع
الاول حاسة السمع وانما قدم السمع لان الانسان يمكن ان يحصل له الكمالات
بفقد الباقي الحواس ووجوده لا يمكن بفقده وبقاء سايرالحواس وبعضهم تعزون
القوة اللامسة لانها اعم الحواس للحيوان لتوزيعها منافذ المزاج ولهذا كانت في كل
الجملة بخلاف البواقي فان كلا واحد منها مختص ببعض معين فعلم من ذلك ان
اعم ولان الطبائع لا يمكن ان يبقى بدون اللمس بخلاف البواقي وللناس فيما يعتقدون
مذاهب امساس عنيف او تفريق عنيف وانما اعتبر العنف فيها لان الموج الموجب للصوت
ينتج عند انتقاء مع حصول القرع والقلع فانكر لو قلعت جسما يقرع اللبن او قلعته
يقلع لبنا لم يحدث صوتا اصلا كالطيب وملابه الطيب فان مادة كل منها تحتاج
بتناسب اجزاء الصوت تناسبا ملايما للنفس اويزملايم والتناسب وعدم يزمعينا
فكذا الصوت طيبا اويزطيب لا يكون مسموعا بل مدرك بالوهم لانه يناسب جزئية
وهو من المعاني الجزئية المعلقة بالمحسوسات وكذا الطعم والنفر فانهما امانفعالات الكيمات

او كيفيات ماخوذة مع اضافة ولا شئ منها بسوح بادراك منها مدرك بالوهم
المتخاطها على سبيله الصليبي اى ياتي تجويفتان مجوفتان من اليه ماطيا التقاطيف
صح بتلاقيا او موضع الملاقاة معا المسمى بجربا النور وهو موضع الادراك واما فاذ لك
فساد ه الادراك والا ادركنا الشئ الواحد شيئين فوق من شانها ادراك الاضواء
والاشكال افتلوا اذ كيفيه هذا الادراك فرزم الرياضيون ان يخرج الشعاع وهو
ان يخرج من العين جسم شعاعي على صيغة ذوات رؤس على العين وقاعدته على البصر ومنهم
من قال بالعكس اى هو ان الهواء ينفعل من شعاع العين فيجعل الشعاع الى جنسه
فيصير الى تاديه البصر ات وذهب الطبيعيون الى ان بالانطباع وهو ان ينطبع صورة
الشكل في الرطوبة الجليدية بتوسط جرم شفاف والحق عند الشيخ ما ذهب اليه الطبيعيون
والمتبوع يقتضي كما لا يخفى واقع المحسوس نفس متقدم الدماغ من شانها ادراك الاوضاع
عند تلاقيها والذي يرد لهذا ذكر يطلان هذه القوة عند فساد مزاج هذا العضو من
الدماغ مع سلامة سايرا لاعضاء وليس ادراكها الرائحة بتحليل ما يرد من اثر الشئ والحليط
مع الهواء ووصوله الى الحاسة كما ذهب اليه قوم والا يلزم انتقاض وزن ذي الرائحة
وبجمعه عند زمان يسير بل بالتكيف بان يتكيف الهواء بذلك الكيفية ويؤديها الى الحس ثم
للبخار المتحلل من جرم ذي الرائحة مدخلية الادراك حتى لو سد اللسان اى جرمه وادراكها
مشروطا بالحس والرطوبة العذبة القديلة الطعم التي في الفم للخالط ما يرد على اللسان
ويحصل الاحساس بكيفيته من شانها ادراك الطعوم وبسايطها ثانيا الحرافة واللوحة
والمرارة والدسومة والحلاوة والعفوضة والقبض والحموضة وانما الحد بالثانية لان
الجسم الحامل للطعم اما لطيف او معتدل والفاعلة في الثلثة الاخيرة اما الحرارة او البرودة
او القوة المعتدلة بينهما فالحار اذا فعل في الكيف حدثت المرارة في اللطيف الحرافة
وفي المعتدل الملوحة والبارد ان من فعل في الكثيف حدثت الحلاوة واللطيف
الدسومة وفي المعتدل التفاهة ولا يعد حق من الطعوم البسيطة لانها طعم لها في الحقيقة
في الجملة اى جملة البدن من جهة انبثاث الروح الحامل من شانها ادراك

الحرارة تتوقف الى الملموسات وجمع الملتشاكلات والحق ان المستند الى الحرارة انما هو التعاقب
من التفرق والجمع انما هو بتضعف طبايعها ومن شانها البرودة عكس ذكر اما الرطوبة فهي
الكيفية التي بها يصير الجسم سهل القبول للاشكال وتركه واليبوسة عكس ذكر واللابسة
استواء سطح الجسم ووضع اجزائه والخشونة عكس ذكر والصلابة كيفية يكون الجسم
مانعا للغواص فلا يقبل تاثيره ولا ينفرق عنه واللين عدم الصلابة عما من شانه ذكر والثقل
قوة طبيعية يجذب بها الى احيز ينطبق مركز ثقلها مركز العالم والخفة عكسه واعلم ان الشئ الواحد قد يكون قوة
بالنسبة الى ما يصدر عنه من الافاعيل وصورة بالقياس الى الهيولى التي يقوم وجودها
وكمالا بالقياس الى النوع الذي يقوم به فصيرة والنفس صورة وقوة وكمال بالاعتبارات
المذكورة اذ هي قوة باعتبار فعلها الذي هو التاثير وصورة باعتبار الهيولى
التي تقوم وجودها وكمال منها فيجمع منها جسم نباتي او حيواني وكمال باعتبار النوع
الذي يقوم بها حقيقة ووجود عنه المخصص بها والقوة قد تكون على الفعل كقوة
التاثير النفس البدن وقد تكون على الانفعال كقوة النفس على الانتقاش بالمدرك
وانها اذا حكم عليها بانها يصدر عنها الى كانت المخلوقة الطول والعرض والعمق
والافعال المختلفة كالجذب والامساك والهضم والدفع ما يدرك به النوع اى الذي يصير
به الشئ نوعا بالفعل وهي الفصول النوعية وهو الكمال الاول الذاتي في صفاته
كالعلم وسايرا لفضايل والرقة واللطافة والحرارة والبرودة وغيرها ما يقابل الصناعي
كالكتابة التي للسرير فانها ايضا كمالات لكنها ليست كمالات طبيعية بل صناعية
من جهة الامور المذكورة اى ما يتولد ويزيد وينقص لانه خارج عنها كالحس
والحركة الارادية من صور البسايط فان كمالات البسايط العنصرية ليست
كذلك فان الطبيعة الحايزة تتعدد الرطوبة لا باعتبار الة يتوسط بينها وبين اثرها
وكذلك الحكم في الكيفيات المعدة فانها بحركته ليست بتوسط الات هي
التي اى القوة التي فيها الجسم الغذائي الاحادي تغير الشبه كيفية كالتسخين والتبريد
وبالزمها الاستحالة في الكيف كالتسخين والتبريد وقد يقال على ما يقع وذلك اى تغير صورة

الشئ المغتذى بالتكوين والافساد ويلزمها الكون والفساد والمراد منها هنا المعنى الاخير
لان الغذاء لا يكون غذاء بالفعل الا بخلع الصورة الغذائية ولبس الصورة العضوية
فان قيد هذا التعريف بيصدق على العضو الهاضم فانها ايضا قبل الغذاء اما مشابهة
المغتذى فلخلع بدل ما تحلل فلنا المراد من الاحالة ما ذكرنا ان يصير الغذاء مشابهة
المتغذى في امزاجه والمه والوانه والجوهر والحاضم لا تتعدد ذكر بدل فجعل الغذاء
صالحا لتبول فعل هذه القوة لان الزيادة الصناعية في بعض الاقطار يوجب
النقصان في بعض آخر وفي وقت لان زيادة الجسم المتغذى في الاقطار ايضا كالشعر
اذا اضيف اليها مقدارا من الشعر والحق ان الزيادة في ليست على التناسب
الطبيعي لان السمن لا يزيد في الطول وان زاد في العرض والعمق ولا في جوهر الاعضاء
الاصلية المتولدة عن المني وان زاد على الاعضاء المتولدة من الدم ومائية كالدم
والشحم وكذا الورم خارج بدلالة حاجة لا قوله على التناسب الطبيعي اللهم الا ان يقال
جواز خروج شئ عن الحد بقيد ما لكن يجب ان يكون خروجه باحد القيدين بالذات
وبالاخر بالعرض فيكون ذكر الاخير لتكميل الحد لا لتتمته من نوعه اي من الذي تولد
ذلك الشئ منه او من جنسه كالبغل وعلى اليه فجذب الدم بدل الرطوبة الثانية من العروق
بدل من الاعضاء الى الانسب فتغير فيها تغيرا يستعد به لقبول صورة اللحم وذكر
بدل تغيرها فان العضو مدار الكون والفساد في المركبات والقوة الغاذية
فجذبها قوى اربع وهي الجاذبة وحالها العدة والرحم وساير الاعضاء اما العدة
فجذب الغذاء والرحم فجذب المني والاعضاء فجذب الاخلاط واما الماسكة فتمسكها
في العدة ليحتوي على الغذاء من كل جانب بحيث لا يمكن ان يسيل منه وفي الرحم للقاء
بنزل المني لاقتضاء تقلد ذكر وفي ساير الاعضاء لهذا السبب ايضا واما الهاضمة
فهي القوة التي تغير الغذاء الى حيث يصلح ان يكون جزءا للمغتذى بالفعل ومراتب
الهضم بحسب كمال فعلها ونقصانها اربع الاولى في الفم وغاية العدة بان يصير
الغذاء شبيها بماء الكشك الخمين والثانية في الكبد وتحصل فيه الاخلاط الاربعة

والثالثة

والثالثة العروق وهو ان يصير طبق بصلح لان يصير اعضاء من المتغذى بالفعل
الرابعة في الاعضاء اذا توزعت على الاعضاء المختصة بها اخيرا ليصير جزءا بالفعل
واما الدافعة فهي العدة والرحم والاعضاء لدفع الفضول والمني قوة
اخرى يقال لها القوة المصورة منشأها تصوير الاولى التي بفعلها المؤكد مركز العلم
لولا العائق والخروج طبيعي ينتفع بها لحم العضو والزوج بسهولة التشكيل وصورة
التوليد والمشابهة صعوبة تشكيل لحم وسهولة تفريقه جمع صورة الصورة بالحواس
الظاهرة ولذا يسمى بالمشتركة لانها تدرك صالات الحواس الظاهرة بالتفاوت اليها
كانها عين شعب منها انهار ويسمى بالبونانية نبطاسيا اي لوح النفس وان كان
القابل له اذ القابل القابض عضو فاذا لم يكن للجزء ان ينطبع في الباصرة صورة الجسم
في حيز وقيل ان بعض هذه الصورة منها ينطبع فيها صورة في حيز واذا اجتمعت الصورتان
في الباصرة شعرت بهما معا على انها صورة واحدة تشابه واحد محمد على الاستعارة
ويدل عليه النظر الى الروضة الحمراء ويؤيد ذكر ان ابن سينا سلم ان البصر يدرك
الكم ويستحيل ادراكها الا على الوجه المذكور فالحق من جانب الفاتح لا الشارح ومحل قوة
البطن الاول لانه خزانة وخزانة كل شئ ينبغي ان يكون خلفه والمدرك لا محالة لان القوة
الواحدة لا يصدر عنها الا اثر واحد فيه وهم الادراك به وام الحفظ ومنع الذهول
وفيه نظر لانه يجوز ان يكون الاختلاف بالشدة وعدمها الى ملاحظة النفس وعدمها بان
الصورة تسري في قوة واحدة فتارة يلتفت النفس اليها شديدا وتارة تعرض عنها
فلا شديدا في بعض الاشياء الغائبة عنا اي في بعض اجرام السماوية لان العقول
اذ مدركاتها كلية يحصل لنا التذكر ولهذا يفرق بين الحالين الذهول والنسيان
اذ العلم محفوظ في السماويات ايضا الا انه ليست لها ملكة الاتصال اما ان يكون نفوسا
مفارقا كالعقل او قوة جسمانية كالنفس المتعلق بالسماويات لا يمكن ان يبصر
شخص ويسمع بياهرة البروسا معدوفيه بحث لان الادراك موقوف بالاتصال
الروحاني ووجود ذكر الاتصال في المحل المذكور مع لعدم المناسب تامل

محلها اخر الجزء الاوسط من الدماغ لان الاولى ينبغي ان يكون قريبا للمبدء ليكون الصورة
التي تحكم على معانيها الجزئية لحذاقة وبلوده كما هذه زيد وسخاوة عمرو فان الشجاعة والسخاوة
كليتان وان كانتا مضافتين الى الجزئي لامتناع الكلية فلم يجز ان يكون المدرك هو النفس
الناطقة فلنا سميت انها كليتان لكن الكلي لابد له من اشخاص جزئية والكلام في جزئيات
الشجاعة والسخاوة ان الذيب يهرب هذه بواسطة العداوة الجزئية التي يدركها
الغنم الشاة من الذيب فهرب منه وان الولد معطوف عليه بواسطة الحكم الجزئية التي
تدركها الام من الولد فتميل اليه ومنه القوة حاكمة على القوى الجسمانية كلها ولذا قال
الشيخ ان القوة الوهمية الدماغية كلية لكن الاقصى بها التجويف الاوسط الا ان حكمها اذا كان
في امر متعلق بالمحسوس او امر من المحسوس كان كاذبا لانها تحكم عليها بما يوافق
المحسوس لانها لا تعقل غيره كالحكم بان كل موجود فمحسوس او في وجهه استخدام العقل
المطلق المسمى عقلا مستفادا سائر القوى العقلية من العقل الهيولاني والعقل
بالملكة والعقل بالفعل كما سبجيء ان شاء الله تع فهي خزانة للوهم ووزانة كالمشترك وزراء
فيكون محل الحافظة مقدم البطن المؤخر من الدماغ وليس فيه مؤخر شيء لعدم الحارس
وكثرة المصدقات فمحلها مقدم التجويف الاوسط من الدماغ اي الدودة الحاصلة
فيه ليكون قريبا من الصورة والمعاني ليأخذ من هذه الى يسارها اليها واحد جانبيها
ومن هذه المعاني الجزئية التي في الجانب الآخر فيتصرف بالتركيب والتفصيل ومنه القوة
يستعملها الوهم في مدركاته بفهم بعضه البعض او فصله عنه والوهم اخرى في الحيوانات
مطلقا فان قيل كيف يستعملها الوهم في الصور الخيالية مع انه ليس مدركاتها اجيب بان
القوى الباطنية كالمرايا المتقابلة فينعكس الى كل منها ما ارتسم في الآخر والوهمية على
سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها واستعمال ما حوالته فيها بارتياسلط
في مدركات العاقلة فتنازعها وتحكم بخلاف احكامها فتسخر القوة العقلية فقد فاز
فوز العنطيطي كعروض الافة لتلك المواضع واعترض الامام الرازي بان هذه الادلة
على هذه القوى في هذه الاعضاء يجوز ان يكون مفارقة او قيامه بعضو آخر واضداد

افعالها

افعالها باختلاف هذه المواضع انما يكون لانها الات لها كما ان النفس الناطقة تختار باختلاف الالات
مع انها ليست فيها بل فائدة بدنها واجيب بان هذه قوى جسمانية لا تدرك الا ذوات اوضاع فلا يمكن
ان يكون قائمة بذاتها بل كانت قائمة بعضو او لوجب اعتلالها باختلال ذلك العضو او العضو
الآخر وليس كذلك واما القوة الحاكمة فانها مدركة اما بالقوى المدركة او الاعم
اما الباعثة ومنها شوقية وتزوعية تابع للشوق ومدركة لمغايرة الشوق والادراك حصول
الادراك دونه وان لم يتبع العكس فان كان ما يشتاق اليه بالفعل لابد ان مدركا بوجه ما
فهي اليه تشنج العضلات ومدد الاعصاب فتحريه الاعضاء الى مباديها كما في قبض اليد
وبسطها وترفعها اي ترخي العضلات والاعصاب فتتعقد الاعضاء عن مباديها كما في بسط
اليد فهذه القوة من المبدإ القريب للحركة والمبدإ البعيد هو التصور وبينهما الشوق
والارادة فهذه مبادي اربعة مترتبة للافعال الاختيارية الصادرة عن الحيوان فوله
كمالا اول لجسم طبيعي آلي تشمل القوى النباتية والحيوانية وقد عرفت فائدة القيود
قوة حافظة وسمي عقلا تنظريا باعتبار تأثير النفس بها فوقها مستكملة بحصولها
لحسب استعدادها وقوة حامدة وسمي عقلا عمليا باعتبار البدن اي باعتبار تأثير
النفس في البدن الموضوع لتدبيرها بتحريكه رياضا تأثيرا اقتضاريا والمقدم العاقلة
على العاملة لان الشروع في العمل الاختياري المختص به بالانسان لا يمكن الا بادراك
ما يتبع ان بعقل في كل باب وتذكر الادراك هو الادراك بسبب كلي مستنبط من مقدمة
كلية اولية او نظرية او فنسبة حكمها العقل النظري ويستعملها العقل العملي في تحصيل ذلك
الرأي الكلي من دون ان تختص بجزئي دون جزئي آخر ومنه القوة مستمدة من
القوة النظرية لان استنباط الآراء الكلية انما يكون بضرب من التأمل والقياس
فلا بد هناك من مقدمة كلية كأن يقال مثلا هذا العقل كذا وكذا وكل ما هو كذا
فهو جميل ينبغي ان يفعل وقبيح ينبغي ان يترك ليكون صغرى القياس شخصية
وكبراه كلية فيحصل منهما رأي في امر جزئي مستنبط من الامور الكلية واذا حكمت
هذه القوة بهذا الرأي ينبع حكمها حركة القوة الاجماعية الى تحريك البدن

باعتبار قوتها العاقلة واثارها في ادراك النظريات وهي المعقولات اربع مراتب لان الشيء
الذي من شانه ان يفعل شيئا قد يكون بالقوة فقط بلا فعل وقد يكون بالفعل والقوة
قد يكون قريبة وقد بعيدة الحاصل لها بالجميع اشيء من النوع الانساني في مبدء
الفطرة فكالاطفال فان لهم في حال الطفولية وابتداء الخلق استعدادا
محضا ليس معه ادراك ان تحصل لها علوم بديهية اي بعض الضروريات
فان البديهيات قد تتقدر اما لتعقد شرط التصور كحس ووجدان وغيرهما والتعقد
بتذكر اي بالعلوم البديهية لان النفس اذا احست بجزئيات كثيرة وان سميت
صورها في الآنا الحسي لم تزل لاحظت نسبة بعضها الى بعض استعدت لان يفيض عليها
من المبدا صور كلية واحكام تقصد بتقييد فيما بينها تحصل لها ملكة الاستحضار وذلك
انها تحصل اذا لاحظ النظريات الحاصلة مرة بعد اخرى فيتحصل لها ملكة تفاوتها بتفاوتها
بها على الاستحضار ما من اراد من جانبه الى الفكر وسمي هذا اي هذه القوة العاقلة من
ذوي النفوس في هذه المرتبة عقلا بالفعل اي مراتب الناس فيها مختلفة فمنهم من تحصل له العقول
الثانية المكتسبة من العلوم الاولية بكد فكر فيها اليها بعضها عيانا وكد فكر وان شاء
وهو من اصحاب الفكرة واما من شاء فهو من اصحاب الحدس ومنهم من تحصل لها من
غير طلب وتوقف وهو فوق قدسية ان يصير المعقولات التي ادركها حاضرة عنده
النفس وهذه المرتبة موجودة على العقل بالفعل الطارئ لها وان كانت متاخرة عنه
في البقاء وهي العقل المطلق اي الكامل المستتبع لسائر المراتب لانها و
وسائل اذ الكمال والاستعدادات متفاوتة فمنها ما هو لاني استعداد بعيد
وبالملكة استعداد متوسط وكلاهما وسيلتان الى تحصيل الكمال ابتداء والعقل
بالفعل استعداد قريب جدا وهو وسيلة الى استحضار الكمال واستزادته
بعد طبيعة وزواله فان الانسان لكونه عتيد اشواغل بدنية لا ينفك له استيفاء
ذكر الكمال بعد حصوله فلا بد له من استعداد يتوصل به الى استدامة بطريق
الاستحباب ويسمى قوة قدسية وهذه مرتبة الانبياء والحكماء المتالهين وتفاوتها

نفس

نفس البليد الذي لا يدرك شيئا من العلوم البتة ولو كد طول عمره في تعلم ان القوة
العاملة اي نفس الناطقة ذات قوة اي لبست قوة جسمانية حالة في الجارحة بل تتعلق
بالبدن تعلق التدبير والتصرف من غير ان يكون داخلة فيه بالجزئية والحلول بسيطة اي لا
جزء لها بالفعل لان الحال في المنقسم اي اي انقسام الجارحة يوجب انقسام الحال فيه وانقسام
الحال الذي هو العلم لا ينافي البساطة في المعلوم او يجب ان يكون العلم مطابقا للمعلوم
فان الحال في المنقسم انما يكون منقسما ان لو كان الحلول سريانيا وليس محل النزاع كذلك
الا ترى ان السيف حال في الجسم المنقسم في جميع الجهات مع انه لا ينقسم في الحقيقة كالخط فانه حال
في السيف مع عدم انقسامه في الحقيقة وكالنقطة الحالة في الخط مع ان لا ينقسم اصلا وبالجملة انما يلزم
انقسام الحال اذا كان الحلول سريانيا ولا يسلم عليه فان المغايرة اي بين الحال
في احد شقي الحال والحال في جزئه الاخر مصادرة على المطلوب لان المدعى جعل جزء الدليل لان
الدليل مركب من المغايرة والانقسام والحال ان الانقسام هو المدعى لا بد ان ينتهي
تركيبه الى البسيط كما ينتهي تركيب الانسان عند العقل الى الجسم النامي ثم الى
الجسم المطلق ثم الى الجوهر اشارة خفية حيث قال لا كما مر او وضع من الجواهر فبقيد
الجواهر يعلم ان المراد بالقوة العاقلة النفس الناطقة كما صرح به في قوله ان النفس حادثة
بحدوث البدن واعلم ان افلاطون ومن تقدمه من المتالهين ذهبوا الى ان النفس الناطقة
قديمة وذهب المعلم الاول ومن تابعه الى انها حادثة مع حدوث البدن واستدلوا
عليه بانه لو لم يكن كذلك كانت موجودة قبل البدن وحينئذ اما ان يكون واحدة او كثيرة
فان كانت واحدة بالشخص كانت نفس زيد بعينها نفس عمرو فلك اما بعلمه بعد ما
يعلم الاخر وهو باطل بالضرورة وان لم يبق واحدة كانت قابلة للتجزي فلا يكون مجردة
وان كانت كثيرة فهي اما محدودة او غير محدودة لا جائز ان النفوس المتعددة مندرجة تحت حد واحد
اذ ليس حد ما ذكره معلوم وان سلم فلم لا يكون شخص فلا يدل الحد الواحد على الافراد
في النوع بايدان آخر سابقة لانها ذكر بعض المتالهين وهو الشهرزوري انا
لم نجد مع كثرة تتبعنا لمذهب اعلم التناسخ منا يقول ان النفس تستفيد من بدن لا آخر الى غير

الا يزل النهاية بل الكل يقولون انا نتاسع بعض التقوس لما فيها من الهيئات الرديه والملكات
الفاسدة فيتعلق بالابدان الحيوانية بعد المفارقة الا اذا ان زوال تلك الهيئات الرديه
لكثرة الرياضات والعلمات ثم ينفصل بعد ذلك عما يتعلق بها من السعادات والاشقاوات
ولا يبقى بعد الابدان الا ما يتقوس الا شيا بالتناسخ في الابدان شتى بل كلها فرق
الى سعادات تختلف نعوذ بالله من العقايد الرديه هذا ما اراه ولله الحمد على التوفيق
ونسأله سبحانه الطريق وهو حسبي ونعم الوكيل قوله القسم الثالث الالهي موضوع العلم
الالهي ليس الوجود الخارجي على الخصوص ولا الذهني على الخصوص بل الوجود المطلق
وتصوره بديهي لاحتاج الى البيان لا يتقوم وجوده اي العقلي والخارجي كالامور
العامة اي الشاملة للجوهر والعرض فان بعضها عام لجميع الموجودات كالوحدة والكثرة فانها
تارة تعرضان للاجسام وتارة تعرضان للجواهر وبعضها مع نقيضه عام كذلك
كالوجود ومقابله كالعدم والامتناع ولغيره كالمعقولية والتقوس لئلا يلزم التسلسل في
المعلولية والعلة الثانية وسيأتي تقاسيم الوجود والعلم الكلي والفلسفة الاولى
ينقسم الماهية الى ما هي ماهية من حيث هي لا واحدة ولا كثيرة ولا كلية ولا جزئية اما شخص
واحد قال الفاضل المحقق مولانا قطب الدين الرازي ان قوما حسبوا ان معنى اشتراك
الماهية بين كثيرين انها بعينها موجودة فيهما وحسبانهم هذا باطل اما اولا فلانه يلزم
وجود امر واحد في محال كثيرة واما ثانيا فلانه حينئذ اتصاف الامر الواحد بالصفات
المتضادة وهما محالان من غير تفاوت اصلا فاسنوضح ما لوح به البكر من قوله ان مشتقة
انتقاشا واحدا لا يلوح منها في الشعة الا نقشة واحدة فنسبته الى تلك الحروف نسبة الكلي الى الجزئيات
حيث لم يحصل اثر متجدد قلنا هذا الجواب للاستاذ نصير الحق والدين الطوسي نعم
حاصله ان للصورة العقلية اعتبارين الاول اعتبار ذاتها ولا شك انها جزئية بهذا
الاعتبار والثاني انها صورة ومثال للخارج والوجود بل هو كالنظر لامر فيه هذا الاعتبار
مطابق لها فيكون كليا فقد علم ان شخصيتها لا بنافي كليتها قال وفيه نظر لان الكلية الحقيقية
هو ما الصورة لا الصورة العقلية وان كانت مطابقة لامور متعددة ومن الافاضل

من اجاب

من اجاب وهو مولانا قطب الدين المذكور وهذا الجواب هو الحق الصريح الذي لا غبار
عليه وحاصله ان الصورة تطلق بحسب الاشتراك اللفظي على معنيين الاول كيفية
تحصل في العقل من الة التعقل والثاني على المعلوم الذي بالذات الذي هو واسطة لثبوت الصورة الة من
فان الكلية ليست بعرض لصورة الحيوان التي هي من عوارض حال التعقل بل للحيوان المتميز
في العقل من غير ملاحظة ان الصورة الحاصلة في العقل مطابقة للامور كذلك لما هيته المتميزة
في العقل مطابقة لها وهو منزه عن المطابقة الى من لوازمها ان الصورة اذا وجدت
في الخارج لكانت معينة للافراد وان الافراد اذا وجدت في الذهن لكانت هي هي وهذا
اللازم لا يثبت للصورة الحاصلة لانها موجودة في الخارج وسيأتي ان يكون معينة
الافراد ولا شك ان اختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات بحسب الوجود
الخارجي وانما كانت تلك الصورة موجودة في الخارج لانها حالة في الموجود في الخارج
وهو النفس والحال في الموجود في الخارج موجود في الخارج فيستحيل ان يكون الحال
لان الافراد لا يلزم حلولها في النفس وهذا متعين لشيء بتنفسه وقد تحث لذلك
يمكن تعريف الواحد بحسب الحقيقة لان تصوره بديهي او كل احد يعرف ان شيئا واحدا
انسان او فرس وغير ذلك من غير افتقار الى الاكتساب والتعريف الذي ذكروه لبسبب
اللفظ الا بحسب الحقيقة هو الا يدور وذلك لانا اذا قلنا ان الواحد لا ينقسم من حيث هو لا ينقسم
كما قال الشارح فقد قلنا الواحد هو الذي لا يتكثر من حيث لا يتكثر فاخذنا بالكثرة في تعريفه
والكثرة لا يمكن تعريفها الا بالوحدة لان الوحدة مبدأ الكثرة ومنها وجودها وماهيتها
ولهذا اي لتوقف توقف الكثرة بالوحدة استعمل لفظ الكثرة هو المجتمع من الوحدات
والكثرة ما تعدد بالواحد وغير ذلك الواحد الغير الحقيقي والواحد الحقيقي هو كون
الشيء بحيث لا ينقسم اصلا كالواجب والنقطة والوحدة هو للاضافي ما يقابله ثم الواحد
اما ان يكون واحدا بالجنس ان كان جزء الوحدة ذاتيه وهو الماهية وتمام المشتركين
الكثيرين كثيرا كالحيوان بالنسبة الى افراده او بالنوع ان كانت ذاتية وتمام الماهية
كالانسان بالنسبة الى افراده او بالشخص فيقال الانسان واحد بنوعي وافراده واحدة بالشخص

قوله او بالجواز ان كانت متحدة بالطبع كالمذكر الكثرة كما يقال العقل والنبي واحد
في البياض فان الابيض يحمل عليهما طبعا وخارج عنهما او بالموضوع ان كانت بالجهة الاخيرة
موضوعة بالطبع للمذكر الكثرة كما يقال الكاتب والضاحك واحد في الانسانية فان الانسانية
عارض لهما بمعنى انه تحمل عليهما خارج عن ماهيتهما وهو موضوع لهما بالطبع فهو
المتقدم بالتعدد وذكر ان لم يكن اجزاؤه متغايرة بالشخص فهو المركب الحقيقي والا فهو
الواحد بالاجتماع وواحدة اما الحقيقية كالبدن الواحد او صناعية كالبيت الواحد
او وضعية كالمدرعة الواحد كنسبة النفس الى البدن ونسبة المذكر المدبر ومعنى
ان للنفس تعلقا خاصا بالبدن لحبه يتمكن من تدبره والتصرف فيه دون غيره من الابدان
فهذان تعلقان نسبتان متغايرتان والتدبير الذي ليس معلوما ولا مختارا شيء منهما بل هو عارض
للنفس والمذكر فان المدبر انما يطلق حقيقة عليهما واذا اعتبرت الوحدة بين النفس والمذكر
والتدبر كانت من قبيل الاضافة في العارض المحمول لكل واحد منهما بمعنى عند رؤوس كل
واحد من النسبتين للنفس والمذكر يعرض التدبر لكل منهما في العروض اي في العروض للنفس
والمذكر كان النسبتين تعرضان لهما وفيه نظر فيرد وجه النظر ان النسبتين اللتين لكل بان
التدبير جزء وحدتهما ليست غير التدبير فرق من اقسام الوجود بالعرض والحق ما حققناه قوله
اشياء متعددة اي لا يتقيد اجزئيات بان يكون تصوره مانعا من حمله على كثيرين قوله
فان لم يقبل النسبة اصلا الا اجزاء مقدارية متشابهة او غير متشابهة او غير مقدارية كالنقطة او غير
محمولة فهو الواحد الحقيقي وهو ان لم يكن له مفهوم سوى مفهوم عدم الانقسام وهو الوحدة
الشخصية وهي غير موجودة في الخارج وان كان له مفهوم سوى ذلك فاما ذو وضع اي قابل
للاشارة الحسية والنقطة المشخصة اي المعينة او لا يكون ذا وضع وهو الواحد المطلق
والمتفارق الشخص كالعقل والنفس اي قبل الواحد بالشخص النفس فاما ان لا يكون منقسما
بالفعل وهو الواحد بالانفصال كالباري الواحد بالشخص المنفصل عما وجه لا يكون فيه منفصل
بالفعل او ينقسم الى اجزاء محمولة متمايزة في الوضع وهو الواحد بالاجتماع كالشيء الشخص المتصل
والمركب كالمجون طابينهما اي بين التغاير وبعض افراد الكثير الخ على موضوع التغاير

من اللزوم البين بمعنى ان تصور اللازم وهو بعض افراد الكثير وتصور الملزوم وهو التغاير لم يكون
يكون كافيا بالملازمة بينهما اي بين التغاير وبعض افراد الكثير وفيه بحث لان اللزوم البين بمعنى الاعم
لا يكفي في المقصود والبين بمعنى الاخص كما هو موجود فيه فسر الاول بما ساق له الجواب بما ان
الهوية ليست بموضوع للشيء المراد بالموضوع هو المحل المستغني عن المحل قوله وفيه نظر ويمكن ان يجاب
بعد تسليم ان حقيقة تغاير الاجزاء والسلوب متحققة بين الشيء وعدمه ان التغاير في الحقيقة بين
ثبوت ذكر وعدم ثبوته والشيء بالنسبة الى ثبوته وعدم ثبوته موضوع وما يلزمهما عند التناول
عند اطلاق لفظه بواسطة الوضع وعدم التضاد بين الجواهر ولو قيد المراد من الموضوع المحل
مطلقا واراد باستلزام اجتماعهما المحسوس الحلول فيه استلزام اجتماعهما فيه لاجتماع الصدق
والحمل عليه فان استلزام الاجتماع المحسوس من عيب الصدق قد سبق تبيانا فلا يرد حلول الانسان والفرس
في قوس المتغايرين وبيان التضاد بين الصورة النوعية للعناصر وفيه نظر اجيب عنه بان النظر
بان العدم المطلق لا يتغاير ولا العدم الضاف لاجتماعه معه والعدم الضاف لا يتغاير العدم
الضاف لاجتماعهما في كل موجود متغايرا فضيف اليه العدم فان واما العدمي فهو انتفاء
البعد عما هو قابل له فان اريد باللامي سلب انتفاء البصر فهو البعد بعينه والتغاير كما له واحاديه
سلب القابل فالتغاير بينهما بالايجاب والسلب ورد ذلك بان مفهوم اللامي اعم من كل واحد
من سلب الانتفاء وسلب القابلية فهذا المفهوم العمي في نفسه فقد ثبت التغاير
بين العدمين والحق الجواب ان المراد بالوجود منهما ما لا يكون السلبي مفهومه
فقد خرج العمي واللامي في تغاير السلب والايجاب لان مفهوم اللامي على وجه الاعم لم يعتبر
فيه قابلية المحل حتى يكون من قبيل العدم والملكة تامل سواء لم يكن احدهما موجودا
كالعمي واللامي او كان احدهما موجودا لكن لا يحتاج الموضوع كالطعوم والالوان بل قد
مطلقا كالقيام والاقعاد احدهما موجودا والآخر عدميا لكن ليس عدم الآخر بل
عدم شيء آخر سواه فلان العدم المضاف انما يتعدد كعدم الاكل وعدم السكون فلا اشكال
التغاير بين المطلق والمقيد لان المطلق جزء المقيد فلا تغاير بين الشيء وجزئه ليس بالذات
كالتغاير بين الناطق وعدم قابلية صنعة الكتابة فان التضاد انما ترفع على الاول لما ذكر

قبله مما ان احد هما عدم الاخر والمعقول ان احدهما وجودي والاخر عدمه مطلقا البتة والاقسام
الثلثة التي ذكرها قبله والمتقابلان بالايجاب والسلب تقارفان اه والتحقيق في هذا المقام
يقتضي سياقة الكلام وهو ان المتقابلين تقابل التضاد كالسواد والبياض متقابلان
باعتبار وجود هما في الخارج مثلا في محل واحد في زمان واحد فالتضاد ان المذكوران
امران موجودان في الخارج وكذلك المتقابلان تقابل التضايف كالابوة والبنوة متقابلان
باعتبار وجود هما في الخارج في محل واحد في زمان واحد من جهة واحدة طبق ما ذهب منا قال الوجود
الاضافات في الخارج واما ما ذهب من قال بعدمها مطلقا فالتقابل بينهما باعتبار اتصاف
المحل بهما في الخارج والمتقابلان تقابل العدم والملكة يكون احدهما امرا للملكة كالبصر موجودا
خارجيا فهو بحسب هذا الوجود في المحل تقابل العدم والملكة بحسب اتصاف المحل به واما الايجاب والسلب
فهما امران عقليان ودار وان على النسبة التي على عقد ايقاعا فلا وجود للمتقابلين منهما
في الخارج اصلا الان ثبوت النسبة وانتفاءها ليسا من الموجودات الخارجية بل من الامور
الذهنية فاذا حصلا في العقل كان كل منهما عقدا ايقاعيا فالمتقابلان فيهما ايجابا ن
في الذهن وهو موجود حقيقي وفي القول اذا اعتبر عنهما بعبارة وهو وجود مجازي وهذا
معنى ما قيل من ان بقاء الايجاب والسلب راجع الى القول والعقد فالمتقدم بتقدم اه اعلم
ان قولهم التقدم على المعاني المذكورة بالاشتراك اللفظي لا المعنوي وان كان لفظ الاتقدم
يوهم ذلك كتقدم نوح على ابراهيم فمعناه ان نوحا لم يوجد في زمان ثم انقضى فذلك
الزمان وجاء زمان آخر وجد فيه ابراهيم عم فالتقدم منهما صفة الزمان اولا بالذات
بحسب الطبع اي العقل كما في الاجناس المرتبة على سبيل التصاعد والانواع الاضافية المرتبة
على سبيل التنازل فان كلا واحد من هذه الامور المرتبة واقع في مرتبة لحكم العقل باستحالة وقوعه
في غيرها وينبغي ان يراد بما حاصله ان التقدم الذاتي المسمى بالتقدم الطبعي مخصوص بغير
الشيء مقيسا الى كل ما دون سائر علله الناقصة والمشهور بين القوم ان الحاجة اليه انما هي
في وجود المحتاج ان كان متقدما عليه بالعلية كالعلة التامة وان لم يكن كان متقدما عليه بالذات
والطبع ان كان مبدأ بحسب الوضع والجعل ويمكن وقوع التقدم في مرتبة المتاخر وهو

العلة

العلة الفاعلية الموجبة نظر من الشارح هذه الحاشية اعلم ان التقييد بالموجبة ليس للاحتراز عن العلة
الفاعلية الغير الموجبة ايضا متقدمة بالعلية بالتصوير المتقدم بالعلية موجود لكن اسوأ في التقدم
فالعلة الفاعلية الموجبة كالمؤثر المستجمع لشرائط التاثير وارتفاع موانعه فان تقدمها ليس الا
بالاليه فانها متقدم بالعلية فان العلة لكونها بازاء الاصبع فوق القلم والاعكس تقدم اجزاء
الزمان كتقدم الامس على اليوم واليوم على الغد لا لكونه في الزمان التقدم وهذا التقدم بعرض
او لا بالذات للزمان فان الطغيان حاصل من كان ذلك تقدما بالعرض لا بالذات كما ان الغسل يتوضى
او لا بالكم بالذات وتوضى لغيره بواسطة الكم وذكر الايوجب لكم كما ذكره فكذا امر هنا وليس بعيد عند
من قال التقدم الطبعي مخصوص بما الشيء مقيسا الى كل ما دون ان يكون التقدم مقوما للمتاخر فبعيد
جدا لما مر من سابقة الوجود اي كل ما هو موضوع عن ان كان الحادث عرضا واما جسما ان
كان الحادث صورة واما جسم يتعلق به الحادث ان كان الحادث نفسا وان كان ولكن الحادث
تارة يوجد من تلك الحادث كالالوان وتارة توجد فيها كالصورة وتارة توجد معها كالنفوس
الناطقة فيلزم انتقلا بمن الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي من هذا الكلام يدل على ان المراد
بالامكان الذي يستند اليه علة وجود ما هو الامكان الذاتي وليس كذلك لان الامكان الذاتي ام
اعتباري والامور الاعتبارية لا يستند اليها موجود اكيف يستند اليه ثبوت الامكان فقد وجود
الحادث علة ما موجود ومعلوم به امكان بل المراد بهذا الامكان الذي استند اليه علة وجود كله
هو الامكان الاستعدادي فانه حوالي موجود من مقولة الكيف مسمى بالقوة والاستعداد وقابل محل
الشيء الذي نسب اليه الامكان لا به وغير لازم له وقابل للتفاوت في القرب والبعد والقوة
والضعف بخلاف الذاتي فانه لازم ماهية الممكن قايم بها بحسب الانفكاك عنها ولا يتصور فيه
تفاوت بالقوة والضعف والقرب والبعد اصلا وانه جاء الانتقال من الوجوب
والامكان والامتناع لو لزم الماهية ومقتضيات الذات ومن امتنع زوال مقتضى الذات
والذات ذات فهو المراد من امتناع قلب الحقايق والفارق بعيد غير مرتكز لم يتفطن
بعض الكلام حيث حمل الكلام على دعوى عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم حيث قال
والعجب ان يدعي عدم الفرق بين القولين المذكورين فان الثاني ينفي الامكان بالكلية

والاول صفة معدمية وبينهما مباينة قوله وليس كذلك اى ليس عدم الغرق بحسب المفهوم
بل بحسب المراد ولا يخفى ان القصور في الادراك من جانب المعترض لانه
بعض الكلام في الاسند لان على الامكان الذاتي وصف عدمي كما بينا
والعدمي قد يكون صفة للمعدوم في الخارج والموجود
فيه فقوله كون الامكان صفة سلبية يستلزم عدم
تحققه في الذهن وان اراد عدم تحققه في
الخارج فالامكان لا تحقق له في الخارج
بزعمه فالتقط من جانب الغارق
قوله والاطلاق وصف الحدوث
اى بالامكان لانه رجح فيه
بعادة الغير تم بعون
الله الملك الغافر

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ

Kısmı	Turhan Valde
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	212/3
Tasnif No.	297.3